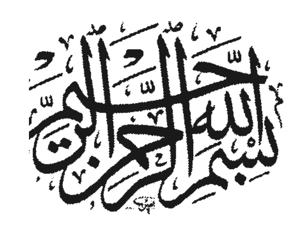
المكون الدلالي في علم المعجم المعاصر

الدكتور
محمد شندول
جامعة قرطاج- المعهد العالي للغات بتونس





المكون الدلالي في علم

المعجم المعاصر

المكون الدلالي في علم المعجم المعاصر

د. محمد شندول

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2017/9/4755)

رقم التصنيف :413

الواصفات //اللسانيات//المعاجم العربية//اللغة العربية/

الطبعة الأولى 1438هـ - 2018 م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

All rights reserved



عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978- 9957 - 38 -393-0

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جرير للنشر والتوزيع عمان- الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو وضعه على مواقع الكترونية أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

المكون الدلالي
في علم المعجم المعاصر

الدكتور
محمد شندول
جامعة قرطاج- المعهد العالي للغات بتونس

الطبعة الأولى
1438 هـ - 2018 م





الإهداء

إلى روح شقيقي رشيد الطاهرة

لقد كان يسعى دائما إلى معرفة الحقيقة

لكنه مات مجنونا دون أن يعرف أي شيء

فذهب رشده في مهب الريح

الفهرس

الباب الأول: الدلالة المعجمية النظرية

الفصل الأول: حد المعنى ودرجاته وتسويره

الفصل الثاني: مناهج التأويل الدلالي في المعجمية النظرية

الباب الثاني: القاموسية أو المعجمية التطبيقية

الفصل الثاني: الكفاية التفسيرية في القواميس العربية

الباب الثالث: التوليد الدلالي

الفصل الأول: التوليد بالحقيقة والمجاز

الفصل الثاني: التوليد بالاقتراض الدلالي

الباب الرابع: العلاقات الدلالية

الفصل الأول: العلاقات الخارجية

الفصل الثاني : العلاقات الداخلية

مقدمة

ينضوي عملنا هذا ضمن الجهود التي تتجه بالبحث الدلالي نحو اختصاص بعينه. فبحثنا هذا لا يندرج في علم الدلالة بمفهومه العام وفي إطار اللسانيات العامة بل يتناول المكوّن الدلالي في إطار مخصوص هو النظرية المعجمية (lexicale Théorie) - أو علم المعجم - في بعدها اللساني. ونهدف من ذلك إلى المساهمة في تأسيس أركان هذه النظرية وتجميع مبادئها في منهج متكامل لكونها بحثا لم يتحول إلى مشروع نظرية إلا في أواخر القرن العشرين بعد أن برز علم الدلالة العام الذي يعتبر اليوم آخر ما ظهر من العلوم اللسانية الحديثة [١] . فليس بحثنا هذا إذن ابتكارا لموضوع لساني جديدولا تأسيسا لفرع من فروع علم الدلالة وإنما هو مثله مثل غيره من سائر البحوث الدلالية المخصصة، مشروع علمي واستبطان للمعنى مثلما يذهب إلى ذلك قريماس (Greimas) في حكمه على هذا النوع من الجهود [٢]. فالمعجمية من حيث هي علم نظري، "ظاهرة لسانية متميزة لأنها تطرح قضايا وتوحي بمقاربات ومبادرات نظرية جديدة لم تحظ ، على أهميتها وأبعادها، بما فيه من الكفاية من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية مثل علم الأصوات(...) وعلم المصطلح (...) وعلم الأسلوب" [٣] .

وتدور مقاربتنا هذه حول الإشكالية التي تجسمها أسئلة ثلاثة نعتبر الإجابة عنها إسهاما في توضيح منهج علم الدلالة المعجمية ومنطلقاته النظرية. وهذه الأسئلة الثلاثة هي: كيف يتحقق المعنى ؟ وما هي آلية تكوّنه ؟ وكيف يمكن الكشف عنه ؟

---

(١) الحمزاوي: المعجمية، ص ١٨.

(٢) ينظر تقديم كتاب: *Les enjeux de la sémiotique*,p.6 للمؤلفة: Anne Henault

(٣) الحمزاوي: المعجمية، ص ص ١٧ - ١٨.

ونستمد تصورنا لمبادئ هذه المقاربة وأسسها وما سنتخذه فيها من قواعد في التحليل الدلالي من الروافد القديمة والحديثة في الفكر المعجمي العربي والغربي مثلما فعلنا ذلك في خطة كتابنا "الصرف العربي بين المقاربت اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة". ولذلك لن نستثني مختلف ما يمكن أن نجده من القواعد والأسس التي تخدم غرضنا سواء ما جاء منها في الدراسات المعجمية النظرية أو في الأعمال القاموسية مما هو مذكور في مقدمات القواميس اللغوية العامة أو مطبّق في متونها.

على أن روافدنا الأساسية هي مشروع البحث الذي وضعناه فصلا حول التطور الدلالي في كتابنا "*التطور اللغوي في العربية الحديثة*"، وكذلك البحوث النظرية في اللسانيات المعجمية التي اشتغل بها فريقا البحث اللذان ننتمي إليهما وهما فريق وحدة البحث "مفردات العربية بين المعجم والقاموس" بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة وفريق جمعية المعجمية العربية بتونس، وكذلك وقائع اللقاءات العلمية الدولية المختصة التي واكبها الفريقان مثل اللقاء التاسع للقاموسية "مقدمات المعاجم العربية قضايا المنهج : الغايات والأهداف" الذي انعقد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش - الرباط -المغرب ، أيام ٢٢- ٢٤ ماي ٢٠١٤.

ونريد في بحثنا هذا أن نزيد بعض الآراء التي تناولت هذا الموضوع توضيحا من خلال تطبيقات على العربية وأن نقدم من خلال ذلك بعض الإضافات النظرية المسجلة في المسائل المدروسة. فالمسائل التي سنعالج هي مسائل تطرق إليها أعضاء الفريق وكثير من الدارسين العرب والأعاجم. فمن العرب أستاذنا إبراهيم بن مراد في كتابه "*مقدمة لنظرية المعجم*"، ومحمد رشاد الحمزاوي في كتابه "المعجمية"، وإبراهيم أنيس في كتابه "*دلالة الألفاظ*"، وأحمد مختار عمر في كتابه "*علمالدلالة*". ومن الأعاجم ميشال بريال ((.Bréal , (M) في كتابه: "مقال في اللسانيات" (Essai de sémantique) . وهذا الرجل من أعلام القرن التاسع عشر لكنه من الرواد الغربيين في علم الدلالة. أما من المعاصرين فمنهم بيارغيرو (Guiraud, Pierre) في كتابه "*علم الدلالة*" (*Semantics*) ،

وجون لاينز (lyons , John) في كتابيه: "*لسانيات عامة* (*Linguistique générale*)، و"علم *الدلالة*" (*Semantics*) ، وأليز لهمان (Lehmann, Alise) في كتابها: "*مقدمة للمعجمية النظرية*" (*Introduction à la lexicologie*)، و آلان كروز (Cruse, Alan) في كتابه "*المعنى في اللغة*" (*Meaning in Language*) ، ولين مورفي (Lynne , Morphy) في كتابها "المعنى المعجمي" (Lexical Meaning)، وغيرهم.

لكن ما يتميز به بحثنا هو كونه بحثا غرضه وضع تصور متكامل لمنهج علم الدلالة المعجمية، فيه إثبات لأهم نتائج ما سبقنا من الدراسات، و تفصيل بعض ما رأينا أنه بقي في حاجة إلى مزيد من التوضيح، وتسجيل فوائد رأينا أنها ذات جدوى مباشِرة، وإضافة مقترحات رأينا فيها تكملة لمنهج في التأويل الدلالي هو منهج علم الدلالة المعجمية.

ومنطلقنا في هذه المقاربة جملة من المبادئ أهمها:

١) أن نظام اللغة نظام مؤسس على نظامين فرعيين متكاملين: نظام المعجم ونظام النحو، الأول تكونه الأنظمة الفرعية الثلاثة: الأصوات والصرف والدلالة، وموضوعه دراسة المفردات باعتبار المفردة كيانا مستقلا بذاته ووحدة نظامية معقدة تتكفل ببنيتها المكونات الثلاثة المذكورة.

والنظام الثاني، وهو نظام النحو، ويتكون من النظامين الفرعيين: الإعراب والتصريف[1]، وموضوعه التراكيب من حيث أن عمليات التركيب هي عمليات نظم

(١) يتكفل نظام التصريف بتوفير المقولات السياقية للاسم والفعل كالجنس والعدد والتعيين والزمان والمظهر والجهة والشخص والمطابقة. وهذه المقولات هي مقولات علائقية تتجلى في زوائد إلصاقية مثل حروف المضارعة. ولا تتولد عن عمليات الإلصاق هذه وحدات معجمية مستقلة بذاتها بل وحدات يرتبط وجودها بالسياق التركيبي. فكلمة 'رجال' مثلا ليست وحدة قابلة للاستقلال بنفسها بل هي وحدة بنيت على صيغة الجمع يزول بناؤها هذا وتعود إلى صيغتها الأصلية المستقلة بنفسها،

نسقي للمفردات تعطي للوحدات المعجمية وظائف إعرابية في الجملة بإزاء العلاقات المعجمية التي تتكفل بإعطاء معنى لتلك الجملة من خلال ما تسنده من السمات الدلالية العلائقية لكل مفردة.

ونستمد هذا التصور لنظام اللغة من الدرس اللغوي العربي منذ تأسيسه، والدرس اللساني الغربي الحديث. فالدرس العربي وجد فيه تياران : تيار اهتم بما يسمى قديما "فقه اللغة" والمقصود به علم المفردات، وتيار اهتم بالإعراب ، أي نظم المفردات في التركيب. والدرس اللساني الغربي الحديث نجد فيه هذين التيارين أيضا، ومثال ذلك ما أقره ليونار تالمي ((Talmy, (L.)) في كتابه *"نحو دلالة عرفانية"* (*Toward a congnitive semantics*)[1]، والان بولغار ((Polguère, (A.)) في كتابه "ملاحظات أساسية في المعجمية" *(Notions de base en lexicologie)*[2].

٢) أنّ مفردات اللغة عناصر تستقل بنفسها ولها مواضع خاصة بها في أذهان المتكلمين بدليل أننا لا نقبل مفردات لا معنى لها. وهذا المعنى هو المحقق لهويتها. فإن نفينا عنها هذه الهوية فذلك يعني أننا نفينا عنها الوجود إذ لا مبرر لوجود شيء لا هوية له ولا مغزى. فإذا كان ذلك كذلك فلا مناص بالتالي من الكشف عن هوية ما كان وجوده ثابتا كي نتبين مدى اختلافه عن سائر الأفراد الموجودين معه. ويكون ذلك بمعرفة مكونات هويته بما يؤدي إلى تحديد السمة الخلافية التي تكون علامته المميزة.

وهي صيغة المفرد، بمجرد إخراجها من سياق الجمع أو عزلها من التركيب. ونشير هنا إلى أننا نفرق بين التصريف و الصرف. فهذان المصطلحان مختلفان في اللسانيات الحديثة. فموضوع التصريف توفير اللواحق السياقية ولذلك فهو ينتمي إلى نظام النحو. وموضوع الصرف توليد الوحدات المعجمية ولذلك فهو ينتمي إلى نظام المعجم. (ينظر مزيدا من التفاصيل في كتابنا " الدرس اللغوي العربي دراسة تأصيلية للمفاهيم، ص ص ٥٧-٦٧".

(١)Talmy: Toward a congnitive semantics, 1/21

(٢)Polguère : Notions de base en lexicologie , pp.9-10

٣) أنّ موضوع علم المعجم هو دراسة المفردات من حيث هي أفراد لغوية (Individus linguistiques) سابقة للتركيب لأن التركيب لا يكون إلا بها، فقد علم عند الفلاسفة وأهل المنطق "أن النظر في المفرد قبل النظر في المركب"[١]. واستتباعا لذلك فإن الإلمام بالجوانب الشكلية والدلالية للوحدات المعجمية في فرديتها هو مهمة النظرية المعجمية مقابل الإلمام بالجوانب النظمية النحوية التي هي مهمة علم الإعراب كما ذكرنا ذلك آنفا.

٤) أن المعنى يكون في المفردة كما يكون في الجملة بدليل أننا نلاحظ في خطابنا اليومي من يقول: " لا معنى لهذا الكلام" حين تتضارب معاني المفردات في خطاب موجه إليه، ولا نجد من يقول: "لا معنى لهذه المفردة" [٢]. ومفاد هذا أن المفردات تحمل معاني ذاتية بالضرورة. وهي إن انتظمت بصورة مفيدة في جملة ما أدت معنى ائتلافيا. وعليه، فإنّ الدراسة الدلالية يجب أن تولي اهتماما بمعاني المفردات وبمعاني الجمل حتى يتم تقديم تصور يفي بقواعد دلالية تفسّر حصول المعنى في المفردة وكذلك حصوله في الجملة[٣].

٥) أنّ علم الدلالة هو العلم الذي يهتم بدراسة المعنى[٤]. إلاّ أنّ للمعنى مفاهيم عديدة تختلف باختلاف زاوية النظر إليه. وهو بذلك معضلة البحوث الدلالية. وعليه فإن ما يقدمه علم الدلالة المعجمية حول إشكالية المعنى لا يعدّ إلا رؤية لا

---

(١) ابن سينا: كتاب الشفاء، المقالة الأولى: فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤتلف، ص ٢٦، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٢.

(٢) ينظر: Lyons Linguistique générale, p.308 ؛ ينظر له أيضا: Lyons: Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge university Press, London, 1968, p.412.

(٣) ينظر: Kempson: Semantic theory,pp.11-12

(٤) ينظر: Lyons : Linguistique générale, p.309

تزيد قيمتها عن قيمة الرؤى اللسانية الأخرى التي تعالج المسألة من زاوية نظر مختلفة.

٦) أن أيّ منهج من مناهج البحث العلمي يجب أن يكون تام الأسس متكامل العناصر. لكن ما نلاحظه في الدراسات التي تعالج الدلالة المعجمية لم تقدم بحوثا متكاملة بل وجهات نظر في مسائل بعينها. ولم يحدث في ذلك أيّ تطور إلى اليوم[(١)].

ونحن ننزل مقاربتنا هذه انطلاقا من المعطيات المذكورة في إطار مشروع يؤسس لمنهج في علم بعينه من علوم الدلالة هو العلم الذي يسمى في اللسانيات المعاصرة "علم الدلالة الالمعجمية" (Sémantique lexicale). وقد يكون في جهدنا هذا فائدة تضاف إلى النتائج الحاصلة لهذا المشروع، وإلا فهو محاولة تبقى شخصية في اتجاه محدد رأينا أنه يندرج في علم الدلالة ضمن النظرية المعجمية.

ونوجّه مقاربتنا مع ما يتماشى والجهود اللسانية المختلفة التي اهتمت بدراسة الدلالة وقدمت في ذلك تصورا لتحليل بنيوي هدفه "تحديد أوجه تواجد المعنى وصيغ قيامه (...)ورسم خطوط انتقال المضامين وتبدلها"[(٢)]، وذلك محاولة منا لتفسير مظاهر الترابط الدلالي بين سلاسل المفردات حين تنتظم في حقول معجمية معينة وإبانة طريقة اكتساب الوحدة المعجمية لمعناها وتعلقه بهافي إطار مبادئ منهجية عامة وجهاز من القواعد والآليات والمفاهيم نقتبسها من طرائق التحليل الدلالي اللساني المختلفة مما نراه محققا لهدفنا بسبب غياب منهج معلن في علم الدلالة المعجمية جامع لمختلف المبادئ المنهجية الأساسية في المقاربة الدلالية وملمّ بالعناصر التي يمكن أن تكوّن جهازا نظريا وتطبيقيا كافيا يفسّر المفاهيم العامة الجامعة بين المفردات ويعلل تواجد المعنى في

---

(١) الرأي المذكور هو رأي لاينز (ينظر Lyons Linguistique gérale, p.309) ، ونحن لاحظنا ما يدعم رأيه.

(2) Greimas(A.J): Du sens:Essais sémiotiques, éd.Seuil ,Paris, 1970, p.17.

المفردة الواحدة، وكذلك بسبب استمرار المعنى قضية مربكة وغامضة في الدراسات اللغوية مثلما يصرح بذلك علماء اللسانيات في أغلب بحوثهم الدلالية.

وليست مقاربتنا هذه مقاربة معزولة بل هي تندرج في إطار عام أشمل منها هو قضية البحث عن المعنى. وهذه القضية قديمة تناولها الفلاسفة وعلماء اللغة والأصول وغيرهم منذ عهد بعيد، لكنها لم تكن عند هؤلاء علما مستقلا. وممن تحدث عنها الفلاسفة الإغريق ، وذلك في إطار حديثهم عن المنطق والنحو، من ذلك أنّ أرسطو قد جعل مقدمةً لكتابه *"العبارة* (المفردات)" الذي هو القسم الأول من كتابه *"المنطق"*، مقولاته الوجودية العشر التي منها الجوهر (Substance) الكامن في ماهية الشيء (الاسم)، والحدث (action) الكامن في الفعل، والكم (Quantité) الكامن في العدد، والكيف (Qualité) الكامن في الهيأة، والمكان (Lieu) المعبر عن الظرف، والزمان (Temps) المعبّر عن الوقت، محاولة منه في وضع حدود للمعنى انطلاقا من أعم الخصائص التي ترتبطبالموجودات.

وفي الدرس العربي الموروث توزع البحث فيها بين ثلاثة علوم على الأقل هي علم الأصول وعلم البلاغة، وعلم اللغة.فمن المسائل التي تناولها علماء الأصول مسألة كيفية تحقق الدلالة ومسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى . ومن المسائل التي اهتم بها علم اللغة (فقه اللغة)، وهو العلم الذي يعرف حديثا بالقاموسية أوالمعجمية التطبيقية (Lexicographie)، جمع مفردات اللغة ووضعها في كتب تسمى معاجم أو قواميس ثم التعريف بها شرحا وتوضيحا.أما العلم الثالث وهو علم البلاغة، فقد عالج المسألة في إطار علمين فرعيين فيه هما علم البيان وعلم المعاني . فعلم البيان يطرح كيفية حصول المعنى المركب ، ويؤوّل ما فيهما من وجوه اللبس، وذلك من خلال أبواب مخصوصة

هي[1]: باب التشبيه وباب المجاز وباب الكناية . وعلم المعاني يفسّر طرق تشكّل المبنى لإفادة المعنى بما يساعد على فهم دلالة التراكيب النحوية والأغراض المقصودة منها .

ولكن رغم هذه الجهود القديمة اعتبر المعنى "حقلا يصعب فيه تنظيم الوقـائع"[2]. فاستمر معضلة قائمة. بل تحوّل البحث فيه إلى علم مستقل بنفسـه هـو "علـم الدلالـة" (Sémantique)، وذلك في أواخر القرن التاسع عشر على يد عالم اللغة الفرنسي ميشال بريال (Bréal, (M.) الـذي صـرّح بـذلك في كتابـه "مقـال في علـم الدلالـة" (Essai de sémantique) الذي صدر بباريس سنة ١٨٩٧، فأصبح بذلك هذا العلم مشغلا لسـانيا عاماً[3]. لكن النظريات اللسانية تعددت واختلفت مواقفها منه و"لم تتّفق بعد على طريقة في معالجته"[4]. ونتيجة لذلك "لم تتّحد على نحو متعـارف عليـه بحيـث يمكـن أن تقـدّم قواعد دلالية واضحة في إفادة التأويل"[5].

وكذلك اختلفت المقاربات اللسانية الفردية. وقد اتخذت في ذلك اتجاهين: اتجـاه يبحث في علم الدلالة وفق مفهوم يرى أن علم الدلالة هو البحث في تاريخ هذا العلم بعرض ما اتصل به من المدارس في تعاقبها التاريخي، فيدرس ما مثلته تلك المدارس مـن اتجاهات وما قدمته من آراء في إطار تصور يعتبر البحث في الدلالة هو بحـث في تطـور معاني المفردات اقتداء بالمنهج الذي رسمه بريال في كتابـه "مقـال في علـم الدلالـة". وممن سلك هذا المسلك من الباحثين العرب عبد المجيد اللساني المغربـي جحفـة في كتابه "مدخل إلى علم الدلالة الحديث" الصادر سنة ٢٠٠٠ والذي كرس فيه تصـورا توليديا في إطار عرض لاتجاهات البحث الـدلالي الحـديث ؛ ومـن الغـربيين عـالم

---

(١) ينظر في تفاصيل هذه الأبواب : القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ص١٢٠- ١٩٢ .

(2) Martinet: Eléments, p.33

(٣) ينظر: Bréal : Essai, p.9 ؛ ينظر أيضا : Lyons : Linguistique générale, p. ٣٠٧

(4)La sémantique fonctionnelle, p.14.Claude : Germain,

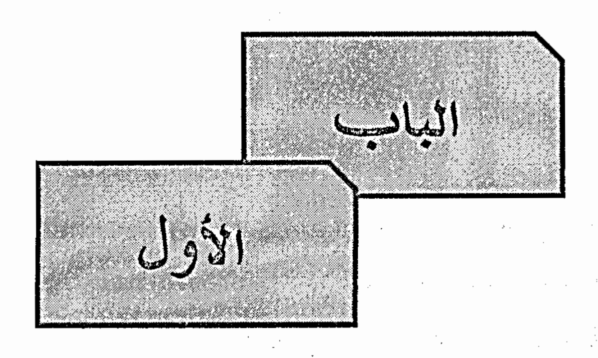
(٥) فان دايك (Van dijk,Teuna): النص والسياق، ص ٧٣.

اللسانيات الإنجليزي جون لاينز (John Lyons) في كتابه *"علم الدلالة"* (*Semantics*) الصادر ببريطانيا سنة ١٩٧٧ ، واللساني الأمريكي دريك جيريرتز (Drik Geeraerts) في كتابه *"نظريات علم الدلالة المعجمية"* (*Theories of Lexical Semantics*) الصادر بنيويورك سنة ٢٠١٠ .

والاتجاه الثاني يتناول القضية من خلال مقاربات مذهبية من محض الاجتهاد داخل الاتجاه اللساني الواحد. فمن أصحاب المذاهب اللسانية الذين أنجزوا بحوثا في علم الدلالة، في نطاق اختصاصهم وفي إطار ما يرونه إسهاما في توضيح أسس مذاهبهم اللسانية، اللسانيان الأمريكيان كاتز (Katz) وفودور (Fodor) اللذان اقترحا طريقة في تحليل معاني الوحدات المعجمية من وجهة نظر النحو التوليدي في مقال لهما عنوانه "بنية اللغة" (The structure of language) يعود تاريخه إلى سنة ١٩٦٤[1] ، وكلود جرمان (Germain, (C.)) الذي ألف كتابا في الدلالة الوظيفية سماه *"الدلالة الوظيفية"* (*La sémantique fonctionnelle*) وقد نشر هذا الكتاب بباريس سنة ١٩٨١. وكذلك نجد اللساني الأمريكي راي جاكندوف (Ray Jackendoff)، فقد أصدر هو أيضا كتابا سنة ١٩٨٣ بإنجلترا وسمه بـ *"علم الدلالة والعرفان"* (Semantics and Cognition) سعى فيه إلى توضيح ما رآه من أسس علم الدلالة التصورية (Conceptual Semantics). ويندرج عملنا هذا ضمن أحد هذه الجهود التي تتجه بالبحث الدلالي نحو اختصاص محددة، وهو علم الدلالة المعجمية، من أجل التأسيس لمبادئ منهجية وقواعد دلالية من منظور يعتبر المفردة بنية نظامية ودلالتها ركنا من أركان نظاميتها .

---

(١) ينظر لهما: Katz / Fodor:The structure of language,pp.479-518



الدلالة في المعجمية النظرية

- الفصل الأول: المعنى، حده ودرجاته وتسويره
- الفصل الثاني: مناهج التأويل الدلالي النظرية

الفصل الأول

المعنى، حده ودرجاته وتسويره

تمهيد:

علم الدلالة باعتباره علما موضوعه دراسة المعنى، علم واسع المجال يشغل اختصاصات متعددة كالفلسفة وعلم النفس وعلم اللغة. وهو قديم في حضارات بعض الأمم[١]. لكنه لم يتحول إلى مبحث لساني صرف قائم الذات إلا في أواخر القرن التاسع عشر بأوربا[٢]. ويعتبر اللغوي الفرنسي ميشال بريال ((Bréal (M.) في كتابه "*مقال في علم الدلالة*" *(Essai de Sémantique)* الصادر بباريس سنة ١٨٩٧، هو الرائد في ذلك. فقد تناول بالبحث في كتابههذا، التطور الدلالي في اللغات الهندية الأوربية كالسنسكريتية واليونانينة واللاتينية.

إلاّ أنّ هذا العلم ظلّ مجزءا يتناوله اللسانيون من زوايا مختلفة دون أن يفلحوا في صياغته صياغة دقيقة. فبقي مشتتا دون وجود نظرية له تحظى بإجماع اللسانيين ولو في خطوطها العريضة[٣].

وفي الحقيقة، ليس البحث الدلالي "علما بالمعنى الصحيح للكلمة"[٤] بل هو، كما يذهب إلى ذلك قريماس (Greimas) "مشروع علمي وابتداع للمعنى أكثر منه

---

(١) من الحضارات التي اهتمت بدراسة المعنى منذ القديم الحضارتان اليونانية والعربية. وقد تناوله بالخصوص الفلاسفة وعلماء الأصول في بحوثهم المتعلقة بالمسائل المعرفية كمسألة الحقيقة والواقع ووسائل الإدراك، كما تناوله اللغويون من خلال ما "ألفوه من قواميس (ينظر: ٣٠٧ (Lyons: Linguistique générale, p.

(٢) ينظر: Lyons: Linguistique générale, p. 307

(٣) ينظر: Kempson: Semantic theory,p.2

(٤) ينظر: Henault : Les enjeux de la sémiotique, p.6.

اكتشافا للموضوع"[1]. ولهذا السبب نرى في المقاربات الدلالية اليوم اتجاهات عديدة مثّل أغلبها مناهج مستقلة بنفسها في البحث إذ نجد "علم الدلالة التوليدي، وعلم الدلالة التاريخي، وعلم الدلالة البنيوي(...)"[2]، ومناهج منها : "تحليل المكونات، ونظرية المتصورات، ونظرية السياق، ونظرية المجال الدلالي، والنظرية المرجعية"[3].

ويندرج في هذا السياق علم الدلالة المعجمية – ويسمى أيضا علم دلالة الألفاظ[4]- وهو علم يتخذ موضوعا له رصد الوحدات المعجميةرصدا يؤدي إلى تفسير ما تعبّر عنه من المضامينوما يربط بين الدال والمدلول من علاقات في إطار أوسع هو المعجمية النظرية (Lexicologie) التي تهتم بدراسة أنواع الوحدات المعجمية وعناصر تكوينها وقواعد ذلك[5].

والمعجمية النظرية لها نظيرتها في صلب المذهب، وهي المعجمية التطبيقية التي هي القاموسية (Lexicographie). ويكوّن هذان الفرعان علمَ المعجم (Science de lexique) أو النظرية المعجمية (Théorie lexicale) مقابل النظرية النحوية التي موضوعها علم الإعراب. فلئن كانت نظرية النظم قوام علم الإعراب فإن قوام علم المعجم نظرية المفردات من حيث أنّ المفردة بنية نظامية ترتكز على ثلاثة أنظمة تحقق من خلالها كيانها، هي النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام الدلالي[6]. وهذه الأنظمة الثلاثة هي التي تستمد منها النظرية المعجمية برمتها أسسسها ليصبح بذلك علم الدلالة المعجمية فرعا من فروع هذه النظرية.

---

(١) ينظر: المرجع نفسه، ص ٦.

(٢) بعلبكي: معجم، ص٤٤٥ .

(٣) المرجع نفسه، ص٤٤٥.

(٤) ينظر: Lerot : Précis, p.141

(٥) ينظر: المرجع نفسه، ص ١٠٠، ٣٣٩.

(٦) ينظر : ابن مراد: مقدمة، ص ٣٨.

وينطلق رصد النظام الدلالي في علم المعجم، من التصور العام لنظام المفردات، فيُربَط فهم المعنى بهندسة تشكل الوحدة المعجمية وانتظامها. أما الوقوف على كيفية ذلك الانتظام فمستنده جملة المبادئ العامة والمنطلقات النظرية لأن ذلك هو ما يعطي لتأويل المعنى وجهته. فمن خلال ما يرسم من القوانين العامة والقواعد النسقية وفقا لتلك المبادئ والمنطلقات يمكن تتبع المفردة في أحادية دلالتها وفي توسعها وغموضها وتتقصى أنواع العلاقات التي تفسر مظاهر التنوع الدلالي من ترادف واشتراك وتضاد وتقابل...إلخ.

لكنّ مقاربةالنظرية المعجمية للمعنى هي كغيرها من المقاربات، لا تتجاوز الاجتهاد في صلب ما تحدده لنفسها من المبادئ المنهجية. ولذلك فإن هذه الدراسة التي نقدمها من خلال هذه النظرية، فيها من الحذر ما به نبقى ملتزمين بالتصور اللساني الذي ننطلِق منه وهو كون النظام اللغوي يتفرع إلى مكونين: مكوّن معجمي موضوعه المفردة من حيث هي وحدة معجمية (Unité lexicale) منتظمة داخليا، ومكون نحوي موضوعه التركيب (Syntaxe) من حيث هو عملية نظم إعرابيّة. والمكوّن الأول الذي هو أساس النظرية المعجمية والذي هو مجال اهتمامنا نكتفي منه بدراسة المستوى الدلالي وفقا للأسس التي يقوم عليها علم الدلالة المعجمية؛ فنبحث في الدلالة المعجمية انطلاقا من كونها فرعا من فروع النظرية المعجمة يجعل من دراسة المعنى (Sens) هدفا له. ونبحث في المعنى بحثا بنيويا انطلاقا من كون علم المعجم يتخذ من البنيوية في مفهومها العام ومبادئها الشمولية مذهبا في معالجة القضايا الصوتية والصرفية والدلالية دون إقصاء لما يمكن أن تفيد به المناهج اللسانية الأخرى من تصورات في معالجة المسائل المعجمية تعين على البحث والوصف والتحليل. على أن هذا يفرض علينا تقديم رؤية لمفهومي المعنى والدلالة وضبطا لما يعدّ من الأسس الهامة التي ينطلق منها تحليل المعنى في علم الدلالة المعجمية، وذلك قبل الخوض في المسائل الدلالية الأخرى .

١ - مفهوما المعنى والدلالة وتداخل تعريفهما:

حاول اللسانيون الغربيون في العصر الحديث تقديم مفهوم للمعنى. لكنهم لم ينتهوا في ذلك إلى نتيجة واضحة. فقد قدم له أوقدن (*Ogden,* C.K) ورتشارد (*Richards,* I. A) في كتابهما "*معنى/المعنى*" (The *Meaning of Meaning*) ستة عشر تعريفا رأياها جميعا ممكنة[١]. وانتهى بالمر(Palmer,F.R) في كتابه "علم الدلالة" (Semantics) إلى القول بأنه لا جدوى من البحث عن معنى المعنى وأن الأولى أن نسأل: كيف تحقق مفردة معينة أو جملة مّا معنى من المعاني ضمن فرع علمي أكاديمي؟[٢]، لأن النتيجة التي انتهى إليها هي أن تعريف المعنى دوران في حلقة مفرغة لأنّ المعنى كـ"الشخص – الشبح" في الآلة، نرى اشتغال الآلة لكن لا نرى من يقوم بتوزيع الأدوارعلى أجهزتها من الداخل حين تكون في حالة اشتغال مع اقتناعنا بأنه لا جدوى من البحث عنه لأننا لن نصل إليه[٣].

ولكن البحث عن المعنى في النظرية المعجمية من القضايا المحورية. وهذا يقتضي تحديدا لهذا المفهوم ولو بصورة أولية لأنه لا جدوى من البحث عن شيء لا نعرف له هوية ولا ماهية. واستتباعا لذلك علينا أن نختار صيغة ما لتعريفه وتحدّ من إطلاقه نعتمد فيها على أحدث ما توصلت إليه القواميس المعاصرة والبحوث اللسانية اليوم مستعينين بالمراجع العربية علّها تساعدنا في ذلك لأن مفهومي المعنى والدلالة أقل تعميما وضبابية فيها مما هما عليه في الثقافة الغربية[٤].

إذن، لن نستمد أسس تحديد المعنى في مقاربتنا هذه من اللسانيات الحديثة فقط

---

(١) ينظر: *Ogden, & al* :The *Meaning of Meaning*, pp.185-208

(٢) ينظر: Palmer : Semantics, p.5, 27.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٧.

(٤) يستعمل مفهوما "معنى" و"دلالة" في الثقافة الغربية بمعان مختلفة تبدو متباعدة أحيانا (ينظر حول مظاهر هذا التعميم والضبابية: Palmer: Semantics, pp.1-5).

بل سنبحث عن روافد لها أيضا من الدرس الدلالي القديم الذي نخص بالذكر منه الدرس الدلالي العربي. ولذا فإننا نبرز في الفقرة الموالية بعض تلك الأسس في الدرس الدلالي لدى علماء الأصول والمعجميين في العربية. ثم نعقب على ذلك بما نصت عليه بعض أمهات القواميس الغربية وما جاء في البحوث اللسانية النظرية الحديثة [(١)].

١ -١ تعريف المعنى والدلالة في المراجع التراثية العربية:

ليس غرضنا من هذه الفقرة التأريخ لعلم الدلالة المعجمية في العربية بل التنبيه إلى بعض روافده في الدرس المعجمي العربي حتى يكون بحثنا ملما بأهم المصادر ذات الصلة المباشرة به. فمن المصادر العربية كتاب "منهاج البلغاء وسراج الأدباء" لحازم القرطاجني (ت ٦٨٤ هـ/ ١٣٨٦ م) ، ومما جاء فيه: "إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكل شيء له وجود خارج عن الذهن، فإنه إذا أدرِك حصلت له صورة في الذهن وأقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم، فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ (...) قد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صور موجودة في الأذهان ولها من جهة ما يدل علي تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام" [(٢)].

فالمعني كما يتجلى عند حازم القرطاجني له حقيقتان:

---

(١) مسألة معاني الألفاظ تناولها الفلاسفة والمناطقة أيضا منذ القديم. في مباحثهم المعرفية المتعلقة بالمنطق وخصصوا لها فصولا مستقلة من مؤلفاتهم فقد تناولها أرسطو وأفلاطون على سبيل المثال، من الإغريق؛ وتناولها ابن سينا وابن رشد من فلاسفة العربية من ذلك مثلا كتاب "العبارة" لأرسطو. وكان ابن رشد أحد الذين ترجموه إلى العربية (ينظر: ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، ص ٢١١.

(٢) القرطاجني : منهاج البلغاء، ص ص ١٧-١٨. وإلى مثل هذا ذهب كثير من المفكرين العرب كابن سينا الذي ذهب في قسم "العبارة" من كتابه "المنطق" أنّ "معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه".

أ) حقيقة عينية، وهي الموجودات في مرحلة التعيين التي تسبق مرحلة التمثيل المجرّد، أي هي المراجع الحسية في حدّ ذاتها.

ب) حقيقة ذهنية، وهي الصورة العقلية العامة التي تتكون في الذهن عن كل حقيقة عينية تستحضر بالدال (اللفظ).ومن ثمَّ فإن المعنى هو وجود آخر للمرجع غير حسي، هو الفكرة التي يقصد إليها المتكلم بالدال وتحصل في ذهن السامع بواسطة ذلك الدال[1].

على أنّ من علماء العربية القدماء من استعمل مصطلح "دلالة" بدلا عن مصطلح "معنى" للتعبير عن نفس الفكرة، من ذلك ما نجده في كتاب "*التعريفات*" لعلي الجرجاني (ت٨١٦هـ/ ١٤١٣ م)، فقد أورد الجرجاني في هذا الكتاب مفهوما اصطلاحيا من أهل الأصول لكلمة "دلالة" لا يختلف عن مفهوم كلمة "معنى" الذي نجده عند القرطاجني. فالدلالة حسب ما جاء في التعريفات "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول. وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول، محصورة في عبارة النص ، ودلالة النص، واقتضاء النص"[2].

فهذا التعريف يبرز أنّ مصطلح "دلالة"المتعلق بألفاظ اللغة عند علماء الأصول، لا يختلف عن مصطلح "معنى" في كونهما يتحددان بمكونين يقتضي أحدهما الآخر بالضرورة هما الدال والمدلول بمعنييهما المتعارف عليهما لسانيا اليوم. فالدال هو اللفظ المسموع لوجه الدليل، والمدلول هو المفهوماالحاصل بالمواضعة الذي يرتسم في الذهن.

---

(١) لم يختلف المفهوم الاصطلاحي الذي ذكره البلاغيون وعلماء الأصول للمعنى عن مفهومه اللغوي العام. وهذا يدل على أن المعنى القاموسي كان أصل الإصطلاح لأنّ كثيرا ما تتحول المفاهيم اللغوية العامة إلى مفاهيم اصطلاحية إذا خرجت من نطاق اللغة العامة إلى نطاق اللغة الخاصة.

(٢) الجرجاني: التعريفات، ، ص ٩١.

ودلالة اللفظ الوضعية هي المفهوم الذي يحمله ذلك الدليل عن المرجع "بحيث متى أطلق (هذا الدليل) أو تُخيِّل، انطبع معناه في الذهن للعلم بوضعه"[1].

فالملاحظ إذن، أنّ مفهوم المصطلح "دلالة" عند الجرجاني يرادف مفهوم المصطلح "معنى" عند القرطاجني. فكل منهما يتحدد بالعلاقة المجردة التي تربط بين وجهي الدليل ربطا يجعل ذينك الوجهين كوجهي العملة الواحدة : وجه حسي سمعي هو اللفظ عند النطق به، ووجه مجرد هو صورة المسمى التي ترتسم في الذهن عند ذكر الدال.

وكذلك الشأن عند أصحاب القواميس. فالمدخل "معنى" له في بعض القواميس نفس المعنى لكلمة "دلالة". فقد ورد في "*مقاييس اللغة*" لابن فارس على سبيل المثال، أنّ من دلالات مادة (عني) "ظهورُ شيء وبروزُه" [2]. ثم جاء في مادة (دلّ): "الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها "[3]. فالمفهوم العام للكلمتين هو نفسه وهو القصد بالأمارة والاتجاه.

ولم تخل القواميس العربية الحديثة أيضا من هذا الخلط والتعميم. فقد جاء في *المنجد*: "عنَى يعني عنيا وعناية بما قاله كذا: أراده وقصده (...)، ومعنى الكلمة: مدلولها، ومعنى الكلام: مضمونه"[4]. فقد قابل صاحب "المنجد" المعنى بالمصطلحات الثلاثة : "قصد" و"مدلول" و"مضمون" كما هو ملاحظ، دون تمييز بينها.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٩٢.

(٢) من مشتقات "عنى" التي تفيد بروز الشيء وظهوره قولك "عُنوانُ الكتاب"، أي سمته الظاهرة الدالة على محتواه. وكلمة عنوان مُشْتَقّة فيما ذكروا، من المَعْنَى كما ورد في اللسان (مادة: عنا).

والمعنى في العربية من حيث الاشتقاق، هو من "عَنَى" و"عَنِيَ"، بفتح العين وكسرها. وهو إما مصدر ميمي بمعنى مفعول، وإما تخفيف اقتضاه الاصطلاح لصيغة اسم المفعول "معنِيّ" بموجب نقل العام إلى الخاص. فقد ورد في القاموس (مادة عناه): "عَناهُ الأَمْرُ يَعْنِيهِ ويَعْنُوه عِنايَةً وعَنايَةً وعُنِيّاً: أَهَمَّه. واعْتَنَى به: اهتَمَّ. وعُنِيَ، بالضم، عِنايَةً، وكرضِيَ قَليلٌ، فهو به عَنٍ (...) وعَنِيَ بالقَوْلِ كذا: أرادَ. ومَعْنَى الكلامِ ومَعْنِيُّه ومَعْناتُه ومَعْنِيَّتُه: واحِدٌ"

(٣) ابن فارس، المقاييس، مادة (دلّ).

(٤) معلوف: المنجد، مادة: عني، ص ص ٥٣٤-٥٣٥.

وهذا الخلط نجده كذلك في أحدث قاموس عربي وهو قاموس"الغني الزاهر" الذي صدر بالمغرب عن مؤسسة صخر سنة ٢٠١٤ . ففي سياق المدخل (دلل) في هذا القاموس تعرّف كلمة "دلالة" تعريفا دورانيا مع كلمة "معنى" إذ جاء فيه: "دَلالَةُ اللَّفْظِ: فَهْمُ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ".

والحاصل من كل ذلك أن مصطلحي "معنى" و"دلالة" يفيدان عند الأصوليين والمعجميين ما يفيده أحدهما في المفهوم، وهو إظهار الشيء بعلامة. فكأن المصطلحين عند هؤلاء من المترادفات. والملاحظ من خلال قاموس"الغني الزاهر" أن المسألة لم ترق إلى ما هو خلاف ذلك إلى اليوم. فبقي مفهوما المعنى والدلالة في الدرس العربي، مفهومين واسعين يحيلان إلى بعضهما دون تحديد دقيق يميز بينهما.

١ -٢ مقاربة اللسانيات الحديثة لمفهوم المعنى:

مازال مفهوم المعنى مسألة معقدة في الدراسات اللسانية الغربية أيضا. ومن مظاهر هذا التعقيد أنّ أغلب الدراسات اللسانية تقابل كلمة "معنى" في تعريفها اللغوي العام وفي استعمالها الاصطلاحي اللساني بعديد المرادفات للتعبير عن مضامين المفردات والجمل، من ذلك ما نجده عند ميشال بريال (Bréal , Michel) وفاردنان دي سوسير(Saussure (de). F). فبريال يرى أنه لا فرق بين المصطلحين "معنى" و"دلالة" إذ ذهب في كتابه"*مقالة في علم الدلالة*" (*Essai de sémantique*) إلى أن المقصود بـ"علم الدلالة" (Sémantique) هو المقصود بـ"علم المعاني" (Science des significations)[١]. على أن مفهوم المعنى عنده ذو طابع نفسي إذ يجري فهمه بنحو خاص وذلك عبر تطوره التاريخي من خلال ما يطرأ عليه من مظاهر الرقي، والابتذال، والبقاء، والاندثار، والتوسيع، والتضييق، كما يتضح ذلك من خلال الفصول التي خصصها لهذه المظاهر في كتابه والتي اعتبرها الدراسة الدلالية الحقيقة[٢]. وهذا المفهوم كما هو واضح، مفهوم واسع جدّا إذ هو حصيلة ما يشهده المعنى من تطور تاريخي.

(١) ينظر: Bréal l : *Essai de sémantique* ,p.109

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٠٩-١٥٣

أما بالنسبة إلى دي سوسير الذي هو رائد اللسانيات الحديثة، فإنه لم يذكر مفهوما معينا للمعنى. لكن خلاصة ما نستنتجه من حديثه عن الدليل اللغوي (Signe linguistique) أنّ المعنى ليس الشيء واسمه، بل ما يحصل بالصورة السمعية للفكرة كما بيّن ذلك في كتابه "*دروس في اللسانيات العامة*"[1] (Cours de linguistique générale) . ذلك أنه يرى أنّ للغة وجهين كوجهي الصفحة الواحدة ، لا ينفصلان عن بعضهما: وجه تمثله الفكرة، والوجه الآخر الصوت المعبّر عن تلك الفكرة، وهو الذي يسميه الصورة السمعية (Image acoustique). وما يحصل بالصورة السمعية للتعبير عن الفكرة هو الذي نسميه نحن معنى. فالمعنى إذن هو بالنسبة إليه، المتصور الذهني (Concept) لما تحيل إليه الصورة السمعية التي هي اللفظ باعتباره دالا (Signifiant) يعبّر عن مرجع في الخارج (Référent).وعلى أساس وجهة النظر هذه يصبح مذهبه لا يختلف عن مذهب الأصوليين في شيء من حيث أنه مذهب تصوري للدلالة. أما في ما يخص الفرق بين المصطلحين "معنى" و"دلالة" فإنه لم ينبه إليه. لكن ما نستنتجه هو أنهما مصطلحان يحيلان إلى بعضهما بعضا ويؤدي كل واحد منهما ما يؤديه الآخر في القصد، ذلك أنّ المقصود من مفهوم مصطلح "دلالة" (Signification) في استعمال دي سوسير هو المقصود من استعمالنا نحن العام لكلمة "معنى" (Sens)[2].

ولم يسلم عالم اللسانيات المعاصر جون لاينز (John Lyons)في كتابه "مقدمة لنظرية لسانية" (Introduction to Theoretical Linguistics) الذي صدر في طبعته الأولى بانجلترى سنة ١٩٦٨ ، من هذا الارتباك أيضا. فقد تطرق هذا اللساني في ثنايا التمهيد للفصل التاسع من كتابه المذكور إلى مقاصد المتكلمين من هذين المصطلحين. لكن لم ينته في ذلك بإبداء رأيه وكأن غايته كانت مجرد عرض لمظاهر استعمالهما[3].

---

(1) Saussure : Cours, p. 98.

(٢) ينظر: Dubois : dictionnaire de linguistique,p.433.

(٣) ينظر: Lyons: Theoretical Linguistics, pp.400-402.

وكذلك لم تسلم القواميس الغربية الحديثة المواكبة لتطور المفردات الدلالي من هذا الخلط والارتباك. ففي قاموس "*روبار الصغير*" (*Le petit Robert*) على سبيل المثال، يعرَّف المعنى (Sens) بأنه الفكرة (Idée) التي يعود إليها شيء ما أو تُثبت وجود هذا الشيء، أو مجموع الأفكار التي تحصل من علامة لغوية أو مجموع علامات، أو المفهوم (Concept) الذي تثيره كلمة أو دال يرمز إلى شيء ما[1].

ونجده يعرَّف في قاموس اللسانيات (Dictionnaire de linguistique) وهو قاموس مختص لجون دي بوا ((.Dubois (J)،بالمقابلات الثلاثة التالية: مدلول (Signifié)، وقيمة (Valeur)،ودلالة (Signification)[2].

فالمعنى في هذين القاموسين نجد له فيهما كما هو ملاحظ، خمسة مرادفات هي المصطلحات التالية: فكرة (Idée) ، ومفهوم (Concept) مدلول (Signifié)، وقيمة (Valeur)، ودلالة (Signification).

وفي أحدث دراسة غربية لمفهوم المعنى، وهي الدراسة التي قدمتها لين مورفي (Murphy, Lynne) في كتابها "*الدلالة المعجمية*" (*Lexical Meaning*) الصادر بأمريكا سنة ٢٠١٠ نجد هذه المؤلفة تقرّ بأن المفهوم المقصود من مصطلح "معنى" في علم الدلالة، هو المفهوم المعجمي. وتعرِّف المفهوم المعجمي للمعنى بكونه المعنى الإحالي (Denotative meaning) للكلمة، وهو عندها المعنى الذي ينطوي على علاقة بين اللفظ والشيء أو بين اللفظ وخصائص ذلك الشيء أو بين اللفظ ومفهوم مجرد، والذي يسجله أصحاب القواميس في تعريفهم للمداخل المعجمية وتمييزهم بين المفردات .وتسمي أيضا هذا المعنى الإيحائي "معنى إدراكيا" (Conceptual meaning) و"معنى عرفانيا" (Cognitive meaning)[3].

---

(١) ينظر:
Le petit Robert , p.1797 : Robert ؛ Murphy, Lynne : Lexical Meaning, p. 38

(٢) ينظر: Dubois : dictionnaire de linguistique, p.433

(٣) ينظر: Murphy: Lexical Meaning, p. 32

على أنّ هذا الخلط والتداخل بين مفهومي المصطلحين "معنى" و"دلالة" لم يمنع من وجود اتجاه غالب في البحث الدلالي اليومالعربي منه والغربي، منطلقه عموما تصور دي سوسير اللساني لمفهوم الدليل اللغوي (linguistiqueSigne). فهذا التصور يتضمن اعتبار المعنى مدلول اللفظ أي الصورة الذهنية الحاصلة عن الموجود الخارجي.

أما مفهوم الدلالة فقد بقي متسما بالشمولية إذ توحي تسمية البحث في المعنى "علم الدلالة" بدل "علم المعنى" بأن علماء اللسانيات قد اتفقوا ضمنيا على أن مصطلح "دلالة" أكثر تعميما من مصطلح "معنى" ليكون هذا الأخير أخص قصدا. فإذا قلنا: "دلالة اللفظ" عنينا بذلك جميع ما يمكن أن يحمله هذا اللفظ من المعاني. وإذا قلنا: "معنى اللفظ" عنينا جزءا (partie) من دلالته[1]. وهذا واضح أيضا من خلال استعمال اللسانيين مصطلح "معنى" للإشارة إلى الجزء الواحد من المقصود باللفظ وتوظيفهم لبعض ما هو من جنس مشتقاته الصرفية لأجزاء دلالية أصغر. فإننا نجد في المصطلحات اللسانية الأعجمية المصطلح "Sens" ويقصد به المعنى الواحد، والمصطلح "Sémème" ويقصد به الجزء من المعنى الواحد، والمصطلح "Sème" للدلالة على جزء من ذلك الجزء، أي على جزء الجزء. وقد قوبلت هذه المصطلحات في العربية بما يزيد ذلك توضيحا. فنجد مقابل المصطلح "Sens" المصطلح "معنى"، ومقابل المصطلح "sémème" المصطلح "معنم"، ومقابل المصطلح "Sème" المصطلح "مُعيْنم"[2]. وهي مقابلات تتدرج في تجزئة المعنى كما واضح.

---

(١) مثال القول بالفرق بين مصطلحي "دلالة" و"معنى" ما يفهم من مذهب القرطاجني (منهاج البلغاء، ص ١٨) في أنّ المعاني توجد من جهة دلالة الألفاظ" حيث أورد الدلالة في صيغة المفرد والمعاني في صيغة الجمع وجعلها من متعلقات الدلالة، فيكون بذلك مصطلح "دلالة" أعم عنده من مصطلح "معنى. إلا أنّ هذا لا يمنع من القول بعدم الفرق بين المصطلحين. فقد لا يكون مفهوم أحد المصطلحين عند بعضهم أخص من مفهوم الآخر إذ لا دليل قاطعا يؤيد إحدى وجهتي النظر وينفي الأخرى.

(٢) ينظر استعمال المصطلحين "معنم" و"معينم" في: ابن مراد: مقدمة، ص ٤٧.

وبغض النظر عن هذه الملاحظة فإن وجهة النظر التي نعتبرها مقبولة من زاوية معجمية، هي وجهة نظر بالمر (Palmer,F.R) التي أشرنا إليها أعلاه والتي مفادها أنه لا جدوى من البحث عن معنى المعنى وأن الأولى أن نسأل: كيف يتحقق المعنى ؟ وهو سؤال يرتكز بدرجة أولى على إمكانية تسوير تحاصر مسالكه وتحدّ من ضبابيته وامتداداته بجعله نتاج علاقة قائمة بين العناصر المكونة للدلالة المعجمية. لكن عملية تسويره تتطلب معرفة ما يمكن أن يكون عليه من درجات، لأننا قبل أن نسوّره علينا أن نعلم شيئا عن هيئته حتى نكون على علم بما سنسوّر منه.

٢ - درجات (Dégrés) المعنى:

المعنى المعجمي ليس واحدا في طريقة تعبيره عن الحقائق وتجربة الإنسان في الكون. فهو يتحقق على ثلاثة مستويات على الأقل:

١)مستوى المفردات وهي منعزلة، أي في حال تفردها؛

٢) مستوى السياق؛

٣)مستوى الجملة من حيث أن الجملة وحدة نظمية تتعالق فيها عناصرها كلها[1].

وعليه فإن المعنى يكون نتيجة لذلك ثلاثة أنواع بحسب طريقة تحققه في كل مستوى من المستويات الثلاثة المذكور: معنى بسيطا (Simple)، وهو المعنى المفرد الذي يفهم من ظاهر دلالة دليله ، ومركّبا (Composé)،وهو ما يتركب من وجهين من وجوه الإدراك، ومعقدا (Complexe) ، وهو ما يكون حصيلة عدة عناصر[2].

---

(١) ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ٤٦.

(٢) ينظر في مثل هذا التقسيم: ابن مراد: مقدمة، ص ٥١. إلا أنّ ابن مراد سمى المعنى المركب معنى تأليفيا. وقد ذكر رابعا رآه لا يندرج في الدلالة المعجمية هو المعنى النحوي كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية...إلخ، لأن مثل هذه المقولات هي مقولات تركيبية تعبر عن وظائف إعرابية . ويندرج رأيه هذا في الاعتراض على أتباع النظرية التوليدية (ينظر له: مقدمة، ص ٤٥، ٥١).

٢ -١ المعنى البسيط:

هو المعنى المفرد كما ذكرنا آنفا، وهو ما يعبّر عن حقيقة بسيطة واحدة تفهم بالبديهة من وحدة معجمية مستقلة بنفسها، وذلك مثل قولك: شجرة، وجدار، ورجل، وفرس، وعبد الله، و"حَضْرَموْتَ" ، و تأبَّطَ شرًا.

ونشير هنا إلى أن البساطة هي ما يعبّر عنه باللفظ الذي لا جزء له كما في: رجل وفرس من الأمثلة المذكورة، أو باللفظ الذي لا يدل أيّ جزء منه على جزء معناه كـ"عبد الله" حين تكون اسم علم، فهذه الوحدة ليس المقصود منها معنى الإضافة النحوية في المفردتين بل اسما لشخص بعينه، وهي بالتالي تدل على المعنى البسيط الذي هو تعيين علم بعينه هو شخص يسمّى "عبد الله"، وليس على معنى الإضافة النحوية.

ومثلُ أسماء الأعلام المركبة أسماءُ الأعلام المعقدة كـ"تأبّط شرّا"، والوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات العلمية. "فإن للمصطلحات مفاهيم مفردة تستفاد من الوحدات المعجمية البسيطة والمركبة والمعقدة"[١].

ونبه في هذا، إلى الاختلاف بين جهتي الاعتبار المعجمية والنحوية في التعامل مع الوحدات المركبة التي من قبيل "عبد الله" . فعبد الله من جهة النحو، وحدة مركبة تقدم معنى مركبا بمقتضى اختلاف الوظيفة النحوية لجزأي المركب إذ يرى النحويّ أنّ كل مفردة لها وظيفة نحوية هي وحدة قائمة الذات. فـ"عبد" لها الوظيفة النحوية "مضاف" و"الله" لها الوظيفة "مضاف إليه"، وعليه تصبح عبارة "عبد الله" دالة على معنى نحوي مركب هو الإضافة بنسبة العبادة إلى الله.

أما من وجهة النظر المعجمية فإنّ الفصل بين عنصري الوحدة يفرغ الوحدة من معناها المعجمي وهو التعيين. ولذلك يُشتَرَط أن يعامل جزءَا المركب معاملة

---

(١) ابن مراد: مقدمة، ص ٥١.

الوحدة المعجمية البسيطة حتى يبقى مجموع الجزأين دالاً على التعين دلالة الكلمات المفردة على أسماء الأعلام، نحو: زيد وبِشْر وسعيد وهند وزينب.

على أن الوحدات المعجمية المركبة أو المعقدة لا تتطرد فيها المعاملة النحوية، ذلك أنّ منها ما يعامل في النحو معاملة معجمية فتنزل الوحدة المعجمية المركبة أو المعقدة منزلة الوحدة المعجمية البسيطة في الدلالة على معنى مفرد. من ذلك على سبيل المثال الوحدات المركبة تركيبا مزجيا، نحو: "حَضْرَمَوتَ" و"بُيْتَ لَحْمٌ" من أسماء المدن، و"شَذَرَ مَذَرَ" و"بادِئَ بَدْءَ" من الصفات، و"لَيْلَ نَهارَ" و"صباحَ مساءَ" من الظروف ؛ وكذلك الوحدات المركبة تركيبا إسناديا مثل: تأبّط شرّا، و"الأمرُ يَهُونُ" و"مَعْد يَكرُبُ" من أسماء الأعلام. فالنحوي لا يجزئ في تحليله الإعرابي هذه الوحدات بل يعاملها معاملة الوحدات البسيطة.

٢ -٢ المعنى المركب:

ما كان جمعا بين عنصرين فيكون معبّرا عن خليط لنوعين من إدراك حقيقة واحدة أو حقيقتين، كما في الأمثلة الثلاثة أسفله:

١) أشرقت الشمسُ
٢) تحولت السحب إلى لون رماديّ
٣) أسمع زقزقة العصافير الآن
٤) العالِم لا يسير في الظلماتِ
٥) يَهُزُّ الجَيشُ حَوْلَكَ جانِبَيْهِ كمَا نَفَضَتْ جَناحَيْها العُقابُ (المتنبي)
٦) هذا رجل يشار إليه بالبنان.

ففي(١)تدل كل وحدة من الوحدتين "أشرقت" و"الشمس" على معناهاالخاص ، والجزءان معا: "أشرقت" و"الشمس" يدلّ مجموعهما على معنى مركب هو الشروق ومصدره.

وفي (٢) تدل كلمة "رمادي" على لون لا هو بالأبيض ولا هو بالأسود فهي تعبّر عن لون يجمع بين هذا وذلك لتكون بذلك حاملة لمعنى البياض والسواد في آن واحد.

وفي(٣) تجسّم الزقزقة للمستمع تمثّلا مزدوجا للمفهوم وحقيقته الخارجية. فالمستمع قد امتزج لديه إدراك المرجع بإدراك مفهومه إذ أن مفهوم الزقزقة حاصل في ذهنه لكنه باستماعه للعصافير أصبح يدركه أيضا بصورة حسية ومباشرة. والحاصل من ذلك علاقة اتصال بين المرجع والمفهوم.

وفي (٤) لا تفهم كلمة "ظلمات" مجزّأة وبمعناها الحقيقي لأن كلمة "عالِم" في الجملة كانت قرينة مانعة من إرادة ذلك المعنى الحقيقي. وعليه فإن كلمة "ظلمات" لا تفهم إلاّ في إطار تصور معنى آخر غير حقيقي هو الجهل. ومعنى الجهل هو المعنى المقصود، وهو لا يتنزل في المستوى الأول من الإدراك كما هو ملاحظ، بل في المستوى الثاني لأنه نتاج استعارة تجلت في عملية تضمين لمعنى حقيقي في معنى آخر غير حقيقي.

وفي (٥) "يشبِّه المتنبي صورةَ جانبي الجيش: مَيْمَنَتِه ومَيْسَرَتِه، وسيفُ الدولة بينهما، وما فيهِما من حركة واضطرابٍ، بصورةِ عُقَابٍ تَنفُض جَناحَيْها وتحرُّكُهما"[1]، فتحول المعنى المعبر عن حركة الجيش إلى معنى يعبّر عن حركة العقاب. ونتج عن ذلك معنى مركب من صورتين صورة الجيش من جهة وصورة العقاب من جهة أخرى.

وفي (٦) عبّرت الإشارة بالبنان إلى الرجل عن معنى مركب من احتمالين: إما مدح الرجل لخصلة حميدة فيه رأى الناس فيها ميزة بارزة يستحق أن ينعت بها، وإما ذمّه لسلوك مشين علِق به حتى أصبح وصمة قبح فيه يشار إليه بها. فحملت العبارة بذلك معنيين صارت بهما دلالتها دلالة مركبة لا يمكن إقرار إحداهما دون الأخرى إلا بالسياق.

والجامع بين الأمثلة الخمسة حملها لمعنى مركب يتكون من عنصرين. ففي المثال الأول تجلى هذا المعنى في علاقة الإسناد الحقيقي القائمة على فاعل من مفردة واحدة

(١) الجارم: البلاغة الواضحة، ص ص ٣٤-٣٥

وفعل لازم لا يتعدّى فاعله البتة. فلو تجاوز الإسناد هذه الخصيصة، أي "عدم التعدية البتة"، وجاء الفاعل على سبيل المثال مركبا من عنصرين إعرابيين أو ورد الفعل متعديا إلى مفعول مباشرة أو بواسطة، لأدّى ذلك إلى معنى معقد.

والمعنى المركب في كلمة "رمادي" في المثال الثاني تولّد بعلاقة التضاد المتدرج[1] . فعلاقة التضاد هذه تعكس هذا النوع من المعنى لأنها لو كانت علاقة تضاد تام لكانت العلاقة علاقة بين كلمتين تعبّر إحداهما عن معنى البياض فقط والأخرى عن معنى السواد. ومثل هذا النوع من التركيب نجده في أمثلة أخرى ككلمة "مَلاَك" للمخلوق الذي هو بين الإنس والجن، و"خُنثى" للآدمي الذي تجتمع في جسمه خصائص الأنوثة والذكورة ، والجغل[2] الذي هو حيوان هجين لا هو بالبغل ولا هو بالحمار...إلخ.

وفي المثال الثالث كان تركيب المعنى بالتصور المسبق للصوت من حيث هو مفهوم مرتسم في ذهن المستمع، وبالإدراك المباشر له من خلال سماعه. فأصبح المعنى يدرك بالوجهين: الحسي والمجرد، وبامتزاج المرجع بالمدلول من دون حاجة إلى الدال.

والمعنى المركب في المثال الرابع تولّد بالتشبيه إذ استعيرت كلمة "ظلمات" لمعنى آخر يفهم بالقرينة وهو الجهل لما بينهما من وجه شبه. فهو إذن معنى بياني كان نتاج عملية تأليف بين معنيينوليس نتاج عملية إسناد كما في (١). فمعنى الجهل في المثال المذكور دَاخَله معنى آخر هو معنى الظلام. وبناء على ذلك تركّب المعنى إذ أصبح الجهل موحيا بالظلام والظلام موحيا بالجهل.

والمعنى المركب في المثال الخامس قائم على التشبيه كالمثال الرابع . لكنه حصل من تقابل بين صورتين كل واحدة منهما تمثل معنى معقدا. إلا أنّ الذي يهمنا هو المعنى الحاصل باجتماع الصورتين في حدّ ذاتهما لا طبيعة المعنى الحاصل في كل منهما.

---

(١) ينظر هذا المفهوم في فقرته من حديثنا عن العلاقات الخارجية الفرعية من هذا الكتاب.

(٢) الجغل تسمية نسمعها في تونس لتسمية الحيوان الذي يجمع بين هيئة الحمار وهيئة البغل، وهو ابن الفرس من الحمار أو ابن الأتان من البغل.

فبغض النظر عن عدد العناصر المكونة لكل صورة منهما فإننا نجد أنفسنا في النهاية أمام معنى مركب هو المعنى الحاصل بالتقابل بين الصورتين،وهووجهُ الشَّبه المتمثل في "وجود جانبين لشيءٍ واحد في حال حركةٍ وتَمَوُّجٍ"[1].

والمعنى المركب في المثال السادس تمثل في إيحاء عبارة "يشار إليه بالبنان" بمعنيين احتماليين هما المدح والذم.

والخلاصة من الأمثلة الستة أنّ المعنى المركب الذي تم استنتاجه منها، خمسة أنواع: إسناديّ في الحدّ الأدنى من الإسناد، وتقابلي، ومزجيّ، واستعاري (بياني)، وإيحائي احتمالي. وهذا الأخير يتحقق بنوعين من التعبير: بالتعبير الحقيقي فيكون معنى حقيقيا، وبالتعبير المجازي في بعض أنواعه فيكون معنى مجازيا.

٢ -٣ المعنى المعقد:

هو ما كان حصيلة إدراك لثلاثة عناصر أو أكثر تؤلفه.وهو معنى يتعين فهمه بترابط تلك العناصر بوصفها كلاً متكاملا لا يتجزأ. وهذا يكون في الوحدة المعجمية التي تمثل مشتركا دلاليا، وفي الجملة. وهنا نسأل: متى تكون الوحدة المعجمية مشتركا دلاليا ؟ وكيف يكون معنى الجملة معنى معقدا ؟ فبالنسبة إلى الوحدة المعجمية فإنها تصبح من المشترك الدلالي عندما يحصل تطور في معناها الحقيقي تعكسه معان مجازية تنتشر انتشارا شعاعيا يكون المعنى الحقيقي نواتها بالنسبة. فيكون تعدد المعاني هذا هو مظهر التعقيد. أما بالنسبة إلى الجملة فإن الإجابة العامة عن كيفية تعقد معناها هي ما ذهب إليه لاينز، وهو أن جانب تعقدّ المعنى فيها سببه طريقة اكتساب دلالتها. فهي تكتسب معناها من حصيلة مواضع عناصرها المعجمية المكونة لها. ومواضع مكوناتها المعجمية هي حصيلة مكوناتها الدلالية. ولذا فإن معنى الجملة يتأتى من دمج كل المكونات الدلالية للعناصر المعجمية وفقا لعلاقات قواعد التركيب العميقة[2]. فيكون

---

(١) الجارم: البلاغة الواضحة، ص ص ٣٤-٣٥

(٢) ينظر: Lyons: *Theoretical Linguistics*, p. 476.

التحليل الدلالي لجملة مّا بعرض العلاقات بين الوحدات المعجمية التي تشتمل عليها. وهنا علينا أن نفرق بين معاني المواضع (المحلات الإعرابية) وبين الدلالة المعجمية للمفردات التي تحتل تلك المواضع. فقولك مثلا: "شرب عليّ عصيرا بعد الأكل" لا يفهم معناه بتجزئته إلى كلمات، فتلك عملية تبسيط واستخراج لعناصر المعنى المعقد، كما لا يفهم معناها أيضا بالعلاقات النحوية من حدثية وفاعلية وظرفية، بل ككل مترابط ومتعالق بالنظر إلى الأدوار الدلالية لكل مفردة وإلى الخصائص العلاقية التي تحددها تلك الأدوار بين وحدة معجمية وأخرى تبعا لمقتضات المحيط المعجمي لكل عنصر من عناصر الجملة. فمن الأدوار الدلالية التي يقتضيها الفعل "شرب" الدوران: [+ منفذ: حيوان] [+ هدف: سائل] ، ومن الأدوار التي تقتضيها كلمة "علي": [+ متقبّل] [+ عمل]، ومن الأدوار التي تتطلبها كلمة "عصير": [+ تعدية] [+ منفذ: عاقل]. وينتج عن الجمع بين هذه الأدوار معنى معجمي معقد نسميه "معنى الجملة"[1].

والملاحظ أن خطّية حصول هذا المعنى تختلف اختلافا واضحا عما هو في المعنى البسيط والمعنى المركب. فالمعنى البسيط يكمن في المعنى الحقيقي للمفردة من حيث هي وحدة قائمة الذات بنفسها متفردة في وجودها وكيانها. والمعنى المركب هو حاصل إحدى ثلاث عمليات رياضية: عملية جمع، أو عملية ضرب، أو عملية قسمة، نجسمها كما يلي:

١) عملية الجمع: هي حالة المعنى المزجي كما بينا أعلاه في مثل: أبيض + أسود = رمادي

٢) عملية الضرب: هي حال المعنيين المزدوج والبياني كما بينا أعلاه أيضا في مثل:

أ) مرجع (زقزقة عصافير) × مفهوم (تمثل ذهني للزقزقة) = إدراك حسي × إدراك مجرّد = إدراك مزدوج.

ب) ظلام (معنى حقيقي: فقد النور) × ظلام (معنى مجازي: جهل) = وجه شبه (بُهمة وضلال) = معنى بياني.

---

(١) ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ص ٤٨-٤٩.

٣)عملية القسمة: $\frac{\text{معنى إيحائي مركب}}{2!}$ = معنى احتمالي

أما المعنى المعقد فهو حصيلة خطية لمجموعة من معاني المفردات المتعاقبة في نسق تركيبي متعالق.

هذه هي درجات المعنى، وهي كما بينا ثلاثة، وهي في علاقتها بالواقع قسمان:

١) معان حقيقية وهي المعاني البسيطة بأشكالها المختلفة، وكذلك معاني الجمل النحوية المركبة المستقلة؛

٢) معان مجازية. وهذه المعاني هي معان سياقية بالأساس.

٣ - تسوير المعنى:

السؤال الذي يطرح بعد معرفة درجات المعنى الثلاث: كيف يتحقق كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة للمعنى؟ أو بالأحرى، كيف يمكن معرفة المسالك التي من خلالها يحصل كل معنى من المعاني المذكورة؟

إن معرفة تحقق المعنى وحصوله في مفردة واحدة أو في تركيب جزئي أو في جملة، يقتضي محاصرته من خلال البحث عن أسواره ذلك أنّ عملية التسوير هي التي تمكن من معرفة المسارات التي يشهدها كل معنى في عملية تولّده.

ونشير في هذا الصدد إلى أن محاولة البحث عن كيفية حصول المعنى لا تعني الحديث عن كمية العناصر التي يتألف منها. وعليه، لا بدّ من التفريق بين مقولتي الكيف والكمّ في هذه المسألة وإن كان مفهوم التسوير قابلا لاحتواء المقولتين.

٣-١ مفهوم التسوير:

للتسوير مفهوم أرسطي وهو حصر القضية كليا أو جزئيا في مربع لا تخرج عنه هو المربع المنطقي الأرسطي الذي يقوم على أربع مقدمات قياسية هي:

١) الكل: كقولك: كل إنسان فان.

٢) نقيض الكل، أي لا كلّ، كقولك: لا إنسان فان.

٣) الجزء، كقولك: بعض الناس عالم.

٤) نقيض الجزء، كقولك: ليس بعض الناس عالم، وذلك لتحديد كمّ الموضوع أو كيفه في القضايا الحملية والشرطية[1].

ونحن نستعير هذا المصطلح ونستعمله بمفهومه المعجمي العام دون الفلسفي وهو التطويق والحصر، ونوظفه في اتجاه رؤية لوضع حدود تحاصر المعنى في عملية تولّده اللساني كي لا يفلت من المجال الذي تتم فيه عملية الولادة تلك إلى مجالات أخرى غير لسانية كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع وغير ذلك من العلوم التي لها هي أيضا مقاربات دلالية. والهدف من ذلك معرفة طبيعة العناصر التي تتدخل في تحقق معنى المفردة أو الجملة واعتبارهذه العناصر مسوّرات (Enclôtures) تبرز مسالك ذلك التحقق بحسب ما يختص به كل معنى من صفات البساطة والتركيب والتعقيد. فكيف تتم عملية التسوير هذه ؟

نشير قبل الإجابة عن هذا السؤال إلى أن علم الدلالة حديثا تتناوله نظريات مختلفة منها النظرية المعجمية والنظرية التوليدية والنظرية السياقية ونظرية الحقول الدلالية. وقد تتكامل بعض ما قدمته هذه النظريات من وجهات نظر حول طرائق تحقق المعنى المعجمي وإن اختلفت في منطلقاتها النظرية ومبادئها المنهجية. وسيتضح ذلك من خلال ما يمكن أن نفيده منها في عمليات التسوير.

٣-٢ تسوير المعنى المعجمي المفرد:

إنّ قول دي سوسير بكون دلالة الدليل اللغوي قوامها الدال من حيث هو صورة سمعية والمدلول من حيث هو صورة ذهنية يبدو عند كثير من الباحثين من المسلمات لكنه في الحقيقة ليس كذلك إذ ليست الآراء حوله واحدة. ومن أهم الآراء

---

(١) ينظر: صليبا: المعجم الفلسفي، مادة :سور، ٦٧٦/١ ؛ عجوط : القضية المنحرفة وتسوير المحمول، ص ص ٣٢- ٣٧.

الحديثة في ذلك اعتبار الدلالة حاصل علاقة بين ثلاثة عناصر هي المرجع والدال والمدلول، وليس بين عنصرين هما الدال والمدلول.

وعليه فإن المعنى المفرد في المنظور المعجمي اليوم، هو ما يتأتى من وجوه العلاقة بين العناصر الثلاثة المذكورة. فتكون الدلالة عليه نتيجة لذلك، إما إشارية إلى الخارج (référentielle) وهي التي تكون بين الدال والمرجع لتكون ببساطة هي ما يشير إليه الدليل في الخارج فترتبط الدلائل والأشياء في الكون على نحو مباشر، وإمّا مفهومية (conceptuelle) تقصي العالم الخارجي وتنحصر في العلاقة بين الدال والمدلول فيكون الدليل موضوعا لما هو صورة ذهنية للموجود الخارجي وليس للموجود الخارجي في حدّ ذاته، وإما إدراكية تكون بفهم العلاقات بين العناصر الثلاثة مجتمعة[1].

والطريقة التي تحقق معنى معجميا مفردا للدليل اللغوي وتغذي النظرية المعجمية بمنطلقات تسوير هذا المعنى هي الدلالة التي تحصل بالإدراك. على أن هذا يقتضي التأكيد على معطيين:

---

(١) القول بكون المعنى هو الوجود الخارجي للدليل اللغوي والقول بأنه هو الصورة الذهنية الحاصلة لشيء في الخارج مذهبان قديمان في البحث الدلالي لدى الفلاسفة والأصوليين . فمن القائلين بالرأي الأول أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٣ م) من علماء العربية، وكذلك جمال الدين الشيرازي (ت ٩٢٦ هـ/ ١٥١٩ م) وذلك في حاشيته على كتاب "*إثبات الواجب*" لأحمد بن أسعد الصديقي الدواني (٩١٨ هـ/ ١٥٢١٢ م). ومن القائلين بالرأي الثاني أرسطو وهو من فلاسفة الإغريق وذلك في كتابه "*العبارة*" (ينظر : ابن رشد: *تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة*، ص ص ١٢-١٣) . أما من علماء العربية فنجد عبد الملك بن عبد الله الجويني من أعلام القرن الخامس الهجري (ت ٤٧٨ هـ/ ١٠٨٥ م) وفخر الدين الرازي من أعلام القرن السادس (ينظر رأيهما في : الشوكاني: *إرشاد الفحول* ، ١/ ١٠٥). أما الرأي الثالث فلم يتبلور إلا حديثا على يد كل من أوقدن ورتشاردز في كتابهما "*معنى المعنى*" كما سنرى في الصفحات اللاحقة.

١)المعطى الأول: هو أنّ المعنى المعجمي المفرد ما يدل عليه الدليل في الخارج لا ما يدل عليه في الذهن لأنه يوجد فرق بين المسألتين هو الفرق نفسه الذي بين الدلالة الإشارية والدلالة المفهومية.

٢)المعطى الثاني: هو أن المدلول ليس مجرد فكرة غائمة بل هو تصور له تمثيل في الخارج تتفاوت نسبة استحضار عناصره في المخيلة عند اختفائه بحسب نسبة اتساع الذاكرة لدى كل فرد. ومعنى هذا أن الوحدة المعجمية تصبح دالة بنفسها من خلال ما يستقرّ فيها من سمات المرجع. ويمكن أن ندرك هذا الرأي بصورة أكثر دقة من خلال التمييز بين المفاهيم الأربعة المسورة للمعنى التي هي الدال والدليل والمدلول والمرجع. فالدليل هو الكلمة التي تعيّن متصورا لمسمّى (Désigné) في الخارج،والمرجع (Référent) هو ذلك المسمى في الخارج المعيّن بالدليل، والمدلول (Signifié) هو أحد جزئي الدليل، وهو المفهوم (Concept) الذي هو الصورة الذهنية المجردة لذلك المرجع، والدال (Signifiant) هو الجزء الآخر للدليل، وهو الصورة الصوتية (Image acoustique) للدليل اللغوي الذي ترتسم بمقتضاه صورة المرجع في الذهن عندما يُتخيَّل أو يقع سماعه. وهكذا يتحقق المعنى بالعلاقة بين عنصري الدليل اللغوي وهو ما يبررعند حصوله في الذهن،اختفاء العلاقة بين الدال والمرجع.

والحاصل من هذا التصور ثلاث نتائج:

أ) أنّ المفهمة (Conceptualisation) تختلف عن التعيين (Désignation)). فالتعيين هو مرحلة سابقة لحصول المعنى تتحقق حسيا في البداية من خلال علاقة مباشرة بين المرجع والدال لتزويد مستعملي اللغة بالمعلومات المطلوبة حول الكون[1]. وهذه العلاقة يمكن رسمها كما يلي، حيث تكون الدلالة إحاليّة / مرجعية (référentielle) وتتجه من الدال إلى المرجع:

---

١ ينظر: Jakobson: Essais de linguistique générale , pp . 145-146

دال ← مرجع

والوظيفة التي يمكن أن نسندها للتعيين من هذه العلاقة هي تمثيل الكون باللغة حيث تبرز القاعدة المرسومة أن كل مرجع يقع إدراكه يقتضي تسمية مباشرة بالضرورة حتى يندرج ضمن الأشياء التي نريد أن نعتبرها من الموجودات. ذلك أنّ كلّ موجود يعُدّ معدوما إن لم يُسمّ.

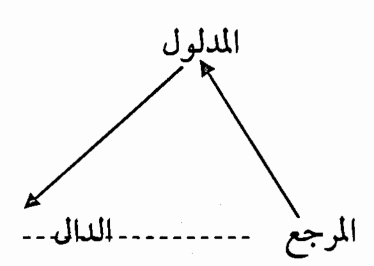
ب) أن الصور الذهنية للأشياء تقابلها الأشياء التي في الخارج. وبالتالي فإن هذه الأشياء الخارجية هي أمثلة لصورها التي في الذهن . والعلاقة بين هذه وتلك علاقة منعكِس بمنعَكَس، فهي إذن علاقة انعكاسية تكون فيها الدلالة مفهومية (conceptuelle) تتّجه من المرجع إلى المدلول وتتغيّر فيها الوظيفة المعجميّة للدليل من وظيفة التعيين إلى وظيفة الـمَفْهَمة على النحو التالي:

مرجع ← مدلول

وهذه العلاقة كما هو واضح، بين العنصرين: المرجع والمدلول، وليس للدال إلاّ وظيفة الإعلان عنها مثلما تقرر ذلك لدي سوسير.

ج) أنّ المدلول باعتباره تجريدا للمرجع ومفهوما له لا يتأتى إلا في مرحلة ثانية. فبعد ثبوت العلاقة بين المرجع والدال التي تحقق وظيفة التعيين، يرسُم الذهنُ معالم مرحلة ثانية هي مرحلة التمثيل المجرّد للمرجع، أي المفهمة. وتتجسم في هذه المرحلة علاقة جديدة بين عناصر الدلالة الثلاثة التي هي المرجع والدال والمدلول. فالمرجع في هذه المرحلة الجديدة يختفي عن الأنظار بمظهره المحسوس إن كان حسيا، ليتجلى بصورته المجردة فقط كلما تمّ استدعاؤه بالدال. وصورة ذلك أنّ الدليل اللغوي الذي تواضعت عليه الجماعة اللغوية وعلى ما يحمله من تمثيل للكون، ينفجر حال استعماله أو تخيّله، إلى شطريه: الدال والمدلول دون شعور منا. فيرسُم الدالُّ في أسماعنا الصورة السمعية للدليل، ويرسم المدلولُ الصورةَ الذهنية للمرجع الكامنة في ذلك الدليل. وتتعالق هذه العناصر الثلاثة على الصورة التالية التي أوضحها

العالمان الإنجليزيان أوقدن (Ogden, C. K)وريتشاردز (Richards, I.A) في كتابهما "معنى المعنى" (The Meaning of meaning) بما يسمى المثلث الدلالي[1]:



فهذا المثلث يكشف تلازم العناصر الثلاثة. لكن العلاقة المباشرة ليست بين المرجع والدال بل بين المرجع والمدلول من جهة، وبين المدلول والدال من جهة أخرى كما يبيّن ذلك اتجاه السهم[2]. وبذلك لا يرتسم في أذهاننا عند سماع الدال، إلاّ الصورة المجردة للمرجع المعلوم دون حاجة لاستحضار هذا المرجع.

والملاحظ من عملية التسوير هذه أنّها تجعل من المعنى المعجمي للمفردة معنى أصليا خلافا لبعض الاتجاهات الأخرى في التسوير التي ترى في معنى المفردة المعجمي معنى ثانويا. فالتوليدية على سبيل المثال، ترى أن نظام اللغة هو جملة القواعد التي تتولّد بها الجمل النحوية، ولذلك هي تجعل دلالة البنية النحوية الهدف المركزي، فلا تكون الدلالة المعجمية إلا عنصرا مكملا لمعنى الجملة، ذلك أن المعنى في هذه النظرية يتخلّق من تسوير المفردة بالبنية التركيبية النحوية فلا يتأتى إلا بالنظر في العلاقة بين المتواليات اللفظية المكونة للجملة، فتسلب المفردة نتيجة لذلك كيانها المستقل ودلالتها الذاتية. فكلمة "حبلى" على سبيل المثال هي وحدة معجمية صامتة لا يتحقق معناها إلا

---

(١) غلبت تسمية المثلث المذكور عند اللسانيين بالمثلث الدلالي(Triangle sémiotique).

(٢) ينظر: Ogden :The *Meaning of Meaning* , p.11

في جملة من قبيل: "هذه المرأة حبلى". لكن إذا قلنا: "هذا رجل حبلى" فإنها تصبح بلا معنى"[1]. ومفاد ذلك أن المفردات تبقى مهمشة ما لم يستدعِها التركيب، لأنّ هذا التركيب هو الذي يسمح بإسناد معان لها. وعليه فإن الوحدات المعجمية بأنواعها تبقى في موضع التابع للنحو فلا تتمكن من تحقيق المغزى من وجودها إلا من خلال تواجدها في جملة.

ومثل هذه النتيجة نجدها أيضا في النظرية السياقية إذ أنّ هذه النظرية تسوّر المعنى بالسياق (Contexte) الذي يعني كل ما يحيط باستعمال المفردة، سواء أ كان ما يحيط بها محيطا لغويا (Environnement linguistique) يتعلق بأنواع المفردات بمختلف مظاهرها الشكلية والدلالية أم محيطا يتصل بظروف المتكلم والمخاطَب كأحوالهما النفسية والاجتماعية والثقافية وطبيعة البيئة التي يوجدان فيها...إلخ. ومثال ذلك أن كلمة "ثعلب" تبقى في هذه النظرية بلا هوية دلالية إلا إذا وجدت في سياق مّا، كأن تقول مثلا: "أكل الثعلب الدجاجة" وكأن تقول أيضا: "لقد كان هذا الرجل ثعلبا مع خصمه". فكلمة "ثعلب" في هذين المثالين حققت هويتين بحسب السياق: الأولى في كونها اسما لحيوان من آكلي الطيور، والثانية في كونها صفة لسلوك مراوغ.

إذن، تسلب هذه النظرية أيضا المفردة استقلالها الدلالي الذاتي وتجعله رهين المقام. فلا يتحقق المعنى إلا بالتأويل لتصبح مهمة المتقبل إعطاء كمّ من التأويلات دون اعتبار للمعاني الذاتية للمفردات أو تحديد لبنية الجملة والعلاقات بين الكلمات فيها. وهذا التسوير كما هو ملاحظ، من خارج اللغة. وهذا مأخذ في النظرية السياقية يكاد يكون مجمعا عليه بين كافة منتقديها من اللسانيين إذ رأوا في اللجوء إلى السياق خروجا عن محاولة فهم اللغة من الداخل.

فوجهة النظر المعجمية الصرف تختلف، بالتالي، عن غيرها من الرؤى في كيفية تحقق المعنى. فلئن اعتبرت كل من النظريتين التوليدية والسياقية أن المعنى المعجمي

---

(١) ينظر في المثال: Lyons: *Theoretical Linguistics*, 1968, p.475.

الأصلي للمفردات ثانوي لأنه قد يتغيّر بطبيعة العلاقات بين المفردات في الجملة أو بحسب السياق فلا يتحقق المعنى المطلوب إلا من خلال التركيب أو من خلال المقام فإن علم الدلالة المعجمية يرى أن تحقق المعنى يكون بالعلاقة الجدلية بين المرجع والدال والمدلول. وهذه عملية تسويرٍ تضبط المعنى في المفردة في حدّ ذاتها وتجعله متخلّقا فيها منذ البداية، فيعتبر نتيجةً لذلك معنى أصليا فيها، به يُفهَم المغزى من استعمالها. فإن خلت هذه المفردة من هذا المعنى فلا جدوى من استعمالها، ولا جدوى أيضا من أن نبني بها تركيبا نحويا لأن بناء تركيب بمفردات ننفي عنها أيّ معنى أو ندعي أنها تكتسب معانيها بعد إدراجها في الاستعمال هو محاولة عبثية أو جهد قوليّ لا يمكن أن نتكهن بالمقصود منه.

إذن لا يستقيم للمفردة وجود ما لم يكن لها معنى مفردا منذ البداية. وهذا المعنى هو المعنى الأصلي والأساسي لأنه هو الذي يوجه بناء أي تركيب. أما المعنى الذي تسوّره الجملة أو السياق المقالي أو المقامي كما هو الحال في النظريتين التوليدية والسياقية فهو إما أن يكون استعماله استعمالا حقيقيا فيكون أصليا وحينها لا معنى للقول بأن الجملة أو السياق هما المحددان لمعنى المفردة ، وإما أن يكون استعماله على غير المواضعة الأصلية وحينها يكون مجازيا يسوره السياق فتكون وجهتا النظر التوليدية والسياقية مقبولتين في هذه الحالة . أما القول على وجه الإطلاق بأن المفردة ليس لها من معنى إلا داخل الجملة أو السياق فهذا لا يفسّر وجود المعجم الجماعي (Lexique)إلا إذا اعتبرت الوحدات المعجمية كيانات صامتة ملقاة بين أفراد الجماعة اللغوية من غير معرفة السبب الأصلي لوجودها الذاتي. وهذا لا يستقيم لأنه ما من كائن يوجد إلا وله وظيفة خاصة به من خلالها يحقق كيانه الذاتي ويعلن عن وجوده، وإلا ما كان له أن يوجد.

واستتباعا لذلك تعامل المفردة في علم الدلالة المعجمية على كونها فردا لغويا مستقلا له معنى ذاتي"[1]. وهذا المعنى هو معناها الأصلي. وعليه، فهو المعنى الداعي

---

(١) المعنى الذاتيهو المعنى الذي يكون للمفردة بمعزل عن السياق والذي يرجع إلى تجربة ما من تجارب الجماعة اللغوية.

لوجودها والمبرّر لاستقلالها، وهو الذي يفهم من أوّل سماع الكلمة لدى أصحاب اللغة لأنه هو الذي وضعت من أجله الكلمة في أول استعمالهاوالذي اتفق عليه جميع المتكلمين ليكون قوام التواصل بينهم ، وهو من ثمَّ المعنى الذي تهتم القواميس اللغوية بذكره[1]. وقد يكون هذا المعنى محسوسا (Sens materiel) وقد يكون مجردا (Sens abstrait).

وتطلق الدراسات اللسانية على هذا المعنى مصطلحات أخرى منها مصطلح "معنى تاريخي" (Sens étymologique)– ويكون ذلك في الدراسة التطورية لدلالة الكلمات باعتباره أسبق المعاني ظهورا بين الجماعة اللغوية–ومنها أيضا: معنى وضعي (*Sens conventionnel*)، ومعنى حقيقي (Sens propre) ، ومعنى أوّلي (Primitif)، ومعنى أساسي، ومعنى مركزي، ومعنى مفهومي، ومعنى إدراكي، ومعنى تصوري. والثلاثة الأخيرة تقابل في الفرنسية بالمصطلح:*Sens* conceptuel.

لكن السؤال الذي يطرح هو : هل هذا المعنى الحقيقي قار في الاستعمال ثابت في اللغة وغير قابل للزوال أو التحول؟

والجواب هو أن الدال إذا أسند إليه مدلول وتواضع أهل اللغة عليه فإن ذلك المدلول يبقى ملازما لداله لأنّ لا أحد يقدر على إزالته بعد التواضع عليه ورسوخه. إلاّ أنّ الدال قد يكتسب مدلولا إضافيا. ويكون ذلك إما بالاقتراض الدلالي (Calque) أو بالمجاز (Sens figuré)[2]. والاقتراض الدلالي معناه أن تقترض جماعة

---

(١) ينظر: Jakobson: Essais de linguistique générale , p .١٤٢

(٢) قولنا باكتساب الدال لمداليل جديدة عن طريق الاقتراض أو المجاز هو مما استنتجناه من حديث السيوطي عن الاشتراك. فهو يرى أن تحمّل المفردة لمعان أخرى يندرج ضمن الاشتراك اللغوي. وهذا الاشتراك يتم حسب رأيه عبر ما سميناه اقتراضا ومجازا (ينظر: المزهر، ١/ ٣٦٩) . فالاشتراك يقع في نظره " إما من وَاضِعَيْن بأنْ يضعَ أحدُهما لفظا لمعنى ثم يضعُه الآخرُ لمعنى آخر ويَشْتَهِر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين" وهو ما اعتبرناه اقتراضا يؤدي إلى ما يسمى في اللسانيات الحديثة اشتراكا لفظيا (Homonymie)...وإما مِنْ واضعٍ واحدٍ لغرض الإبهام على السامع حيثُ يكونُ التصريح سببا للمَفْسدة" وهو ما اعتبرناه مجازا.

لغوية من أخرى المعنى دون اللفظ وتحمله لدال من لغتها ثم يَشْتَهِر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادة معنيين: المعنى الأصلي والمعنى *المقترض* كما يرى ذلك السيوطي[1]. والمجاز هو مظهر التعبيرالذي تتخذ فيه المفردات دلالات تختلف عن دلالاتها الحقيقية[2]، ويحدث ذلك باشتقاق معنى آخر من المعنى الأصلي لغرض الإبهام على السامع حيثُ يكونُ التصريح سببا للمَفْسدة[3]، فيترابط المعنيان ويكونان معنى ائتلافيا نسميه معنى مركبا.وكذلك قد تتعالق الوحدة المعجمية في معناها بمعاني وحدات معجمية أخرى فيتألف من ذلك صنف آخر من المعاني المعجمية هو المعنى المعقد. وهذا المعنى يكون عادة معنى الجملة[4].

لكن المعنيين: المركب والمعقد يختلفان عن المعنى المفرد في طبيعة تكوّنهما. وهذا يعني أيضا اختلافهما في عملية التسوير. وعليه فإننا تقدم في ما يلي تصورا حول طريقة تسوير كل واحد منهما.

٣-٣ تسوير المعنى المركب:

قد تستعمل الوحدة المعجمية لمعنى غير معناها الأصلي. وهذا المعنى الآخر قد يكون معنى من معانيها المجازية التاريخية أو معنى فوريا قصد إليه المتكلم لحظة خطابه وترك للمخاطب إمكانية فهمه بالسياق. وبناء على ذلك يمكن أن تحمل الوحدة المعجمية معنى مجازيا أو معنى استثنائيا. واستتباعا لذلك يصبح كل من القوانين المجازية والسياق من عناصر التسوير لمعرفة هذين النوعين وطريقة تحققهما.

٣-٣-١ تسوير المعنى المجازي:

المعنى المجازي هو أحد أنواع المعاني المركبة التي تحدثنا عنها في الفقرة: ٢-٢

---

(١) ينظر: السيوطي: المزهر، ١/ ٣٦٩

(٢) ينظر: Tamba- Mecz: Le sens figuré,p.21

(٣) ينظر: السيوطي: المزهر، ١/ ٣٦٩

(٤) ينظر: Lerot : Précis, p p.141-142

السابقة. وهو يحدث بالتحويل، أي بالانتقال من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر. ويرجع ذلك إلى كونه يحصل عن طريق إدراك مزدوج للمدلول. ويكون تسويره في نتيجة لذلك، بأربع وسائل: الأولى منها هي استحضار بنيته المركبية حين يكون صورة بيانية، والثانية إدراجه في قاعدة الإدراك العامة التي يندرج فيها ، والثالثة هي تحديد نوع العلاقة المجازية، والرابعة هي قوانين التطور الدلالي العامة.

١) التسوير بالبنية المركبية البيانية:

تتمثل في إحدى الطرائق التي يحلل بها الدرس البلاغي التقليدي الصور البيانية. فتسوير التشبيه على سبيل المثال ، يستوجب تمثل عنصرين في الآن نفسه، هما المشبه باعتباره الحقيقة الخارجية، والمشبه به باعتباره متصورا صنوا لتلك الحقيقة، ثم استخراج وجه الشبه الذي به يبرز المشبه ويقترب أكثر إلى ذهن المخاطب، ثم بيان نوع التشبيه. ولعل الاستعارة والكناية هما أقصى عمليات المزج بين مرجع ومفهوم يحصل بهما معنى مركب. ويكون تسوير ذلك بتحديد عدد الوسائط ونوعها لكون هذه الوسائط تعدّ علاقات استدلالية. فقولك في الكناية : "زيد كثير الرماد" يفيد أن زيدا كريم (سخي) اعتمادا على علاقات استدلالية كثيرة "قوامها سلسلة من الضمنيات ينقل فيها من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب، فكثرة الطبائخ، فكثرة الطاعمين، فكون زيد مقصودا، فكونه مضيافا، فكونه كريما"[1]. وكذلك استعارة أبي علي الحصري صورة الغزال لوصف الحبيبة في قوله:"كلف بغزال ذي هيف" في قصيدته المشهورة "يا ليل الصب". فهذه استعارة لم يصرح فيها بالمشبه. فلا يعكس التسوير بذلك إلا بنية في التشبيه لا يعني فيها اختفاء المشبه إلا تعبيرا عن درجة من امتزاج المشبه بالمشبه به تجعل إدراك أحدهما يزدوج بإدراك الآخر نتيجة التساوي المطلق بينهما في القيمة الجمالية عند الشاعر. لكننا نشير هنا إلى أن مثل هذا الإدراك المزدوج لا يؤدي كما قلنا إلى معنى مفرد بل إلى معنى مركب يحصل بالعلاقة بين عناصر الصورة البيانية.

---

(١) المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص ١٠٧.

وزيادة على ذلك فإن هذا المعنى المركب هو نتيجة لذلك الإدراك المزدوج وليس الإدراك المفرد لكل من المشبه والمشبه به .

٢) التسوير بقواعد الإدراك العامة:

القواعد التي تستوعب المعنى المجازي وتساهم في محاصرته أربعة تتأتى بالقسمة الرياضية بين نوعي تمثُّلِ المفهوم: التمثل الحسي والتمثل المجرد، وهي :

١) تمثّل حسي ← تمثل مجرّد: مثل: 'العسل شفاء لآكله' ، حيث جُعِلَ للعسل مفهوم مجرد هو الشفاء إلى جانب مفهومه الماديّ وهو كونه نتاج النحل.

٢) تمثّل مجرد ← تمثل حسي: نحو قول عنترة:

لا تسقني كأس الحياة بذلة　　　واستقني بالعزّ كأس الحنضل

حيث شبه الحياة بكأس فيها شراب يختلف طعمه باختلاف الوضعه النفسي لشاربه.

٣) تمثل حسي ← تمثل حسي: كقول علي الحصري متغزلا:

كَـلِفٌ بِغَـزَالٍ ذِي هَـيَفٍ　　　خَـوْفُ الوَاشِـينَ يُشَرِّدُهُ

إذ شبه حبيبته بما هو أكثر شهرة في الجمال وهو الغزال الشارد

٤) تمثل مجرّد ← تمثل مجرّد: نحو قولك: 'الجهل موت بعثه طلب العلم'، حيث اكتسب الجهل وهو مفهوم مجرد، معنى مجردا آخر هو الموت.

ويتجلى من خلال الأمثلة المجسمة للقواعد الأربعة المذكورة أنّ المعنى المركب المجازي يرد مجردا ومحسوسا. فالمحسوس ما يكون له صورتان محسوستان أو ما تكون فيه إحدى الصورتين مجردة لكنها منعكسة على المحسوسة ؛ والمجرد ما يحل فيه الحسي في المجرّد أو ما يزداد فيه المجرّد تجريدا.

٣)التسوير بالعلاقات المجازية:

العلاقة المجازية هي واسطة بين متصور ذهني لحقيقية أولى ومتصور ذهني آخر لحقيقة أخرى نتيجة عدم وجود علاقة مباشرة بين هذين المتصورين. فيكون المعنى

المجازي بالتالي، دليلا على عدم وجود هذه العلاقة المباشرة. وعليه، تكون العلاقة المجازية هي العنصر الرابط بين الحقيقتين، لا بصورة مباشرة، وإنما من خلال ما بين تينك الحقيقتين من دواعي الصلة. ويكون التسوير بتحديد ذلك الداعي. فمتى حُدِّد ذلك الداعي فكان على سبيل المثال، سببا أو مسببا أو جزءا أو كلاّ أو ظرفا زمانيا أو ظرفا مكانيا أو غير ذلك، ضبط المعنى المقصود، وحصر مجاله، وفهم المراد منه.

٤) التسوير بقوانين التطور اللغوي:

يفرض تحديد المعنى المجازي معرفة قوانين التطور اللغوي العامة التي تتحكم في تحديد الصلة بين المعاني المتعددة للمفردة الواحدة ، لأن المعنى التطوري هو في الحقيقة انحراف عن المعنى الحقيقي الأصلي. وكل انحراف فيه جانب من الغموض .ويسوّر المعنى المجازي، باعتباره نوعا من الغموض الدلالي، بهذه القوانين التطورية العامة وبما تفرضه من علاقات بين المعانى الحقيقية والمعاني المجازية، لأن إدراك المعنى المجازي بالنسبة إلى علم الدلالة المعجمية ، يجب فيه الإقرار بمبدإ التطور اللغوي الناتج عن تطور المجتمع. وقوانين التطور اللغوي العامة أبرزها ثلاثة، وهي: التعميم والتخصيص والنقل. وسنخصها بالحديث عند تناولنا للعلاقات الدلالية الداخلية في الباب الرابع من هذا الكتاب.

وتشتمل هذه القوانين على مختلف أنواع العلاقات المجازية التي هي علاقات داخلية تربط بين ما ينطوي عليه الدال الواحد من مداليل. وهذه العلاقات تندرج ضمن المعرفة المعجمية العامة وتفهم تداوليا، أي اعتمادا على كفاية مستعمل اللغة التفسيرية انطلاقا من المواضعات في التجربة الجماعية. وهي عنصر أساسي في تسوير المعنى المجازي لأنها هي العنصر الذي يربط بين هذا المعنى والمعنى الحقيقي المولِّد له. ومثال ذلك كلمة "كِتَاب" التي تستعمل مجازا بمعنى "رسالة". فإن معناها الأصلي هو الصحف المجموعة. وهي إذ استعملت بمعنى رسالة ، فبموجب علاقة الجزئية بين المعنيين الحقيقي والمجازي ، حين استغني عن الكل بدلالة الجزء عليه .

٣-٣-٢ تسوير المعنى الاستثنائي العرضي:

يعرَف المعنى الاستثنائي من كونه معنى سياقيا فوريا ذا خاصية إيحائية. ولكونه فوريا فإنه غالبا ما يكون غير منتظر، تدعو إليه ظروف نفسية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية محيطة بالمتكلم . وهو بالتالي خرق دلالي للمعاني التاريخية الحقيقية والمجازية المعروفة للمفردة، ومن ثمّ يصح أن يطلق عليه أحد المصطلحات التي ذكرناها آنفا للمجاز والتي هي: تعسُّف (Abus)، واغتصاب المعنى (Viol) ، وشذوذ (Anomalie)، وانحراف(Déviation)، وانقلاب (Subversion) ، وجُنْحَة أومخالفة .(Infraction)

فالمعنى الاستثنائي إذن، هو معنى عرضي في جوهره يتأتى من مقاصد المتكلم الفورية. فلسبب من الأسباب قد يحمّل المتكلم المفردة هذا المعنى. لكنّ هذا المعنى ليس عشوائيا رغم فوريته، لأن الذي ولّده هو المتكلم -المستمع النموذجي. وهو بالتالي وجه من وجوه المعنى المجازي، وهو الجه الذي يكون وليد اللحظة والذي لا يفهم من "الدرجة الصفر" (dégré zéro) للسياق إذ هو ليس من المعاني المجازية التاريخية المعلومة التي يدرك القصد منها عند أول قرينة، بل يقتضي الاهتداء إليه فهم السياق العام الذي ورد فيه. إنه ببساطة المعنى الذي يختفي تحت عدة طبقات من التأويل، بل قل: هو المعنى الغامض في أقوال المتكلّم. ومعنى الغموض "أنك لا تحسِم في ما تعنيه، أو أنك تريد أن تعني أشياء عديدة . وفيه احتمال أنك تعني شيئا واحدا من شيئين ، أو أنك تعني الشيئين معا، أو أن الحقيقة الواحدة هي عندك ذات معان عديدة"[1]، لأن المعنى الغامض احتمالي بالضرورة ومرتهن بقدرة التمثل والاحتمال ، ولأن المؤشرات المقامية ليست قيودا مكبلة تفرض إمكانية تأويل واحدة .ولذلك يعتبر السياق من أهم مسورات هذا النوع من المعاني. لكن كيف ذلك ؟

للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نستعين بما تراه النظرية السياقية في

---

(1)195De Saussure :Cours, p

تسويرهاللمعنى، وذلك من باب تظافر الجهود في حل مشكلة المعنى وفي سبيل الوصول إلى نظرية دلالية جامعة وموحدة.فالمسار الذي تتخذه هذه النظرية في البحث عن المعنى المعجمي جدير بفكّ الغموض الدلالي، حتى ليصح أن يخصص منهجها بهذا المجال: مجال الغموض الدلالي.

إن المعنى في هذه النظرية يتحدد بوصفه "وظيفة في سياق". فلا يظهر المعنى المقصود من المتكلم إلا بمراعاة الوظيفة الدلالية للألفاظ المستخدمة في سياق ما.وقد بسط اللساني البريطاني جون روبرت فيرث((Firth (J. R.، ت ١٩٦٠) مؤسس هذه النظرية وغيره ممن اتبعه، الحديث عن معنى السياق. والخلاصة مما قيل في ذلك أن السياق هو جملة العناصر المكونة لموقف التخاطب القائم بين المتكلم والمخاطب[1].

وهذا المفهوم للسياق، كما هو ملاحَظ ، واسع. فهو يشمل السياق اللغوي (الصوتي والصرفي والدلالي والتركيبي) والسياق غير اللغوي(وضع المتكلم المادي والمعنوي، وموقف المستمع، والظروف المحيطة بعملية الخطاب، الخ...). فعندما يستخدم المتكلم مفردة ما في مقام تخاطبي معين تتحقق الوظيفة الدلالية لتلك المفردة بحسب ذلك المقام. وإذا تغيّر ذلك المقام تغيّرت تلك الوظيفةإلى وظيفة دلالية أخرى، وهكذا دواليك. وبناء على ذلك فإنّ معاني الكلمات هي معان فورية أساسا، ويتحدد معنى كل كلمة في خطاب ما،بمحيطها اللغوي في هذا الخطاب . فكل سياق يكشف عن معنى ما للكلمة بحسب وضعها فيه ، ومثال ذلك أن تدل كلمة "غراب" على نوع من الطيور في سياق الإخبار عن ألوان الطيور أو أشكالها، وأن تدل على معنى الشؤم في سياق التطير كما في قولك وأنت تنعت شخصا: " إنه غراب البين". فالمعاني السياقية، أي المتأتية من خلال السياق، هي المعاني المفهومة من مثال معين في مكان معين، في نص معين، في مقام معين. وهي من ثمَّ معان آنية ذات دلالة أحادية.

---

(١) ينظر:

pp 80-86. ,Chapma (S.) & Routledge (P.) : Key Thinkers in Linguistics

فالمعنى السياقي إذن هو معنى عارض لا يتحدّد بالألفاظ وحدها بل أيضا بالمقام، أي بالوضع المقالي والمقامي الذي يكون فيه المتكلم والمخاطب.

وهذا المعنى هو انحراف بالمعنى الأساسي إلى معنى آخر بقصد من المتكلم كما قلنا في بداية هذه الفقرة، وهو عرضي لكونه موسوما بخصوصية السياق ومتسما بالذاتية لدواع نفسية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، فيعبّر المتكلم من خلاله عمّا في باطنه من الاختلاجات النفسية والمواقف الذاتية بصورة واضحة أوغير واضحة، ويكون أحيانا معبرا عن خصوصية لهجية أوجهوية أو اجتماعية...إلخ. فهو إذن معنى يضبط بالقرائن والمقامات ويمكن أن يكشف عن هويّة كل من الباث والمتقبّل، فيعرّي مستواهما الثقافي وانتماءهما الاجتماعي، وجنسهما ، ومميزاتهما الشخصية،...إلخ.

ويلحّ أصحاب النظرية السياقية على مراعاة السياق لأنه هو الذي يؤدي إلى فهم المعنى المراد في نظرهم. ولعل هذا هو الذي جعلهم لا يعوّلون على الألفاظ وحدها في تحديد الدلالة. فالسياق بالنسبة إليهم يوفر من القرائن ما هو ضروري لتسوير المعنى وفهمه. وهذه القرائن عندهم نوعان:لغوية ، وغير لغوية.

١) القرائن اللغوية:

هي مسورات المحيط اللغوي (Environnement linguistique) ، تضبط سياق الحدث الكلام يذاتهمن حيث أنّه يتحدد بالعناصر اللسانية التي تتمثل في القوانين اللغوية المتحكمة، من خلال جملة من القواعد، فيانبناء العناصر اللغوية الصِّرف النحوية منها (عناصر الإعراب والتصريف) والمعجمية (العناصر الصوتية والصرفية والدلالية).

وهذه العناصر تعطي للسياق بناءه الداخلي وهو البناء المنبثق عن الوحدات اللغوية في ترابطاتها الصوتية والصرفية والتصريفية والدلالية والإعرابية.

ولا تخرج الدلالة السياقية في هذا البناء عن حدود الدلالات المعجمية والنحوية التي تؤديها الوحدات اللغوية بعملية ترابطها النسقي.

ويضمن هذا البناء القرائن اللغوية اللفظية والمعنوية التي ترشد إلى المراد من الحدث الكلامي عن طريق عمليات التأويل المقبولة التي تؤدي إلى فرز معنى ذي طبيعة إجرائية يسلّم به صاحب اللغة.

٢) الضوابط غير اللغوية:

تشمل السياق الثقافي (Culturel Context) الذي ينتمي إليه الكلام وسياق الموقف (Context of situation) – أو سياق الحالِ- الذي يتمثل في مجموع العناصر غير اللغوية التي يبلغ بها الكلام تمام معناه[(١)]. ومن هذه العناصر ظروف الخطاب وملابساته الخارجية (الزمان والمكان، وأحوال المتكلم والمخاطب المادية والمعنوية، وانتماؤهما الاجتماعي والثقافي،...إلخ) التي تفرض طبقات مقامية مختلفة يكون بمقتضاها لكل مقام مقال .

ويضمن المقام القرائن السياقية التي تساعد على تبيّن المعنى السياقي وغرض المتكلم. ويتمثل أهمها في:

١) البعد الانفعالي للحدث الكلامي. ومن محددات هذا البعد:

أ) النبر: ويتمثل في درجات الضغط على مقاطع الكلمة. فتتابعأجزاء الكلمة بدرجات متفاوتة القوة في أذن المستمع يزيد معناها المقصود بالتلفظ وضوحا، ويميزها عن بقيّة ما يشترك معها فيعموم العناصر المكونة لمقاطعها.

ب) التنغيم، وهو تتابع الإيقاعات الصوتية في الكلام حيث يكون لارتفاع النغمة أو انخفاضها أثر في ما يكون عليه الكلام من هدوء أو سخط أو فرح أو حزن، وما يكون عليه الإنشاء من استفهام أو تعجب أو أمر أو نهي... إلخ.

٢) سياق الحال، وتتمثل محدداته في مراعاة خصوصيات الحيز المكاني والظرف الزماني والوضع التخاطبي باعتبار أن سياق الموقف يعني مستوى العلاقة بين

---

(١) ينظر: Ellis : On Contextual Meaning , p.79 ؛ Lyons: Firth's theory of meaning , p.295 بعلبكي (رمزي): معجم المصطلحات اللغوية، ص ١١٩ .

المتكلم والمخاطب ومواصفات الزمان والمكان التي يجري فيها **الكلام** كأنيكون الكلام أثناء السمر، أو في الليل عند التهجد والدعاء، أو بمناسبة إلقاء خطبة من الخطب، أو **أن** يكون في ساحة معركة، أو بين يدي أمير، أو في قاعة درس... إلخ.

هكذا تتكامل المعطيات اللغوية وغير اللغوية، في تسوير المعنى السياقي، لتكون جميعا ضوابط مترابطة تساعد على تحديد المقصود باللفظ في الاستعمال الفوري للغة.

٣-٤ تسوير المعنى المعقد/الجملة :

يفهم المعنى الحقيقي (Sens propre) من جهة ما قصد به في أصل المواضعة. فإذا ما سمع الدالّ أو تُخيِّل لا يفهم منه سوى ذلك المعنى لأنه هو المعلوم بأصل اللفظ. فكيف يتحقق في الجملة ؟

تقدم النظرية التوليدية، وكذلك النظرية السياقية، تصوارا لمعالجة الدلالة التركيبية يضبط المسار الذي تتموقع به المفردات بمعانيها الحقيقية في الجملة. فقد اعتمدتا مفهوم الموضع مجالا لتتبع مراحل تحقق المعنى في سلسلة التركيب باعتبار التركيب السياق اللغوي لتحديد المعنى. إلا أنّ التوليدية كانت أكثر صرامة في تسوير المعنى ، ذلك أنها اعتمدت على الجملة فقط دون اعتبار لأي سياق آخر خارج اللغة، فاختلفت بذلك عن السياقية، وحصرت مجال بحثها في معاني التراكيب النحوية، أي الجمل "سواء بالنظر في معانيها القائمة التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجمية فيها، أو بالنظر في معانيها النحوية التي تستفاد من الوظائف النحوية للوحدات المعجمية فيها"[1].وبالتالي، فإن النظرية التوليدية هي أقرب النظريات إلى الإجابة عن سؤالنا، في الشق المتعلق بالمعاني الحقيقية التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجمية في الجملة، وعليه فإنه يحسن استغلال هذه الإجابة في معرفة الكيفية التي يتحقق بها المعنى الأصلي في الجملة دون اعتبار ذلك خلطا بين المناهج اللسانية،

---

(١) ابن مراد: مقدمة، ص ٤٥.

لضرورة تظافر الجهود في حل القضايا بل لأن هذا المقترح يعدّ أحد المسارات المعتمدة في البحث عن كيفية تحقق الدلالة المعجمية في الجملة، فيتكامل بذلك مع الجهود المبذولة في النظريات اللسانية الأخرى حول علم الدلالة بغية الوصول إلى نظرية دلالية موحدة ومقنعة كما يطمح إلى ذلك لاينز(1)، وإن كان هذا لا يزال مشروعا علميا مستقبليا كما يرى ذلك قريماس (2).

ولا يقلص النقد الذي توجهه النظرية المعجمية للنظرية التوليدية حول قضية المعنى المعجمي من قيمة الفائدة التي تقدمها هذه الأخيرة. ولعل أشدّ نقد يوجهه أصحاب النظرية المعجمية إلى التوليدية في هذا المجال هو قول هذه الأخيرة بكمون المعنى المعجمي في الجملة لا في المفردة واعتباره جزءا من معنى الجملة النحوي، لأن المفردات في رأي أصحاب هذه النظرية "ليست هي نوع الوحدات التي يمكن أن نتواصل بها إلا إذا كانت مع وحدات أخرى، وذلك أنّ الكلمة الواحدة،لا تفيد أي معنى من تلقاء نفسها ولا يمكن لها أن تنقل الفكرة كاملة"(3). ونحن نرى أيضا أن من أبرز مظاهر التعسف في هذه النظرية عدم اكتراث أصحابها بمعاني المفردات الأصلية لذهابهم إلى أن معنى المفردة النهائي لا يتحدد بنفسه بل بالجملة أو السياق إذ أنه "يمكن لعنصر ما أن يكتسب معنى من دون أن يكون له أيّ معنى خاصا به"(4). لكن عدم الاكثراث هذا قد يكون مبررا عندما نريد تعريف مفردة من المفردات وهي مستقلة بنفسها لأنه " لا توجد في المفردات نقطة نبدأ بها أو نشتق منها معاني بقية المفردات. وإنّ فعل ذلك هو دوران

---

(١) ينظر: Lyons: *Theoretical Linguistics*, pp. 402.

(٢) ينظر: Henault:*Les enjeux de la sémiotique,* p.6

(٣) Cruse : Meaning in Language, , p. 90. وينظر في نقد التوليدية حول اعتبار المعنى المعجمي في الجملة معنى نحويا واعتبار ذلك تعسفا: ابن مراد على سبيل المثال في كتابه "*مقدمة إلى نظرية المعجم*"، ص ٤٥.

(٤) ينظر: Lyons: *Theoretical Linguistics*, p. 413, 423.

فيحلقة مفرغة[1]. فلجوؤنا إلى تعريف المفردة وهي مستقلة، بمرادفها أو بعبارات تحليلية لا يستند في الحقيقة، إلى نقطة محددة يمكن أن ندعي أننا بدأنا بها ذلك التعريف أو أنه باستطاعتنا أن نستدعي من خلالها مفردات أخرى ندعي أنها هي نفسها معاني المفردات التي نشرحها. غير أنّ هذه الحلقة المفرغة تنتفي حين ندرك أن المعجم نظام وأن المفردات تتعالق في ما بينها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثلما نلاحظ ذلك عند استحضارها في حقول معجمية، وكذلك حين نرى أن المفردة تفرض تموضعها في النظام النحوي انطلاقا من مقولتها المعجمية ومن معناها الأساسي فيوفر التركيب لها نقطة بداية ونقطة نهاية في تعالقها الدلالي المعجمي والوظيفي النحوي مع غيرها من المفردات. وعليه فإن نظامية المعجم تؤكد عدم هامشية معنى المفردة الأصلي كما أن قابلية الانضواء التلقائي للمفردات في الجمل النحوية هو دليل على القول بامتلاك الوحدة لقوة مضمونية غير هامشية وليس دليلا على القول بأنه لا معنى لأي مفردة إلا إذا كانت عنصرا في التركيب.

يتمثل المقترح الذي تقدمه التوليدية إذن، في الاعتقاد بأن المكون الدلالي هو جزء من البنية التركيبية التي هي بنية تابعة لنظام إدراكي في الذهن البشري كما يؤكد ذلك كاتز (Katz). فلا ينفصل المعنى المعجمي عن معاني العناصر القواعدية الصوتية والصرفية والنحوية التي تكوّن الجملة بل يتوزع في الجملة مع العناصر المعجمية الشكلية (الصوتية والصرفية) والعناصر النحوية التصريفية والوظائفية على السواء. فكل عنصر يجد سندا من بقية العناصر يستطيع التموقع في الجملة وإلا فإنه يقصى[2].

وتتحقق المعاني المعجمية الحقيقية للمفردات بناء على هذا التصور، عبر سلمية (Hiérarchie) تتكون من أربعة مستويات هي مستويات البنى الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. وهذه المستويات الأربعة تتجسم من خلالها مراحل تحقق معنى

(١) ينظر المرجع نفسه، ص ٤١٠.

(٢) ينظر: Lyons : *Theoretical Linguistics*, p. 402, 421. ،

- ينظر له أيضا: Semantics, 2/377

الجملة العام الذي يعطي لكل مفردة دلالتها الخاصة بها في نموذج استعمالها بالنظر إلى ما هي فيه من محيط معجمي (environnementLexical) حسب اصطلاح غروبر[١].

وهذه السلمية هي[٢] :

المستوى الدلالي

↑

المستوى التركيبي

↑

المستوى الصرفي

↑

المستوى الصوتي

حيث يمثل المستوى الصوتي المستوى الأدنى، والمستوىالدلالي المستوى الأعلى. ومن شأن هذه السلمية أن تفسّر معنى المفردة داخل الجملة من خلال معنى الجملة بكامله. فإذا حدِّد هذا المعنى وبدا مقبولا وفقا للمتواضع عليه بين الجماعة اللغوية اعتُبرت الجملة صحيحة غير لاحنة واكتسبت كل مفردة مقبوليتها الدلالية وسلامة تموضعها في التركيب.

ويتم تسوير المعنى من خلال مستويات السلمية الأربعة على النحو التالي:

١) التسوير الصوتي :

أساس كل وحدة معجمية بنية صوتية من عدد من الصوامت والصوائت المتعاقبة خطيا والمؤتلفة صوتيا.

---

(١) Gruber: Lexical structures, p 2013.

(٢) اقتبسنا هذه السلمية عن : Katamba : Morphology, p.3

على أنّ تبديل أيّ صوت أو تغيير موقعه من المفردة يؤدي إلي اختلاف في دلالة هذه المفردة قد يفقدها مقبولية تموقعها في الجملة. ومثال ذلك في العربية:

أ) ذهَبَ سعيد إلى بيت خالد

ب) نهَبَ سعيد إلى بيت خالد

ج) كاد الفقْر يكون كفرا

د) كاد القَفْر يكون كفرا

ففي (أ) وقع إبدال الذال في "ذهَبَ" نونا فتولّد فعل جديد هو "نهَبَ" الذي وفي (ب) والذي ففقدت فيه الجملة مقبوليتها الدلالية وأصبحت لاحنة.

وفي (ج) تمّ تبادل مكاني بين الفاء والقاف فتحولت كلمة "فقر" التي تعني الخصاصة إلى كلمة "قَفْر" التي تعني المكان الذي لا نبات فيه. ففقدت بمقتضى ذلك الجملة وفي (د) مقبوليتها الدلالية.

وقد يحدث على صعيدٍ صوتيٍّ آخر،أن ينشأ عن تغيير صوت من الأصوات اختلافٌ في النمط الصيغي الصرفي ينجرّ عنه معنى جديد. ومثال ذلك في العربية: مِقَصّ – بكسر الميم– للآلة القصّ، ومَقَصّ – بالفتح– للموضع الذي يكون فيه القَصّ. فقولك: مزّقتُ الورقة بالمِقصّ أجزاء صغيرةً جملة مقبولة مبنى ومعنى. ولكنّ قولك: مزقت الورقة بالمَقصّ أجزاء صغيرةً جملة غير مفيدة لمعنى.

على أنّ من القلب والإبدال ما لا يؤدي إلي تغير المعنى. أي إن الكلمات قد تتباين في أصواتها ولكنها لا تتباين في معانيها فيكون التغيير الصوتي غير وظيفي. ومثل هذا التعامل الصوتي ما نجده في العربية، فقد ذكر ابن فارس في كتابه "*الصاحبي في فقه اللغة*" أنّ من سنن العرب القلب، كقولهم جَذَبَ وجَبَذ ، ولَبَكَ وبَكَلَ[1]،

---

(1) ينظر: ابن فارس: الصاحبي ، ص ١٥٣.

وصاعِقة وصاقِعة[1]، والمعنى واحد. فالجملة: "نزلت عليهم صَاعقة" لها نفس معنى الجملة: "نزلت عليهم صَاقِعَة".

٢) التسوير الصرفي:

هو من شروط انضواء الوحدة المعجمية في التركيب النحوي لأنّ البنية الصرفية ليست منعزلة عن جانب المعنى المعجمي للمفردة، بل هو أحد المكملات الأساسية لمعرفة دلالة الكلمة في الجملة. وللوحدة المعجمية من جانبها الصرفي مظهران بهما تدرك طبيعة وظيفتها الصرفية المكملة لوظيفتها الدلالية المعجمية داخل الجملة: المظهر الأول هو النمط الصيغي الذي يحدد انتماءها المقولي،لأن هذا الانتماء هو أحد خصائصها التمييزية. فدلالتها الصرفية حين تكون صفة مشبهة مثلا ليست كدلالتها حين تكون صفة مبالغة، ودلالتها حين تكون فعلا مجردا ليست كدلالتها حين تكون على صيغة معينة من صيغ المزيد...إلخ.

والمظهر الثاني هو درجتها في البساطة والتركيب والتعقيد. فالوحدة المعجمية من هذه الناحية ثلاثة أنواع: بسيطة وذلك حين تكون متأتية من ائتلاف بين حروف الجذر وعدد من الصوائت ، ومركبة حين تكون من مفردتين ، ومعقدة حين تكون من ثلاث مفردات أو أكثر. ولكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة قواعد في الانبناء لا تنطبق على غيرها وهو ما قد يكون له أثر في توجيه المعنى المعجمي للجملة وتركيبها النحوي. فقواعد انبناء الوحدة المعجمية البسيطة مثلا يختلف عن قواعد انبناء الوحدة المركبة تركيبا مزجيا حيث تخضع الأولى لعملية صوغ داخلية قوامها الاشتقاق، وحيث تخضع الثانية لعملية صوغ خارجية قوامها الإلصاق. فوحدة معجمية من قبيل "كاتِب" هي وحدة معجمية بسيطة مشتقة من الفعل "كتَبَ" يمكن أن ترد في الجملة في موضع الفاعل أو الإضافة أو النعت. ووحدة من قبيل "لَيْلَ – نهَارَ" هي وحدة معجمية مركبة تم توليدها بإلصاق اسم إلى اسم ولا يمكن أن ترد في الجملة إلا في موضع المتمم.

---

(١) ينظر المرجع نفسه، ص ٢٥.

٣) التسوير النحوي :

يتجسّم في طريقة النظم، أي في التركيب (Syntaxe). فبمقتضى عملية النظم تحدِّد المحلاتُ الإعرابية المعانيَ النحوية للكلمات. فاختلاف المحل الإعرابي يؤدي إلى اختلاف وظيفة الكلمة النحوية، كما أن تغيير موضع الكلمات يؤدي أحيانا إلى تغير المعاني النحوية لهذه الكلمات. ومن الأمثلة على ذلك الجمل التالية:

أ) قرأ سعيدٌ على زيْدٍ الرسالةَ

ب) قرأ زيدٌ على سعيدٍ الرسالةَ

ج) اكتظ الناسُ في الشوارع

د) اكتظّت الشوارعُ

فالملاحظ في (أ) أنّ العنصر "سعيد" يحتل موضعا ليس هو الموضع الذي يحتله في (ب). فهو في (أ) يحتل الموضع الثاني من البنية الإعرابية الأساسية للجملة الفعلية وهو موضع المسند إليه ويعرب فاعلا. وهو في (ب) في موضع آخر هو موضع الفضلة من بنية الجملة ويعرب مفعولا به.

والملاحظ في (ج) أن كلمة "شوارع" كانت في موضع الفضلة وتؤدي معنى الظرفية. لكن تغيير هذا الموضع وتحويله إلى موضع العنصر الرئيسي في (د) أصبحت تلك الكلمة تؤدي معنى الفاعلية.

فالوظيفة النحوية لكل وحدة معجمية داخل الجملة لها معنى إعرابي يؤثر في معاني بقية الوحدات الأخرى المنتظمة في نفس التركيب، كما أن أيّ تحوير في توزيع الأدوار النحوية في نفس الجملة قد يؤدي إلى تغيير في المعنى. فالمعنى في المثال (أ) أعلاه ليس نفسه في (ب).

وكذلك يؤدي تقليص مفردات من الجملة أو الزيادة فيها إلى معلومات جديدة تختلف عن المعلومات القديمة. مثال ذلك أنّ الجملة (ج) أعلاه ليس لها نفس المعنى والغرض من الجملة (د) ، فالجملة (ج) تدل على الحدثية، والجملة (د) تفيد انتهاء

الغاية في المكان. ومثال ذلك أيضا جملتين من قبيل: : "ضرب المسافر في الأرض"، و"ضرب المسافر في الأرض شهراً" ، فالجملة الأولى تفيد الإخبار عن الحدث، والثانية تفيد الإعلام بانتهاء الغاية في الزمان.

٤) التسوير الدلالي:

يتأتى بدرجة أولى من الكفاية المعجمية للمتكلم المستمع النموذجي. فالشخص الذي لا يعرف خصائص اللغة التي يستعملها يكون قاصرا في إدراك مقاصدها وفي التميز بين المظاهر اللاحنة وغير اللاحنة.

وبهذه الكفاية يتم تعيين الأدوار الدلالية لكل مفردة حين تكون عنصراً في تركيب نحوي. فالجملة لا تكتسب معنى الإفادة بمجرد عملية النظم والسلامة الإعرابية إذ لا بدّ من شرط المقبولية المعجمية حتى تتم الفائدة. إنه يجوز نحويا أن نقول: رجل حبلى، وكذلك بطة حبلى، وفرس حبلى. لكن هذا لا ينسجم دلاليا لعدم وجود قاعدة تصفه مقارنة بقولنا: امرأة حبلى[1]. وكذلك قولك: "أكل الجبل فأراً" ، فهذه جملة صحيحة نحويا لكنها غير مفيدة دلاليا لأن الدور الدلالي الذي أسند إلى الفعل "أكَلَ" لم يجد سندا من كلمة "جبل" . فالدور الدلالي للفعل "أكل" يتطلب فاعلا يحمل السمات [+ حي] ، و[– عاقل] و[+ حيوان من فصيلة السنّوريات] و[+أهلي] فيكون هذا الفاعل هو كلمة "قِطّ". لكن عندما أسندتْ إليه سمات غير سماته لم تؤد الجملة معنى مفيدا وأعوزتها المقبولية المعجمية. وعليه، فإنّ شرط الإسناد السليم للأدوار الدلالية استنادا إلى الكفاية المعجمية للمتكلم – المستمع النموذجي هو ما يحدد الهوية الدلالية للوحدة المعجمية في سياقها من التركيب فتكتسب الجملة مقبوليتها النحوية كاملة.

---

١ ينظر في المثال: Lyons: *Theoretical Linguistics*, p.475.

خاتمة:

قدمنا في هذا الفصل رؤية حول مفهوم المعنى. ثم تحدثنا عن كيفية تكون الدلالة اللغوية، وتساءلنا من خلال ذلك عن مدى حضور المرجع وغيابه عند تكون الدليل. وأبرزنا من خلال بعض المناهج اللسانية الحديثة أن الاتجاه السائد بين اللسانيين والذي هو الاعتقاد بأن المرجع يقصى لسانيا بمجرد عقد الصلة بين صورته المجردة والدال المحيل إليه إنما هو مجرد اعتقاد لا يرقى إلى المسلمات. أما تسوير المعنى فقد بدت لنا الطرق في ذلك مختلفة من نظرية لسانية إلى أخرى بسبب الاختلاف في المنطلقات المنهجية. لكن الهدف الأخير من جميعها كان معرفة كيفية تحققه من خلال محاصرته. ونحن نعتبر كل ذلك سبلا نحو نظرية دلالية موحدة تتبع المعنى في مختلف مظاهره وتشكلاته. فالنظرية المعجمية تبحث في كيفية تحقق المعنى المفرد للوحدة المعجمية وهي كيان مستقل بذاته قبل التركيب. والنظرية التوليدية تحصر اهتمامها في البحث عن كيفية حصول المعاني الحقيقية للمفردات كي تستطيع الانتظام في التركيب. والنظرية السياقية تتقصى المعاني الفورية التي لا يمكن التكهن بها وتحاصر الغموض عن طريق القرائن المختلفة التي لا تقف عند حدود الحقيقة والمجاز المعلومة أو عند عناصر التركيب النحوي في الجملة. وكل ذلك له وجهة واحدة هي ضبط حدود للمعنى وعدم تركه في حالة انفلات.

الفصل الثاني

مناهج التأويل الدلالي النظرية

- تمهيد:

يندرج تأويل المعنى المعجمي في إطار البحث النظري عن مجالات تحقق دلالات الوحدات المعجمية ومظاهر ذلك. وهو يأتي في مقابل البحث المعجمي التطبيقي الذي هو القاموسية.

ولا نعني بتأويل المعنى تسوير الوحدة المعجمية ولا التعريف بها. فالتأويل والتسوير والتفسير ثلاثة مصطلحات تختلف مفهوميا. فالتسوير جواب عن: كيف يتحقق المعنى؟ على ما بينا ذلك في حديثنا في الفصل الأول؛ والتأويل جواب عن السؤال: أين يوجد المعنى؟ والتعريف جواب عن هوية الوحدة المعجمية، أي عن السؤال: ما هو الشيء ؟ وهذه الأسئلة الثلاثة هي تجسيم لثلاث مقولات هي: الهوية والكيفية والأينيّة، وهي من المقولات الأرسطية العشر.

وعليه، فإن غايتنا من هذا الفصل هو محاولة الإجابة عن السؤال: أين يوجد المعنى؟ وهذا هو المقصود بالتأويل.

ولا ندعي في هذه المقاربة أننا نتبع منهجا قائم الذات خاصا بالتأويل الدلالي في علم الدلالة المعجمية. فهذا المنهج في ما نعلم، مازال لم يظهر تيارا مستقلا في علم الدلالة. فرغم الجهود المبذولة في ذلك فإن ملامحه لم تتضح بعد. ولعل ذلك يعود إلى غياب نظرية معجمية معاصرة متكاملة ومشهورة تنسج منوالَه، ذلك أن أقصى ما

نعلمه من الدراسات في هذا الغرض لا يتجاوز حدود المبادرات التي تسعى إلى وضع أسس أولية لنظرية المعجم[1].

وخلاصة ما انتهينا إليه حول النظرية المعجمية التي هي مشغلنا والتي تسعى اليوم إلى فرض وجودها، أنها نظرية تتخذ موضوعا لها البحث في علم المفردات، وتنطلق في ذلك من الرؤية التي قدمها دي سوسير لمفهوم للدليل اللغوي ومن الحيز الواسع الذي خصصه له في دروسه. ولئن كانت وجهة نظر دي سوسير حول الدليل اللغوي مذهبا غالبا في مناهج البحث الدلالي الحديثة عموما فإن ما تختلف به النظرية المعجمية عن غيرها هو كيفية التعامل مع وجهة النظر هذه وفي المنطلقات النظرية الأساسية في الأخذ بها. ذلك أن النظرية المعجمية تعتبر المفردة جوهر البحث وموضوعه المركزيّ، فهي بالنسبة إليها فرد لغوي معقد التكوين مستقل بنفسه وله نظام قائم الذات هو نظام المفردات وليس عنصرا صامتا شاذا كما تذهب إلى ذلك بقية النظريات اللسانية اليوم.

وعليه فإن أهم مبادئ التأويل الدلالي في النظرية المعجمية لا تخرج عن البنيوية السوسيرية. ونحن نذكر بعض ما بدا لنا من هذه المبادئ.

١ - المبادئ التأويل الدلالي المنهجية:

قد تختلف وجهات النظر حول هذه المبادئ وعددها. ولئن كان العدد غير مهم فإن وجهات النظر واحدة في غايتها وإن اختلفت في مشاربها، إذ هي تتفق جميعا في كون الوحدة المعجمية محور البحث وفي كون ما تتخذه من دلالات إنما يتعلق بوجهها المدلولي. وعلى هذا الاعتبار يمكن أن تمثل المبادئ التالية أسسا للتأويل الدلالي. وهذه المبادئ هي:

---

(١) من المبادرات التي فيها سعي إلى وضع أسس أولية لنظرية المعجم مبادرة الباحث التونسي المعاصر إبراهيم بن مراد في كتابه "مقدمة لنظرية المعجم" الصادر بدار الغرب الإسلامي ، بيروت، ١٩٩٧. ونحن نعطي لهذه المبادرة قيمة لكون صاحبها من أعلام المعجمية في وقتنا الراهن وأستاذا جامعيا متخصصا في اللسانيات المعجمية.

١) افتراض أن كل الوحدات المعجمية في اللغة هي وحدات غامضة الدلالة، وهو ما يستوجب مقترحات لتشخيص معانيها وفكّ غموضها.

٢) اعتبار الوحدة المعجمية فردا لغويا (Individu linguistique) يتألف من ركنين متلازمين هما الدال (Signifiant) والمدلول (Signifié) كما يذهب إلى ذلك دي سوسير، وليس وحدة متلاحمة غير قابلة للتمفصل .

٣) القول بأنّ الوحدة المعجمية كيان منتظم بذاته قائم على ثلاث بنى تنتظمه وتجعله كيانا معقدا. وهذه البنى الثلاث هي البنيتان: الصوتية والصرفية ، وتتعلقان بالوجه الدالي، والبنية الدلالية، وتتعلق بالوجه المدلولي[1].

٤) القول بأن المفردة تقبل التأليف في التركيب النحوي، لكنها مع ذلك تقبل الاستقلال بنفسها خلافا لمن يجردها من ذلك كالتوليدية والسياقية اللتين تريان أن ليس للوحدة المعجمية من منزلة إلا في الجملة أو داخل السياق.

٥) اعتبار المدلول هو ما يدل عليه الدال بالوجه الذي بينا في حديثنا عن مفهوم المعنى في الفصل الأول، وليس ما يدل عليه الدليل.

٦) القول بأن المفردة لا تكتسب خاصية تأويلية دلالية إلا إذا كانت دلالتها نابعة من ذاتها، أي من حيث هي فرد مستقل.

٧) أن دلالة الوحدات المعجمية نوعان: دلالة أحادية تتفاعل بها المفردة مع مكوّنها المدلولي من الداخل تبعا للنسيج العلاقي بين الدال والمدلول والمرجع لتمثيل الكون، ودلالة متعددة تتجلى في الاشتراك الدلالي وتتفاعل عبر العلاقات المجازية إن كانت في تركيب وعبر المقْولة المفهومية إن كانت في حقل معجمي.

على أننانجد في اللسانيات الحديثة ثلاث غايات للبحث عن معاني الوحدات المعجمية:

---

(١) ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ٣٧.

١) معرفة مداليل الوحدات المعجمية. وهذه الغاية هي الأساس الذي يقوم عليه علم الدلالة المعجمية[1]. ويكتفى في تحقيقها بتحليل الوجه المدلولي المحض للوحدة المعجمية.

٢) معرفة الدلالة النحوية، وهي الدلالة التي تؤديها الوحدات المعجمية في الجملة إذا كانت ذرات تركيبية فيها[2]، وذلك تبعا لحلاتها الإعرابية.

٣) الإحاطة بمعنى المفردة العام من حيث المبنى والمعنى للتعريف بهويتها كاملة ولو بالحدّ الأدنى. وهذا المعنى العام هو الأساس الذي ينهض عليه التعريف القاموسي.

وعليه، يمكن القول بأنّ علم الدلالة عند المحدثين تتوزعه ثلاثة فروع: الدلالة المعجمية، ومجال بحثها معاني الأدلة اللغوية ؛ والدلالة النحوية (syntaxique Sémantique) ، ومجال بحثها معاني التراكيب النحوية، أي الجمل[3] ؛ والدلالة القاموسية، ومجال بحثها المعنى القاموسي. فالمعنى المعجمي يخص دلالة المدلول دون اعتبار للجوانب الشكلية، والمعنى النحوي يخص الوظائف الإعرابية من فاعلية ومفعولية وابتداء وخبرية، وغير ذلك. والمعنى القاموسي يخص الوحدة المعجمية من وجهيها الدالي والمدلولي بذكر خصائصها الشكلية والدلالية.

وغايتنا من هذا الفصل عرض تصور لمعالجة الدلالية المعجمية وفقا للتصور الذي نراه مستجيبا لمبادئ النظرية المعجمية وفي إطار الشروط التي تضعها هذه النظرية لمعالجة المعنى. وهدفنا من ذلك تكوين نسق من القواعد والآليات مما يقدمه الدرس الدلالي عموما نتمكن به من تقديم مقاربة دلالية بنيوية تجعل من منطلقاتها وغاياتها الإسهام في بلورة المنهج الذي يطمح علم الدلالة المعجمية إلى تحقيقه مستفيدين من المقاربات اللسانية التي قدمت وجهات نظر في تأويل المعنى مثل نظرية الحقول

---

(١) المرجع نفسه، ص ٤٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٥.

المعجمية، والدلالة البنيوية، والدلالة التركيبية مكتفين منها ضمنيا بما نراه مفيدا لنا في هذا الفصل دون تعريف بها، فهي مضمنة في مصادرها ومفسّرة بدرجات متفاوتة في دراسات خاصة يمكن للباحث أن يتحصل على عدد منها[1]، مع الإشارة إلىأنها تختلف في البحث عن المعنى باختلاف المنطلقات النظرية اللسانية المتبعة، كما تختلف داخل المذهب اللساني الواحد بحسب اجتهاد الأفراد والباحثين فيه.ولذلك نكتفي في هذا الفصل، بالحديث عما نراه مسارا في التأويل الدلالي يمكن لما يشتمل عليه من المبادئ والقواعد أن يعدّ من مبادئ علم الدلالة المعجمية واعتبار البعض من هذه المبادئ والقواعد فائدة مباشرة مما رأيناه في بعض النظريات اللسانية البنيوية متقاطعا مع منهج علم الدلالة المعجمية ووجه ثراء له.

ولذا، فإننا نعتبر مقاربتنا هذه مقاربة نسبية تندرج ضمن علم الدلالة المعجمية. وسنعتمد فيها على ما هو مشترك بين الاتجاهات اللسانية من أدوات وطرائق في تأويل المعنى وعلى ما يمكن تطويعه لهدفنا من قواعد ومسارات أخرى مما نجده في المذاهب اللسانية المتباينة.

٢- أنواع التأويل الدلالي المعجمي:

تؤوّل المفردة في علم الدلالة المعجمية إما بذكر مفردات أخرى تعتبر مقابلات محتملة لها، وإما بتحليل مدلولها وذكر خصائصها. ويمكن أن نسمي التأويل بذكر المقابلات تأويلا خارجيا لأنه يلامس معنى الوحدة من خلال وحدات أخرى، والتأويل بذكر الخصائص تأويلا داخليا لأنه ينبش الوحدة في مكوناتها الذاتية.

---

(١) توجد كتب مفردة تتناول علم الدلالة من خلال مذاهبه التاريخية المختلفة وهو ما يغنينا عن إعادة الحديث عن هذه المذاهب فضلا عن أن بحثنا هذا لا يتسع لذلك لأن الغاية منه ليس التأريخ لعلم الدلالة والتعريف باتجاهاته بل التنبيه إلى مواضع ما نفيده منها. ومن الكتب المفردة التي تناولت بالبحث اتجاهات علم الدلالة نذكر: Lyons, John: Semantics, 2v; Dirk Geeraerts: Theories of Lexical Semantics.

٢ -١ التأويل الخارجي:

يتناول هذا التأويل المفردة حين تكون في وضع المقْولة، أي في الحال التي تستدعي فيها ما يندرج في معناها من المفردات كما قدمنا. ففي هذه الحال تكون مقاربة معنى الوحدة المعجمية من الخارج، أي في إطار علاقتها بغيرها من الوحدات مما يندرج معها في نفس المعنى، وليس في إطار بنيتها الداخلية من حيث هي دال ومدلول. وهذه الحال شبيهة بصورة العلاقات الدلالية بين الأدلة في نظرية الحقول المعجمية التي سنتناولها في حديثنا عن العلاقات الدلالية الخارجية في الفصل الأول من الباب الأخير من هذا الكتاب.

وعليه، فإن هذا التأويل ينطلق من مقْولة الوحدة المعجمية موضوع الدرس، أي تحويلها إلى مفهوم عام، ثم إدراج ما يتعلق بدلالتها من المفردات تعلقا مباشرا في خط نسقي بهدف إبراز التمايز الدلالي بينها جميعا(١).

ونشير هنا إلى أن هذه المقْولة ليست تصنيفا حقوليا للمفردات لتفسير وجوه تعالقها كما هو الحال في نظرية الحقول المعجمية بل هي قاعدة لإبراز خصائصها الدلالية. فالحقلنة نظرية والمقْولة قاعدة. والذي يهمنا من هذه النظرية هو هذه القاعدة التي ينبثق عنها مسار ينطلق مناعتبار وحدة معجمية ما مفهوما حين تكون قابلة لذلك(٢)، ثم تفريع هذا المفهوم إلى وحدات معجمية حاملة لدلالات أصغر انطلاقا من العام إلى الخاص وصولا إلى أخص الوحدات المعجمية دلالة.

---

(١) ينظر:

Karel :Differentes catégories des traits distynctifs dans un champ ،sémiqueServen

https://www.google.tn/#q=traits+distinctifs+d%C3%A9finition&btnK=%D8%A8%D8%AD%D8%AB+Google%E2%80%8F

(٢) ليست كل الوحدات المعجمية قابلة لأن تتحول إلى مفهوم قابل للانتشار. ومثال ذلك الوحدة المعجمية أبيض. فهذه الوحدة لا تتسع إلى أكثر مما تدلّ عليه هي من الألوان.

والفائدة التي يمكن أن نجنيها من هذه المقْولة هو طريقة المقْولة نفسها. فهذه المقْولَة تفيدنا بطريقة هرمية قادرة ولو جزئيا على تبين معنى كل وحدة معجمية على حدة، ذلك أن بنية المفهوم الهرميّة تجسّم سلّمية يتم فيها تقصي معاني المفردات تدريجيا من العام إلى الخاص ثم إلى الأكثر تخصيصا. فيتجلى الهرم المفهومي بناء تشترك في إقامته مجموعة من المفردات في عملية انتشار عمودية تنتهي في الأخير إلى ما يمثل قاعدة الهرم التي هي الدرجة السفلية الأخيرة من السلمية والتي يتم فيها تمييز كل مفردة عن أخرى وتحديد معناها الضيق مقابلة بغيرها مما هو مندرج معها في نفس المحور النسقي. وعليه، يكون آخر عنصر دلالي تعبّر عنه وحدة معجمية من مجموع المفردات المكونة للهرم الدلالي علامةً على توقف عملية التأويل ووصولا إلى المعنى الجزئي المطلوب.

ويمكن تجسيم هذه الطريقة في التأويل القائمة على المقولَة من خلال المثالين التاليين: المثال الأول هو الوحدة المعجمية "قَتَلَ" من حيث هي وحدة معجمية قابلة للتأويل بعدّة معان يمكن أن يتوقف فيها تأويلها الدلالي الخارجي عند المستوى الأول من عملية الإسقاط (Projection) . والمثال الثاني هو الوحدة المعجمية "حيوان" من حيث أنك لو سئلت: ما معنى حيوان ؟ وأجبت بأويلتها تأويلا خارجيا لقلت: الحيوان هو الأسد والثعلب والكلب والقط والبقرة ...إلخ، باعتبارها مفهوما عاما يشمل جميع الحيوانات الأهلية منها والبرية والعاشبة واللاحمة والكالشة وغير ذلك مما يمكن أن يشهده فيها التأويل الخارجي.

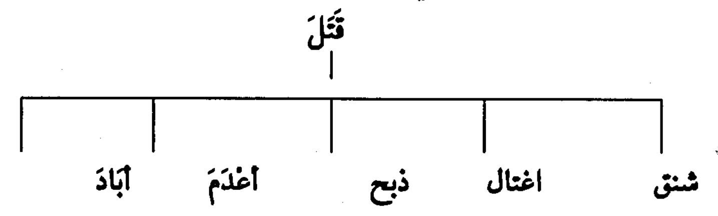
١) تأويل الوحدة المعجمية "قَتَلَ":

لو أخذنا هذه الكلمة بمعناها الحقيقي دون المجازي، لَوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم فرعية هي "ذَبَحَ" و"اغْتَالَ" و"شَنَقَ" و"أعْدَمَ" و"أبَادَ"...وكلّ معنم قابل بدوره للتجزئة إلى ما يقبل بدوره التجزئة"[1]، حتى ينتهي التحليل إلى حزمة المعينمات التي لا تقبل التجزئة. على أن عملية التأويل الخارجي لهذه الوحدة تتوقف عند المستوى الأول

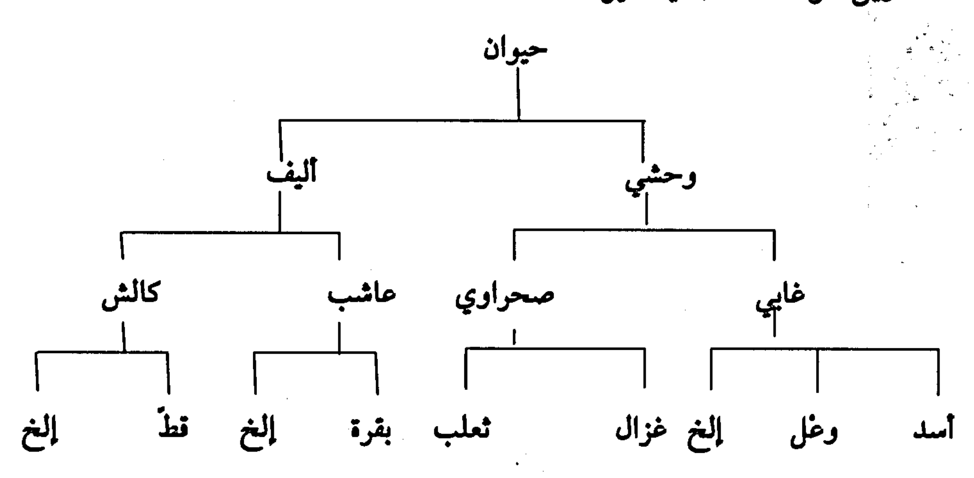
---

(١) ابن مراد: مقدمة، ص ٤٧.

الذي تظهر فيه المعانم (شنق، اغتال، ذبح، عدم، أباد) باعتبارها وحدات معجمية متناظرة. أما المستويات الأخرى التي تتجلى فيها المعينمات فتمثل مراحل عملية التأويل الداخلي للوحدة لأنها تشهد تفكيكا دلاليا يطال الوحدة من الداخل لمعرفة حزمة معينماتها. ولذلك فإننا نكتفي من وجوه تمثيلها بالمستوى الأول:



٢) تأويل الوحدة المعجمية 'حيوان':



فهذا الشكل – وإن كان غير دقيق إذ يمكن تفريعه إلى أكثر من ذلك[1]- يبرز أن منطلق التأويل الدلالي هو المفردة التي تحمل المعنى العام الذي يمثل العنوان الأكبر لمجموعةٍ من المتصوراتالأخرى التي تتدرج من الأصغر إلى الأكثر صغرا، كما يبرز أن معيار تحليل المعنى يخضع إلى معيار دلالي من حيث أن كل المفردات تجمعها صلة الدلالة المشتركة الكامنة في المفهوم القاعدي "حيوان".

وعليه فإنّ مفهوما كمفهوم "حيوان"، هو في عملية التأويل الدلالي الخارجي، قابل للتفريع إلى وحدات معجمية أصغر تعدّ مراحل من عملية التأويل وبحثا عن تفاصيل أكثر دقة. فتفريعه إلى حيوانات وحشية وأخرى أليفة هو بحث عن معان أكثر تخصيصا، وتفريع الحيوانات الأليفة إلى عاشبة وكالشة، وكذلك تفريع الحيونات الوحشية إلى غابية وصحراوية هو سعي للوصول إلى أفرادها في تميزها الجسماني الذي يمكن أن يعدّ من السمات الخاصة (traits distinctifs) التي يمكن لعمليات الإسقاط أن تتوقف بمجرد الوصول إليها.

وهذه الطريقة في التأويل متأتية من قابلية الدلالات العامة للتولّد والتجزئة. فخاصيتا التولّد والتجزئة إذن هما من أبرز خاصيات الوحدات المعجمية الغامضة بموجب اتساعها الدلالي ، وهما تؤديان إلى عملية انتشار هرمية يجسّم فيها كل معنى عام، رئيسيا كان أو فرعيا، درجة من درجات تفصيل المعنى، وتجسّم المفردات الممثلة لانتشار كل معنى عام حجرات كل درجة من تلك الدرجات، ومعنى جزئيا من معاني الوحدة المعجمية العامة. فتكون عملية التأويل بذلك هرما متماسكا من سلسلة من المفاهيم التي تتابع عموديا وتنتشر أفقيا يتكفل فيها كل عنصر مفهومي بعملية التشييد العمودي وكل وحدة معجمية بعملية الانتشار الأفقي.

---

(١) نجد اليوم في مواقع شبكة التواصل العنكبوتية (Internet) تصنيفات دقيقة لحقل "حيوان" بمختلف فروعه. على أننا نشير إلى أنّ الحقول الدلالية، أيّا كان موضوعها، هي حقول منفتحة يحسن حصر مجالها حتى لا تتسع إلى ما لا نهاية. وهذا من الصعوبات التي تعترض نظرية الحقول الدلالية.

فالتأويل الخارجي لدلالة المفردات هو إذن بنية تتأسس مفهوميا وتتمدد معجميا وتستمد مظهرها من دلالة المفهوم المعجمية، وهي بذلك بنية مزدوجة: بنية مفهومية (structure conceptuelle) عامة من ناحية، وبنية دلالية جزئية من ناحية أخرى؛ هي بنية مفهومية لأنّ المفردات العامة التي تتخذ عناوين لسلسلة المفردات التي تنضوي تحتها، هي بالأساس مقولة لمجموعة من المفاهيم ؛ وهي بنية دلالية جزئية لأن المفردات التي تغطي مساحات تلك المفاهيم العامة هي العناصر الصغرى التي تؤلف تلك البنية، فتكون البنية المفهومية بذلك سلسلة من الوحدات المعجمية التي تتداعى لتشكل كتلة مجمّعة من المفردات المتمايزة. وهذا الفرق بين البنية المفهومية والبنية الدلالية الجزئية هو مما يجدر التنبيه إليه وأخذه بعين الاعتبار، لأنه ينطوي على مراحل التأويل الخارجي للمعنى.

على أنّ منهج التأويل الدلالي الذي تفرضه كل من البنيتين المذكورتين هو منهج ذو اتجاه عمودي على غرار ما في مثال "حيوان" أعلاه، وذلك للوصول إلى أخص معاني الوحدة المعجمية العامة التي تمثل عنوان البحث لأن الحقل يحتاج في كل مرحلة إلى مزيد من المحددات التي تعرّف به وتقلّص من عموميته ومما يشتمل عليهمن الخصائص المشتركة بين الوحدات التي تندرج فيه.

ولئن بدا من خلال حديثنا أنّ المعيار الدلالي هو أساس التأويل الدلالي للأدلة فإنّ الشكل يمكن أن يتخذ أيضا معيارا لهذا الانبناء. فالأصل الاشتقاقي (ع.ل.م) على سبيل المثال، يمكن أن يؤسس لبناء مفهوم هو "عِلْم" الذي يجمع وحدات معجمية من قبيل: تعليم، معلّم، علامة،...إلخ. فهذه الوحدات تربطها صلة الانتماء الاشتقاقي إلى جانب علاقة الاشتراك الدلالية. وبالتالي فإنّ الوصف يمكن أن يرجع في سلميته إلى المعايير الشكلية لكن لا يؤخذ في الاعتبار إلا الخصائص المعنوية دون الشكلية لأن علم الدلالة المعجمي يقصي في تأويله الدلالي الجانب الشكلي، ذلك أن النظرية المعجمية، كما سبق أن أشرنا، تميز بين ثلاث بنى تعتبرها أنظمة فرعية لبنية المفردة هي: البنية الصوتية والبنية الصرفية والبنية الدلالية. وعليه فإن عدم المزج بين

هذه البنى الثلاث مما يقتضيه الوصف المنهجي في النظرية المعجمية.

والخلاصة هي أنّ التأويل الدلالي الخارجي للوحدات المعجمية منهج يقوم على عدد من القواعد منها الثلاث التالية:

- تصنيف الوحدات المعجمية بحسب أنواع الحقائق في الكون.
- الانطلاق منالعامإلى الخاص
- الاعتماد على الوصف الخارجي بإبراز ما يترابط من المفردات دلاليا، هذا الترابط الذي يرجع في تفسيره إلى نوع العلاقات الدلالية بين الأدلة وهي العلاقات الخارجية كالانضواء والترادف والتضاد ، وليس إلى العلاقات التي تفسّر البنية الداخلية للمفردة كعلاقة المطابقة التي تكون بين المفردة ومعناها الذاتي أو العلاقات المجازية التي تفسّر امتداد المعنى الواحد داخل الوحدة المعجمية الواحدة من قبيل علاقة السببية، وعلاقة المسببية، وعلاقة الآلية، وعلاقة المكانية...إلخ.

٢ -٢التأويل الداخلي:

يبدأ من حيث ينتهي التأويل الخارجي وصولا إلى السمة التمييزية الدالة الدنيا التي تتفرد بها الوحدة المعجمية وتصبح مختلفة في معناها عن غيرها من الوحدات المعجمية اعتمادا على طريقة التحليل المكوناتي. وتعود هذهالطريقة في التحليل إلى المنهج المتبع في الصوتمية منذ القديم. بل إنهذا المنهج قديم في تاريخ اللغة والفلسفة والمنطق، "وهو متأصل في الطريقة التقليدية للتعريف بتقسيم الشيء إلى أنواع والأنواع إلى نويعات"(١). ونجدهذه الطريقة في قواميسبعض اللغات منها *قاموس مترادفات*

---

(١) ينظر: Lyons : Introduction to Theoretical Linguistics, p.472.

روجيت"، وهو في اللغة الإنجليزية[1].

ويرمي هذا المنهج إلى إبانة مكونات المفردة الدلالية (semanticcomponents/composantes sémantiques) من حيث هي أفراد مستقلة حاصلة الوجود وصولا إلى المكون الدلالي النهائي (ultimate component) الذي يميز وجودها. والمقصود بالمكونات الدلالية مجموعة العناصر المعجمية التي تحقق بائتلافها معنى المفردة. ولا يُستبعَد من هذه المكونات الانتماء المقولي (اسم ، فعل، صفة، ظرف...) ولا مقولة النوع (espèce)، أي عاقل/ غير عاقل، ولا أيضا مقولة الجنس (genre) أي ذكر/ أنثى، لأن هذه المقولات هي مقولات معجمية أصلية في كل مفردة خلافا للمقولات التي يقتضيها السياق التركيبي كمقولتي العدد والتعيين، فهاتان المقولتان من المقولات العرضية التي لا تستقل بنفسها والتي تطرأ على المفردة دون أن تغير شيئا من انتمائها المقولي أو من دلالتها على النوع أو الجنس[2].

---

(١) قاموس مترادفات روجيت هو القاموس الذي نشره المعجمي البريطاني بيتر مارك روجيت (Peter Mark Roget) سنة ١٨٥٢ بعنوان"*موسوعة الكلمات والعبارات* الإنگليزية (*The Thesaurus of English Words and Phrases*). ويعرف اختصارا بـموسوعة روجيت بـ"Roget's Thesaurus". وقد أضيف إليه ووصل عدد طبعاته إلى حدّ اليوم ٢١ طبعة. ومما يشبهه في العربية قواميس المترادفات التي وضعها القاموسيون العرب مثل كتاب: "الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى" لأبي الحسن علي الرماني(ت ٣٨٤ هـ/ ٤٩٤ م)، وهو من الكتب القديمة، و كتاب "نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد" لإبراهيم اليازجي، وهو من الكتب الحديثة.

(٢) أساس القول بأن الانتماء المقولي هو من المكونات المعجمية للمفردة أن أقسام الكلام الرئيسية كان منطلق تعريفها منطلقا معجميا عند النحاة (ينظر: Lyons : Introduction to Theoretical Linguistics, p.400). أما تأويل تلك التعريفات على أساس نحوي علائقي بحسب سمتي السلب والإيجاب في طبيعة الائتلاف كقولك : إن الاسم يأتلف مع الفعل لأنه ذات قادرة على الحدث، والحرف ما ليس باسم ولا فعل لكونه متعلق بغيره، فمصدر ذلكالتعريف المعجمي.

ومن أبرز رواد هذه الطريقة حديثا الجيرداس جوليان قريماس (Greimas , Algirdas Julien)[١]، ثم يليه بيار غيرو (Pierre Guiraud)[٢]، وبرنار بوتيي (Pottier (B.))[٣]. فقد تفطن قريماس إلى نقص التأويل في نظرية الحقول إذ رأى أن النتيجة التي تفضي إليها الحقلنة لا تكفي لإعطاء الخصائص الدلالية التمييزية الكافية للدليل اللغوي. ومن ثم رأى وجوب أن يستمر التحليل باعتماد طريقة التحليل إلى مكونات انطلاقا من تصوره أنّ اللغة ليست نظام علامات تقف عند الحدود التي تنبني فيها العلاقات بين الأدلة، بل نظام تجمعات من البنى الدلالية[٤]. فأقام منهجه على ضبط مختلف ما يندرج تحت وحدة معجمية ذات معنى رئيس (Archisémème) من وحدات أضيق دلالة تسمى معانم (Sémèmes)[٥]، ثم من وحدات أخصّ دلالة تسمى معينمات (Sèmes)[٦]، لينتهي بعد ذلك إلى التمييز الدلاليين المعينمات بإظهارالسمات التمييزية (Traits distinctifs) والفروق الدقيقة بينهاوبيان ما بينها من

---

(١) ينظر له تفاصيل عن هذا المنهج في: Sémantique structurale. Recherche de méthode. Larousse, Paris 1966.

(٢) ينظر له: Structures étymologiques, pp. 155-188.

(٣) ينظر له : Théorie et analyse en linguistique

(٤) ينظر له: La sémantique Structurale,p.20.

(٥) يستعمل قريماس المصطلح: sémèmes، ويقابله عند كاتز المصطلح: Semantic markers، وعند لاينز المصطلح: semantic components ، وعند آخرين: Categories sémantiques (ينظر: Lyons : Introduction toTheoretical Linguistics, p.473). ويعرَّف المَعْنَم (Sémème) بأنه أحد معاني المفردة الذي يمكن أن تستقل به تلك المفردة عن السياق(ينظر: Lerot: Précis, p.77) ؛ فلو أخذنا مثلا "قَتَلَ" لوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم مثل: ذَبَحَ، واغْتَالَ، وشَنَقَ، وأَعْدَمَ، وأَبَادَ...فكل معنم من هذه المعانم يمثل مفردة مستقلة بذاتها.

(٦) يطابق مصطلح الفرنسي 'sèmes' المصطلحالفرنسي أيضا: Traits sémantiques، والمصطلح الإنجليزي: Semantic features عند كاتز وفودور.

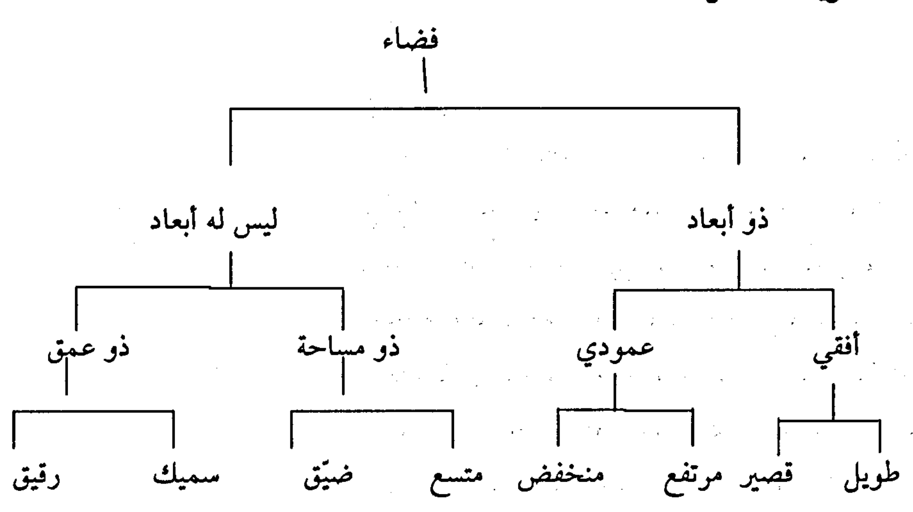
التقارب أو التباعد الدلالي. ومثال ذلك كلمة "فتى"، فهـي تحلل سميًا كالآتي: فتى: [+ شخص] [+ مذكر] [+ عاقل] [+ صغير] [+ راشد]... إلخ ؛ فتاة = [+ شخص] [+ مؤنث] [+ عاقل]...إلخ؛ هو = [+ ضمير] [± عاقل] [+ مفرد] ...إلخ، مستمدا منهجه هذا – كما هو الحال عند أغلب البنيويين– من منهج التحليل الصوتي الذي يقوم على إبراز السمات التمييزية لكل حرف من حروف الهجاء (من حيث المخارج، مثل: شفوي/ أسناني، حنكي/ لهوي، حلقي/خيشومي، أو من حيث الصفات: جهر/ همس، انفتاح/ انغلاق، شدة/ رخاوة ...إلخ).

فهذا المنهج يبيّن أن البعد الدلالي للوحدة المعجمية يكمن في مجموع عناصرها الدالة الدنيا. وهذا البعد يمكن الكشف عنه بإحدى طريقتين: برسم مشجّر يجسّم المحور الدلالي الذي ينتظم مكونات المعنى العام للوحدة المعجمية، أو بوضع جدول علائقي لذلك. فبإحدى هاتين الطريقتين يتسنى لنا تبيّن مستويات التراكب في معنى الوحدة ومختلف العناصر التي تكوّن ذلك المعنى[١].

ولتوضيح الطريقتين نعرض المثال الذي أخذه قريماس وهو كلمة "فضاء" (spatialité) ، حيث يتجسم محورها الدلالي من خلال المشجر والجدول العلائقي كما يلي:

(١) ينظر: Greamas : La sémantique Structurale,p.26.

١) طريقة المشجر:



حيث تبرز قراءة المشجر من الأعلى إلى الأسفل أنّ كلمة "فضاء" تمثل الدلالة المحورية (المعنى العام)، ثم تبرز بقية المستويات بعمليات الإسقاط (Projection). فيكون المستوى الأول من الإسقاط معنمين فرعيين للمعنى العام، والمستوى الثاني معانم للمستوى الأول، والمستوى الثالث المعينمات التي تميز بين المعانم الأربعة المنبثقة عن المعنى العام الذي هو المعنى الرئيس (Archisémème). وهكذا يحلل المضمون الدلاليّ للمعنى الرئيس بالتفريع التدريجيّ بدءا من هذا المعنى الرئيس، فالمعانم،فالمعينمات،فالذرّات الدلاليّة (Atomes sémantiques). ثم يكون التأليف بعملية عود إلى بدء: فالذرّات الدلاليّة تؤلّف المعينمات، والمعينمات تؤلّف المعانم، والمعانم تؤلّف المعنى الرئيس. على أن منطلق كل عملية تأليف تكون بالجمع بين عنصرين. فإنك تلاحظ أنّ قراءة المشجر من أسفل إلى أعلى تبرز أنّ كل عملية جمع بين عنصرين تولّد معنما هو أحد معانم المعنى العام.

٢) طريقة الجدول العلائقي:

معنى 'فضاء'

المعانم / المعينمات	ذو أبعاد	ليس له أبعاد	أفقي	عمودي	ذو مساحة	ذو عمق
مرتفع	+	-	-	+	-	-
منخفض	+	-	-	+	-	-
طويل	+	-	+	-	-	-
قصير	+	-	+	-	-	-
سميك	-	+	-	-		+
رقيق	-	+	-	-	-	+
متسع	-	+	-	-	+	-
ضيق	-	+	-	-	+	-

حيث تقدم القراءة العمودية الخصائص التمييزية للمعانم المذكورة في المستوى الأفقي من الجدول.

إن هاتين الطرقتين تمكّنان من إبراز أن دلالة الوحدة المعجمية ليست مجرد مجموعة من المعينمات بل هي هرمية من العلاقات المختلفة تجعل تلك المعينمات مترابطة بشكل أو بآخر مكونة بترابطاتها المختلفة النوى الدلالية لما نسميه في لغتنا العامة معنى (Sens) الوحدة المعجمية[١].

ومن الأمثلة المشهورة مما تناوله علماء الدلالة الغربيون وفقا لهذا المنهج في التحليل المثال 'مقعد' (Siège)، فهذه الكلمة تحمل معنى رئيسيا (Archisémème) يتضمن عدة أنواع من المقاعد لكل واحد منها معنى خاص / معنم (Sémème) يتحدد بما له من المعينمات (Sèmes) والسمات المميزة (Traits distinctifs)، حيث :

(١)المرجع السابق، ص ٣٦، ٣٨.

مقعد (Siège) يفيد المعنم: "أريكة" (Fauteuil) إذا اعتبرنا المعينمات: [+ للجلوس] [+ ذو أرجل] [+ لشخص واحد] [+ له متكأ] [+ ذو ذراعين] ، أو المعنم "كنبة" (Canapé) إذا اعتبرنا السمات: [+ للجلوس] [+ له أرجل] [+ لأكثر من شخص] [+ له متكأ] [+ له ذراع] ، أو غير ذلك من أنواع المقاعد كأن يكون كرسيا (Chaise) غير حامل لسمة [+ له ذراع] أو برازا (Tabouret) وهو ما لا يحمل سمتي [+ له متكأ] و[+ له ذراع] [1].

إنّ هذا المنهج هو الذي يسمى عند نسبته إلى قريماس، منهج الدلالة البنيوية (Sémantique structurale) ، وهو المنهج نفسه الذي يسمى منهج الدلالة التركيبية حين ينسب إلى اللسانيين الأمريكيين كاتز (Katz) وفودور(Fodor) اللذين يعدان من رواد النظرية التوليدية ممن بحث عن المعنى. فبنيوية قريماس نظيرها بنيوية كاتز وفودور[2].إلا أن التحليل المعنمي عند قريماس ينسب إلى المدرسة الفرنسية، والتحليل إلى مكونات ينسب إلى المدرسة الأمريكية، مع فارق في المنطلق النظري وهو أن كاتز وفودور يعتبران منهجهما النحوية من ناحية، وعلى الدلالات المعجمية للمفردات المستمدة من القواميس من ناحية أخرى، بما يجعل مقاربتهما المنتمية إلى النظرية التوليدية مقاربة تندرج في علم الدلالة التأويلية (Sémantique interprétative) وتتخذ من المكونات الدلالية أجزاء لبنية تركيبية تابعة لنظام إدراكي في الذهن ، بينما يعتبر قريماس منهجه نموذجا للمعالجة الدلالية في النص الأدبي يَتّخِذ فيه البحث عن حزمة السمات الدلالية (Traits *charactéristiques*) التي تتألف منها دلالة الوحدة المعجمية داخل النص والوصول إلى السمة الدنيا المميزة (Traits distibctifs) هدفا وغاية.

---

(١) ينظر: J.Rey, Debove :Définition lexicographique , p.73.

(٢) جلّ المناهج اللسانية بعد دي سوسير تعتبر مناهج بنيوية في مقارباتها لقضايا اللغة. إلا أنّ مصطلح الدلالة البنيوية أصبح يطلق على بنيوية غريماس لكونه ألف كتابا بهذه التسمية وهو "علم الدلالة البنيوية (La Sémantique stucturale)". أما بقية المذاهب فتنسب إلى نظرياتها التي انبثقت منها فتسمى بها، فيقال مثلا الدلالة السلوكية نسبة إلى سلوكية بلومفيلد ، والدلالة الوظيفية نسبة إلى وظيفية مارتيني، والدلالة التوليدية نسبة إلى توليدية شومسكي.

نموذجا للتأويل الدلالي في النظرية التوليدية تتخذ فيه البنية التّركيبية النحوية منطلَقاً للبحث عن خصائص كل جزء في الجملة اعتمادا على المعاني

وبغض النظر عن نقاط الاختلاف بين المدرستين الأمريكية والفرنسية فإن المهم هو نقطة التقاطع التي تمثل منهجا مشتركا في التأويل الدلالي والتي تتمثل في خطة البحث ومراحلها. وهذه الخطة لا تتعارض مع مبادئ النظرية المعجمية (Théorie lexicale). فهي توفر للباحث القواعد التي تمكنه من رفع ما يمكن أن يعترضه من الغموض الدلالي بضبط المعاني المحتملة لكل وحدة معجمية في الجملة أو خارجها. إلا أنّ القواعد التي توفرها هذه الخطة تجمع بين المعلومات الشكلية والمعلومات الدلالية المحض. وليس هذا مما يُرفَض لأن النظرية المعجمية تستوعب ذلك إذ أنّ لها مجالين في معالجة معاني المفردات: الأول هو مجال التأويل الدلالي البحت، وهذا يقصي المعلومات الشكلية لأن الاهتمام فيه يكون بالجانب المدلولي في الوحدة المعجمية ؛ والثاني هو مجال التعريف القاموسي، وهذا لا يستثني من المعلومات شيئا لأن غايته التعريف الكافي بهوية المفردات. وعليه فإن اعتماد علم الدلالة المعجمية على منهج بنيوي مقرر في اللسانيات الحديثة هو المنهج البنيوي في عمومه، وتبعا لقواعد معينة منه في مسار من مسارات البحث عن المعنى، وبقواعد أخرى أكثر أو أقل من الأولى، في مسار آخر، جائز.

ولنستحضر هنا حقل "الحيوان" أعلاه لإبانة المسار الأول، أي التأويل الدلالي المحض. ولنأخذ من معالمه كلمة "أسد". فستحدد معيناتها تبعا للمراحل الأربعة التالية المقتبسة عموما من منهج التحليل التركيبي عند كاتز وفودور كما في معالجتهما لكلمة "أعزب"[1] :

١) مرحلة تحديد السمات الدلالية العامة/ المعالم (Semantic markers)، ويشار إليها بمعقفين.

٢) مرحلة تحديد القيود الانتقائية (Selectional restrictions) – أو المعينمات (Sèmes) في منهج التحليل المعنمي – وهي الوحدات المعنوية الدنيا، ويرمز إليها بقوسين .

Katz et Fodor: The structure of language, pp.113-116.(١)

٣) مرحلة تحديد المميزات (Distinguishers) – أوالسمات التمييزية (Traitsdistinctifs) – ويشار إليها بظفرين .

٤) مزج (Amalgame) حزمة المعينمات عن طريق الجمع بينها وتقديم تعريف للوحدة المعجمية المدروسة من خلال ذلك.

وتبعا لذلك تكون معينمات كلمة "أسد" كالتالي:

أسد = [+ حيوان] [+ مفترس] [+ سبع] (كالسنّور) (لاحم) (ثدييّ) □ أصهب □ □ ذو لبدة □

والحاصل من مزج المعينمات هو أنّ الأسد هو "حيوان مفترس من نوع السباع وجنس السنّور والفصيلة السنّوريّة ورتبة آكلات اللحوم وطائفة الثدييّات، ذو لبدة كثيفة وثوب يميل إلى الصهبة ولون يعلوه مَواج ينحرف نحو الصفرة"[1].

على أنّ كلمة الأسد قد تتخذ معنى سياقيا فتعبّر مثلا عن الشجاعة كقولك: عليّ أسَد. وفي هذه الحال لا يستثني منهج الدلالة المعجمية السياق بمعناه اللساني الذي بينا في الفقرة: ٣-٣-٢ من الفصل الأول، ذلك أنّ معنى الكلمة لا يتحدّد دائما بالألفاظ وحدها بل أيضا بالمقام، أي بالوضع المقالي أوالمقامي الذي يكون فيه المتكلم والمخاطب. فمعنى كلمة "أسد" في قولك لابنك الذي تتنزّه به في حديقة الحيوانات: "أنظر الأسد" حين وجدتما نفسكما أمام قفصه، هو معنى حقيقي. لكنّ قولك:"عليّ أسد" لن يجري فيه معنى "أسد" على الحقيقية، لأن عليا لن يكون بأي حال من الأحوال الأسد الحيوان. فلا بدّ له إذن من سياق يحدّد المعنى المقصود. وهذا لا يفسد منهج التحليل. فالمنهج واحد في عمومه عند تحليل المعنى سواء أكان المعنى حقيقيا أو مجازيا لأن قوام التأويل هو تقصي السمات الدالة، ولأن من مقتضيات البحث عن المعنى المعجمي عند عمليات التأويل،اعتماد خطة متناسقة تضمن طريقة موحدة في معالجة الوحدات

(١) ابن مراد: مقدمة، ص ٤٦.

المعجمية سواء أكانت تلك المفردة حاملة لمعنى أصلي فقط أو لمعان مجازية تفهم من السياق أو من الجملة. والطريقة الغالبة اليوم في علم الدلالة البنيوي عموما هي كما ذكرنا، طريقة التحليل إلى مكونات.

ولئن كان منهج تأويل المعنى واحدا في شكله وقواعده فإن درجة التعقيد فيه ليست نفسها بين تأويل وحدة معجمية أحادية الدلالة وتأويل وحدة معجمية من المشترك الدلالي. ولنأخذ، كمثال على ذلك، كلمتي "عين" و"خال"، ولنفترض أنّ لكلمة "عين" معنيين فقط هما: "العضو المبصر" وهو معناها الحقيقي، و"الجاسوس"، وهو المعنى المجازي ؛ ولكلمة "خال" عدة معان، فسيكون منهج التأويل كالتالي:

١) كلمة "عين":

أ) المعنى الأصلي :

عين١(ع١) = [-عاقل (عضو من الجسم < باصرة>)]

ب) المعنى المجازي:

عين٢(ع٢) = [+عاقل (إنسان (من يراقب أحوال العدو< جاسوس >))]

والملاحظ أن اكتساب الوحدة "عين" لمعناها الجديد قد تم تبعا لقاعدتي التحويل التاليتين:

- **ق١**:السمة التمييزية الدلالية (عضو من الجسم) ←السمة التمييزية الدلالية (من يراقب أحوال العدو).
- **ق٢**: المعينم <باصرة←> المعينم < جاسوس>

حيث: عين ------[+ باصرة]

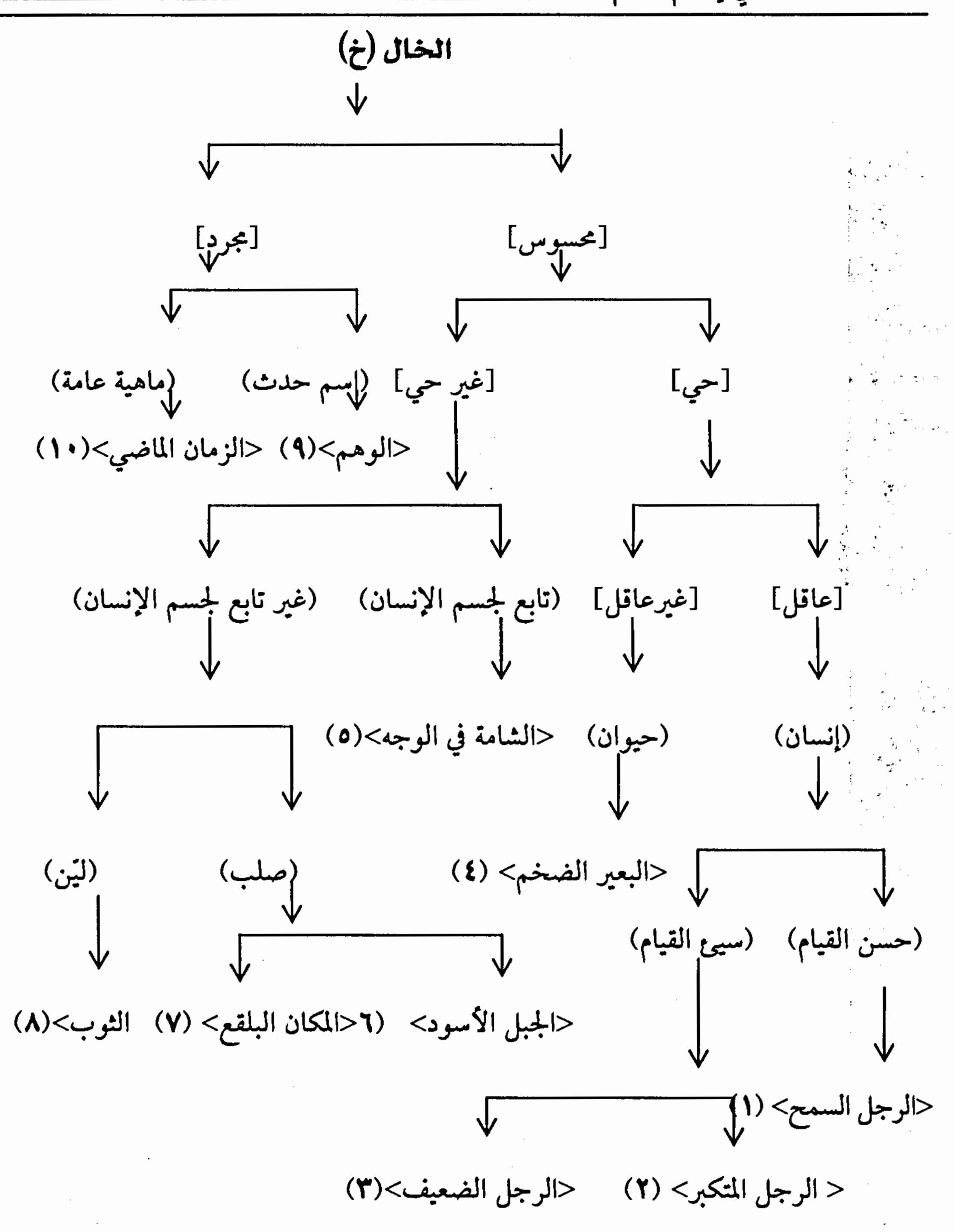
↙ [+ جاسوس]

ملاحظة: ق١ تؤدي وجوبا إلى **ق٢**، أي إنّ **ق٢** هي نتيجة مباشرة لـ:**ق١**.

٢) كلمة "خال":

هذه الكلمة حمّلتها ظروف استعمالها عبر تطوّرها التاريخي عدة معان أكسبتها تعقيدا يعسر به فهم العلاقات الرابطة بينها. فمما تفيده هذه الكلمة: الرجل السمح، والرجل الضعيف، والرجل المتكبر، والشامة في الوجه، وثوب فيه خطوط سوداء، والبعير الضخم، والمكان الخالي، والزمان الماضي، والوهم، والجبل الأسود الخ... فهذه المعاني الكثيرة من شأنها أن تجعل من عملية تشخيصهاومن محاولة تحديد العلاقات المجازية الرابطة بينها أمرا صعبا. وإن عملية التشخيص التالية ما هي إلا محاولة شخصية يمكن أن تكون دليلا على ما قلنا وهو أن منهج التأويل وإن كان واحدا في جوهره، فإنه يكون أكثر تعقيدا كلما كانت الوحدة المعجمية المؤولة متعددة المعاني[1]:

(١) اقتبسنا بتصرّف خطاطة تشكّل المعاني المذكورة في كلمة "خال" وكذلك التعليق عليها من : صولة (عبد الله): المعنى القاعدي في المشترك : مبادئ تحديده وطرق انتشاره، دراسة في نظرية الطراز ، ص ص ٢٦-٢٧.


الخال (خ)
[محسوس]
[مجرد]
[حي]
[غير حي]
(إسم حدث)
(ماهية عامة)
<الوهم>(٩)
<الزمان الماضي>(١٠)
[عاقل]
[غيرعاقل]
(تابع لجسم الإنسان)
(غير تابع لجسم الإنسان)
(إنسان)
(حيوان)
<الشامة في الوجه>(٥)
<البعير الضخم> (٤)
(صلب)
(ليّن)
(حسن القيام)
(سيئ القيام)
<الجبل الأسود>
(٦<المكان البلقع> (٧)
الثوب>(٨)
<الرجل السمح> (١)
< الرجل المتكبر> (٢)
<الرجل الضعيف>(٣)

فالملاحظ أن المعاني المجازية في هذا المثال، قد تمت باكتساب (خ) سمات مختلفة جعلت منها خ (١) ، وخ (٢) وخ (٣) وخ (٤) ... خ (١٠)، لتصبح دالة على عدة معانٍ وفقا لعلاقات مجازية محددة يمكن تبيّنها بالنظر في ما بين المعانم المختلفة من ترابط، مثل علاقة المشابهة القائمة على معنى "التعالي" الجامع بين المعنم (٢) وهو الرجل المتكبر، والمعنم (٥) وهو الشامة في الوجه، وذلك عبر واسطتين وهما المعنم (٤) وهو البعير الضخم ، والمعنم (٦) وهو الجبل الأسود ؛ وعلاقة السببية بين المعنم (٣) وهو الرجل الضعيف ، والمعنم (٧) وهو المكان البلقع الذي لا شيء فيه يعتدّ به، ذلك أن من نتائج ضعف حال الشخص عدم الاعتداد به والتعويل عليه. وهذا المعنى نلاحظ أنه منتشر في المعنم (٨) والمعنم (٩) والمعنم (١٠). وعلاقة السببية المشار إليها يمكن أن تتحول إلى علاقة مسببية حين تكون القراءة بالعكس.

فمنهج التحليل إلى المكونات الدلالية تتجلى أهميته إذن في كونه طريقة من طرق تحليل معاني المفردات تبين صوريا آلية تكوّن المعنى في الذهن وانتقاله إلى المفردة من خلال عملية تشكله العامة عبر جملة من القواعد المفسِّرة. وهذه القواعد، كما هو واضح في تحليل المثالين "عين" و"خال"، تمكّن من تأويل المعنى وتمهّد السبيل لاستنباط البراهين وعناصر الاستدلال التي تعلل استخدام المفردة بمعنى دون آخر أو اكتسابها لدلالة جديدة.

وعادة ما يكون للسياق دور في معرفة المعاني المجازية لأن إدراك معنى المفردة السياقي يفهم من خلال الكيفيةِ التي تستعمل بها المفردة في نموذج استخدامها والوظيفةِ التي تؤديها في عملية التواصل بالنظر إلى ما يحيط بها من المفردات وإلى المقام الذي ذكرت فيه.

والمعنى المجازي معنى تحويلي. ولذا فإنه يسند إلى الوحدة المعجمية بحسب قاعدة التحويل العامة التالية: أ ← ب' ، حيث ترمز : أ ، إلى الدال القائم سلفا في الاستعمال، و ب' ، إلى الدلالة الجديدة المسندة إليه.

ولا بد من تبيّن المعنى الحقيقي للوحدة المعجمية أثناء عملية التأويل، لأن الانتهاء إلى هذا المعنى يمكّن من معرفة عناصر المشابهة أو المخالفة بين المعنى الحقيقي والمعاني المجازية وما يربط بين تلك المعاني من علاقات . فيكون المعنى الأصلي بمثابة المعطى الأولي (Primitif) الذي يفسر المعنى المجازي ، حيث تكون العلاقة بين دلالة المفردة الحقيقية والدلالة المجازية علاقة مفسِّر بمفسَّر تتخذ المبدأ العام التالي :

ب = مُفَسِّر

ب ' = مُفَسَّر

حيث (ب) هي "العنصر المفسِّر". وهذا العنصر قابل للانشطار الدلالي ، أي إنه انشطاري بالقوّة. وعند انشطاره ينبثق عنه المعنى الأصلي والمعاني المجازية، وحيث (ب') هي العنصر المفسَّر الذي يأتي تأويله من خلال العنصر (ب). وعليه تكون النتيجة :

ب + ب ' = اشتراك دلالي

ويمكن للمثال التالي ، وهو كلمة "تحوير" ، أن يوضح ما قلنا، حيث "تحوير" في معناها الأصلي هي التبييض، وفي معناها المجازي هي التغيير في قولنا: "تحوير وزاري. وصورة ذلك:

تحوير١ = تبييض (معنى أصلي)

تحوير٢ = تغيير (معنى جديد)

⇐ تحوير + تبييض = اشتراك دلالي

فهذا المثال يعكس انشطارالمدلول، وهو ما يؤدي كما هو ملاحظ، إلى الاشتراك الدلالي .والاشتراك الدلالي هو حاصل العلاقة بين المعنى الأصليوالمعنى الجديدفي عملية الانشطار.

وكل المعاني المجازية ترتد إلى المعنى الحقيقي لكونه المعنى القاعدي المولد لغيره من المعاني. فالمعنى الحقيقي أصل وما يتولد عنه فروع. وبالتالي فإن مرجع الفرع

يكون إلى الأصل لا إلى ما هو فرع مثله. فالمعاني المجازية تتولد إذن، من المعنى الحقيقي وليس من بعضها بعضا.

إلا أنّ فهم الصلة بين ب و ب' يفرض البحث عن مبادئ التغير الدلالي العامة التي تتحكم في تحديد نوع العلاقات بين المعاني المتعددة للمفردة الواحدة، وعن القوانين التي تحقق تلك الصلة ، لأن المعنى المجازي هو في الحقيقة حياد عن المعنى الحقيقي ومرتهن بقدرة التمثل والاحتمال بالمؤشرات المقامية التي توفّر إمكانية التأويل.

وتترابط مختلف المعاني بصورة متشعبة، وتتكاثر وفقا لقابلية المعنى الأصلي لمزيد لانشطار. وهي إن تكاثرت فإن ردها إلى المعنى الأصلي يكون بالبحث عن الوسائط وما بينها من علاقات مجازية على غرار ما رأينا في تأويل كلمة "خال". لكن مع الإقرار دائما بأن الاهتداء إلى الوسائط قد يكون عسيرا أحيانا بسبب تباعدها أو لطول العهد على ولادة المعنى المجازي ونسيان علاقته بالمعنى الحقيقي...إلخ، ومع الإقرار أيضا بأن الوحدة المعجمية الحاملة لمعنى منشطر إلى اثنين أو أكثر هي من المشترك الدلالي.

٣- التأويل والماصدقية:

ليس التأويل وحده هو الذي يعطي الوحدة المعجمية هويتها الدلالية، بل لا بدّ أيضا من أن ما يكون ما تحيل عليه المفردة من المراجع مكتسبا لنسبة من الصدق عند المتقبل . فلئن كانت عمليات التفريع المكوّني بحثا عن الخاصية التمييزية التي تمكن الوحدة المعجمية من الاستقلال بنفسها وتجعلها فردا لغويا محققا لوجوده بوظيفته الدلالية الخاصة به فإن مدى انطباق دلالة هذه الوحدة على اعتقاد المتكلم وعلى ما تعنيه من المراجع المحسوسة وغير المحسوسة في الواقع الخارجي هو أيضا جانب آخر مكمل لهويتها. بل إن هذه الهوية لا تكون هوية صلبة إلا باجتماع هاتين الخاصيتين: خاصية التميز الدلالي، وخاصية الماصدق، أي فرضية ارتباط دلالة الوحدة المعجمية باعتقاد المتكلم في واقع ما تحيل إليه ارتباطا حقيقيا. وعليه فإن الرجوع بتأويل الوحدة

المعجمية إلى ما هو موضوعي من ناحية وإلى ما هو ذاتي من ناحية أخرى، من شأنه أن يضفي مزيدا من الوضوح على هويتها الدلالية. فارتباط الوحدة بما تعنيه من المراجع الموضوعية أو بما يمكن أن يداخل دلالتها من اعتقاد خاص بالمتكلم يطرح مساءلة تستوجب النظر في نوع هذا الارتباط كي تكون هويتها الدلالية أكثر تحديدا. ولذلك فإننا نتناول هذا البحث من جانبين: الجانب الأول نقدم فيه ما يُردّ إلى التأويل الموضوعي وهو التأويل الذي يبرهن على عمليات تحقق المدلول في الذهن وفقا لما يقتضيه من القواعد المجرّدة وتبعا لمدى اتصاله أو انفصاله عن المرجع أثناء هذه عمليات تحققه. والجانب الثاني نعالج فيه معالم الدلالة في جوانبها الذاتية من خلال جملة من القيم الحكمية كالصدق والكذب والصواب والخطإ.

٣-١ التأويل الموضوعي:

من الأسئلة المطروحة في هذا: هل تستحضر هوية الوحدة المعجمية الصورة الكاملة للمرجعِ بحسب ما نعتقده ؟ وهل تصوُّرُ المرجع بالمدلول واحد عند كل الناس؟ وهل يغيب المرجع إذا تكلمنا ؟

والجواب: إن هذه الهوية قد تذكرنا بالمرجع على هيئته الحقيقية، فخلف مجموعِ تلك العناصر اللغويةِ يكمُن المرجعُ.

على أن هذا الجواب يطرح سؤالا آخر وهو: هل يصبح مجموعُ العناصرِ المعبرةِ عن المرجع في حقيقتِه الخارجية والمكونة لحزمة معانيه بديلا عن الدليل في حدّ ذاته، فتغني عنه أو تهمشه؟ والإجابة عن ذلك تقتضي ثلاثة أمور:

١) التفريقَ بين الدال باعتباره صورة سمعية أو مقروءة لمرجع متميز في الوجود له حقيقةٌ خاصة، والمدلول باعتباره من وجهة نظر لسانية عامة، مفيدا للمعنى الذي يسلطه الدال عند سماعه أو قراءته.

٢) تحديدَ معنى ما للمدلول: هل هو نمط مجرد ومبهم للمرجعِ نكتفى به رغم ضبابيته بمجرد تخيله عند سماع الدال أم هو مجموعة من الخصائصِ السالبةِ

والسماتِ التمييزيةِ التي تفصل لسانيا بين عدة مراجعَ تتبادر إلى الذهن عند ذكر الدال، فتكون عمليةُ الفصل تلك تحديدا للمرجع العائدِ عليه المدلول .

٣) عدم الخلط بين السمات الدلالية للدليل في حال إفرادها، والسمات الدلالية لنفس الدليل في حال اجتماعها واتحادها. فإن كانت في حال إفرادها فإن كل سمة تعطي معلومة ما عن المرجع المحال إليه بالدليل فتغني بها عن غيرها، هي سمة باستطاعتها تهميش الدليل. وإن كانت في حال اجتماعها فإنها لا تقصي الدليل لأنها هي المفهوم المتعلق بالدليل نفسه.

إلا أن اشتمال هذه الأمور الثلاثة كل واحد منها على خاصيتين في المدلول يعسر الجمع بينهما، قد يجعل الاتفاق على أحد هذه الأمور الثلاثة عسيرا. وحينها يبقى البحث عن قدرة الدليل اللغوي في التعبير عن معنى يقدم صورة حقيقية عن المرجع قائما، وتستمرّ مسألة المعنى في حالتها من الخلط والغموض.

على أنالبحوث حول هذه القضية قد انتهت قديما وحديثا إلى النتائج الثلاث التالية:

١) الدلالة هي حاصل علاقة بين الدال والمرجعكما تقول بذلك نظرية علم الدلالة الإشاري (théorie référentielle).

٢) الدلالة هي حاصل علاقة بين مدلول ومرجع كما هو الحال في النظرية التصورية (*Sémantique conceptuelle*) عند فرديناندي سوسير (Saussure (de), F.)).

٣) الدلالة حاصل علاقة بين مرجع ودال ومدلول كما بيّن ذلك كل من أوقدن ورتشارد في كتابهما "معنى المعنى" وأوضحاه في ما عرف عندهما بالمثلّث الدلالي.

ولئن كانت النتيجة التي وصل إليها كل من أوقدن ورتشارد هي التي تعد مبدئيا آخر النتائج التي يعول عليها اللسانيون اليوم فإن النتائج الثلاث تعكس في

عمومها أن طبيعة إدراك المعنى المعجمي مازالت قائمة ولم ينته البحث فيها إلى نتيجة قاطعة. وعليه فإن بحثنا هذا هو مقاربة نروم منها أن تكون مقاربة معجمية صِرفا تتضمن مساءلة حول قيمة النتائج الثلاث التي انتهى إليها البحث الدلالي وتقدم وجهة نظر قد تحمل جدوى وتضيف فائدة إلى هذه المسألة.

ومنطلقنا في الحديث عن هذه المسألة، ما أصبح يعد كأنه من المسلمات، وهوأن إدراك الدلالة لا يتم بالجمع بين المرجع، باعتباره حقيقة خارجية، والدال، بل بين الدال والصورة الذهنية للمرجع. فتكون الدلالة بالتالي هي المعطى الذهنيُّ الحاصلُ بعملية جمع الدال بالصورة المجردة للمرجع التي تسمى في الاصطلاح اللساني مدلولا.

لكن الإشكالية هي: إلى أي مدًى يمكن التسليم بهذه النتيجة وهي كون الدلالة تتكون بالعلاقة الحاصلة بين الدال والمدلول في العلامة اللغوية ، فيغيب بمقتضى ذلك، المرجع غيابا لسانيا ؟ فهل يغيب المرجع فِعْلا ويفقد حضوره بتكوّن العلامة ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نتناول الحديث في جانب معين من الإشكالية وهو كيفية تحقق المدلول في الذهن وفقا لما يقتضيه من القواعد المجردة التي تجري في الذهن وتبعا لمدى انفصاله عن المرجع أثناء مرحلة تكونه.

٣-١-١ تكوّن الدلالة ونسبة انفصال المرجع عن المدلول:

من البديهي القول بأن الصورة الذهنية للحقيقة الخارجية، أشملُ من الوجود الخارجي لتلك الحقيقة. والسبب في ذلك أن المرجعَ يبقى مبهما عند عملية التخاطب إذ لا يمكن للمدلول الذي يحيل إليه أن يسند إليه معنى على وجه الدقة، لأن حقيقةَ المرجع اللسانيةَ لا تُفهم بوجه واحد وبنفس الدرجة عند كل الناس من أبناء اللغة الواحدة أو من أبناء لغات مختلفة. ولذلك فإن الدلائلَ اللغويةَ من حيث هي دوالُّ ومداليلُ، لا تحقق في بعدها التداولي، فهما واضحا للحقائق الخارجية بين المتكلمين.

إذن ليس المدلولُ في مفهومه اللساني المتعارف، كاف لتقديم التصور التام للمرجع. فكل ما يفيده المدلول من خلال التعبير عنه بالدال هو تقديم معنى ما

للمرجع ليس محددا على وجه الدقة. فتبقى بالتالي حقيقةُ المرجع المرادِ التعبيرُ عنه بالدال غائمةً وضبابيةً. وتزداد دلالة الدليل غموضا لدى المتقبل كلما أراد فهما دقيقا لحقيقة المرجع.

وبناء على ذلك نعتبر المدلول قاصرا عن أداء تصور واضح للمرجع في الذهن لأنه لا يقدّم إلى الذهن المرجعَ الخارجيَّ بصورةٍ واضحةٍ. فعلينا إذن أن نبحث عن نسبة صدق المدلول في رسم الدلالةعبر تبيّن معنى ما للإحالة والدلالة.

٣-١-٢ الإحالة والدلالة:

لا يجب أن تتوقف قضية الدلالة في اللغات الطبيعية عند حدود معرفة طبيعة العلامة اللغوية ومعاني المفردات والتراكيب واللغة في حالي الثبات والتحول. بل يجب أن تتعدى ذلك إلى معرفة الكيفية التي تنطبق بها اللغة على الواقع ومدى ملاءمتها له، أي علينا أن ندرك الدلالة من خلال اللغة وهي في نطاق الاستعمال والحركية. وهذا يستدعي مساءلات وفقا لما تقتضبه طبيعة كل بحث. فنتساءل على سبيل المثال، عن درجات العمليات الإدراكية من حيث البساطة والتركيب، وعن عناصر تكون الدلالة وقيَم تمثّلها. فلنا أن نسأل بناء على ذلك: إلام يحيل الدليلُ اللغويُّ ؟ وكيف يمكن لنا أن نثبت مثلا أن الثمرة التي ادعى زيد أنها تفاحة إنما هي برتقالة ؟

ففي ما يتعلق بدرجات العمليات الإدراكية فهذه مسألة ذات صلة مباشرة بالحديث عن درجات المعنى من حيث البساطة والتركيب والتعقيد. وقد بينا ذلك في الفقرة: ٢ من الفصل الأول، فلا جدوى من إعادة الحديث عن ذلك. فبقيت بالتالي مسألة الإحالة هي المعنية بالتحليل، لأن قولنا بأن دلالة المفردة هي الدلالةُ القائمةُ على علاقةِ الترابط بين الدال والمدلول المتحققةِ بالدليل من حيث أن الدليل هو تمثيلُ الوجودِ الخارجيِّ باللغة، لا يكفي ، إذ يطرح ذلك عددا من الأسئلة منها:

أ) هل يصح القول بأن الدليل اللغويّ باعتباره علامةً لغويةً، لا يحيل إلا إلى معنى واحدٍ ؟ أم أنه يحيل أيضا إلى معاني أخرى هي المعاني التي تحف به وتخطر في

الذهن عند استحضاره واستخدامه في سياق ما ؟ ألا يحيل الدليل "خروف" على سبيل المثال، إلى النعجة والكبش والراعي وسائر ما ينضوي في حقل الرعي، وإلى الجزار وعيد الإضحى وغير ذلك من المناسبات ؟ وكذلك الدليل "أب" ألا يحيل إلى العمّ والخال والجدّ وغير ذلك مما يجمعه حقل الأقارب.

ب) هل المعاني التي يستدعيها الدليلُ هي معانٍ ثوانٍ موجودةٌ خارجَ الدلالةِ المباشرةِ للدليل اللغوي، وتُستحضَرُ استحضارا مقاميا بحسب ما في ذهن المتكلم والمستمع من انشغالات وما يحيط به من ظروفٍ ؟ أم هي معانٍ كامنةٌ في الدليل بالضرورة تتنزل بمنزلةٍ واحدةٍ وتقع جميعا في المستوى الأولِ من عملية الإدراك[1] ؟ أم هي متفاوتةُ المستوياتِ الإدراكيةِ تفاوتا تتراكب فيه تلك المستوياتُ بحسب سلميةِ استحضارِها ؟

إنّ أسئلة مثل هذه تضع العلاقة بين الإحالة والدلالة في تناظر مع علاقة قريبة منها هي العلاقة بين المرجع والدلالة.

٣-١-٣ المرجع والدلالة:

نشير بدءا إلى أن العلاقة بين الإحالة والدلالة والعلاقة بين المرجع والدلالة هما علاقتان مختلفتان من حيث طبيعة العناصر التي تكونهما. فالعلاقة الأولى ترسم نقطة تقاطع بين مجردين، وتعكس مرحلة استحضار المدلول بعد ارتسامه في الذهن. والعلاقة الثانية ترسم نقطة تقاطع بين محسوس ومجرد وتعكس مرحلة ارتسام المرجع في الذهن والتعبير عنه باللفظ. فكل واحدة منهما إذن، تقدّم وجها من وجوه تكوّن الدلالة ومرحلة من مراحل تحقق المدلول.

---

(١) الإدرك من حيث هو مصطلح معرفي ، هو إحاطة الشيء بكامله. ويكون ذلك بـ حصول الصورة عند النفس الناطقة (ينظر الجرجاني: التعريفات: ص ١٣) .

على أنّ لعلاقة المرجع بالدلالة ارتباط وثيق بكيفية تمثل الأشياء الخارجية في الذهن، ذلك أنّ كل دليل لغوي يستمدّ وجوده من الواقع المحسوس أو المجرّد. ثم يحتلّ بعد ذلك فضاء ما من ذهن الإنسان. و"الفضاءات الذهنية" (Éspaces mentaux)عند فوكونيي (G. Fauconnier) هي أبنية ذهنية. وهي أيضا تداعيات تنبني وتترابط وتتغير مع تداول الخطاب. بل هي تتغير أيضا لكي يحدث الخطاب[1].

ويمثل المصطلح "فضاء" المظهر العقلي في تمثيل الكون لكنه يعني أيضا ارتباط الدليل اللغوي بالاستعمال وغاياته. وهو من ثم مصطلح يعبّر عن اللغة وهي في نطاق التجربة وليس فقط في حال التجرد والثبات.

واستتباعا لذلك فإن سؤالا من قبيل: ما حقيقة المرجع الذي يحيل إليه الدليل اللغوي؟ يندرج في نطاق رؤية الغايةمنها فهم كيفية إدراك الأشياء في الكون من خلال بنى اللغة الدلالية. فالتعبير باللفظ عما هو راكن في فضاء من الفضاءات الذهنية هو من الزاوية الدلالية، تجسيد لبنى عقلية حولت الخارج إلى مدركات مجردة. وعليه فإن ربط ما هو مجرد في الذهن، وهو عملية الإدراك، بالدلالة على الواقع، ضروري.

والعناصر الأساسية التي يحيل الدليل اللغوي إلى كل واحد منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ثلاثة، و هي:

أ) عنصر حاضر محسوس، ذو طابَع صوتي، هو الدالُّ.

ب) عنصر حاضر مجرد، ذو طبيعة عقلية، موجود في الذهن بالضرورة، وهو المدلولُ.

ج) عنصر غائب ، وهو المرجعُ الخارجي المحالُ إليه بالدال إحالة مباشرة، وبالمدلول إحالةً غيرَ مباشرة.وهذا المرجع قد يكون ماديا له حقيقة محسوسة في الخارج كقولك: برتقالة، ورجل. وقد يكون معنويا مجسما في صورة خيالية مبهمة، كقولك : موت، ومرض، وحبّ. فهذه مفاهيم مجردة لها صور خيالية

---

(١) ينظر: Guy :*Les Cahiers* de l'Acedle p.44.

مجسمة في الواقع حتى لكأنها حقائق ملموسة، فالموت مجسم في صورة هي الجمجمة، والحبّ في تمثال هو تمثال حسناء،...إلخ.

وتطرح هذه الإحالاتُ عددا من الأسئلة أيضا، منها:

(أ) هل يستدعي المرجعُ المدلولَ حين نرى هذا المرجعَ ؟ أم الصورة عكس ذلك، فنجد المدلول مختفيا خلف هيئة المرجع وليس المرجعُ هو المختفيِ وراء الهيئة الذهنية للمدلول؟

(ب) كيف يُستحضَر المرجعُ ؟ هل يكون ذلك بالدال؟ أم بالدليل اللغوي؟ أم بدلالته على نفسه[1] ؟ أم الأمر عكس ذلك جميعا، فيكون المرجعُ هو الداعي للدال، والمنتجُ للمدلول، والمجسِّمُ للدليل، والمحققُ للدلالة.

(ج) هل الدال هو نفسُه المدلولُ، أي هل الدالُّ و المدلولُ (اللفظُ والمعنى) وحدةٌ منصهرة في كتلة واحدة ؟ أم هما وجهان كوجهي العملة مختلفان لكنهما متلازمان ؟ أم أنّ أحدَهما سابق للآخر فيؤتى باللفظ أوّلا ثم يليه المعنى، أو العكسُ، أي يُؤتى بالفكرة أولا ثم يؤتى بما يعبّر عنها من الألفاظ[2] ؟

يفهم من هذه الأسئلة أن الدلالةَ توجد في علاقاتٍ متضادةٍ ومتقابلة بين الدال والمدلول والمرجعِ في نطاق أربعِ ثنائيات هي: ١) سبْق/ لَحَقّ، و٢) حُضور/ غيَاب، و٣) اتصال (تلازم)/ انفصال، و٤) حسّ/ تجريد.

ولمقاربة ما طرحنا من الأسئلة، نحاول في ما يلي أن نتلمس موقعَ كلِّ ركنٍ من أركان الدلالة الثلاثة: الدالّ، والمدلولِ، والمرجعِ من خلال ثبتٍ لقواعدِ إدراك المرجع و تكوّن المدلول.

---

(١) يؤخذ بعين الاعتبار في سياق البحث عن المرجع، الفرق بين مفهوم الدلالة ومفهوم المدلول. فالدلالة (Signal)هي الاشارة إلى مرجع عام في الخارج، والدليل (Signe) هو التمثيل المجرد للمسمى. ويتكون الدليل من الدال (Signifiant) والمدلول (Signifié).

(٢) ينظر في مثل هذه الإشكالية:

Toussaint (Maurice) : Contrel'arbitrairedusigne,pp.29-33

٣-١-٤ مواقعُ أركان الدلالة من خلال قواعد تكونها:

تتفاعل الثنائياتُ التي ذكرنا، في تفسير العلاقة بين الدال والمدلول والمرجع، وفي فهمِ قواعدِ تحقيقِ الدلالة. وتعدّ جميعا أدواتَ تفسيرِ لانبناء المعنى. وعليه يمكن اعتمادُ أيّ منها منطلَقا لمقاربةِ الدرسِ الدلالي وذلك بحسب ما يُرادُ التوصلُ إليه من النتائج وبحسب ما يتناسب مع ما يختاره الباحثُ من طريقة في المعالجة. ونحن في ذلك نتخذ من ثنائية "سبق/ لحق" خلفيةً توجه عملَنا في إطار جدليةِ العلاقةِ بين الدال والمدلولِ والمرجعِ لفهمِ قواعدِ تحقّقِ الدلالة. فقد رأينا أنها أيسرُ في تتبعِ الصلة الرابطة بين هذه الأركان الثلاثةِ للدلالةِ.

تشهد هذه الثنائية في ما نرى، عمليات ذهنية لإدراك المرجع وفقا لبنى مجردة تتم بها وتبيّن نوعها. وهذه البنى هي في نظرنا، مجموعة من الفضاءات الذهنية التي تتفاعل ويعمل بعضها في بعض لِتَمَثّلِ هيأة ما للمرجع في الذهن أو خارجه. وهذه البنى هي:

١) **تمثّل حسي ← تمثل مجرّد :**

توفر هذه البنية نوعين من الإدراك:

أ) إدراك بصري: من خصائصه سبق المرجع (الحقيقة الخارجية في الكون) للمعنى. وبيانه: مرجع + مدلول – دال> علاقة اتصال بين المرجع والمدلول مقابل غياب الدال[1]، حيث:

ق١: مرجع ← مدلول ، مثل: رؤية شجرة ما في الكون ← تمثل ذهني لتلك الشجرة (صورة ذهنية).

---

(١) ثنائية الاتصال والانفصال فيها وجهتا نظر متعارضتان: علاقةُ الدال بالمدلول علاقةُ انفصال عند القائلين باعتباطية الدليل اللغوي، أو هي علاقة اتصال عند القائلين بمناسبة الألفاظ للمعاني لكون العلاقة بينهما علاقةً طبيعيةً .

ب) إدراك سمعي: من خصائصه سبق الدال (اللفظ) للمدلول (المعنى) مع غياب المرجع، حيث:

ق٢: دال ← مدلول، مثل: الاسم "شجرة" ← تصور شجرة.

والحاصل من هذه القاعدة الثانية (ق٢) إحدى العلاقتين التاليتين ، وذلك بحسب اعتقاد المتكلم:

- العلاقة الأولى: علاقة اتصال. ويكون فيها الدال مساويا للمدلول وذلك إذا كان المتكلم يعتقد بأن العلاقة بينهما هي علاقة مناسبة ، حيث: دال = مدلول > علاقة اتصال.
- العلاقة الثانية: علاقة انفصال إذا كان المتكلم يقول باعتباطية العلاقة بين الدال والمرجع، وكذلك بين الدال والمدلول، حيث: دال ├ مدلول ├ مرجع > علاقة انفصال أ ، أوعلاقة انفصال ب.

- علاقة الانفصال أ : هي بين الدال والمدلول تفسرها اعتباطية العلاقة بينهما.
- علاقة الانفصال ب : هي بين الدال والمرجع، حيث يغني ذكر الدال عن حضور المرجع.

ملاحظة: المعنى في المثال المذكور في ق٢ معنى مفردٌ لكونه حاصلا بالدلالة المعجمية.

٢) تمثّل مجرد ← تمثل حسي:

تكون عند إغفالِ الدال والتركيزِ على المدلول في إطار علاقته بالمرجع الذي يمثله في الخارج. وفي هذه الحالة يسبق المدلولُ المرجعَ. وتكون العلاقة بين هذين العنصرين نتيجة لذلك علاقة اتصال مقابل علاقة شبه انفصال بين الدال والمدلول وعلاقة انفصال تام بين الدال والمرجع .

وتتحقق هذه الدرجة من الإدراك طبقا للقاعدة الثالثة (ق٣)، حيث:

ق٣: مدلول ← مرجع

ويمكن توضيح هذه القاعدة بالمظهرين المواليين:

- المظهر الأول: التمثّل الذهني العام للمرجع مع استحضار المرجع نفسه، مثل حصولك على صورة عامة لسيارة أعلمتك بأني اشتريتها ثم رؤيتك السيارة ذاتها.
- المظهر الثاني: تشخيص المجردات مثل: إله الحب ← تمثال فينوس.

٣) تمثل حسي ← تمثل حسي:

تتمثل في إحالةالدال إلى المرجع إحالة مباشرة. والعلاقة بين الدال والمرجع في هذه الحالة علاقة اتصال. أما العلاقة بين الدال والمدلول فهي علاقة انفصال نظرا لاشتغال الدال بالمرجع. فلا يكون المدلول نتيجة لذلك واجب الوجود. والقاعدة المحددة لذلك هي:

ق٤: دال ← مرجع

ومثال هذه القاعدة قولك مشيرا إلى شجرة: هذه شجرة، وكذلك تعيينك حقائق الأشياء الخارجية للصبيان عند تعليمهم كقولك لهم: هذه محفظة، هذه مسطرة .

٤) تمثل مجرّد ← تمثل مجرّد:

هي تجريد المجرد. وهي عملية تحقق علاقة اتصال بين مدلول دال$_1$ ومدول دال$_2$ مع حضور الدال وغياب المرجع، حيث:

ق٥: مدلول الدال$_1$ ← مدلول الدال$_2$

ومثال ذلك تفسير أسماء المعاني بأسماء معان أخرى كقولك: المرض علّة، والموت قدَر. فالمرض والموت كل منهما مدلول أول، والعلة والقدر كل منهما مدلول ثان للمدلول الأول.

يبرز العرض في مجمله إذن، خمس قواعدَ للإدراك الدلالي ، وهي:

١) مرجع ← مدلول

٢) دال ← مدلول

٣) مدلول ← مرجع

٤) دال ← مرجع

٥) مدلول ١ ← مدلول٢

ويمثل المرجعُ والمدلولُ في هذه القواعد الخمس العنصرين اللذين يتناوبان تحقّقَ الدلالة عند الفرد المدرِك. إلا أن المدلول هو الذي يعدّ العنصر الأساسي في الدلالة مقارنة بالمرجع إذ يستطيع أن يدلّ على نفسه وعلى المرجع بتصوره في حال غيابه. أما المرجع فلا يمكن استحضاره متى شئنا، لأن إدراكه يقتضي وجوده في الحال ، وهذا غير ممكن لأن مستعمل اللغة ينتقل في المكان والزمان في حين أنّ المرجع ثابت زمانا ومكانا. وعليه، لا تبدو للمراجع وظيفة في علم الدلالة المعجمية مالم يكن لها في أذهاننا تصور. وكذلك الألفاظ التي هي واسطة التواصل الرئيسية بين الناس وإن اختلفوا في الزمان والمكان، فهي بلا هوية إن افتقرت إلى مدلول، لأن وظيفتها هي الإخبار عن المداليل. ولذا فإن المدلول هو جوهر المشكلة وأساس البحث في مسألة المعنى التواصلي المعبر عن حقائق الأشياء عبر الأجيال والأحقاب وإن زالت المراجع واختفت. فمعاني الأشياء، إذن، هي التي تكتسب قيمة عندما توجد في أذهاننا، وهي التي يستمرّ تفكيرنا فيها حتى وإن لم نسمّها أو لم نفهم وجهَ الصلة بينها وبين مراجعِها. فقد يحصُلُ الاكتفاء بالمدلول فقط لدى فرد واحد أو جماعة دون الدال والمرجع، ذلك أنه يمكن أن يختلج في نفوس بعضنا معنى أو فكرة مّا لا يقدر أحد على تسميتهما في الحال ولا تحديد مرجع خارجي يجسدهما إذ قد تسبق الفكرة وجود الشيء كأن تفكر في صناعة جسم طائر ثم تسميه بعد صناعته طائرة أو صاروخا أو منطادا أو غير ذلك. وبالتالي فإن الدالَّ والمرجعَ ليسا وجوبيين إلا في حال التواصل. فهما إذن من دواعي التواصل وليسا من دواعي محاولة الفرد الواحد إدراك معاني الأشياء.

وتمثل القاعدتان **ق٢**(دال ← مدلول)و **ق٣** (مدلول ← مرجع) ، من بين القواعد الخمس، جدلية العلاقة بين المرجع والدال والمدلول في إطار قاعدةِ الجمع الرياضية:

(دال ← مدلول) + (مدلول ← مرجع) = (دال ← مدلول← مرجع).

وقاعدة الجمع هذه عمادها كما هو ملاحظ، مختلف العناصر التي تتدخل في بنية الدليل والتي تتداعى في الذهن لتكيف عملية إدراك المرجع إدراكا تصوريا.

إلا أنّ القاعدة "**دال ← مدلول**" هي التي تبيّن أن الدلالة هي المعطى الذهني الحاصل بعملية جمع الدال بالصورة المجردة للمرجع التي تسمى في الاصطلاح اللساني مدلولا. وهي بالتالي لا تجمع بين المرجع، باعتباره حقيقة خارجية، والدال باعتباره تسمية، بل بين الدال وعملية إدراك الصورة الذهنية للمرجع لأن العلاقة بين الدال والمرجع تتجسّم في قاعدة أخرى هي: دال ← مرجع. وهذه القاعدة تنتمي إلى علم خاص هو علم الدلالة الإشاري الذي قد يتخذ في مجالات أخرى غير مجال التواصل اللساني مثل مجال تعليم الصم والبكم، ومجال تعليم الصبيان، ومجال حركة المرور، وغير ذلك مما يمكن أن ينتمي إلى علم السيمياء (Sémiologie) بمعناه العام.

وتبدو هذه القاعدةُ (دال ← مدلول) أيضا، أيسرَ قاعدةٍ في طلب الدلالة بالجهود الأدنى. وهي، من حيث البحثُ في العلاقة بين عنصريها، تشكّل قضية ميتافيزيقية يتناولها الدارسون سابقا عن لاحق دون حسم. فقد تناولها من الباحثين علماء من العرب ومن الغرب. فمن علماء اللغة العرب القدماء على سبيل المثال، الجرجاني وابن الأثير والجاحظ. فقد رأى الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" أن المعاني سابقة للألفاظ، ورأى ابن الأثير أن اللفظ والمعنى متلازمان لا ينفصلان،وذهب الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" أن الألفاظ منفصلة عن المعاني. أما علماء اللغة من الغربيين فمنهم رائد اللسانيات الحديثة دي سوسير الذي ذهب إلى القول باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.

يتجلى من هذه الآراء إذن، أنّ قضية العلاقة بين الدال والمدلول قضية ميتافيزيقية لأن البحث فيها لا يتوقف عند رأي بعينه. فكل رأي يجد اعتراضا، وكل اعتراض يواجه باعتراض آخر، وهكذا تستمر الاعتراضات إلى ما لا نهاية. وإذن فإن هذه القضية هي قضيةٌ لا تعكس في حقيقتها نوع الصلة بين الدال والمدلول بل تعكس طبيعة العلاقة بينهما، وهي العلاقة الجدلية التي تتجلى في التقابل بين المتكلم والمستمع، ذلك أننا إذا بحثنا في أصول التواصل بين المتكلم والمستمع فإننا نجد المتكلم يستحضر المعنى أولا ثم يأتي باللفظ الدال عليه. أما المستمع فإنه يستقبل اللفظ أولا ثم يستحضر مدلوله.

وتبيّن القاعدة " مدلول ← مرجع" أن الحقيقة الخارجية (المرجع) يمكن ألا تكونَ واحدة عند كل الناس، لأن الصورة الذهنية الحاصلة بالدال للحقيقة الخارجية أشملُ من الوجود الخارجي لتلك الحقيقة، ولأن المرجعَ يبقى مبهما عند عملية التخاطب إذ لا يمكن للدال الذي يحيل إليه أن يسند إليه معنى على وجه الدقة. ولذلك فإن الدلائل اللغويةَ من حيث هي دوالُّ ومداليلُ، لا تحقق في بعدها التداولي، فهما واضحا للحقائق الخارجية بين المتكلمين.

إذن ليس المدلول في مفهومه اللساني المتعارَفِ، كاف لتقديم التصور التام للمرجع. فكلُّ ما يفيده المدلولُ من خلال التعبير عنه بالدال هو تقديمُ معنى ما للمرجع ليس محددا على وجه الدقة. فتبقى بالتالي حقيقةُ المرجعِ المرادِ التعبيرَ عنه بالدال غائمةً وضبابيةً. وتزداد دلالةُ الدليلِ غموضا لدى المتقبل كلما أراد فهما دقيقا لحقيقة المدلول.

وبناء على ذلك يعتبر الدال قاصرا عن أداء مدلول واضح، وكذلك المدلول،فهو أيضا لا يقدّم إلى الذهن المرجعَ الخارجيَّ بصورةٍ واضحةٍ.فهل من منهج لسانيّ قدّم تصورا لمعالجة الدليل يكشف عن دلالته بأقرب ما يكون من الدقة؟

في الحقيقة، قدمت البحوث اللغوية قديما وحديثا عددا من المقترحات حول طريقة معالجة الدليل مثلت مناهج في البحث عن المعنى هدفها معرفة ما يحيل عليه

الدليل بأقرب ما يمكن من الدقة. ومن هذه المقترحات منهج التعريف الذي يعرضه المعجميون في قواميسهم ، والمنهج الذي يقدمه علم البلاغة التقليدي في بابي علم البيان وعلم المعاني ، والمناهج اللسانية الحديثة كمنهج التصنيف إلى حقول معجمية، ومنهج التحليل المعنمي، ومنهج الدلالة التركيبية، ومنهج النظرية السياقية...إلخ. وهذه المناهج مبيّنة في مصادرها وفي دراسات منشورة تناولتْها ووضحتْها يمكن للباحث أن يصل إلى ما يريد منها . على أنّ بحثنا هذا لن يخلو من ذكر بعض ما عرضته تلك المناهج مما رأينا فيه فوائد ذات صلة مباشرة بأهدافنا.

٣ -٢ التأويل الذاتي والقيم الحكمية حول أركان الدلالة:

الغاية من هذا التأويل مزيد البرهنة على الهوية الدلالية للوحدة المعجمية لأن هذه الهوية يجب أن ينظر إليها من جهتين: من جهة مسار انتظامها الموضوعي ، وهو ما تحدثنا عنه في الفقرة الآنفة، ومن جهة تعبيرها عن الواقع الإدراكي الخاص بكل فرد من أفراد الجماعة اللغوية: الواقع الإدراكي الخاص بوجهيه: الوجه المحسوس الذي يلمس بالحواس الخمس وهو سائر ما يتذوقه الإنسان أو يشمه أو يراه أو يسمعه أو يلمسه ، والواقع المجرد الذي يعتمل في أذهان الأفراد والجماعات فيدرك لديهم على أنه حقائق مجردة، وهو جملة المفاهيم المعبرة عن كل ما له صلة بالحياة ويترك أثرا دون أن يكون لماهياته وجود محسوس، كالصحة والمرض والعلم والجهل والفرح والحزن...إلخ.

وتطرح الهوية الدلالية لأركان الدلالة من منظور الأفراد، أي من ناحيتها الذاتية، قضية الماصدقية، أي مجموع الاحتمالات التي يصدق فيها إدراك كل ركن؛ ذلك أنها تثير عدة أسئلة حول مدى انطباق المرجع والدال والمدلول على الواقع وعلى اعتقاد المتكلمين في ما يرون أنه من ذلك الواقع. فلنا أن نسأل مثلا: ما مدى صدق ما يحمله الدليل اللغوي من معنى نعتقد عادة أنه حقيقة ؟ وهل يحيل المدلول إلى حقيقة خارجية واحدة أم إلى كل ما يبدو قريبا من تلك الحقيقة أو ملتبسا بها ؟ وهل الحقيقةُ

الخارجية المعينة بنفس الدال عند أبناء اللغة الواحدة هي نفسها عند كل أبناء تلك اللغة؟ وهل الغياب اللساني للمرجع يختلف عن غيابه الحقيقي بالنسبة إلى المتكلم ؟

وقد انتبه المناطقة وعلماء الأصول والبلاغة إلى مثل هذه القضايا. فضبطوا القيم الماصدقية من أجل التمييز بين البعد الموضوعي لما يُذكر من أركان الدلالة والبعد الذاتي. وقد رأينا أنّ هذه القيم هي التي تقوم براهين على هوية كلّ مدرك سواء في الواقع أو في الاعتقاد. وهو ما يمثل في نظرنا حلاً من الحلول التي توجَّه إلى عمليات الإدراك الذاتي للحسم في ماصدقيتها. فما هي هذه القيم الحكمية ؟ وكيف نفهم من خلالها درجة الصدق والكذب في ما يدركه الأفراد من الأشياء والماهيات ؟ وما هي قواعد البرهنة على كون هذا الإدراك هو إدراك ذاتي أو موضوعي؟

٣-٢-١ القيم الحكمية وتعريفاتها:

القيم الحكمية في معناها العام هي ما يتخذه الإنسان من معايير للحكم على ما يراه من الأشياء في الخارج أو ما يحمله في ذهنه من تصورات . وهذا مذهب طبيعي يسلكه أي فرد منا في تقدير الحقيقة. والقيم الحكمية ذات الصلةِ بواقعِ الإنسان الخارجي المحسوس والداخلي الكامن في ما يدركه عقلا ويحس به وجدانا ستّ قيم معلومة تنقسم إلى قسمين: ١) ثلاث قيم إيجابية، وهي: الصدق، والحق، والصواب. و٢) وثلاث سلبية، وهي: الكذب، والباطل، والخطأ.

والفرق بين هذه القيم يمكن تبيّنه بتعريف كل قيمة منها. فالصواب هو الأمرُ الثابتُ في نفس الأمرِ الذي لا يسوغ إنكارُه ؛والصدقُهو الذي يكون ما في الذهن مطابقا في الخارج ؛ والحقُ هو الذي يكون ما في الخارج مطابقا في الذهن[1]. والخطأ ما ليس للأنسان فيه قصد[2]، والكذبُ عكسُ الباطل ، وهو عدمُ مطابقةِ الواقع[3] ، أي

(١) الجرجاني : التعريفات، ص ١٤١ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٤ .

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٢ .

"الإخبارُ لا على ما عليه المخبَرُ عنه"[1]، والباطلُ " ما كان فاقدَ المعنى من كل وجه من وجوه الصورة"[2].

وتقدِّم هذه القيم الحكمية رؤية أخرى في وصف البنية الدلالية للمتصورات غير الرؤية الموضوعية. وهذه الرؤية هي رؤية ذات واقع نفسي يرتبط بالتجارب الإدراكية الخاصة بكل فرد وطبيعة تمثُّلِ هذا الفرد للمتصورات والأشياء في الكون انطلاقا من أحاسيسه الذاتية وزوايا فهمه لما يحيط به من الأفكار والمحسوسات. وهذا يعني أن "المعلومات المحصلة عن طريق اللغة مصوغة بالطريقة التي ينظم بها الذهن التجربة"[3]. لكن هذه المعلومات ليست موضوعية حين ننظر إليها من وجهة نظر الأفراد. فكل فرد منا لا يحمل من تلك المعلومات إلا أنساق ما يدركه هو منها بطريقته الخاصة.

وإذن، فإن انتظام المعلومات في الذهن لا تكون بنفس الإدراك عند كل واحد منا، ذلك أن لكل واحد منا تجربته الخاصة في الكون التي يرى بها الأشياء ويفهمها. وهذا الاختلاف يوجب بالضرورة الالتجاء إلى ما يحدّ من هذه الذاتية حتى نَضْمَنَ نوعا من الإجماع حول تصور موحّد لما نتبادل من المعاني ونُقَدِّرَ تقديرا موضوعيا نسبة تصور الحقيقة عند كل واحد منا.

ويعتبر ما يقع إصداره من القيم الحكمية على أنواع الإدراك وأشكال مراجعه في الكون وفقا للمعايير الستة المذكورة أحكاما موضوعية رغم ما فيها من الذاتية، وذلك لسببين: الأول هو أن تلك الأحكام تستند في تقييم عمليات الإدراك على سلم من القيم المضبوطة المتفق على مفاهيمها والتي نسلطها بنفس الكيفية على أنواع الإدراك. وهذه القيم هي القيم الست المذكورة التي هي الصدق والكذب والحق والباطل والصواب، والخطأ.

(1) المرجع نفسه، ص ١٩٢ .

(2) المرجع نفسه، ص ٤٣ .

(3) غاليم: التوليد الدلالي، ص ٩٢.

والسبب الثاني هو أنّ كل قيمة حكمية خاضعة لقيود. ومن هذه القيود أخذ الشرط المناسب وفقا للقاعدة التي بموجبها تتجلى القيمة الحكمية. فالشرط المناسب للقيمة "صدق" مثلا، هو أن يكون ما في الاعتقاد موافقا لما في الواقع الخارجي. والقاعدة في ذلك هي:

ص = م

حيث أنّ القيمة " ص" ليست هي القيمة "ص" إلاّ إذا كانت موافقة للمسمى الخارجي "م". "فإن جملة مثل: "الثلج أبيض" لا تكون صادقة إلا إذا كان الثلج أبيض"[1]. وكذلك الشأن في بقية القيم، فإن قواعدها تصاغ طبقا لشروطها. فكلما كانت لنا قيمة مصاغة في شكل قاعدة أمكن لنا تبين وجه المواءمة بين مستوى التصور ومستوى الإجراء في نقوله حول الكون .

وهذه القيم لا تفهم فهما حقيقيا في أحاديتها بل من خلال ثنائياتها التقابلية، لأن الواحدة منها تتنزل مع نظيرتها بحسب علاقة السلب معها. وهذه الثنائيات هي: صدق/ كذب؛ خطأ / صواب ؛ حق / باطل.

وتبرز هذه الثنائيات منزلةَ أركان الدلالة في عمليات إدراكها، ودرجةَ استيعابها حين يخبر عنها الفرد باللغة إذ تنزل كلَّ ركن منها تنزيلا نستطيع به معرفة درجة الموضوعية في تصوره . وفي الفقرات التالية نماذج من ذلك.

٣ -٢ -٢ القيم الحكمية وتنزيل الدال:

نعني بذلك منزلة الدال في علاقته بالمرجع قبل ارتسام المرجع مدلولا في الذهن والتعبير عنه باللفظ. وهذا مجاله الإشارة كما هو منصوص عليه في النظرية الإشارية. فالدال من حيث خاصيته التواصلية تعيين مباشر باللفظ لما يدركه المتكلم حسّا أو لما يعتقده من الحقائق المجرّده. فالإحالة المباشرة إلى المرجع باللفظ هو إدراك أوّلي للأشياء في الكون.

---

(١) ينظر: Kempson: Semantic theory,pp.23-24

فتكون الدوال تمثيل لتلك الأشياء بالأصوات. وتكون هذه الدوال حاملة لقيمة الصدق لأن مرجعها الواقع المباشر الذي لا تحتمل فيه الدوال سوى ما تشير إليه.

٣ -٢ -٣ القيم الحكمية وتنزيل المدلول:

هذا مجاله الذهن وما يرتسم فيه من المتصورات. وقد تناول المناطقة وعلماء البلاغة التقليديين هذه المسألة. لكنها بقيت مسألة منغلقة على نفسها ولم تنصهر مع غيرها، فلازمت استقلالها، وبقيت مقاربة صلبة قائمة الذات، مجسمة نموذجا خاصا في فهم علاقة اللغة بالواقع.

وتتجلى هذه المقاربة في استقراء العلاقة بين الواقع الذي يوجد فيه المرجع، والاعتقاد الذي يوجد في الذهن باعتباره تصورا لذلك المرجع الموجود في الواقع. وقد رأى الأصوليون وعلماء البلاغة أن التعيين الموضوعي للمدلول يكون بالعودة إلى مرجِعِه المقصود بالدال، فهذا هو أمثل سبيل عندهم لرفع اللَّبْس وتحديدِ دلالة الدليل، وأن يكون تفسير ذلك بالرجوع إلى القيم الحُكمية (الصدق والكذب، والصواب والخطأ، والحق والباطل). فعلى أساس القيمة المسندة تقدّر نسبةُ الحقيقة في فهم الدليل عند ارتسام مدلوله في الذهن ومدى تجلي المرجع فيه أو غيابه. ويتم الوصول إلى ذلك في نظرهم من خلال معرفة موقع كل من المرجع والاعتقاد (الصورة الذهنية للمرجع) من سلم القيم الحكمية.

٣-٢-٤ القيم الحكمية وتنزيل المرجع ومدلوله:

هذا مجاله الخبر. والخبر له مجالان، هما: الواقع الذي هو الكون الخارجي ، والاعتقاد الذي هو تمثّل الكون بالفكر. ومن ثمّ فإنّ الخبر"هو الكلام المحتمل للصدق والكذب"[1]، لأن الإخبار في مرحلة أولى، هو محاكاة التجارب الكونية بالدلائل اللغوية وتحويل مداليلها إلى الفكر، ثم في مرحلة ثانية، إعلام الآخرين بتلك التجارب عن طريق التواصل اللغوي .

(١) المرجع نفسه.

وعمليات الإخبار لا تسلم من الذاتية لأن الخبر من حيث خاصيته التواصلية، تعبير عما يراه المتكلم الواحد أو يعتقده من الحقائق، سواء كان ذلك بتسمية الأشياء في الكون بالمفردات أو التعبير عنها بالجمل. وعليه فإن وسم الخبر بطابع الموضوعية لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال أحكام قيمية متفق على مفاهيمها، منها الأحكام الست التي ذكرنا في الفقرة: ٣-٢-١ أعلاه، في ثنائياتها التقابلية، وذلك على النحو التالي:

١) صادق/ كاذب:

الحكم في هذه الحالة يتحدد بالرجوع مباشرة إلى الواقع الخارجي. فالخبر صادق إذا كان مطابقا للواقع لأن الصدق هو "مطابقة الحكم للواقع"[١]، وكاذب إذا لم يكن كذلك. وهذان الحكمان يتعلقان بما يدرك مباشرة وعلى وجه اليقين. فإطلاقك كلمة "سيف" على قطعة الحديد الطويلة الحادة التي لها مقبض ويضرب بها هو صدق بحكم الحقيقة والواقع. وإطلاقك هذه الكلمة على السكين هو كذب بحكم الحقيقة والواقع أيضا.

٢) حق/ باطل:

الحكم في ذلك يتحدد بمقارنة ما في الواقع بما استقر في الاعتقاد. فيكون الخبر حقا حين يكون ما في الخارج مطابقا لاعتقاد المخبر. ويكون باطلا إذا كان عكس ذلك لأن الحق "هو الذي يكون ما في الخارج مطابقا لما في الذهن"[٢]. مثال ذلك قولك: "تلك تفاحة"، فإن كانت في الواقع تفاحة فعلا فذلك حق، وإن كان الواقع خلاف اعتقادك فكان ما ذكرته برتقالة أو غير ذلك، فهو باطل.

٣) صواب/ خطأ:

المرجع في هذين الحكمين هو مدى مطابقة اعتقاد المتكلم لما في الخارج، أي عكس القيمة الحكمية حق/ باطل. فالخبر يكون صوابا حين يعتقد المتكلم ثبوت وجوده في الخارج. فالمتكلم حين يخبر بشيء هو في اعتقاده صواب يكون مصيبا غير مخطئ وإن كان ذلك غير مطابق للواقع، أي إن عدم مطابقة اعتقاد المتكلم للواقع هو خطأ في

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٤٠-١٤١.

الواقع لكنه صواب في الاعتقاد. وعليه فإن المتكلم حين يعتقد في أمر ويخبر به، ثم يتضح أن ما أخبَر به غير مطابق للواقع لا يعد ذلك خطأ إلا في نظر المخاطَب. أما من ناحية المتكلم فهو صواب لأن ذلك هو تصوره واعتقاده، مثال ذلك أن تسمي بَغْلاً حِصَانًا لأنه تراءى لك كذلك. وهذا صواب من وجهة نظرك طبقا لما انتهى إليه إدراكك. لكنه خطأ – أو قل هو وَهْمٌ- لأن ذلك الإدراك هو في حقيقة الأمر غير مطابق للواقع إذ أن ما تصورته حصانا هو في الواقع بغل.

ولمزيد توضيح ما ذكرنا من ضوابط التقييم نضع في ما يلي جدولا للقيم الحكمية المذكورة بحسب علاقتها بالحقيقة (الواقع الخارجي الموجودة فيه المراجع)، وباللفظ الدال على تلك الحقيقة، وبالاعتقادِ الذي هو توهّمٍ حقيقة الأشياء بالمداليل الدالة عليها لا بذاتِها). فمن شأن ذلك أن يبرز نوع كل قيمة حكمية ومجالها من عناصر الدلالة :

جدول القيم الحكمية على الدلالة

القيم الحكمية / نوع الإدراك	صدق	كذب	صواب	خطأ	حق	باطل	المثال
مطابقة الدال لما يشير إليه:	+	–	–	–	–	–	شجرة محسوسة
عدم مطابقة الدال لما يشير إليه:	–	+	–	–	–	–	نعجة محسوسة ↓ كبش محسوس
مطابقة المدلول (ما في الذهن) للمرجع	–	–	+	–	–	–	صورة حصان ↓ حصان حقيقي
عدم مطابقة المدلول للمرجع	–	–	–	+	–	–	صورة حصان ↓ بغل حقيقي
مطابقة المرجع (الخارج) للمدلول	–	–	–	–	+	–	حصان حقيقي ↓ صورة حصان
خلو الدال من كل صورة ومعنى	–	–	–	–	–	+	شيفران

يبيّن الجدول طبيعة الحكم الذي يمكن أن نصدرَه على أركان الدلالة: الوجود الخارجي للمرجع (الواقع) ، والدال، والمدلول. ومن شأن هذه الأحكام أن تبرهن على نسبة الموضوعية في الدلالة من خلال الحكم الذي نصدره على كل عملية إدراك. فتكون هذه المحاولة بذلك محاولة غايتها إبراز نوع الإدراك من خلال القيم الحكمية. فهذه القيم هي التي تقدر مدى نجاح الفرد في فهم دلالة الدليل اللغوي. والغاية من ذلك جميعا تبيّن مدى صدق الدلالة عند تكوّن الدليل.

خاتمة:

لقد رسمنا في هذا الفصل خطة في التأويل الدلالي مستندة إلى ما ارتيناه من مبادئ لعلم الدلالة المعجمية ومستفيدة من مناهج البحث الدلالي في اللسانيات الحديثة. وهي خطة يمكن تلخيص بنودها في ما يلي:

١) التأويل الخارجي: ويتمثل في تمييز المعنى الحقيقي لمفردة من المفردات من خلال مقارنة بين معانيها القابلة بدورها أن تكون وحدات معجمية مستقلة .

٢) التأويل الداخلي: ويكون باستخراج العناصر الدالة في الوحدة المعجمية بدءا بما يعدّ خاصية عامة فيها وانتهاء بما يمثل خاصية تمييزية.

وقد رسمنا عرضنا لهذين التأويلين انطلاقا من الاعتبارات التالية:

(١) أن أهم سبيل للتعامل مع المعنى من االخارج هو المقْولة، ومن الداخل هو العلاقات المجازية التي تقدم تعليلا للتعدد الدلالي في الوحدة المعجمية إذ تعتبر مختلف العلاقات الداخلية والخارجية إعادة بنينة مجردة لوحدات اللغة من أجل إحداث ملاءمة بين اللغة وما يمكن أن تدل عليه من الحقائق في الكون، وهو ما يفيد بأن تلك العلاقات هي عنصر توفيق ببين الدلائل اللغوية وطبيعة فهمها.

(٢) ضرورة التمييز بين المعاني الأصلية، والمجازية التاريخية ، والسياقية العرضية واعتبارها عناصر استدال الهدف منها إبراز المعنى الأصلي ومظاهر العدول عنه .

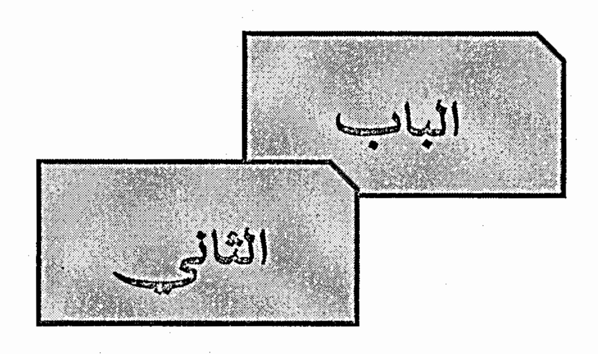
(٣) ضرورة تعيين قوانين التغير الدلالي العلاقة والمجازية التي تسمح بتعدد معاني الدليل الواحد.

(٤) ضرورة تمثّل البنية العميقة للوحدة المعجمية، وذلك بتحديد سماتها الدلالية باعتبار أن هذه السمات هي العناصرالتي تمكن من تبيِّن حزمة المعينمات التي

تكوّن المدلول والتي من خلالها نعرف مستوى القرب والبعد بين معاني الدليل اللغوي الواحد إذا كان لهذا الدليل أكثر من معنى.

وبيّنا أنّ القدرة على اختراق المعنى قصد معرفة هويته، بعد الاهتداء إلى ماهيته وإلى كيفية تشكله عن طريق قواعد التأويلين الخارجي والداخلي، تكون بمقاربة وصفية تعتمد على نوعين آخرين من التأويل هما: التأويل الموضوعي والتأويل الذاتي. فالتأويل الموضوعي يمكننا من استجلاء البنية النظمية لدلالة المفرداتالتي تتمثل على وجه الخصوص في نسيج العلائق بينالمرجع والدليل والقواعد المجرّدة لأنواع الإدراك. وقد قدمنا رؤية حول ذلك ربطناها بالدلالة الحاصلة في الوحدات المعجمية المستقلة من خلال تصنيف عمليات الإدراك بحسب البنى المجردة التي تحركها. والتأويل الذاتي يوفر لنا مجموعة من القيم الحكمية التي تقدر مدى موضوعية عمليات الإدراك التي تحصل في ذهن الواحد منا مقارنة بما يحصل في ذهن الآخر. وهذه القيم هي الصدق والصواب والكذب والخطأ والباطل. وتبيّن هذه القيم في ثنائياتها التقابلية أنّ المرجع المرتسم في ذهن المتكلم هو عنصر يوجود متخفيا وراء مفهومه المجرّد، فهو الحاضر الغائب معا. وهو بالتالي يفتقر إلى دليل لساني يعلن عنه أثناء اختفائه عن المتكلم رغم وجوده الخارجي. لكن هذا الدليل حين يؤتى به قد لا يعبّر عن ذلك المرجع بحسب حقيقته الخارجية إذ قد يداخل الاعتقاد ما لا يكون مطابقا للواقع. فيؤتى بالقيم الحكمية لتحدد نوع الإدراك وتنزله منزلته الماصدقية.

لكنّ هذه الرؤى التي عرضنا، لا ندعي أننا أقمنا بها منهجا لعلم الدلالة المعجمية. فهذه الرؤى وإن كانت تقدّم فوائد وتصورا لمعالجة جوانب من المعنى فإننا لانعتقد أنّ فيها ما يفي وفاء كاملا بالمبادئ المنهجية التي يقوم عليها علم الدلالة المعجمية في إطارها النظري من علم المعجم الذي هو علم موضوعه دراسة المفردات ككيانات مستقلة وأفرادا لغوية قائمة الذات مبنى ومعنى. ولذلك فإننا نعتبر ما قدمناه من وجهات نظر في تأويل المعنى لا تزيد عن كونها مزيد إيضاح لما يندرج من المبادئ في علم الدلالة المعجمية.



الدلالة في المعجمية التطبيقية (القاموسية)

- الفصل الأول: التعريف القاموسي
- الفصل الثاني: الكفاية التفسيرية في القواميس العربية

الفصل الأول

التعريف القاموسي

- تمهيد:

لئن كان البحث عن طرق التأويل الدلالى وقواعده هو الجانب النظري لعلم الدلالة المعجمية فإن التعريف القاموسى هو المظهر التطبيقى لذلك. ومن منطلقات هذا العلم أنّ لكل مفردة معنى في ذاتها تستقل به ويمثل أحد عناصر كيانها. فكيانها قائم على ثلاثة مكونات: مكون صوتى هو صوامتها وصوائتها، وهذا المكون خاصيّة عامة بين المفردات جميعا لأنه ما من مفردة تكون من دون هذه العناصر؛ ومكون صرفي هو صيغتها الصرفية التى تحدد انتماءها المقولى المميز فتكون اسما أو فعلا أو صفة، ومكون دلالى هو معناها الذي يحدد مغزاها والمقصود منها. وعلى هذا الكيان تدور مداخل القواميس اللغوية العامة. فنجد كل قاموس لغوي عام يسجل كمّا مّا مما استقرت دلالته من المفردات التى تستعملها جماعة لغوية بعينها.

ولا شكّ أنّ معانى المفردات تتمايز نوعا وكمّا ودرجة استقرار. فالمعانى حقيقية ومجازية واصطلاحية. والمعانى الحقيقية هى المعانى الأصلية المتواضع عليها والتى لا تقبل المنافسة في عملية الإدراك الأولى للوحدة المعجمية.

والمعانى المجازية هى معان سياقية. وهى تنقسم في ذلك إلى نوعين: نوع استقر في الاستعمال العام وأصبح كالمعنى الحقيقى في منزلته من التواضع وإن يقتضى ذلك قرينة تدل عليه، ونوع يعدّ من المعانى التداولية وهى المعانى السياقية الجزئية أو الدلالات العرضية مما يخضع لاستعمال المتكلم الفوري للغة ومقاصده الخاصة.

والمعانى الاصطلاحية هى معان خاصة مما اتفقت عليه فئة ضيقة من الجماعة اللغوية في مجال من المجالات واستقر التواضع عليه بين أفراد تلك الفئة. وعليه فإن

المعانى الاصطلاحية هى المعانى التى تنتمى إلى ما يسمى "لغة الخاصة" (Créole) وهى اللغة التى تنسب إلى أهل الحرف والمهن والعلوم والفنون.

والمعانى التى يمكن حصرها ويمكن للقاموس تسجيلها هى التى تكون قد استوفت شرط الاستقرار، وهى المعانى الحقيقية، والمجازية الشائعة، والاصطلاحية. أما الآنية ذات الطابع الفوري التداولى التى لا يفهم معناها إلاّ من خلال ما يستطيع المتلقى أن يلاحظه من القرائن السياقية والمحيط اللغوي، فذلك ما لا يشترط حصره.

وإذن، فإن الوحدة المعجمية التى تقبل التعريف القاموسى هى الوحدة التى ثبتت في الاستعمال مبنى ومعنى. وهى بالتالى الوحدة التى لمبناها صيغة صرفية معلومة ولدلالاتها بداية ونهاية تبرز مستويات استعمالها الشائعة وإن تعدّدت. وعليه فإنّ الاستقرار هو المقياس الأساسى لقبول الوحدات المعجمية مداخل قاموسية يمكن التعريف بها. وتندرج مقاربتها في مبحث خاص يسمى المعجمية التطبيقية (Lexicographie) أو القاموسية.

١- موضوع القاموسية:

تشمل النظرية المعجمية (Théorie lexicale) مبحثين خاصين بها هما: المعجمية النظرية (Lexicologie) والمعجمية التطبيقية/ القاموسية. والغاية من المبحث النظري تقديم المعلومات النظرية. والغاية من المبحث التطبيقي اختبار النتائج النظرية.

وموضوع القاموسية في التصور اللساني المعاصر، هوجمع مفردات اللغة في إطار منهج يسمى منهج الجمع (Construction du corpus)، وترتيب تلك المادة والتعريف بها ضمن منهج يسمى منهج الوضع (Traitement dictionnairique)[1].

ويكون الجمع بلجوء صاحب القاموس إلى مدونة بعينها وفقا لخطة محددة هي

---

(١) ينظر تفاصيل القول في منهجي الجمع والوضع في: ابن مراد: مسائل في المعجم ص (٩٢-٩٤)، (٩٦-٩٧).

منهج الجمع نفسه الذي من خلالهيختارالمادة القاموسية من حيث هي كمّ معين من المفردات المنتقاة من مصادر ومستويات لغوية مختلفة والقابلة للتصنيف بحسب مصادرهاومستوياتها اللغوية،إلى مفردات قديمة وأخرى مولّدة أوعامية أومقترضة. فيعكسهذا المنهج القضايا المضمونية من حيث نسبة كل مستوى لغوي في القاموس، ومواقف مؤلفي القواميس المذهبية والفكرية من هذه المستويات وما تعبّر عنه جملة المداخل من الأبعاد الثقافية والحضارية للأمة...إلخ. من ذلك أنّ المدونة التي تعتمدها القواميس العربية التقليدية هي المصادرالنقلية التي تعبّر عن مستوى الفصيح.أما بقية المستويات وهي مستوى المولّد، ومستوى العامي، ومستوى الأعجمي بنوعيه: المعرب والدخيل، فإن الناظر في متون هذه القواميس يلاحظ أنه لا يُركَن إلا إلى ما شاع منها. وهذا موقف قديم حديث يتجلى في قراري مجمع اللغة العربية بالقاهرة حول المولّد والتعريب اللذين ينصّان على رفض الدخيل والعامي مع استساغة المولّد، والمعرّب إذا اشتهر[1] .

ويكون الوضع بالتعامل مع تلك المادة القاموسية ضمن كتاب مدوّن يسمى قاموسا (Dictionnaire) تبعا لطريقة معينة في الترتيب (Ordre)، ثم التعريف بكل مدخل منها تعريفا خاصا به شكليا ودلاليا بدرجات متفاوتة في عدد العناصر المعرّفة . إلاّ أنّ أصحاب القواميس التقليدية غالبا ما يصوبون اهتمامهم إلى تعريف مداليل المداخل دون دوالها، محاولين الكشف عن هوياتها الدلالية مع ما يرافق ذلك أحيانا من العناصر المساعدة، خاصة الأمثلة الصناعية والشواهد النقلية.

بهذا السلوك يأخذ علم الدلالة المعجمية منحاه في القاموسية وفق هيكل التأليف القاموسي في شموليته. فينهض على المنهجين اللذين أشرنا إليهما آنفا وهما: منهج الجمع، ومنهج الوضع.

والمصطلحان"الجمع" و"الوضع" ذكرهما قديما ابن منظور في مقدمة قاموسه "لسان

(١) ينظر: مجمع: مجموعة القرارات العلمية،ص ١٢، ١٨٧-١٨٨.

العرب"، ويستخدمان حديثا في المدرسة المعجمية التونسية أساسين للعمل القاموسي في إطار حسن السيطرة على المادة القاموسية ودقة معالجتها.

ويختلف التعريف القاموسي عن التأويل الدلالي. فالتأويل الدلالي تصور لمعالجة المعنى المعجمي المحض يندرج في المعجمية النظرية ويعالج الوحدات المعجمية من حيث هي وحدات تواصلية، منعزلة أو في تركيب، بما يمكن أن يفضي إلى معناها المعجمي المحض الذي يميزها عن غيرها من الوحدات. أما التعريف القاموسي الذي يندرج في المعجمية التطبيقية، فلا يكتفى فيه بتحليل الوجه المدلولي المحض للوحدة المعجمية بل يعتنى فيه بالوجهين الدالي والمدلولي فيها. فتُذكر خصائصها الشكلية والدلالية.

وإذن، فإن ما يتميز به التعريف القاموسي هو إمكانية اشتماله على العناصر الشكلية باعتبارها جزءا من هوية المفردة. وهذا يقتضي اجتناب إقصائها، وتقديم المداخل الرئيسية القاموسية بخصائصها الشكلية والمدلولية مجتمعة حتى تُقدَّم للقارئ صورة واضحة تشمل وجهي الدليل اللغوي: داله ومدلوله، وحتى لا يكون التعريف مشطورا. وتأتي ضرورة هذا التعريف المستوفي لوجهي الدليل من كون المفردات عناصر تواصل لها وُجودٌ مستقلّ ومَواضِعُ في أذهان المتكلمين. لكن ليس من الضروري ذكر كل المكونات الدلالية إذ يمكن الاقتصار على ما هو ضروري منها ، أي على الحدّ الأدنى منها حين يكون كافيا لرسم مفهوم أساسي للمفردة.

ولا بدّ في هذا الصدد من التفريق بين مصطلح "تأويل دلالي" ومصطلح "تعريف قاموسي" على المستوى الإجرائي. فالتأويل ينتمي إلى المعجمية النظرية وموضوعه البحث عن عناصر المعنى المعجمي في المفردة وتحديد السمات الدلالية التي تميزها. والتعريف القاموسي عمل تطبيقي موضوعه تقديم المعلومات الشكلية والدلالية للوحدة المعجمية تقديما يؤدي إلى فهمطبيعة الترابط (Association) بين تلك المعلومات اعتبارا من كون النظرية المعجمية تتميز عن غيرها من النظريات اللسانية بالفصل بين المستوى النظري من البحث والمستوى التطبيقي. وهي تجعل الغاية من المستوى النظري معرفة حقائق الأشياء التي ليست في عمل – على حدّ عبارة ابن سينا في تمييزه بين

النظري والعملي- والغاية من المستوى التطبيقي اختبار نتائج ما توصل إليه البحث النظري حتى نعلم بها وهي في عمل، على حدّ عبارة ابن سينا أيضا[١]. وقوام هذا المستوى التطبيقي في علم الدلالة المعجمية هو منهج الوضع بالمفهوم الذي ذكرنا آنفا والذي يعالج مسألتي الترتيب والتعريف.

٢- منهج الوضع في القواميس:

يرى علماء اللسانيات المعجمية الحديثة أن نخرج بالتعريف المعجمي من التصور التقليدي الذي يجعل غايته القصوى شرح الكلمات بتقديم مرادف لها أو ما يحلّ محلّ ذلك المرادف من وجوه التعابير التحليلية، إلى منهج في الوضع ينبني على أركان واضحة تبعا للنتائجالتي ينتهي إليها البحث المعجمي النظري. وقد انتهوا في ذلك إلى أنّ الترتيب والتعريف هما أهم ما تخضع له المفردة من أركان عند مقاربتها مقاربة قاموسية.

٢-١ الترتيب:

يمثل متن القاموس مجموعَ المداخل القاموسية[٢]. وترتب المداخل في هذا المتن داخل أبواب يتحدد عددها عادة بعدد حروف الهجاء في كل لغة. فيكون كل حرف من حروف الهجاء بابا. ثم ترتب المداخل تحت كل باب ترتيبا هجائيا يجعلها تتوالى تباعا بحسب تتابع الحروف الهجائية[٣]. فإذا ما استوفى صاحب القاموس ما يتعلق بذلك

---

(١) ينظر: ابن سينا: كتاب الشفاء، المنطق، ص ١٢.

(٢) يسمى متن القاموس في اللسانيات الحديثة "نصا أكبر" (Macrostructure) : ينظر توضيح ذلك في الفقرة: ٢-٢-٣ لاحقا.

(٣) الترتيب في القواميس عامة يتفرع إلى فرعين رئيسيين: الترتيب الهجائي، والترتيب بحسب المواضيع. وكل نوع من هذين النوعين تفريعات تختلف باختلاف ما يراه مؤلف القاموس مناسبا. وقد تناولت أنواعهما في القاموس العربي العام والمختص عدة دراسات. فما يتعلق منها بالقواميس اللغوية العامة نجد مثلا: الباتلي، أحمد بن عبد الله: المعاجم العربية وطرق ترتيبها، دار الراية، الرياض، ١٩٩٢ ؛ الهابط ، فوزي يوسف: المعاجم العربية موضوعات وألفاظا، الولاء للطبع والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢. ومما يتعلق بالقاموس المختص نجد : ابن مراد:المعجم العلمي العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٩٩٣، ص ص ١٠٥- ١٣٣.

الحرف من مداخل انتقل إلى الحرف الذي يليه. وهكذا دواليك إلى أن يستوفي الباب بأسره. ومثال ذلك أن نجد ضمن باب "السين" المدخلين "سَلِمَ" و"سَمِعَ"، فإنّ "سَلِمَ" ترتب هجائيا قبل "سَمِعَ. فإذا انتهى المؤلف مما يبدأ بالسين انتقل إلى باب الشين. وهكذا يحتل كل مدخل مكانه في بابه من متن القاموس بحسب رتبة كل حرف هجائي من بنيته الصوتية.

ولئن كان الترتيب من أهم أركان التأليف القاموسي فإن الأهمية لا تكمن فقط فيه هو في حدّ ذاته باعتباره نظمنة للمداخل وتمهيدا للتعريف بها، بل أيضا في ما يوفره من العلاقات الأفقية والعمودية بين المداخل، رئيسية كانت هذه المداخل أو فرعية، بما يساهم في فهم دلالة الوحدات المعجمية. ولذلك ليست وظيفة الترتيب القاموسي وظيفة شكلية عمادها اللفظ لا المعنى وتتوقف عند حدود جدولة المداخل، بل هي مرحلة أساسية من مراحل التعريف القاموسي لها دور كبير في فهم دلالة الوحدات المعجمية بما يقدمه صاحب القاموس من صور لطرق تشكلها الصرفي والدلالي عبر مساردها النسقية (syntagmatique) والاستبدالية (paradigmatique).

فللترتيب إذن أثر كبير في التكهن بمعاني المداخل. ولذلك فإن العناية به تندرج ضمن غايات علم الدلالة المعجمية. فمن أهداف هذا العلم "إقامة نموذج لوضع المعجم بتصنيف أنماط العلاقات بين المفردات"[١]. وفي إطار هذه الأهداف ننطلق من البحث عن طبيعة العلاقات التي ينتظمها الترتيب الهجائي وما ينضوي تحت أبوابه من سلاسل المداخل القاموسية[٢] . فلا بدّ من وجود علاقات شكلية ودلالية بين كل مدخل رئيسي وفروعه في المسرد الواحد من سلم الترتيب الهجائي لأن غاية القاموسية ليست دراسة قائمة من الكلمات لا تربط بينها أي علاقة عضوية وإن كانت مرتبة، بل هي عملية جمع لمفردات اللغة يتوفر فيها الترابط والنظامية بما ييسّر عمليات تأويل المداخل

---

(١) ينظر: Finegan: Language , p.163

(٢) يتعلق حديثنا عن انبناء القاموس بمنهج الترتيب الهجائي لأنه هو الغالب في القواميس اللغوية العامة. ولذلك نقتصر في حديثنا على هذا النوع من الترتيب وإن كان يوجد غيره.

وتعريفها. وهذا يطرح السؤال عن نوع العلاقات بين المداخل المعجمية المنتظمة وفقا لترتيبها القاموسي. فما هي هذه العلاقات ؟

٢ -١ -١ علاقات الترتيب القاموسية:

تختلف علاقات التأويل الدلالي للوحدات المعجمية على المستوى النظري عن علاقات الانتظام التي يقتضيها الترتيب القاموسي للمداخل. فعلاقات التأويل الدلالي على المستوى النظري هي علاقات عامة يمكن تصنيفها إلى نوعين: ١) علاقات خارجية وهي التي تكون بين الأدلة كأفراد لغوية مستقلة. ومن هذه العلاقات علاقات الترادف والتضاد والتضمن ؛ و٢) علاقات داخلية وهي التي تتناول مكونات الوحدات المعجمية من الداخل وخاصة علاقات الترابط بين مداليل الوحدة المعجمية الواحدة التي يعتبر الاشتراك الدلالي أبرز مظاهرها . وبالتالي لن يكون حديثنا عن أي علاقة هنا إلا في طار خصوصيتها في انبناء القاموس. فالقاموس ينبني أفقيا وعموديا: البناء الأفقي يكون بالترتيب الهجائي لأبواب القاموس، ثم بترتيب المداخل ضمن كل باب بحسب ما يراه مؤلف القاموس من الطرق في ذلك؛ والبناء العمودي يكون بتوزيع المداخل حسب مسرد يتحدّد حجمه من أعلى إلى أسفل بقدر ما للمدخل الجذري من مشتقات أو لأحد الجذوع من معان. ويتحكم في نوعي البناءين المذكورين علاقات بعينها.

١-١-١ علاقات البناء الأفقي:

هي العلاقات القاموسية في الترتيب الخطي للمداخل بحسب الأصول الافتراضية المكونة لجذورها حين تكون مرتبة ترتيبا هجائيا. والتعامل مع الجذور في انتظامها النسقي الهجائي نوعان عند أصحاب القواميس العربية: فبعضهم يعاملها باعتبار الترتيبالثابت في حروفها. وبعضهم يعاملها باعتبارها جذورا تتناوب حروفُها الترتيبَ أوّلا ووسطا وآخرا لأنها جذور متحركة في نظرهم. فالمدخل الجذري في بعض القواميس اللغوية العامة في العربية ، كلسان العرب لابن منظور وأساس البلاغة

للزمخشري والمصباح المنير للفيومي، نجده يقوم على مجرد التتالي الخطي الثابت للحروف الأصول. لكن في بعض المعاجم الأخرى نجده قائما على التقليب كما هو الحال في كتاب العين للخليل بن أحمد، أو على العلاقات الاستبدالية بين أصول الجذر الواحد التي تسمى إبدالا كما نجد ذلك في قاموسي "*مقاييس اللغة*" لأحمد ابن فارس و"*سرّ الليال في القلب والإبدال*" لأحمد فارس الشدياق.

ويوفر الترتيب الهجائي لسلسلة المفردات من جذر مشترك علاقتين فقط عند وضع القاموس، لكنهما غير منفصلتين: واحدة شكلية تراعي الترتيب الصوتي فقط، وهي علاقة تندرج في ما يسمى في اللساتيات الحديثة الاشتراك اللفظي ؛ والأخرى دلالية تأخذ بعين الاعتبار معنى الجذر، وهي علاقة تندرج في ما يسمى حديثا أيضا الاشتراك الدلالي[1].

١) علاقة الاشتراك اللفظي:

الاشتراك اللفظي مصطلح لساني حديث، ذلك أنّ المعجميين العرب القدماء لم يعتنوا بتصنيف الاشتراكوإنما كانوا يذكرونه على وجه الإجمال. فقد أشار إليه ابن فارس في حديثه عن أجناس الكلام في الاتفاق والاختلاف دون أن يسميه، فذكر أنه مما اتفق لفظه واختلف معناه[2]. وجاء بعده السيوطي،فعرّفه في كتابه "*المزهر*" تعريفا عاما دون بيان لأنواعه[3]. إلا أن ما كان يورده العلماء من الأمثلة عليه يدل على أن هؤلاء العلماء لم يدركوا من خصائصه إلا تعدد معنى الكلمة الواحدة كما هو جليّ في التعريف الاصطلاحي الذي قدمه له علي الجرجاني في كتابه "*التعريفات*". فمفهوم

---

(١) لئن اعتبرنا الجذوع المولدة بالتقليب الصوتي مما يندرج في المشترك فلأن هذه الجذوع لم تخرج عن دائرة أصولها الجذرية مع أنّ علماء اللسانيات المعجمية لم يبتوا بعد في جميع جوانب الاشتراك الشكلية، ذلك أن أسئلة من قبيل : ما الذي يمثل الاشتراك : الجذر أم الجذع؟ وهل عمليات من قبيل عمليتا القلب والإبدال تلغي الاشتراك أم لا ؟ ما زالت من المسائل المطروحة.

(٢) ينظر ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص ١٥٢ .

(٣) ينظر السيوطي: المزهر ، ١/ ٣٦٩

الاشتراك في هذا الكتاب هو"ما وضع لمعنى كثير كـ"العين" لاشتراكه بين المعاني"[1]. فكلمة "عين" تدل على عين الماء، وعين المال، وعين الرُّكْبة، وعين الميزان...إلخ، "ومعنى الكثرة ما يقابل الوحدة لا ما يقابل القِلَّة"[2].

ومازال هذا الفهم الإجمالي قائما بين بعض الدارسين المحدثين. بل منهم من نجده لا يميز بين الاشتراك والترادف، فيعتبر الاشتراك الدلالي هو الترادف.

وقد سعت اللسانيات المعجمية الحديثة إلى تبين المظاهر المختلفة لهذا النوع من العلاقات على المستويين الشكلي والدلالي من أجل معرفة دقيقة لما يقوم بين المفردات من وجوه الترابط. وقد انتهت في ذلك إلى أنّ الاشتراك نوعان: اشتراك لفظي(Homonymie) واشتراك دلالي (Polysémie)[3]. فالاشتراك اللفظيهو ما تتجانس فيه وحدتان معجميتان أو أكثر على مستوى اللفظ مع استقلال كل وحدة معجمية بمعناها دون أن يكون بينها وبين بقية مجانساتها اللفظية أيّ علاقة دلالية مجازية، وذلك لاختلاف في أصل المواضعة مثل "الضرب" في الاصطلاح الرياضي و"الضرب" في الاصطلاح العروضي، أو لاختلاف في الانتماء المقولي،مثل: بَرّ: اسم جامد مشتق من الجذر(ب.ر.ر) ومعناه الأرض اليابسة، وبُرّ: صفة مشبهة مشتقة من الفعل بُرّ، ومعناها مُحسِن، أو لاختلاف في الأصل الاشتقاقي نحو: قَالَ قوْلا، وقَالَ قيْلولة. فـ"قَالَ" الأولى من (ق.و.ل)، و"قَالَ" الثانية من (ق. ي. ل)[4].

---

(١) الجرجاني : التعريفات، ص ٢٢٩ .

(٢)المرجع نفسه، ص ٢٢٩ .

(٣) ينظر في ذلك مثلا: Murphy : Lexical meaning, p84

(٤) قد يتداخل مفهوم الاشتراك بنوعيه مع مفهوم الجناس. فالاشتراك لفظيا كان أو دلاليا، هو نوع من الجناس. إلا أنّ الفرق بين المفهومين هو أن الجناس صورة سمعية متكررة لمفردة واحدة متعددة الدلالات، أو تماثل صوتي كلي أو جزئي بين مفردتين مختلفتين في الدلالة أو بين تركيبين أو بين مفردة وتركيب. أما الاشتراك فلا يكون إلا بين مفردات ذات بنى صوتية وصرفية واحدة ودلالات مختلفة. وعليه فإن كل اشتراك هو جناس وليس كل جناس هو اشتراك. ومثال الجناس

والاشتراك الدلالي هو وجود دليل لغوي واحد متعدد الدلالات، وتربط بين تلك الدلالات علاقات مجازية، مثل كلمة "هلال" بمعنى هلال السماء و"هلال" بمعنى حديدة الصيد و"هلال" بمعنى قلامة الظفر، فما يربط بين هذه المعاني الثلاثة هو علاقة المشابهة المجازية[1].

ويعدّ الاشتراك اللفظي المنطلق في ترتيب المدخل الجذري، الثابت منه والمتحول، لأن منطلق الترتيب في القاموس بنيوي بالأساس، عماده الترتيب الشكلي للجذر وعناصر الكلمة الصوتية. فاشتراك المداخل في العناصر الصوتية هو المحدد لتجميع المشترك. وهذا يؤدي إلى سَلسَلة المفردات المشتركة في المدخل المعجمي وفقا لبناها الصرفية وتأليفها الصوتي بدرجة أولى، ثم تبعا لتعالقاتها الدلالية في درجة ثانية. وبالتالي فإن أول علاقة تبرز على مستوى الترتيب الشكلي للمداخل هي علاقة الاشتراك اللفظي، وهو ما يبرر وجود هذا النوع من المشترك ضمن مسردالمشترك الدلالي وتحت نفسالجذر. ومن أهمّ الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها في هذا السياق، أن القواميس التي اعتمدت في وضع المداخل آلية الترتيب الهجائي، عدمُ التمييز بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي في ما يرد من المداخل متجانسا في الجذور والجذوع. فقد عولج الاشتراك في أغلب القواميس اللغوية العامة ، دون تمييز

= قول أبي الفتح علي بن الحسين البستي (البستي : الديوان، تحقيق ورسية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٨٩، ص ٢٨٩):

فَهِمْتُ كتَابك يا سيِّدِي   فَهِمْتُ ولاَ عجبٌ أنْ أهِيما

فهذا البيت ليس فيه اشتراك ، بل فيه جناس تام، وهو الجناس التركيبي بين "فهمت"الأولى و"فهمت" الثانية. ذلك أن "فَهِمْتُ" الأولى هي من الفعل "فَهِمَ" في الماضي مقترنا بضمير المتكلم، و"فَهِمْتُ" الثانية من الفعل "هَامَ" مقترنا بفاء الاستئناف. فلم تكن العبارتان نتيجة لذلك مما ينطبق عليه مصطلح "اشتراك" بل ما ينطبق عليه مصطلح "جناس تركيبي". وهذا يعني أنّ مفهوم الجناس أكثر شمولا لأنه يتعدى المفردات إلى أنواع التراكيب فيتضمن كل ما تشابهت صورته السمعية سواء أكان ذلك على مستوى المفردات أو على مستوى التراكيب الجزئية النحوية والجمل.

(١) ينظر:غاليم: التوليد الدلالي،ص١٤

بين اللفظي منه والدلالي واعتبر مجرّد مدخل له معان مختلفة بعضها بسبب من بعض، وبعضها الآخر دلالات أحادية. ومثال ذلك أنك تجد كلمات بَرّ ، بفتح الباء، التي بمعنى خلاف البحر، وبَرّ بفتح الباء أيضا والتي هي بمعنى المحسن إلى والديه، وبِرّ، بكسر الباء التي بمعنى الصدق والطاعة، وبُرّ، بالضم، وهي الحنطة، جميعها تحت الجذر (ب ر ر) رغم أن هذا الجذر ليس واحدا في أصوله بين كل هذه الكلمات، كما هو ملاحظ.

٢) علاقة الاشتراك الدلالي:

هذه العلاقة لها ثلاثة مظاهر: علاقة مجازية تتجلى في انتشار دلالي لدليل واحد، وعلاقة اتحاد مشتقات جذر واحد في المعنى القاعدي لـذلك الجـذر، وعلاقـة اتحـاد في سمة واحدة جامعة بين المداخل.

أ) علاقة الاشتراك المجازية:

هذه العلاقة هي إحدى العلاقات الداخلية التي تفسّر الترابطات بين مداليل الدليل الواحد كما سنبين ذلك في الفصل الموالي، وليس إحدى العلاقات الرابطة بين المداخل القاموسية، لأن المشترك الدلالي لا يمثل في ترتيب القاموس إلا مدخلا واحدا. ومثال ذلك النموذج "نهر" حين نتخذه مدخلا قاموسيا، حيث:

نهر: نهْر: سيلان الماء ؛ ٢) - : مجرى الماء ؛ ٣) - : بلوغ الماء عند الحفر؛ ٤) : شق الأرض ؛ ٥) - : الزجر...إلخ.

فالمدخل "نهْر" كما هو ظاهر، مدخل جذعي واحد في جوهره، وموضع تقاطع بين كل مداليله. ويمثّل معناه الحقيقي الذي هو الماء الغزير، من وجهة نظر قاموسية، مرجع كل الدلالات والعنصر الذي يجسّم علاقة الترابط بين معان متعددة لمدخل واحد، لأنه يختزن المعنى الجامع بينها. وبالتالي لا حاجة إلى تكراره.

أما أجزاء معناه التي هي دلالاته المجازية، فهي التي تمثل السمات الخلافية في عملية انتشار مدلوله. وتتحدد كل سمة خلافية وفقا لجهة ارتباطها بالمعنى الأصلي. فتعرّف قاموسيا على أساس ذلك في سياق المدخل نفسه.

ب)علاقة الاشتراك في المعنى القاعدي:

المقصود بالمعنى القاعدي المعنى المعجمي الجامع بين مشتقات الجذر الثابت. ويتحقق اشتراك الوحدات المعجمية في هذا المعنى حين يكون المدخل الرئيسي مرتبا ترتيبا خطيا ثابتا. ومن ثمّ يعتبر هذا المعنى القاعدي، الدلالة الرئيسية التي على أساسها تجمَع مشتقات الجذر جمعا مباشرا والتي على أساسها أيضا تُنتظَم المفردات، على مستوى محور الاستبدال، انتظاما عموديا في القاموس تبعا لتسلسل مقولي محدد. فعلاقة الاشتراك الدلالي في المعنى القاعدي تتمثل إذن في وجود أصل دلالي جامع يُعدّ نقطة تقاطع تربط بين الجذر وسائر ما يتفرع عنه من الجذوع المشتقة منه لتكون بذلك جميع المشتقات في علاقة ترابط عضوية ومباشرة مع ذلك المعنى الجامع. ومن القواميس التي يبدو فيها هذا المسلك واضحا قاموس "المصباح المنير" للفيومي وهو من القواميس القديمة، و"المنجد" للويس معلوف وهو من القواميس الحديثة. ففي هذين القاموسين نلاحظ تجميع المفردات بحسب علاقة الانتماء إلى الدلالة العامة للجذر الواحد. على أن أبرز القائلين بالأصل الدلالي الجامع هو أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤ م) في قاموسه "المقاييس في اللغة". فقد جعله يقوم على نظرية هي نظرية الأصل والفرع وبناه على هذه الفكرة التي يَفترِضُ فيها أن الأصل والفرع يمثلان منهجا في التأليف القاموسي. فجميع تفرعات المدخل القاموسي الاشتقاقية هي عنده سلالات تتناسل من جذر خطي ثابت وأن أساس هذا التناسل هو وحدة الأصل في الجذر ودلالته[(١)]. فاعتمد بذلك المعنى القاعدي في الجذر أصلا مشتركا بين المفردات وقاعدة رئيسية من قواعد تعريف المدخل.

فعلاقة الاشتراك الدلالي التي يمثلها المعنى القاعدي هي إذن العلاقة التي يحملها المدخل الجذري الخطي في صورته الثابتة لكونه الحامل للمفهوم العام الجامع والموحد بين المدخل الرئيسي وفروعه. فجميع فروع الجذر تتقاسم هذا المعنى العام وإن تمايزت

---

(١) ينظر نظرية الأصل عند ابن فارس بحث سابق لنا في: شندول:الدرس اللغوي العربي،دراسة تأصيلية للمفاهيم، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ص ص ١٥٧-١٧٨.

بدلالات مخصوصة بحكم اختلاف مبانيها. وتتجلّى مظاهر ذلك في الاشتقاق الصرفي العادي الذي يسميه ابن جني "الاشتقاق الصغير"، وهو "ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلا فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره"[1].

فالمدخل الجذري في هذه الحالة، لا يولّد إلا قائمة واحدة من المشتقات تكون أسماء أو أفعالا أو صفات تتنزل في متن القاموس منزلة المداخل الفرعية المتفقة جذرا ومعنى قاعديا والمختلفة معنى خصوصيا.

ويوفرالترتيب الخطي الثابت للمداخل في نطاق المسرد الواحد منها علاقة الاشتراك في دلالة الجذر. وهذه العلاقة هي في سياقها من مسرد المشتقات، علاقة بين مداخل فرعية.

وما يجدر ملاحظته في سلاسل المداخل الفرعية قوةُ العلاقات الدلالية الرابطة بينها وانتفاءُ تشتتها نتيجة تمحورها حول جذرها الاشتقاقي. وهذا يعكس إدراك بعض المعجميين العرب أهمية الروابط الشكلية والدلالية في تحديد نظامية المعجم. فإلى جانب انتظام المفردات في علاقات الاشتقاق الشكلية التي تتأتى آليا بين تجميعات المفردات التي تعود إلى نفس الجذر، تنبني علاقات دلالية بنفس الطريقة لرجوعها جميعا إلى المعنى القاعدي المشترك.

ج) علاقة الاشتراك السّميّ في الجذر المتحوّل:

ذكرنا أعلاه أن من اتجاهات التأليف القاموسي العربي اعتبار الجذور متحركة تتناوب حروفُها الترتيبَ بعمليات التقليب والإبدال الرياضية، فتتولد بمقتضى ذلك

(١) ابن جني: الخصائص، ٢/ ١٣٤ .

المداخل القاموسية بصورة آلية. وتعدّ عمليات التقليب هذه، بلغة اللسانيات الحديثة، عمليات تحويل.

ونجد في هذا المنهج اتجاهين :

١) منهج البنية الجذرية المتحركة كليا كما هو الشأن في كتاب العين للخليل، ويسمى تقليبا، و

٢) منهج البنية الجذرية المتحركة جزئيا بتغيير حرف واحد من البنية الجذرية كأن يقال : باب الباء والخاء وما يثلثهما كما هو الحال في معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ويسمى إبدالا. ونكتفي في هذا البحث بالحديث عن منهج البنية الجذرية المتحركة كليا.

إن هذا الاتجاه الذي يعتمد في ترتيب المداخل على القلب والإبدال انطلاقا من بنية الجذر الأصولية القائم على هو عكس الاتجاه القائم على مبدإ بنية الجذر الثابتة.

ومن البديهي أن تتحكم في عمليات التحويل هذه علاقة دلالية. إلا أنّ هذه العلاقة لن تكون في نظرنا إلا على مستوى جزئي يتجلى في إحدى السمات العامة الجامعة بين مختلف المداخل المولَّدة، لأن تشضي الجذر سيتولد عنه بالضرورة تشضي المعنى العام. وبالتالي لن يبقى المعنى العام هو العنصر الذي يوحّد بين الوحدات المتشضية وإنما الذي يبقى هو إحدى السمات الدلالية العامة الأكثر اشتراكا والتي يطلق عليها ابن فارس في قاموسه "*المقاييس في اللغة*"، مصطلح "أصل" كما في قوله في المدخل "ثقل" من باب الثاء والقاف وما يثلثهما ": الثاء والقاف واللام أصل واحد يتفرع منه كلمات متقاربة"[1].

وإذن، فإن هذه العلاقة هي علاقة اشتراك سميّ وليست علاقة اشتراك دلالي بالمفهوم العام. وتنعكس هذه العلاقة في مختلف عمليات التقليب ، أو "الاشتقاق الأكبر"

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، ١/ ٣٨٢

على حد عبارة ابن جنى[1]. فمن شأن الجذر، عند القائلين بالتقليب، تحمّلُ تغيُّرِ مواضع الحروف الأصول ونشر أجزاء من معناه القاعدي في سلسلة ما يمكن أن يشتق منه من جذوع بحسب ما يعتريه من وجوه التقليب وإمكانات التحويل. ومن رواد هذا الاتجاه الخليل بن أحمد في معجمه "العين". فقد اتبع منهجا في الوضع بناه على تصور رياضي عماده ترتيب المداخل وفقا لاشتراك جذري لا يقوم على ثبات المدخل الجذعي وخطية التتالي الشكلي لعناصره بل على التقليب، وذلك بأن يُقلَّب الجذر الواحد بحسب ما يسمح به عدد أصوله من عمليات التقليب النظرية. ومثال ذلك الجذر (ع ق د)، فإن تقليبه يكون: (ع ق د)، (ع د ق)، (ق ع د)، (ق د ع)، (د ق ع)، (د ع ق). ومن استعمالات ذلك : عَقْدُ اليمين: أن يَحْلِف يمينا لا لغو فيها، والعَوْدَقَةُ:حديدة لها ثلاث شُعَب يستخرج بها الدَّلْو من البئر، وقَعَد: خلاف قَامَ، والقَدْعُ: كَفُّك إنسانا عن الشَّيْء، والدَّعَق: الدَّفْعِ الكثير[2].

ومثال ذلك أيضا (ك ل م) و (ق و ل). فـ(ك ل م) تقلب إلى: "(ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، و(ق و ل) إلى: (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)" [3]، "تجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" [4].

وقد سار على هذا بعد الخليل، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٨ هـ/ ٩٦٧ م) في معجمه "البارع في اللغة"، وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ/ ٩٨٠ م) في "تهذيب اللغة"، وأبو القاسم إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م) في كتابه "المحيط"، وأبو بكر محمد بن دريد (٣٢١ هـ/ ٩٣٣ م) في "الجمهرة في اللغة".

---

(١) ابن جني : الخصائص، ٢/ ١٣٣ .

(٢) الخليل: العين، باب العين والقاف والدال.

(٣) ابن جني: الخصائص، ٢/ ١٣٤ .

(٤) المرجع نفسه، ٢/ ١٣٤ .

والواضح أن هؤلاء جميعا قد شعروا بأهميّة العلاقة الدلالية الجامعة بين الجذر المتحرّك ومشتقاته فرأوا في السمة المشتركة الكامنة في الجذر المتحرك عنصر توحيد بين المداخل المختلفة قبل أن تكون تجسيما لفظيا لها.

إذن، يعد منهج البنية الجذرية المتحركة منهجا يقوم على العلاقات الدلالية أساسا، وكذلك عبر سمة دلالية جامعة يحملها الجذر الذي هو المدخل الرئيسي. أما المعاني التامة التي تتضمن إلى جانب السمة العامة المشتركة السمات التمييزية الخاصة فتحملها الجذوع التي هي مداخل فرعية. ومن الأمثلة على ذلك:

١) الجذر(خ ر ع): الخَرَع: رخاوة في كل شيء. ورجل خرع العظم أي رِخو العظم، ومنه اشتق اسم الخِرْوَع، وهي شجرة تحمل حبا كأنه بيض العصافير يسمى سِمسِما هنديا. والخريعة: المرأة التي لا تمنع يدَ لامسٍ فجورا. وانخرعتأعضاء البعير: أي زالت عن مواضعها. وتخرّع الرجل: انكسر وضعف"[1].

فكل هذه المداخل كما هو ملاحظ، تجمعها سمة عامة هي الضعف والرخاوة التي هي مدار الجذر (خ ر ع).

٢) الجذر (ق س و)، وتراكيبه هي: "(ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق)، وأهمل (س ق و)"[2]. وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع. منها (القسوة) وهي شدة القلب واجتماعه، ومنها (القوس) لشدتها، ومنها (الوقس) لابتداء الحرب، ومنها (الوسْق) للجمل، وذلك لاجتماعه وشدته، ومنها(السَّوق) وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعه إلى بعض"[3].

وتلتقي الدلالات الثانوية بالمعنى القاعدي تبعا لنوع من علاقات الترابط الدلالي وهي العلاقات المجازية، ويكون ذلك عن طريق الاجتهاد بحسب ما يمكن

(١) الخليل: كتاب العين، ١/ ١١٧.
(٢) المرجع نفسه ٢/ ١٣٦.
(٣) المرجع نفسه، ٢/ ١٣٧- ١٣٦.

تصوره من الوسائط وتبعا لطبيعة الإحالة إلى الجذر والجذع. والطريقة العملية في ذلك هي، كما قال ابن جني، " أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه . وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه"[1].

ومنهج الترتيب بالتقليب، وإن بدا أكثر قدرة على الإلمام بمفردات اللغة وتجميعها بحسب الروابط الدلالية كما هو ظاهر في المثال (ق س و) الذي ذكرناه، فإنه يبدو أعوص مذهب كما يرى ابن جنى[2]. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنّ ابن دريد، الذي هو من أصحاب هذا المنهج، قد تفطن إلى ذلك، فاتبع في تقليباته ترتيب الكلمات ذات الجذر المشترك بينها في ترتيب أصوله تحت الحرف الذي هو أسبقها في الهجاء العادي. فيكون بذلك قد قدم نموذجا يراعي العلاقات الدلالية الجامعة من جهة، ومن جهة أخرى يسر المنهج .

وكذلك يراعي هذا المنهج تجميع المداخل التي هي من صنف المشترك الدلالي بحسب تصريف الجذر المقلوب الواحد. فنحن نلاحظ مثلا تحت المدخل الجذري (ض ر ب): المداخل الجذعية التالية التي هي من باب الاشتراك ، حيث:

ضَرَبَ ← ١) ضَرَبَ فلان على يد فلان: حبس عليه أمرا ، ٢) ضَرَبَ الدهرُ: كان كذا وكذا ، ٣) ضَرَبَتِ المخَاضُ : شالت بأذنابها [3].

إلاّ أن تجمّع المشترك بهذه الصورة، لا يمثل هدفا مقصودا بالنسبة إلى أتباع منهج الوضع بالتقليب. فالألفاظ المشتركة ترد على مستوى محور الاستبدال ورودا وجوبيا تبعا للمستعمل من مشتقات الجذر من الأسماء والأفعال والصفات.

ولا يخلو منهج البنية الجذرية المتحركة من علاقات شكلية متوفرة ضمنا، نتبين

---

(١) ابن جني: الخصائص، ٢/ ١٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ٢/ ١٣٤ .

(٣) الخليل : كتاب العين، باب الضاد والراء والباء معهما.

منها نوعين هما : علاقات الاشتراك الجذري الأصولية وعلاقات الاشتراك الجذعي الاشتقاقية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الحديث عن الجذور المتحولة التي تحمل معنى قاعديا كالجذر (ق س و) المذكور آنفا والذي منه القسْوَة والقَوْس والوَقْس والوَسْق والسوْق، يماثله الحديث عن الوحدات المعجمية التي تعامل معاملة مفهومية مثل الفعل "قَتَلَ" الذي تتوزعه في الدلالة المعانم "ذَبَحَ" و"شَنَقَ" و"أَعْدَمَ"...إلخ. وليس من فرق بين المظهرين سوى أن المعنى القاعدي في الجذور المتحولة معنى جذري، والمعنى القاعدي في الكلمات ذات الدلالة العامة معنى مفهومي.

ولا بدّ من الإشارة أيضا إلى أن ترتيب المداخل بالتقليب الجذري لا يوجد في اللغات الأعجمية كاللغات الهندية الأوربية. لكن في هذه اللغات من الوحدات المعجمية ما يشارك العربية في المظهر الثاني وهو وجود وحدات معجمية ذات معنى عام يمكن أن يتوزع إلى عدة معانم. مثال ذلك كلمة "Siège" التي نجدها في اللغة الفرنسية. فهذه الكلمة تتوزع إلى عدد من المعانم كما سبق أن بينا ذلك في الفقرة: ٢-٢ من الفصل الثاني من الباب الأول. ومن هذه المعانم: Chaise وcanapé وtabouret وfauteuil ، وهي صالحة لأن تكون مدخلا قاموسيا على أساس مفهومي. ذلك أنّ ترتيب القواميس ترتيبا مفهوميا، بناء على مواضيع ومفاهيم عامة للوحدات المعجمية، موجود في العديد من اللغات.

٢-١-١-٢ علاقات البناء العمودي:

تجسّم وحدة الائتلاف الصوتي والترتيب الألفبائي لحروف مسرد من المداخل من نفس الجذر السمةَ الجامعة بين الوحدات المعجمية التي تندرج في ذلك المسرد. ونتيجة لذلك يصبح أساسُ اتساق تلك المداخل نوعين من العلاقات هما العلاقات الصرفية الاشتقاقية من حيث الانبناء والانتماء المقولي، والعلاقات الجدولية من حيث التبويب.

٢) العلاقات الصرفية (Relations morphologiques):

تنتظم المداخل المعجمية عموديا تبعا لبناها الصرفية. وهـذه البنـى تتـأتى بـأربع قواعد صرفية أساسية هي الاشتقاق والتركيـب والنحـت والمعجمـة. والمبـدأ في سـرد المداخل في متن القاموس اللغوي العام يعتمد، في غالب الأحيان، على الاشـتقاق لأن هذه القاعدة هي التي تحقق ما يمكن أن يسمى"الانتشار المقولي" انطلاقا من جذر أو جذع وانتهاء بعدد الجذوع المشتقة من ذلك الجـذر. وتتميـز هـذه الجـذوع بكونهـا وحـدات معجمية مشتركة في الائتلاف الصوتي والترتيب الألفبائي لحروفها. وهي في انتشـارها القاموسي تمثل مسرد ا من المداخل هو في الحقيقة، امتداد للمدخل الجذري أو الجذعي الذي يعد المدخل الرئيسي. فالمفردات المشتركة جذريا يتم تصنيفها، حسـب العلاقـات الاشتقاقية (Relations dérivationnelles)، إلى مقولات. فتتجمع تبعا لـذلك بحسـب انتمائها المقولي الاشتقاقي ثم تتوزع عموديا في مسرد بحسب ما يراه المؤلف من قواعد التوزيع. وعادة ما يُبدَأ بمقولة الفعل مجردا، ثم مزيدا بحسـب مـا يقتضـيه مـن الزيـادة، وذلك على نحو مّا كالنحو التالي: فعَل، أفعل، فاعـل، فعَّـل، افتعـل، انفعـل، تفاعـل، تفعّل، افعَلَّ، افعالّ، افعألّ، افعوعل، اسـتفعل، فعلـل، تفعلـل. ومثـال ذلـك: حَـكَّ، أحكّ، حاكّ، حكّك، احتكّ، تحاكّ، تحكّك، استحكّ [1]؛ وخَضِـل ، خَضّـل، اخضـلّ، اخضألّ، اخضالّ، اخضوضل[2]. ثم يلي ذلك مقولة الصفة، ثم مقولة الاسم. ونتيجة لـذلك يحصـل تجميـع مقـولي (Assemblage catégorial) للمفـردات يسـمح ترتيبهـا العمودي للباحث بعد ذلك بتبين المشترك الدلالي منها والمشترك اللفظي.

وعليه تكون العلاقات بين المداخل المنحدرة مـن الجـذر الافتراضـي علاقـات اشتقاق صرفي بدرجة أولى. وذلك نتيجـة وحـدة الأصـول الافتراضـية للجـذر. فهـذا الجذر يعطي سلسلة من المداخل هي مشـتقاته مـن أسمـاء وأفعـال وصـفات. وعلـى

---

(١) مجمع : الوسيط: ١/ ١٨٨.

(٢) المرجع نفسه، ١/ ٢٤٢ .

أساس الوحدة في ذلك الأصل الافتراضي القائم على مجرد التتالي الخطي للحروف الأصول يرتب مؤلف القاموس ما أمكن له جمعه من المشتقات السماعية أو ما يمكن له هو أن يشتقه اشتقاقا قياسيا. ومبرر ذلك يعود إلى الترتيب في حدّ ذاته. فالترتيب الهجائي المتتالي هو الذي يؤدي إلى معاملة الجذر معاملة المدخل الرئيسي. وهذا الجذر هو الذي تنتشر منه الجذوع التي تكون المداخل المعدّة للتعريف.

والسمة الجامعة بين المداخل المشتركة في الجذر المجتمعة عموديا في المسرد القاموسي سمة شكلية صرف في غالب الأحيان، كما ذكرنا، لأنها مبنية على تماثل الحروف الأصلية فقط، إذ كثيرا ما لا يفصل أصحاب القواميس بين مسرد من المشترك اللفظي وآخر من المشترك الدلالي. فتتالى المداخل نتيجة لذلك، تتاليا لا علاقة له بالمعنى بل بوحدة الشكل وتماثل العناصر. فيكون النسيج العلائقي بين المداخل القاموسية المنحدرة من الجذر الواحد علاقات التماثل الجذري الأصولية.

فالعلاقات الصرفية الاشتقاقية هي إذن علاقات اشتراك جذري يعتبر فيها الجذر الذي تعود إليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة[1]، المدخل الرئيسي في القاموس لكونه يرد في المستوى الأول. ثم تليها العلاقات بين المفردات بأنماطها الصيغية. وتلك المفردات هي مداخل فرعية مقارنة بالمدخل الجذري الذي يُعدّ المدخل الرئيسي، ترد متتالية عموديا. وهذا التتالي يؤسس لنوع ثالث من العلاقات هي علاقات التعالق الجدولي التي تمثل جزءا لا غنى عنه في بنية القاموس. وما يبني هذه العلاقات هو مسرد المفردات التي ترتد إلى نفس الجذر وعلى نسق عمودي. وورود المداخل في شكل عمودي لا تحدده طريقة تأليف القاموس الخارجية كما يبدو لأول وهلة ، بل نظام

---

(١) ليس الجذر مرجع الاشتقاق المباشر في كل الحالات. بل هو مرجع الاشتقاق المباشر في عمليّة التوليد الأولى للمفردات. أما عمليات التوليد التي تكون من المزيد مثل صيغة "فَاعَلَ" من "فَعَلَ" أو من مقولة اخرى مثل "استأسَدَ" من "أسَدٌ" فهي عمليات لاحقة لعملية التوليد الأولى، أي غير مباشرة، كما هو بيّن من المثالين اللذين ذكرنا.

تسلسل المداخل الذاتي، ذلك أن المفردات ترد مرتبة الواحدة تلو الأخرى بحسب ما يمكن اشتقاقه منها.

٢) العلاقات الجدوليّة (Relations syntagmatiques):

نعني بها الانتظام العمودي الذي على أساسه تبوّب المداخل القاموسية وفق سلمية معينة هي في الغالب سلمية التسلسل المقولي الذي أشرنا إليه أعلاه. ويتضح من خلال هذه السلمية أن العلاقة الرابطة بين الوحدات المعجمية المشتركة داخل القاموس ليست علاقة ترابط دلالي بل هي علاقة شكلية يجمع بينها التصنيف العمودي في المسرد القاموسي. ولئن اتفق أن كانت بعض تجمعاتها بسبب من بعض من الناحية الدلالية، فليس ذلك عملا مقصودا أو مهيأ له سلفا، لأنه ليس مبدأ منهجيا تم اعتباره عند وضع القاموس. فمسرد المفردات المشترك منطلقه الجذر، ثم ما يشتق من ذلك الجذر من أنواع المقولات التي يتحكم في تتاليها ترتيب مقولي معين يراعى فيه الترتيب الألفبائي، فتظهر المفردات في المتن على شكل تجميعات مقولية يمثل جميعها مشتركا جذريا، لكن لا يمثل جميعها مشتركا جذعيا. فالاشتراك الجذعي بين المداخل لا يكون إلا على مستوى الاشتراك الصيغي، ذلك أن الوحدات الجذعية ذات المقولات الصرفية المختلفة يجوز فيها التجانس اللفظي التام كما في بُرّ، التي هي اسم بمعنى خلاف البحر ، والبرّ التي هي صفة مشبهة لمن يحسن لوالديه. فإن لم تكن المفردة من الاشتراك الصيغي فإن المفردة تبقى متميزة ببنيتها الصوتية وإن كانت مندرجة ضمن نفس المسرد.

والعلاقات الاشتقاقية والعلاقات الجدولية التي نلاحظها في المستوى العمودي هي علاقات شكلية لا عبرة بما يرافقها من العلاقات الدلالية. ومن المظاهر الدالة على ذلك ما نلاحظه في مسارد المداخل التي تعدّ من المشترك، حيث لا نرى أصحاب القواميس يقيمون تمييزا بين ما يعدّ مشتركا دلاليا (Polysémie) ، وما يعدّ مشتركا

لفظيا (Homonymie)، مثال ذلك ما نجده في *لسان العرب* حول كلمة خُرْص[1]، حيث لا نجد تمييزا بين (خُرْص) التي هي من أصل يوناني وهو : Khrusos بمعنى الحلقة من الذهب أو الفضة[2]، و(خُرْصٌ) التي هي من جذر عربي (خ ر ص) والتي ترد بمعان مختلفة، مثل: الخُرْصُ = سنان الرمح، الخُرْصُ = الغصن، الخُرْصُ = القُرط بحبّة واحدة، الخُرْصُ = الدِّرع، الخ... فاختلاف الأصل الاشتقاقي بين (خُرْص) اليونانية و(خُرْص) العربية يجعل من الكلمتين مشتركا لفظيا تنعدم فيه العلاقة الدلالية بين أصلي الكلمتين. وهذا لم يُراعه ابن منظور في المدخل (خُرْص) في *لسان العرب*؛ إذ أورد كلمة (خُرْص) تباعا دون مراعاة لأصولها الاشتقاقية. وهذا دليل على تغييب الروابط الدلالية في الانتظام العمودي للمداخل.

والحاصل من حديثنا عن الترتيب أن العلاقات التي يكشف عنها هذا الركن في القاموس اللغوي العام المرتب ترتيبا هجائيا خطيا، هي علاقات دلالية بالأساس على المستوى الأفقي تتمثل خاصة في علاقة الاشتراك الدلالي، وعلاقات شكلية على المستوى العمودي تتمثل بالخصوص في العلاقات الاشتقاقية والجدولية. وهذه العلاقات الثلاث هي التي نراها مهيمنة. وهي تسهم في الفهم الأولي للوحدات المعجمية. ولذلك ليست وظيفة الترتيب القاموسي وظيفة شكلية تتوقف عند حدود جدولة المداخل بل هي مرحلة أساسية من مراحل فهم دلالة الوحدات المعجمية.

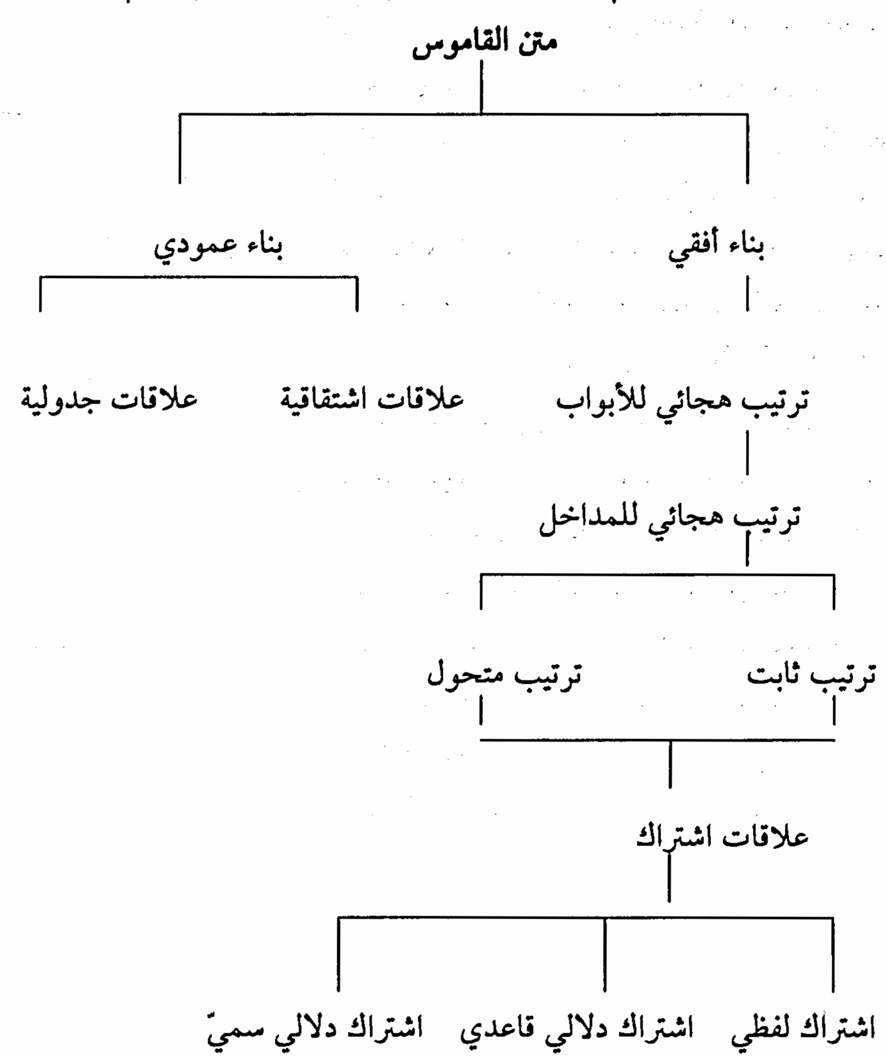
على أن العلاقات الدلالية على مستوى هذا الركن تتسم بنسبة من الفوضى لأن مؤلفي القواميس لا يسهمون في تنظيمها إلا بقدر ما تفرضه هي من النظامية. فنلاحظ بسبب ذلك عدم وجود خيط رابط يوضح بالقدر الكافي ما بين المداخل المندرجة في المسارد التي يفرضها المدخل الجذري من تعالق. وتمثل مداخل المشتركِ دليلا على ذلك. فالمشترك لا يعرض إلا من حيث هو فرد من مقولة ضمن مسرد من المفردات لا تترابط إلا على مستوى علاقة التماثل في البنية الصوتية. إذن، لا بد من مزيد النظر في

(١) ينظر ابن منظور : لسان العرب، ٥/ ٤٦-٤٧.

(٢) ابن مراد : الصيغمية، ص ١٣٢ .

مناهج وضع القواميس من أجل إحكام التأليف القاموسي وجعله علما لا مجرد عملية تجميع شكلية لمفردات اللغة وشرحها في كراس كبير يسمى على وجه المجاز قاموسا. وفي هذا الإطار نضع الرسم التالي لما انتهينا إليه من نتائج في نظرنا في ركن الترتيب القاموسي:

الرسم (١): بنية الترتيب في القاموس اللغوي العام



٢ -التعريف:

يستعمل في المعجمية التطبيقية (القاموسية)التقليدية المصطلح "شرح" أو المصطلح "تفسير"(Explication) لإبانة معنى المدخل القاموسي. لكنّ هذين المصطلحين أصبحا في اللسانيات المعجمية الحديثة يندرجان ضمن مصطلح "تعريف" (Définition). ذلك أنّ هذا المصطلح أصبح في القاموسية اليوم مفهوما شموليا يتضمن عددا من الطرق في مقاربة معنى المدخل المعجمي. ومن هذه الطرق الشرح والتفسير المذكورين.

والشرح والتفسير بديلان شكليان (Allomorphes) لهما نفس المفهوم ويقصد بهما تعريف المدخل بإحدى الطرائق التالية [1]:

١)التعريف الترادفي، وهو تعريف بسيط يُكتفَى فيه بتعريف المدخل بوحدة معجمية واحدة ترادفه أو أكثر.

٢) التعريف الإحالي، وهو تعريف مدخل من المداخل بالإحالة إلى تعريف مدخل آخر سبق ذكره.

٣) التعريف الوهمي، وهو أن يقول مؤلف القاموس عن المدخل إنه معروف انطلاقا من توهمه بأن القارئ يعرف الشيء المتحدث عنه.

٤)التعريف بالضد، وهو أن يقابل المؤلف الوحدة المفسَّرة بما هو عكسها في المعنى، كأن يقول: الليل: ضدّ النهار ، والبياض: ضدّ السواد.

٥) التحليل (Analyse)، وذلك بأن يوصف المعرَّف وتذكر خصائصه بفقرة قد تطول أو تقصر. وذلك عندما لا يجد القاموسي مرادفا من مفردة واحدة.

---

(١) ينظر في ما نذكره من أنواع هذه العريفات: ابن مراد:المعجم العلمي العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٩٩٣، ص ص ١٣٦- ١٤٧. وأنواع التعريف التي ذكرنا نجدها في القاموس اللغوي العام. أماالتعريف في القاموس المختص فقد لا يتضمن بعض هذه الطرق كالاّ يتضمن التعريف بالضدّ. وهو بالتالي يتميز ببعض الخصوصيات (ينظر في أنواع التعريف في المعجم المختص المرجع نفسه ، ص ص ١٣٣-١٤٧).

٦) التعريف الموسوعي، وهو التعريف الذي يستوفي فيه الكاتب وصف موضوع من موضوعات المعرفة الإنسانية.

ويختلف حجم التعريف، فقد يطول وقد يقصر. لكن يمكن أن نحصره، في جميع أحواله، في أربعة مستويات اعتمادا على التسميات السائدة للقواميس العربية والأعجمية اليوم. وهذه المستويات هي المستوى الوجيز، والمستوى الوسيط، والمستوى الكبير، والمستوى الموسوعي. والمستويات الثلاثة الأولى يجسمها في العربية القواميس التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة: وهذه القواميس هي: المعجم الوجيز، وقد صدر سنة ١٩٨٠ ؛ والمعجم الوسيط، وقد صدر سنة ١٩٦٠؛ والمعجم الكبير، طبع منه جزءان: أولهما خاص بحرف الألف وصدر سنة ١٩٥٦، والثاني خاص بحرف الباء. وقد ألف المجمع هذه القواميس الثلاثة بناء على المستويات الثلاثة المذكورة. فقد رأى "أن من واجبه النهوض بثلاثة أنواع من المعاجم: معجم كبير يستقصي كلمات العربية منذ العصر الجاهلي إلى اليوم، ومعجم وسيط لجمهرة المثقفين، ومعجم وجيز يفي بحاجات الطلاب في التعليم العام"(١).

وقد وضع المجمع مواصفات لكل واحد من هذه القواميس الثلاثة تكشف عن مضامينها المجسّدة لمستويات التعريف فيها. فمن مواصفات المعجم الكبير أن يكون مشتملا على التأصيل التاريخي لجذور الكلمات، وضبط المداخل بالشكل، وردّ المعرب والدخيل إلى أصوله الأعجمية، والتعريف بالمعاني الكبرى متدرجة من الحسي إلى المجرد مع ذكر ما فيها من المجاز، والإتيان بالشواهد الشعرية والنثرية على اختلاف أنواعها وعصور ها مرتبة ترتيبا تاريخيا، وذكر المراجع ، والتعريف بما يتردد ذكره من الأعلام والبلدان،(٢).

ومن مواصفات المعجم الوسيط أن يكون فيه ذكر للمصطلحات العلمية

---

(١) ضيف، شوقي: مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ص ١٦٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٥٦-١٥٧.

والفنية ووضع تعريفات دقيقة لها، وأن يتضمن الألفاظ الحضارية المستحدثة التي أقرها المجمع، وأن يستوعب الألفاظ المولدة والمعربة والدخيلة وما يحتاجه الناشئة والمترجمون من الكلمات السهلة المأنوسة، وأن يزود بالشواهد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأقوال المأثورة، وكذلك بالرسوم وصورالحيوانات والنبات والآلات[1].

ومن مواصفات المعجم الوجيز أن يكون صورة مصغرة من المعجم الوسيط، فتكون مادته مما أقِرّ في هذا لمعجم، فينتقى منه ما تحتاجه الناشئة من الألفاظ الفصيحة المأنوسة والألفاظ المولدة والمعربة والدخيلة، ومما يستلزمه التواصل من ألفاظ الحضارة مع مراعاة تزويده بالصور والرسوم للحيوانات والنبات والآلات[2].

أما المستوى الموسوعي فهو مستوى تختص به تآليف معينة يطلق على الواحد منها مصطلح "موسوعة" وعلى الجمع مصطلح "موسوعات". والموسوعة هي دائرة معارف تحتوي على معلومات عامة حول موضوعات المعرفة الإنسانية، أو متخصصة في موضوع معين، ويحررها عدد من كتاب، من أشهرها حديثا: دائرة المعارف الإسلامية، ودائرة المعارف البريطانية[3].

ويلجأ أصحاب القواميس الخاصة منها واللغوية العامة،إلى ما أشرنا إليه من طرائق التعريف الخاصة قصد وصف المدخل المعجمي من زاوية توضّحُ معناه دون أن يكون من الضروري تقريبه إلى المرجع الذي هو حقيقته الخارجية.

وقد دأب أصحاب القواميس في تعريفهم الدلالي للوحدات المعجمية على اتخاذ نوعين من التعريف، مفترقين أو مجتمعين، سبيلا إلى الكشف عن حقيقة الدليل اللغوي. وهذان النوعان من التعريف هما التعريف الآني والتعريف الزماني.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٦٠-١٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٣.

(٣) ينظر : موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، مادة : موسوعة.

٢-٢-١ التعريف الآني:

يتمثل في ذكر بعض خصائص المدخل الشكلية الصوتية والصرفية والنحوية كضبط الهجاء، والنطق، وذكر المعلومات التأصيلية والتاريخية، والمقولة الاشتقاقية، والجنس، والعدد، وفي إبانة المفهوم في حاضره مع شواهد عليه، ونماذج من استعماله ووجوه استخدامه المتداولة[١].

ووظيفة العناصر الشكلية من هذا التعريف تقديم هوية المدخل البنيوية[٢]. لكنّ هذا النوع من العناصر لا نلاحظه في القواميس العربية، إلا أنه يغلب في القواميس الغربية الحديثةكقاموس "روبار الصغير" (*Le Petit Robert*) الفرنسي.

٢-٢-٢ التعريف الزماني:

يتجسم في تعريف لغوي عام يتمّ فيه عرضُ ما للوحدة المعجمية من المعاني وما ورد فيها الأقوال، فيُذكَر ما لها من الدلالات اللغوية والمفاهيم الاصطلاحية والعرفية التي تمثل مظاهر لتطورها التاريخي عبر الزمن، وتُسرَد الشواهد على ذلك، كما يُشَار أحيانا إلى بعض العوامل المؤدية إلى ذلك التطوّر من دون تحديد تاريخي في غالب الأحيان لمظاهر ذلك التطور أو بروز تلك العوامل، ومن دون عناية أيضا بعناصر التعريف الشكلية. وقد نجد أيضا ذكرا لوجهة نظر المؤلف حول مسألة من المسائل التي يثيرها المدخل.

---

(١) ينظر في هذه العناصر الشكلية : تعريف مادة "Dictionary" في: معجم (أوكسفورد) للغة الإنجليزية (Oxford English Dictionary) ، وأيضا تقديم قاموس "*Le* PetitRobert" . ويجدر بالذكر أن إبراهيم بن مراد قد أحصى من خلال ثلاثة معاجم غربية ثلاثة عشر عنصرا من عناصر التعريف الشكلي للمداخل الاسمية، (ينظر له: من المعجم إلى القاموس، ص ١٩٢) .

(٢) التعريف الشكلي خاص بالتعريف القاموسي. وعناصره ليست قارة في عمليات التأويل النظري حتى في النظرية التركيبية. فكاتز وفودور مثلا يريان في المنوال الذي قدماه أنه لا ضرورة دائما لهذه المعلومات (ينظر:Katz/ Fodor: Structure of a Semantic Theory ,p184).

وهذا النوع من التعريف هو الغالب في القواميس اللغوية العامة الموروثة خاصة تلك التي فيها سعي إلى تقصي دلالة المفردة واستيفاء الحديث فيها كما هو الشأن في "*لسان العرب*" لجمال الدين محمد بن منظور (ت ٧١١ هـ/ ١٣١١ م)، و"*تاج العروس*" للمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ م)، قديما، و"*محيط المحيط*" لبطرس البستاني (ت ١٨٨٣ م) حديثا[١].

ويشكل التعريف القاموسي، آنيا كان أو زمانيا، بنية تسمّى بنية التعريف القاموسي.

٢-٢-٣ بنية التعريف القاموسي:

ركنا هذه البنية المدخل وتفسيره، وذلك داخل إطار أكبر منهما هو المتن بكامله.

وتطلق اللسانيات المعجمية الحديثة على نص التعريف الذي يقدمه صاحب القاموس للمدخل، مصطلح "النص الأصغر" (Microstructure). ويُقابَل مصطلح "النص الأصغر" مصطلح "النص الأكبر" (Macrostructure) الذي يدل على متن القاموس كله[٢].

---

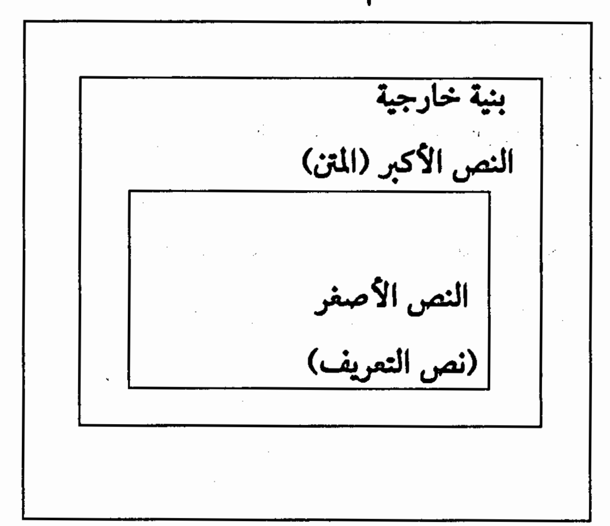
(١) ينظر من الأمثلة على مظاهر الاستطراد ووجوه التقصي، المدخلين: "حرث"، و"ظهر" فيلسان العرب لابن منظور. فإنك ستلاحظ أن المؤلف يجعل البحث عن معاني الكلمة وتقصي الشواهد عليها غايته القصوى. وكذلك يفعل سائر أصحاب القواميس اللغوية العامة وإن اختلفوا في نسب الاستطراد. لكن لا يمكن اعتبار التعريف اللغوي العام الذي يتميز بالتقصي والاستطراد تعريفا موسوعيا. ذلك أن التعريف الموسوعي هو نوع آخر من أنواع التعريف تختص به مؤلفات تسمى "موسوعات" يتميز فيها هذا التعريف بنسبة كبيرة من الوصف العلمي الدقيق والموضوعي وخاصة إذا تعلق البحث بمصطلح علمي أو فني أو بكائن من الكائنات الطبيعية أو باستقراء موضوع من الموضوعات.

(٢)استعمل المصطلحين "النص الأصغر" و"النص الأكبر" راي دي بوف (Rey-Debove) سنة ١٩٧١، وهوسمان FranzJosef)(Hausmann, وفياقن (Wiegan) سنة ١٩٨٨، وكذلكجون دي بوا (J. Dubois) سنة ١٩٨٨ في كتابه: . *Introduction à la lexicographie,*p.84.

ويكوّنالنص الأكبر (المتن) بنية يمكن أن نطلق عليها مصطلح "بنية داخلية" مقابل إطلاق مصطلح "بنية خارجية" على البنية التي تكون خارج المتن، وهي التي تشتمل على نوعين من المعلومات: معلومات صدر المتن: منها صورة الغلاف، واسم المؤلف، واسم الناشر، وسنة النشر،وحقوق الطبع، والمقدمة، ومنهج القاموس ؛ ومعلومات ذيل االمتن، وهي المراجع والفهارس والمسارد.

وبناءا على ما ذكرنا، تكون لبنية القاموس العامة مكونة من بنيتيه الخارجية والداخلية ، وذلك على الصورة التالية:

الرسم (٢): بنية القاموس العامة



وتتجسم بنية التعريف (بنية النص الأصغر) في ذكر المدخلمع تعريفه بدرجات متفاوتة من البساطة والتعقيد، وذلك حسب ما يُدرَج تحته من مداخل فرعية هي من مشتقاته إما من حيث الشكل وإما من حيث المضمون[1]. وقد يرد التعريف الدلالي مصحوبا بعناصر من التعريف الشكلي أو غير مصحوب وإن كانت بعض القواميس الحديثة تغطي المدخل بالتعريفين الشكلي والدلالي متمايزين.

وتمثل عناصر التعريف الشكلي بنية التعريف الشكلية، وعناصر التعريف الدلالي بنية التعريف الدلالية. وتتأسس باجتماعهما بنية التعريف الرئيسية. فبنية التعريف الرئيسية هي، إذن، بنية مركبة.

والتمييز بين التعريفين الشكلي والدلالي نلاحظه بوضوح في القواميس الغربية الحديثة. أما القواميس العربية فنجد اليوم قاموسا واحدا ميز بين التعريفين هو قاموس *الغني الزاهر*" لصاحبه عبد الغني أبو العزم ، وهو باحث جامعي مغربي معاصر. وقد صدر هذا المعجم عن مؤسسة الغني للنشر، المغرب، ٢٠١٤، ٤ ج. أما بقية القواميسفهي تخلط بين التعريفين، بل لا تكترث في غالب الأحيان بالتعريف الشكلي وتجعل غاية همها التعريف الدلالي.

ويجوز أنيضاف إلى المعلومات الشكلية والدلالية الأساسية ما يمكن أن يسمى عناصر مساعدة، وهي العناصر التي تتضمن معلوماتإضافية تزيد التعريف الدلالي وضوحا، مع جواز الاستغناء عنها،كالرسوم والصور والخرائط والشواهد الاستطرادية وأمثلة الاستخدام. ويمكن أن يطلق على مجموع هذه العناصر "بنية مساعدة" مقابل البنية الرئسيية التي تتضمن بنيتي التعريف الشكلي والتعريف الدلالي.

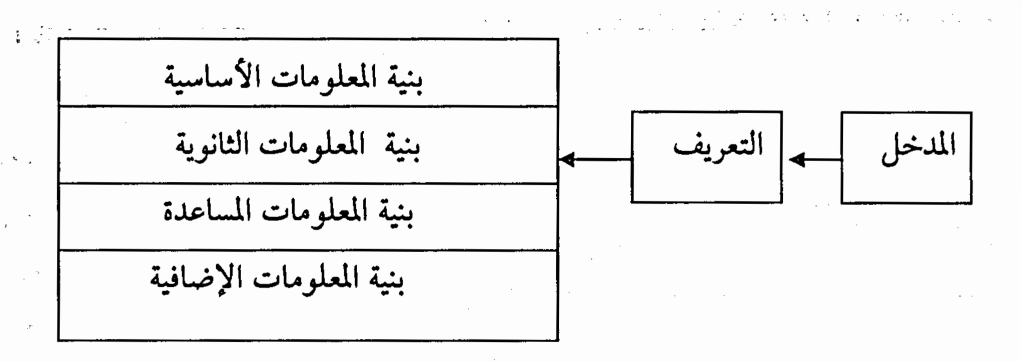
---

(١) يشهد نص التعريف أحيانا بنية تراكبية معقدة ذلك أن المدخل الرئيسي قد ينضوي تحته عنقود (Nid)من المداخل الفرعية هي من مشتقاته الصرفية أوعُش/ مُحتَشَد (Niche) من المتجانسات اللفظية إن كانت تلك المداخل من المشترك الدلالي.

يتضح من هذا أن علم الدلالة المعجمية يتّبع في وضع القواميس منهجا يتجسّد فيه تعريف الوحدات المعجمية في شكل نص ذي بنية معقدة تتكون من عنوان هو المدخل، ومن تفسير يتفرع من الداخل إلى بنية رئيسية وأخرى مساعدة . وداخل البنية الرئيسية نجد تعريفا شكليا وتعريفا آخر دلاليا يتجسمان في بنيتين متمايزتين داخل البنية الرئيسية.

فنص التعريف إذن ينتظم في سلمية من المستويات تختلف باختلاف كمّ المعلومات بدءا من الأساسي إلى الثانوي فالمساعد، وانتهاء بالإضافي. وكل نوع من هذه المعلومات يتكوّن هو أيضا من فروع من المعطيات يمكن ترتيبها بحسب أولية كل منها. وبذلك تكون صورة بنية التعريف كما يلي:

الرسم (٣): بنية التعريف



يبرز هذا الرسم أن للتعريف القاموسي أربعة مستويات:

أ) مستوى أساسي، وهو الذي تظهر فيه المعلومات الضرورية، وهي المعلومات الشكلية والدلالية الأكثر حضورا في الذهن والأكثر تمثيلا واشتراكا بين المتكلمين. وهذا المستوى كاف في عمومه لأنهيستوفي الشروط الضرورية

للتعريف[1]، وهو بالتالي يمثل المستوى الأدنى الذي يتجسم في القاموس الذي يسمى القاموس الوجيز.

ب) مستوى يذكر فيه إلى جانب المعلومات الأساسية، معلومات ثانوية حول المدخل كذكر الشواهد والأمثلة السياقية الأساسية. وهو الذي يكُون في القاموس الوسيط.

ج) مستوى وسيط مضافا إليه عناصر أخرى مساعدة تعطي مزيدا من التفاصيل والتوضيحات كالرسوم والخرائط والصور. وهو مستوى الذي يكُون في القاموس الكبير.

د) مستوى عام يتميز بالشمولية والاتساع بأن يخصص كلّ مدخل بذكر ما له علاقة بخصائصه الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ويجعله وحدة متميزة من حيث التعريف ومستوفية للوصف العلمي المطلوب الذي يكون بذكر الانتماء المقولي وما حوله من المعلومات الإضافية الصوتية، والتأصيلية، والتركيبية، والدلاليةالتاريخية، والشواهد السياقية المتباينة، وأمثلة الاستعمال المختلفة. وعادة ما يندرجمثل هذا التعريف في الموسوعات[2].

ويمكن أن يندرج في هذا النوع من التعريف ما يسمى "التعريف اللوحة" (Portrait)، وهو التعريف الذي ارتآه اللساني الروسي زولكوفسكي (Zholkovsky) واصطلح عليه بذلك سنة ١٩٦٤. ويقوم هذا التعريف على استعراض ممنهج (Systematique) لكل معاني المدخل القاموسي في مختلف مظاهر استعماله وفي جميع سياقاته الممكنة تبعا لقاعدة: "معنى – نص" (Sens-Texte). فلا يقتصر في هذا التعريف

---

(١) ينظر: Lehmann : Introduction à la Lexicologie, p.20

(٢) انتهى ابن مراد إلى أن عناصر تعريف المداخل القاموسية يمكن أن تبلغ ثلاثة عشر عنصرا منها الانتماء المقولي والمعلومات الصوتية والصرفية والتصريفية والمعلومات التاريخية ، والأمثلة، والشواهد (ينظر له: من المعجم إلى القاموس، ص ١٩٢) . وهذه العناصر نراها قابلة إلى تجتمع في التعريف الموسوعي.

على ذكر الدلالات المعلومة من الكلمة فقط بل يتم فيه استعراض جميع ما يتعلق بالمفردة من تواردات ومن مظاهر الاستعمال الممكنة[1].

وقد أيد إيقور مل كوك Igor)(Mel'cuk , هذا المنهج في التعريف، يتجلى ذلك في القاموس الموسوم بـ "القاموسالتفسيري والاندماجيفي الفرنسيةالمعاصرة: دراسات معجمية دلالية" (*Dictionnaire explicative et combinatoire du français contemporain :* Recherches lexico-sémantiques) الذي أشرف عليه والذي صدر بكندا سنة ١٩٨٤. فالتعريفات التي يقترحها فيه ترد في شكل فقرات وقواعد بدءا بالمفهوم العباري الشائع، ثم بالمعاني المعجمية القارة، وانتهاء بتواردات استعمالها وتراكيبها النحوية وخصائصها الشكلية.

ونستنتج من خلال هذه المستويات الأربع أن التعريف القاموسي الخاص بكل مدخل يشتملعلى جانب شكلي وجانبدلالييمثل كل واحد منهما بنية تنضوي ضمن بنية التعريف العامة للمدخل. فالجانب الشكلي الذي يتصدر التعريف عادة، يتمثلفي تراتبية منالمعلومات هيالمعلومات الصوتية، فالمعلومات الصرفية، فالنحوية. وبيانها كالآتي[2]:

١) المعلومات الصوتية: تكون بذكر الجذر، والضبط الحركي، وبالتمثيلالشكلي لصورة المفردة السمعية متى كان ذلك ممكنا.

---

(١) ينظر: Apresjan: Systematic Lexicography, p. 231

- لم يكن باستطاعة مؤلفي القواميس تتبع جميع مظاهر استعمال المفردات و تواردداتها قبل الثورة المعلوماتية. لكن ذلك أصبح متاحا لهم بعد هذه الثورة، وذلك بوضع برمجيات حاسوبية معينة باستطاعتهم استعمالها لاستحضار ما يرغبون في جمعه من معاني الكلمات ومظاهر تواترها وتداولها.

(٢) ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص ١٢١-١٢٣

؛ Oswald Ducrot/ Tzvetan Todorov : Dictionnaireencyclopédique des sciences du langage, p.71

٢) المعلومات الصرفية: وتتمثل في عنصرين على الأقل هما:

أ) تعيين الصيغة: ويعني ذلك بيان نمط المفردةالمجرد،وهوالقالبارشكلي الذي تنسبك فيه الكلمة.

ب) تحديد الانتماء المقولي للصيغةمن حيث هي اسم أو صفة أو فعل.

٣) المعلومات النحوية[1]: وتشمل مقولة العدد والحالة الإعرابية الخاصة كأن يقال على مدخل مّا أنه كلمة مبنية غير معربة.

وهذه العناصر الثلاثة هي أهم مكونات الوصف اللساني لبنية التعريف الشكلي للوحدات اللغوية.

أما الجانب الدلالي فيتمثل في تعيين المعنى المقترح للوحدة المعجمية وفق بنية مّا من ترتيب المعاني وأنواعها. وعادة ما تكون دلالة المفردة الحقيقية هي أولى الدلالات التي يهتم بذكرها صاحب القاموس، ثم تأتي بعدها، من دون ترتيب معين، الدلالات المجازية والاصطلاحية والسياقية الخاصة. وعدم الترتيب هذا هو من عيوب التعريف لأنه يعدّ نقصا منهجيا.

ويجدر التنبيه إلى أنه توجد مقولات قد طغى على فهمها أنها عناصر شكلية قواعدية فقط، والحقيقة أنّها ذات معان معجمية أيضا. بل إن معانيها المعجمية هي الأصل، وهي المقصودة أيضا أثناء التعريف القاموسي، من ذلك مقولات النوع والجنس والعدد والزمن. فهذه المقولات لها معان معجمية حقيقية ومعان نحوية

(١) تعتبر مقولة العدد مقولة تصريفية نحوية لا صرفية اشتقاقية لأن عملية تحويل الاسم إلى مفرد أو مثنى أو جمع لا تؤدي إلى توليد وحدة جديدة قادرة على الاستقلال بنفسها بقواعد صرفية بل إلى وحدة تركيبية غير قابلة للاستقلال اقتضتها مقولة المطابقة وتحكمت فيها القواعد النحوية وقوانين الإبلاغ لا القواعد الاشتقاقية الصرفية.

قواعدية. لكنها إذا ذكرت في تعريف الوحدة المعجمية فعلى أساس معانيها المعجمية لا على أساس معانيها القواعدية. فقولك مثلا: فعل ماض، فإنما يقصد بالمضي المعنى المعجمي، أي الانقضاء الحقيقي، وليس الزمن الصيغي الذي هو الزمن القواعدي. وكذلك لو قلت: مذكر، فالمعنى المقصود هو خصائص الجنس الذكورية في الذات الحيوانية مقابل خصائص الأنوثة.

ويجسّم نص التعريف بكامل عناصره وفي أيّ مستوى من مستوياته، ما يمكنأنيسمى على وجه العموم "نص الخطاب القاموسي" (Énoncé lexicographique)[1]. وهذا النص هو الذي يعكس الجهد الحقيقي لمؤلف القاموس في تعريفه للمفردات من أجل إعطائها صورتها الشكلية والدلالية المطلوبة. بل هو المعول عليه في إدراك معاني المداخل القاموسية. وعادة ما يثق القارئ في المعلومات المقدمة حول كل مدخل. لكنّ استطاعة المؤلف على تشخيص الدليل اللغوي إن كان مجردا أو تقريبه إلى صورته الواقعية في الخارج إن كان ماديا، تتحدد بالقدر الذي يقنع به القارئَ ويجعله قادرا على استحضار المرجع المحسوس أو نسج صورة وهمية له إن كان غير محسوس ترتسم في المخيلة كما ترتسم صورة الشيء الحقيقي .

(١) مصطلح "الخطاب القاموسي"(Énoncé lexicographique) مصطلح اتخذ في اللسانيات المعجمية الحديثة للدلالة على أن واضع القاموس يقوم في صياغته لنص التعريف مقام الشخص الذي يريد إقناع شخص آخر بفحوى ما يقول (ينظر: Dubois : Introduction à la lexicographie, p.84).

خاتمة:

تبيّن لنا مما ذكرنا أن التعريف القاموسي هو بيانللمعاني التي تتشكل زمانيا في الوحدات المعجمية وأنه لا يقتصر على توضيح المداليل بل يتناول أيضا خصائص هوية المفردة الشكلية، وأن بنى الوحدات المعجمية ومعانيها مؤسَّسة على علاقات قاموسية بين الدوال وبين المداليل، فتترابط عناصر الشكل والمعنى مع عناصر أخرى لتكون مجتمعة نص التعريف الذي يكون وجيزا أو وسيطا أو كبيرا.

ويطرح هذا النص إشكاليات متعددة منها على سبيل المثال، تعدد معنى المدخل الواحد كأن يكون له معنى ما حين يكون مجردا من حروف التعدية ومعاني أخرى حين يتعدى بحرف من تلك الحروف. وقد بدت هذه المشكلات مربكة لم يستطع أصحاب القواميس التخلص منها. فتركوا معاني المداخل من غير ترتيب. وهذا يدل على أنه لا توجد عندهم قواعد واضحة لوضع سلمية ما للمعاني. فإنّ ما يسندونه من معان لمدخل من المداخل يتراءى لنا مجموعة مداليل متداخلة لا روابط واضحة بينها ووعيا مزيفا منهم بحقيقة معاني المداليل التي يتناولونها بالتعريف.

ومن الهنات أيضا أننا نجد التعريف الدلالي لبعض المداخل تعريفا مركبا، يتجلى في مقاربة دلالة الوحدة المعجمية من الخارج حينا،عن طريق وصفها وذكر بعض تواراداتها النقلية، وحينا آخر في مقاربة من الداخل بإبراز بعض خصائصها التمييزية أو مظاهر من تعددها الدلالي.

إذن، يجسّم التعريف القاموسي المظهر التطبيقي لعلم الدلالة المعجمية ويطرح السؤال عن كيفية فهم الكلمة وقواعد تأويل معناها. وإذا بحثنا عن الإجابة في القاموس العربي لوجدنا الإجابة غامضة. ومن مظاهر غموضها تغييب التعريف الشكلي حينا وذكر بعض عناصره حينا آخر، والخلط بين التعريفات الدلالية التاريخية والآنية والسياقية في الكثير من المواضع، وعدم التمييز الواضح بين العناصر الأساسية والعناصر المساعدة. وهذا يرجع إلى غياب مفهوم دقيق لبنية التعريف لدى أصحاب القواميس وعدم التميز بين أنواع التعريف ومستوياتها. وهذه هنات تبعث إلى التساؤل عن مدى الكفاية التفسيرية في القاموس العربي القائم وإلى الانتباه إلى ما يجب أن يكون عليه القاموس المستقبلي.

الفصل الثاني

الكفاية التفسيرية في القواميس العربية

تمهيد:

يقتضي الحديث عن الكفاية التفسيرية في القواميس ضبط معنى ما للغموض، لأن الكفاية التفسيرية معناها القدرة على إزالة اللبس عن المداخل القاموسية بما يقدم لمستعمل القاموس معلومة واضحة عن هوية الوحدة المعجمية التي يطلبها. فما المقصود إذن بالغموض في الاصطلاح اللساني ؟

١- معنى الغموض (Ambiguty):

أشارت القواميس العربية القديمة إلى الغموض من خلال استخداماته اللغوية المختلفة، فالغموض في اللغة كما جاء في "لسان العرب" لابن منظور، مصدر من غمض (بفتح الميم وضمها) بمعنى خَفِيَ[١]،والغامض من الكلام خلافالواضح[٢]. فهو إذن المبهم والملتبس من المفردات والتعابير.

لكن ليس هذا هو المفهوم الوحيد للغموض في الدراسات العربية.فإن مزيدا من تتبع معناه في هذه الدراسات يبيّن أنه مصطلح يتميّز بالاضطراب المفهومي. يتجلى ذلك في مرادفاته المتعددة. فهو مرة مرادفا للتعمية، ومرة أخرى مرادفا للإبهام،

(١) ابن منظور: لسان العرب، ١١/٨٦، مادة: غمض

(٢) الفيروزابادي: القاموس المحيط ، ٢/ ٣٣٩، مادة: غمض .

والاستغلاق، والإلغاز، والغريب، والخفاء، وغير ذلك من التسميات[١]. على أن هذا اختلاف في التسميات لم يكن مانعا من فهم عام لدلالته، فالمصطلحات جميعا تؤلف بينها دلالة مشتركة هي خفاء المعنى و عدم وضوحه.

ويعود ذلك الاضطراب إلى تعدد درجات الغموض وإلى الاختلاف في معرفة أهميته والغاية منه، وإلى غياب الدراسات النظرية التي تتناوله. فتعددت تسمياته وتوزعت بين علماء التفسير وعلماء الأصول وعلماء البلاغة [٢]. ونجد ذلك متناثرا في ثنايا آثارهم من المعاجم وكتب التفسير والنحو والبلاغة والأدب[٣].

إلا أنّ اهتمام العلماء العرب القدماء بالغموض، من حيث هو مصطلح دلالي، كان متصلا أساسا بالدراسات التطبيقية إذ كان حديثهم عنه حديثا مرتبطابما ألفوه من كتب الغريب والنوادر، هذه الكتب التي مثلت بوادر الدرس المعجمي العربي. فقد كان موضوعها تفسير ما جاء ملتبس الدلالة من ألفاظ القرآن والحديث

---

(١) لعل الآمدي (ت ٣٧٠هـ/ ٩٨٠ م) من أوائل النقاد العرب القدماء الذين استخدموا مصطلح الغموض في كتابه الموازنة بين أبي تمام والبحتري، حيث استعمل هذا المصطلح في ثنايا وصفه لشعر أبي تمام (ينظر له: الموازنة بين أبي تمام والبحتري، ص١٠). أما بقية التسميات فقد تفرقت بين اللغويين منها على سبيل المثال المصطلح "خفاء" الذي نجده عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨ م) فيقوله: "واعلم أن لم تضق العبارة ولم يقصر اللفظ ولم ينغلق الكلام في هذا الباب، إلا لأنه قد تناهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات (دلائل الإعجاز، ص ٢١٠)".

(٢) ينظر خليل (حلمي): العربية والغموض، ص ٦٩، ٩٣، ١٣٣، ٢٣٣.

(٣) مثال المتناثر من الحديث عن الغموض: ١) قول المرزوقي حيث جاء في ثنايا كتابه "شرح ديوان الحماسة (١/ ١٨)": "وكان الشاعر يعمل قصيدته بيتاً بيتاً، وكل بيت يتقاضاه بالاتحاد، وجب أن يكون الفضل في أكثر الأحوال في المعنى، وأن يبلغ الشاعر في تلطيفه والأخذ من حواشيه حتى يتسع اللفظ له، فيؤديه على غموضه وخفائه، و ٢) قول عبد القاهر الجرجاني في كتابه " أسرار البلاغة، ص ١٨): فإن قلت: فيجب على هذا أن يكون التعقيد والتعمية وتعمد ما يكسب المعنى غموضاً مشرفاً له وزائداً في فضله".

النبوي والشعر الجاهلي والمنقولعن الرواة مما تكلم به الأعراب الموغلون في البداوة، إذ كان أصحاب هذه الكتب يقومون بجمع الألفاظ الغريبة والنادرة وبيان معناها ومواضع استعمالها من خلال ما جاءت فيه من النصوص الشعرية والنثرية [1].

لكن رغم الاضراب الاصطلاحي والغياب المفهومي الواضح للغموض عند علماء اللغة العربية فقد بذل هؤلاء العلماء جهوداً كبيرة في بيان مقاصد الكلام في العربية بناء علىأنااللغة "أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"[2]. فسيبويه كان يعتمد المناقشة سبيلا إلى فهم بعض التراكيب غير الصحيحة نحوياً، وابن جنّي كان يعتبر بيان الوظائف النحوية التي تتصل بالتركيب وسيلة لمعرفة المعاني المقصودة من الكلام فعرّف الإعراب بأنه "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"، وعبد القاهر الجرجاني كان يرى في كتابه "دلائل الإعجاز" أن ربط الكلمة بالتركيب هي الطريق إلى رفع اللبس في الألفاظ.

ولا تختلف الجهود اللسانية الغربية الحديثة عموما عن جهود اللغويين العرب القدماء حول مسألة الغموض، فهذا المصطلح يحمل في القواميس الإنجليزية المعاصرة معنى اللغة المجازية (Figurative Language) أو تعدد احتمالات المعنى.ويذهب الناقد الإنجليزي وليام امبسون (ت ١٩٠٦ م: William Empson) في كتابه "سبعة أنماط من

---

(١) مثلت كتب الغريب وكتب النوادر بوادر الدرس المعجمي العربي وإن خلا أغلبها من التبويب والترتيب لعدم نضج التجربة. وهذه الكتب متعددة بدأ ت في الظهور من أوائل النصف الثاني من القرن الأول الهجري واستمرت إلى عهد مجد الدين مبارك بن الأثير (ت ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩ م). وينسب أول كتاب في غريب القرآن إلى عبد الله بن عباس (ت ٦٨ هـ/ ٦٨٧ م) ، ثم تعاقبت بعد ذلك كتب كثيرة في الموضوع نفسه. ويرجع ا أول كتاب في غريب الحديث إلى أبي عبيدة بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ/ ٨٣٤ م). ثم تبعه علماء آخرون منهم قطرب (ت ٢٠٦ هـ/ ٨٣١ م) والأصمعى (ت ٢١٦ هـ / ٨٣١ م). ومن أوائل كتب النوادر كتاب النوادر لأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ/ ٧٧١) و مثله للكسائي (ت ١٨٩هـ/ ٨٠٥ م) .

(٢) ابن جني: الخصائص، ١/ ٣٣.

الغموض" (Seven Types of Ambiguity) الذي نشره بلندن سنة ١٩٣٠م، إلى أن الغموض هو اللبس الذي يكون نتيجة احتمال الوحدة اللغوية عدة معان، وهو على حدّ عبارته " كل ما يسمح لعدد من ردود الفعـل الاختيارية إزاء قطعة لغوية واحدة"[١]. ويتجسم في نظره، في سبعة أنماط منها الاستعارة البعيدة (وهو النوع الأول حسب ترتيبه)، والاشتراك الدلالي (وهو النوع الثالث)[٢]. وهذا النوع الثالث ذهبت إليه أيضا لين مورفي (Murphy, L.) ، فهي ترى أن الغموض الدلالي هو أن يكون للمفردة معنيين مختلفين محتملين[٣].

وإلى جانب ذلك، نشأت نظريات لسانية جعلت هدفها الأساسي بيان المعاني المستفادة من المفردات والتراكيب. وليس الاتجاه الوظيفي الذي وضع مبادئه في الدراسات الغربية أندري مارتيني (Andret Martinet) الذي ذهب فيه إلى أن اللغة هي أساسا أداة للتواصل[٤]، والمدرسة التوليدية التي أسسها نوام تشومسكي (Noam Chomsky) والتي ذهب فيها إلى أن البنية السطحية للكلام إنما تفسّر من خلال البنية العميقة[٥] إلا مثالين من الاتجاهات اللسانية الحديثة في تحليل المفردات والجمل من أجل إزالة ما يمكن أن يطرأ على أبنية اللغة من مظاهر الغموض.على أن المعنى اللساني الذي يمكن أن نحدده، في النهاية، للغموض هو ما انتهى إليه دي سوسير، وهو أنه – على وجه العموم- كل ما لا يمكن لك أن تحسِم فيهمن المعاني كما ذكرنا ذلك في الفقرة:٣-٣-٢ من الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب.

---

(١) ينظر: Empson (W.): Seven Types of Ambiguity, London 1930 , p. 4

(٢) ينظر المرجع نفسه في أنواع الغموض السبعة : ص ٤١، ٨٠، ١٠٤، ١٢٧، ١٦٠، ١٧٣، ١٨٤، ٢٠٧، ٢٣١ .

(٣) ينظر: Murphy : Lexical Meaning , p. 84

(٤) ينظر: Martinet (A.) :Eléments, p.20

(٥) ينظر: Chomsky: Asoects, p.93

٢- مواضع الغموض المعجمي:

ينعكس الغموض المعجمي في الوحدات المعجمية، في نطاق العناصرالثلاثة المكونة لنظام المعجم وهي الأصوات والصرف والدلالة.

ونحن نحدد في ما يلي مواضع الغموض في هذه العناصر الثلاثة التي ذكرنا:

٢-١ الغموض الصوتي:

ينعكس هذا النوع من الغموض في حالتين على وجه الخصوص هما:

أ) حالة الجناس الصوتي (Homophonie)، وذلك حين تكون كلمتان أو أكثر متماثلتين صوتيا من باب الجناس الصوتي بالمعنى البلاغي للمصطلح، ومن باب الاشتراك اللفظي (Homonymie) بالمعنى المعجمي، مثل: "بَرّ"، حيث:البرّ:خلاف البحر، و البَرّ: المحسن لوالديه.

ب) حالة تعدد وجوه وضع الحركات، ويبرز ذلك خاصة في المقروء، وذلك حين تحتمل الكلمة أكثر من إمكانية واحدة في عملية التأليف الصوتي ، مثل:"طوال" فإن كانت بكسر الطاء فهي جمع للصفة "طويل"، وإن كانت بالفتح فهي للدلالة على الاستغراق في الزمن مدة معينة.

٢-٢ الغموض الصرفي:

يتجلى أساسا في الحالات التي يصعب فيها تحديد نوعمفردة من المفردات وذلك على مستويين على الأقل:

أ) مستوى الانتماء المقولي: حيث يصعب أن نعرف الانتماء المقولي لبعض المفردات حين ترد منعزلة. فمن المفردات ما يمكن أن يكون على سبيل المثال، اسما وظرفاكما في "خلْف" و"أمام"؛أو اسما وصفة كما: "خَبٌ". فالصعوبة هنا تتجلى في إمكانية استخدام نفس الكلمة فعلا واسما، أوصفة واسما، في الوقت نفسه. فلا نعرف الكلمة أمن الأفعال هي أمن الأسماء أم من الصفات.فكلمة "خَبٌ"

مثلا تكون أحيانا اسما بمعنى الحَبْل من الرَّمْلِ اللاَّطِئِ بالأرضِ ، وأحيانا أخرى تكون صفة بمعنى الخَدَّاع.

ب) مستوى الاشتراك الصيغي: وذلك عندما يتنازع المفردة الواحدة صيغتان أو أكثر فتلتبس في الانتماء المقولي المعجمي، أو في العدد، أو في الجنس. فمن المفردات على سبيل المثال، ما يوهم بأنه من الأسماء وهو في الحقيقة من الصفات كما هو الحال في أسماء الأعلام، مثل: سعيد وسالم وخالد وفيصل ؛ أو يوهم بأنه جمع وهو في الحقيقة مفرد كما في "عكاكيس"،فهو اسم مفرد يطلق على ذكر العنكبوت توهم صيغته بأنه جمع تكسير. ومثال ذلك أيضا كلمة "حَوْفَزَان"،توهم صيغتها بأنها من المثنى وهي في الحقيقة مصدر بمعنى الحَفْز.

٢- ٣ الغموض الدلالي:

يتجلى هذا الغموض في عدد من الحالات أهمها الحالتان التاليتان:

أ) حين تكونكلمة غريبة (حُوشِيّة) مثل: "زَنِيم" في قوله تعالى (القلم: ٦٨/ ١٣) "عتلٍّ بعد ذلك زنيم". فهذه الكلمة فيها من الغرابة ما أدى بالمفسرين إلى عدم البتّ في دلالتها. فقد أولوها بمعنى الملصق بالقوم ليس منهم، أي الدعيّ الملحق النسب ، وبمعنى المريب الذي يعرف بالشرّ كما تعرف الشاة بزنمتها، وقالوا: هو الذي يكون له زنمة في أصل أذنه كزنمة الشاة كأنها علامة على كفره، وقال آخرون: هو الذي يُعرف بأُبنة، وقال آخرون أيضا: هو الذي يعرف باللؤم، وقالوا أيضا: هو الفاجر . وقد تكون مبالغة في الوصف بدنس الأصل بزيادة الميم على الجذر (ز.ن.ي) لمن أصله من الزنا فتكون بمعنى من ليس يعرف من أبوه، بغي الأم ذا حسب لئيم[(١)].

---

(١) ينظر: تفسير سورة القلم، الآية:١٣، في: ابن كثير، إسماعيل: تفسير ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة ،دار طيبة، ١٩٩٩، ٨/ ١٩٣-١٩٤.

ب) حين تحمل نفس الكلمة أكثر من معنى: مثل الفعل: ضَرَبَ، فهو يدل على معان متعددة منها[1]:

(١) "أوقع بغيره ما يحدث له ألماً" كما في : ضرب زيد عمرا.

(٢) "سار في ابتغاء الرزق" كما في: ضرب في الأرض.

(٣) "وصفَ وبيَّنَ" كما في: "ضربَ اللهُ مثلاً".

(٤) "نفرَ" كما في: ضرب البعيرُ في جَهازه.

وطريقة فك الغموض لتحديد الدلالة المقصودة من مجموع الدلالات المحتملة يمكن أن تكون باعتماد السياق.

وقد يتعلق الغموض بنص كامل أو بأحد جوانبه، وذلك حين يكون متسما بالشمول والتعميم المفرط. فيعسر فهم الغايةمنه والمراد من محتواه، وتتقلص بذلك نسبة فائدته.

وعليه، فإن من وظائف القواميس رفع مظاهر اللبس في ما يعرض فيها من مادة وما يرسمه أصحابها فيها من أهداف. فتشمل كفايتها التفسيرية وظيفتها وأهدافها وما يعمد إليه مؤلفوها من قواعد الجمع والوضع. وتقدّر هذه الكفاية بطريقة إعداد القاموس واستحضار مداخله وترتيبها والتعريف بها. فإلى أي مدى توفرت عناصر الكفاية هذه في القواميس العربية ؟

٣- حدود الكفاية في تحقيق وظيفة القاموس وأهدافه:

تعتبر النظرية التقليدية القاموس كتابا كسائر كتب المعارف العامة: تعتبره سفرا يحمل متنا مسطورا من بدايته إلى نهايته حول معاني المفردات، في نسق مطرد فيطريقة التعريف العامة. والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة الوظيفة التي يراها لها مؤلفوها. فوظيفة القاموس عندهم وظيفة تلقينية هدفها تقديم المعلومات إلى قارئ يُرَى أنه أديب

---

(١) ينظر: الجوهري : الصحاح، مادة: ضرب.

وعالم لغة ومتلق مثاليّ لا همّ له من الكتاب إلا الحصول على المعرفة دون اكتراث بشكل ذلك الكتاب أو بطريقة إخراجه. ولذلك نرى أن القواميس العربية، بما في ذلك الكبيرة الحجم كلسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزبيدي قديما، ومحيط المحيط لبطرس البستاني حديثا، تخلو من فنّ الصناعة القاموسية أو ما يمكن أن نسميه اليوم فنّ الإخراج الحرفي. فهيعارية من كلّ مظاهر الزينة الداخلية كالصور والرسوم الملونة وغير ذلك من العناصرغير اللغوية التي تساعد على الفهم وشد القارئ.والسبب في ذلك أن الهدف من هذه القواميس لم يكن هدفا بيداغوجيا يتطلب تصورا مسبقا لطريقة في الإخراج والصناعة تشد المتلقي بل كان هدفا ثقافيا بالأساس.

لكنّ اللسانيات المعجمية اليوم ميزت بين نوعين من البحث المعجمي: المعجمية النظرية (Lexicologie) والمعجميية التطبيقية (Lexicographie)، كما اعتبرت القاموس صناعةتندرج في ما أطلَقَ عليه "نظرية المعجمية الصناعية" (Dictionnairique). وهي نظرية آل إليها تطور الدرس المعجمي، موضوعها البحث في الجوانب الإجرائية لصناعة القاموس وفنّ طباعته وكيفية إخراجه حتى يكون مقبولا من المستهلك.

وتقدّم نظرية المعجمية الصناعية القاموسَ على أنه منتوج فعلي يخضع لشروط في الإخراج والطباعة لكون علم المعجم هو علم قائم في النّهاية على نظريّة صناعةالقاموس. وهذا المنتوج موجّه إلى الاستعمال العام. وعليه ، يجب أن يخضع لكل طرائق النشر الناجحة وسبل التّرويج والشروط البيداغوجية التي تجلب المستهلك. ومن ثمّ يصبح الهدف الأساسي من تأليف القواميس ليس الهدف الثقافي العام بل الهدف البيداغوجي الذي من خلاله يجب أن يقوم القاموس على هيئة معينة في الشكل والمضمون تضمن رواجه وتحقق غايته المعرفية.

ولو نظرنا إلى هذه الخصائص من فنّ الصناعة القاموسية وأهدافها البيداغوجية في القاموس اللغوي العربي لبرز لنا أعلبها في قاموسين فقط أحدهما حديث هو "*المنجد في اللغة والأعلام*" للويس معلوف الذي صدر في طبعته الأولى ببيروت سنة ١٩٠١ والآخر معاصر وهو "*الغني الزاهر*" لعبد الغني أبو العزم الذي صدر بالدار البيضاء

بالمغرب سنة ٢٠١٤، إلا أنها أكثر جلاء في قاموس *الغني الزاهر*. فمؤلف هذا القاموس أكاديمي مغربي معاصر مستوعب لهذا المظهر من التجديد في وظيفة القاموس العربي اليوم مقارنة بالقاموس العربي القديم والقاموس العربي الحديث إذ هو باحث لساني متخصص في المعجمية ومواكب لما في الدرس المعجمي اليوم من تطور[١].

وعليه، فإن قاموس *الغني الزاهر* يمكن اعتباره نموذجا لمعجميّة عربية جديدة من ناحية الشكلِ والإخراج والأهداف. فهذا القاموس يجسّم مجالا فنّيا حِرَفيّا ذا بعدين: بعدٍ نظريٍ وبعدٍ تطبيقي. فالنّظريّ هو الدّراسة الخصوصية لمعجم اللغة العربية التي يرمي المؤلف من ورائها إلى وضعِ قواعدَ لتأليف المعاجم، أي إنّ "الغني الزاهر" يجسّم فنّا قائما على "نظريّة تأليف القواميس".

أمّا البعد التّطبيقيّ فهو كون هذا القاموسِ إنتاجا فعليا لقاموس يتوجه به صاحبه إلى مستهلك عام ويرغّبه فيه باعتماد فنّ مقصود في الصناعة والتّرويج، أي إنه قائم من هذه الناحية، لا على نظرية تأليف القواميس ذات البعد الثقافي فقط بل أيضاعلى نظرية "المعجمية الصناعية" ذات البعد التجاري الترويجي. فهذا القاموس موشًّى بعشرات الخرائط ومئات الرسوم الإيضاحيّة من نباتات وحيوانات وأشياء. وهو ما يرفع عن مطالعه رتابة القراءة وملل النظر في الكتابة الإملائية ويدفعه إلى النظر في ما فيه من رسومٍ تشكيلية وخرائطَ جغرافيةٍ ولوحاتٍ فنيّةٍ ترغّب في مزيد الغوص فيه. وهو في ذلك كأنّ مؤلفَه يستحضر ما قاله ابن المقفع وهو يُعْلِم بخطة تأليف كتابه *كليلة ودمنة*. فقد قال ابن المقفع في هذه

---

(١) نميّز بين القاموس العربي الحديث والقاموس العربي المعاصر بأن القاموس العربي الحديث هو ما ينتمي إلى المرحلة التي تمتد منالقرن التاسع عشر الذي صدر خلاله قاموس "محيط المحيط" سنة ١٨٧٠ ببيروت لبطرس البستاني المتوفى سنة ١٨٨٣، إلى الستينات من القرن العشرين تاريخ صدور المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٠، وأن المعجم العربي المعاصر ما صدر بعد ذلك. أما المعجم العربي القديم فهو ما انتمى إلى عصور العربية بدءا من القرن الثاني للهجرة تاريخ تأليف "العين" للخليل بن أحمد ونهاية بالقرن الثامن عشر الميلادي.

الخطة: "وينبغي للناظر في هذا الكتاب أن يعلم أنه ينقسم إلى أربعة أغراض: أحدها ما قُصِدَ فيه إلى وضعه على ألسنة البهائم غير الناطقة من مسارعة أهل الهزل من الشبان إلى قراءته فتستمال به قلوبهم، لأن هذا هو الغرضُ بالنوادر من حيل الحيوانات. والثاني إظهار خيالات الحيوانات بصنوف الأصباغ والألوان ليكون أُنسًا لقلوب الملوك ويكون حرصهم عليه أشدّ للنزهة في تلك الصور..."[1] .

فما عمد إليه أبو العزم من الوسائل التوضيحيةينتمي على وجه العموم، إلى جمالية تقديم المادة والإخراج التي تحدث عنها ابن المقفع. وهذه طريقةذات أهمية لما تضفيه على القاموس من صبغة تلتقي فيها عناصرُ لغويةٌ وأخرى غيرُ لغويةٍ هي من متطلبات استهواء القارئ ومن الضرورات التي يجبأن يتحلّى بها المظهر العام للقاموس. وقد أدرك أبو العزم ذلك، فلم يكتف بالجوانب العلميّة والفنّية في تأليف قاموسه، بل حرص أيضا على إضافة ما يصبغ عليه جمالية ويحقق الأهداف البيداغوجية التي يرمي إليها منه.

فهذا القاموس من حيث فنُّ الإخراج والصناعة، هو أكبر معجم عربي معاصر يضم قرابة ستةٍ وستين ألفَ مدخلٍ مشفوعة في كل جزء من أجزائه الأربعة بمشاهد الفرجة من الرسوم والصور والخرائط التيتشدّ المستهلك. وهذا ما جعل جانبا منه، وهو الجانب الصناعي، فنّا حرفيّا. وهو فنّ افتقرت إليه المعاجم العربية، القديمة منها على وجه الخصوص، بما يجعل هذا القاموس قاموسا معاصرا متميزا في هدفه.

إذن، وعى أبو العزم بأنّ للقاموس العربي وظيفةً أخرى غير الوظيفةِ التقليدية التي هي الجمعُ وتدوينُ مفردات اللغة والتثقيف. وهذه الوظيفة الأخرى هي الوظيفة البيداغوجية التي هي التعريفُ بمداخلَ مُستَعمَلةٍ فعْلاً في اللغة وحفظُ اللغة وإحياؤها بالترغيب فيها عبر ما يكون طريقا إلى استهواء القارئ.

(١) ابن المقفع: كليلة ودمنة، ص ٧٩ .

٤- حدود الكفاية التفسيرية من خلال طرائق أصحاب القواميس في استحضار المداخل:

تستحضر المداخل القاموسية من خلال استدعاء جذر أو جذع يمثل مدخلا رئيسيا يكون سبيلا إلى مدخل فرعي أو أكثر. وتصاغ المداخل صياغة صرفية بما يتوفر في كل نظام لغوي من القواعد في ذلك. وتكون هذه الصياغة عند بدإ اشتغال المدخل.

وتعتبر النظرية اللسانية العربية عموما أن الثلاثي أكثر البنى تمكنا. فهو الغالب مقارنة بغيره من البنى الأخرى التي تصاغ عليها مفردات اللغة العربية، وهي بنى الثنائي والرباعي والخماسي. ولذلك عدّه البصريون أصلا للاشتقاق.

وقد اتخذ المعجميون هذه البنية أهم عماد لقواعد وضع المداخل القاموسية. لكنهم اختلفوا في وجوه التصرف فيها وذلك بحسب تصور كل واحد منهم لمنهج الوضع الذي يراه مناسبا لقاموسه.

وإمكانيات التصرف هذه توفر على المستوى النظري ثماني قواعد لوضع المدخل القاموسي وذلك وفقا لعلاقة الثابت (ث) بالمتحول (م). ونحن نذكر هذه القواعد في ما يلي لنعرف ما استغله المعجميون منها ونتبين أثر كل قاعدة (ق) منها في نطاق مسرد المداخل القاموسية الجذعية :

- ق ١ = ث١ ث٢ ث٣
- ق٢ = م ١ م٢ م٣
- ق ٣ = ث١ ث٢ م
- ق ٤ = ث١ م ث٢
- ق ٥ = م ث١ ث٢
- ق ٦ = م١ م٢ ث
- ق ٧ = ث م١ م٢
- ق ٨ = م١ ث م٢

هذه هي القواعد النظرية الممكنة التي يفضي إليها المدخل الرئيسي وهو الجذر الثلاثي، وذلك عند تحريكه أفقيا، أي على مستوى المحور النسقي، قصد وضع المداخل الجذعية. فما الذي طبق منها في القاموس اللغوي العام؟ وما هو أثر تنوعها في استحضار المداخل ووضوح ترتيبها ؟

للإجابة عن هذين السؤالين علينا أن ندرك أوّلا أن اختلاف المعجميين في طرائق ترتيب المداخل كان نتيجة تباينهم في اختيار قواعد ذلك الترتيب سواء أكانوا واعين بعدد هذه القواعد أو غير واعين. ولتبيُّنِ ذلك نتعرضُ لكل قاعدة على حدة قصد معرفة ما طُبِّقَ منها وما لم يُطبَّقْ.

ه ق ١ = ث١ ث٢ ث٣

هذه القاعدة لا تولِّد من الناحية العملية، إلا جذعا واحدا يكُون المفردة الأولى من سلسلة ما يشتق من الجذوع الأخرى، لأن ثبات الحروف المكونة لهذا الجذر في مواقعها على المستويين الأفقي والعمودي، لا يعطي لتلك الحروف قيمة إضافية عندما تُحوَّل إلى جذع. ومثال ذلك (ك ت ب) ← كَتَبَ.

ولا يؤدي تطبيق هذه القاعدة إلا إلى وجود المشترك في المداخل المعجمية. ويمثل ذلك نوعان من القواميس العربية : النوع الأول هي القواميس التي اتخذت المشترك أو الأضداد موضوعا لها. ومن هذه القواميس كتاب *"الأضداد"* لمحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ / ٩٤٠ م). ومما جاء فيه: "طَرِبَ إذا فرح، وطرب إذا حزن"؛ و"مأتم: للنساء المجتمعات في الحزن، وللمجتمعات في الفرح" ؛ و"المَوْلى: المنعِمُ المُعتِق، والمَوْلى: المنعَم عليه المُعْتَق" [1].

وأما النوع الثاني فهو القواميس التي اعتمدت تصنيف المواد بحسب المواضيع. فتصنيف المواد بحسب المواضيع في هذه القواميس هو ما يفرض أن يكون أغلب المداخل من المشترك، لأن كل مدخل فيها هو بمثابة كلمة تمثل محورا لما يتعدد من

(١) الأنباري: كتاب الأضداد، ص ٧٦، ١٠٢-١٠٣.

معانيها بحسب ما يرد فيها من وجوه الاستعمال. ومثاله ما نجده في "*المنجد في اللغة*" لكُرَاع (ت ٣١٠ هـ/ ٩٢٢ م)، فإننا لا نقف في ما تضمنه من الأبواب إلا على مداخل من المشترك. ففي باب "صنوف الحيوان من الناس والسباع" على سبيل المثال، نجد : "الحُرّ: ضد العبد، والحُرّ: الحية، والحُرّ: سواد في ظاهر أذني الفرس، وحُرّ الدار : وسطها وخيرها، والحُرّ: الصقر ..."[1]. ولا يتوقف هذا المسرد من المشترك إلا بمسرد آخر من لفظ آخر مشترك أيضا.

• ق٢ = م ١ م٢ م٣

هي قاعدة تسمح بكل إمكانيات التقليب الأفقي لأصول الجذر. كما تتيح لكل أصل من تلك الأصول بالتحرّك عموديا، فيكتسب الجذر قيمة كمّيّة في كل عملية تقليب لحرف من حروفه تتحدد بعدد الحروف العربية الثمانية والعشرين. وعليه فإن هذه القاعدة هي القاعدة الوحيدة التي تقدم كل الرصيد النظري والمستعمل من مفردات العربية. وأوّل من طبق هذه القاعدة الخليل بن أحمد الفراهيدي في قاموسه "*العين*".

وتتجلى القيمة الإضافية لهذه القاعدة، في ما يوفره كل مدخل مستعمل من المشتقات، كأن تؤلّف من (ك.ت.ب) الفعل "كَتَبَ" ثم تشتق من هذا الفعل كاتِبا وكتابا ومستكبا.

• ق ٣ = ث١ ث٢ م

هي قاعدة اتُّبعتْ في القواميس التي اعتمدت على الترتيب الألفبائي بحسب الحرف الأول من الكلمة كما هو الحال في قاموس "*المصباح المنير*" للفيومي و" أساس *البلاغة*" للزمخشري قديما و"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة حديثا. فقوام هذه القاعدة هو أن الانتقال من مدخل إلى آخر يكون بحسب التغيير الذي تقع على الحرف

(١) كراع: المنجد في اللغة، ص ٦٠.

الأخير من الجذر. ويتجلى عمل هذه القاعدة في مثل عبارة "باب العين والقاف" وما يثلثهما كما هو الحال في *المصباح المنير*.

- **ق ٤ = ث١ م ث٢**

هذه القاعدة هي القاعدة المتبعة في المعاجم التي اعتمدت ترتيب المداخل بحسب الحرف الأخير من الكلمة مثلما نجد ذلك في *القاموس المحيط* للفيروزابادي، و*تاج العروس* للزبيدي. ويُعَبَّر عن هذه القاعدة في مثل هذه المعاجم بعبارةٍ مثل: "باب كذا، فصل كذا" كما في القاموس، أو "فصل كذا مع كذا" كما في *التاج*، حيث يراد من كلمة "باب" الحرف الثابت الذي تنتهي به الكلمة، ومن كلمة "فصل" الحرف الثابت الذي تبدأ به ليكون بذلك الحرف الأوسط هو العنصر المتغير. ومثال ذلك كلمة "أرض"، فإنها تأتي في المعجمين المذكورين في باب الضاد/ فصل الهمزة. وهي بذلك تشتغل بعكس ق٣. لكنها تؤدي إلى نفس النتائج.

- **ق ٥ = م ث١ ث٢**

هذه القاعدة هي قاعدة تحويلية من ق ٤، يصبح فيها العنصر (ث٢) حاملا لسمة العنصر (م)، والعنصر (م) حاملا لسمة العنصر (ث٢) فيحل كل واحد منهما محل الآخر. ويكون ذلك بعد استنفاذ العنصر (م) لما له من قيم حَرفيّة مع العنصر (ث٢) على مستوى محور الاستبدال في عملية تكوين الثالوث الجذري ، وفي بداية استئناف العنصر (ث١) لعملية الاستبدال القيمي.

- **ق ٦ = م١ م٢ ث**

هذه القاعدة هي قاعدة تحويلية من ق٤ مثلها مثل ق٥. لكنها بقيت قاعدة نظرية إذ لم تطبق في القواميس العربية لأننا لا نجد من هذه القواميس ما يقوم فيه ترتيب المداخل على تحريك الحرفين الأول والثاني من الكلمة في نفس الوقت، مع بقاء الحرف الثالث ثابتا. ولئن كانت هذه القاعدة ممكنة فإنها شديدة البطء، وعقيمة ومعقدة. وهذا هو السبب في تركها على ما نعتقد.

- ق ٧ = ث م١ م٢

هي قاعدة تحويلية من ق٣، وتجري عليها أحكام ق٦.

- ق ٨ = م١ ث م٢

هذه القاعدة ليست معتمدة إذ لا نجد من القواميس العربية ما اتبع في منهج وضع المداخل على تثبيت عين الكلمة وتحريك طرفيها الفاء واللام.

وخلاصة ما ننتهي إليه من عرض هذه القواعد أن أصحاب القواميس العربية قد تفطنوا إلى القواعد الممكنة التي توفرها اللغة العربية لوضع المداخل القاموسية. فاختار كل واحد منهم واحدة مما رآه مناسبا لأهدافه. والملاحظ أنّ هذه القواعد تختلف عن بعضها بعضا في الطاقة التوليدية. فبعضها أكثر قدرة على الإنتاج من البعض الآخر. لكنها جميعا تؤدي في نهاية المطاف إلى نفس النتيجة من حيث المداخل الرئيسية وما ينبثق عنها من فروع. وإذن، فهي لا تعكس إلا اختلافا بين المعجميين في طرائق استحضار المفردات.

٥ - حدود الكفاية التفسيرية من خلال عناصر التعريف:

أولى المعجميون جلّ اهتمامهم بالمعاني التاريخية للكلمات في ما ألفوه من قواميس. فهم قد اعتبروا علم المعجم هو التعريف بالمفردات تعريفا دلاليا. فالمتأمل في متون قواميسهم يتضح له أنّ المفردة عندهم وحدة معجمية ذات دلالات أساسية قصدية يجب أن تكون لمن يتهيأ له البحث عنها في القاموس على درجة كافية من الوضوح. ولذلك نجدهم قد وجهوا اهتمامهم إلى المعاني المعجمية الرئيسية للمداخل.

على أنّ هذا الاهتمام بالمعاني التاريخية للمفردات لا يوفر في القواميس الكفاية التفسيرية المطلوبة على وجه الدقة. ويتجلى هذا النقص في أربعة مظاهر على الأقل:

١) المظهر الأول: هو اضطراب التعريف الدلالي في الكثير من المداخل وعدم الوفاء بالمعلومات الضرورية لعدد آخر منها ، من ذلك أن التعريف اللغوي العام الذي يعمد إليه مؤلفو القواميس الكبيرة، غالبا ما يغيب فيه ذكر المرادف مقابل

طغيان الحديث عن المصادر التي وردت فيها المفردة وعمّن استعملها وعن الشواهد التي تتجاوز أحيانا القدر المطلوب، وذلك في إطار استعراض المؤلف لثقافته مقابل إرباك المتلقي وسط كدس من المعلومات لا يكون في حاجة إلى أكثرها.

ومن ذلك أيضا أننا نجد التعريف الترادفيّ، في القواميس الوجيزة على وجه الخصوص، قاصرا عن تقديم أيّ هوية دلالية جديدة للمدخل. فالاكتفاء فيه بذكر المقابل لا يقلص من درجة ما عليه المدخل من إبهام. فلا يكون المرادف في هذه الحالة، سوى نظير غامض بدوره.

ولا يختلف التعريف الوهمي عن ذلك. فتعريف بعض المفردات بالقول: إنها معروفة، ما هو إلا تعريف بالمجهول وتعبيرٌ عن عجز المؤلف على تقديم معنى لمدخل اختاره طوعا، وعدمُ إدراك منه أن ما عدّه معروفا قد لا يكون كذلك لدى المتقبل أو قد تتبدل دلالته عبر الاستعمال وفي مرحلة ما من مراحل تاريخ اللغة.

٢) المظهر الثاني: هو عدم الاكتراث بالمعلومات الشكلية عند تعريف المدخل. فالقارئ حين ينظر في مداخل أي قاموس لغوي عام يجد أن صاحب القاموس غالبا ما لا يذكر من خصائص المدخل الصوتية والصرفية والنحوية إلا ما يراه منها حتميا كالتنصيص على حركة العين أو الجنس أو العدد، وذلك على غير اطراد وعلى غير موضع محدد.

٣) المظهر الثالث: هو عدم إيلاء العناية الكافية بمظاهر الاستعمال التداولية والمعاني السياقية. فأصحاب القواميس ينزلون هذه المعاني منزلة ثانوية ويعتبرونها دلالات إدراكية تابعة لمواضعات مجازية وعرفية واصطلاحية ولسياقات لفظية ومقامية يدركها المتفوقون في المعرفة. ونتيجة لذلك يتخلون عنها أو يذكرونها على غير ترتيب معين إذ لا نجد سلمية واضحة في تتالي ما يذكرونه من المعاني.

ولعلّ من أسباب العناية الكبيرة بالمعاني التاريخية وإهمال المعاني السياقية ذهاب المعجميين إلى أن تقصي المعاني السياقية هو موضوع علم آخر من علوم العربية

يضمرون معرفة نوعه هو علم البلاغة. ويبدو أن هذا المذهب هو مذهب حقيقي لدى علماء اللغة. فقد أسندت دراسة مظاهر الاستعمال التداولية والمعاني السياقية إلى علم البلاغة ليكون هذا العلم هو مجال البحث في المعاني غير الحقيقية من خلال بابين منه هما بابا علم البيان وعلم المعاني حيث خص الباب الأول بالمجاز بكافة أنواعه، والباب الثاني بالمعاني السياقية بكل وسائلها وأساليبها.

لكن علم البلاغة لا يمكن أن يحلّ محل القواميس. وبناء على ذلك يبقى عدم العناية المطلوبة بالسياق هنة في القواميس اللغوية العامة تقلص من كفايتها التفسيرية.

٤) المظهر الرابع: هو عرضية بعض مظاهر العلاقات الدلالية عند تعريف المداخل. من ذلك مظهرا التضمين والاشتراك الدلالي.

أ) التضمين: وهو إشراب حرف جرّ معنى حرف جرّ أخر. لكن المداخل التي يتغير معناها بتغير حرف الجر الذي يقترن به، والتي يُعدَّى منها بحرف آخر غير الحرف الذي يتعدى به في أصل المواضعة، ترد غير خاضعة لأي قاعدة من شأنها أن تبيّن أثر العلاقات الخلافية التي يحدثها تغير حرف التعدية. فنحن لا نرى في مناهج الوضع المتبعة في القواميس اللغوية عامة، العربية منها والأعجمية، أي تصور منتظم في طريقة تناول ما يتعدى بحرف جرّ يكون طريقة في إحداث علاقات التمايز في عملية انتظامه.

ب) الاشتراك: يأتي في متن المعجم عرضا ويطفو فجأة ويغيب فجأة، ويرد في صورة مدخل واجب يقتضيه الترتيب. وهو ما يوحي بأنه ظاهرة مفروضة فرضا تؤدي إليها، بطريقة آلية، قواعد وضع المداخل، فلا يوليه المؤلف نتيجة ذلك البروز الفجئي والوجود الحتمي، عناية لبناء العلاقات بين سائر ما في القاموس من المداخل. وعليه، فإن آلية ظهوره وفجئية بروزه تجعله قصير المدى في العلاقات التي يحدثها في المسرد الواحد. فتعريفات المدخل الواحد من المشترك، بنوعيه اللفظي (Homonymie) والدلالي(Polysémie)، ترد منعزلة عن بعضها بعضا.

فمن أصحاب القواميس من يعالج قضية المشترك وفقا لمبدإ الأحادية اللفظية،فيوزع المفردة التي هي من المشترك إلى مداخل متعددة يعالج فيها كلٌ مدخل على حدة باعتباره مدخلا قائما بنفسه.فتتكرر نتيجة لذلك الوحدة المشتركة في كل مدخل سواء بذكرها لفظا أو بالترقيم العددي أو بالرمز إلى تكرارها بعلامة ما (المطة مثلا) متبوعة بتعريفها الخاص في نص مستقل(١).

ومنهم من يعالجه أخذا بمبدإ الاشتراك الدلالي فيضع الكلمة الواردة مشتركا دلاليا مدخلا، ثم يعرفها بما يراه معنى حقيقيا لها(٢). وبعد ذلك يُفرّع هذا الدخل إلى عنقود من المعاني الأخرى - من غير ترتيب عادة - هي في فهمه الخاص المعاني الثانوية (المجازية) لذلك المدخل الرئيسي من دون أن يبيّن للمتلقي لا طبيعة العلاقة بين هذه المعاني الثانوية ولا وجه الصلة بينها وبين المعنى المنصوص عليه في المدخل الرئيسي. على أن جملة ما يفهمه المتلقي من ذلك هو أن المفردة الواحدة يمكن أن يكون لها معاني متعددة ذات اتجاهات مختلفة ومسالك في المجاز متنوعة تحتاج في الحقيقة إلى تعليل(٣).

ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في اختيار بنية النص القاموسي (Microstructure). فلئن كانتهذه البنية واحدة في تعريفها العام وهي كونها البنية التي يُعتنى فيها بتقديم المداخل وما يتعلق بها من المعلومات فإنّ المنهجية المتبعة فيها ليست

---

(١) من اللسانيين الذين يرون أن يعالج المشترك بتخصيص كل معنى منه بمدخل منفصل فنريش(Weinreich, U) في كتابه: Exploration in semantic theory, Cambridge Univresity Press, 1971

(٢) من اللسانيينالذين يرون أن المشترك يحسن أن يعالج في إطار مدخل واحد ويكون هذا المدخل متضمنا لمختلف المعاني كاتز وفودور كما في تحليلهما لكلمة: bachelor (أعزب) .

(٣) لنوع الطريقة التي يعالج بها المشترك أثر في شكل القاموس. فالطريقة التي تقوم على المعالجة اللفظية قد تضخم القاموس لأنها تكرر نفس المدخل مرات عديدة ، والطريقة التي تقوم على المعالجة الدلالية تظهر مداخل المشترك في شكل كتل يمثل فيها كل مدخل نصا هرميا معقدا مقارنة بمداخل المترادف، وهو ما يجعل المتن مجموعة من النصوص المتفاوتة في الحجم غير المتناسقة في الشكل.

واحدة.فقد يختار مؤلف نصّا يتكوّن من مدخل واحد فيكون بسيطا. ويحدث هذا عندما يكون ترتيب المداخل ترتيبا ألفبائيا صرفا. لكن قد يختار مؤلف آخر نصا يتكون من مدخل رئيسي تنضوي تحته مداخل فرعية فيكون النص معقدا. وفي هذا الاختلاف أيضا يعود إلى طريقة الترتيب. فإن كان الترتيب ترتيبا جذريا فإنالمدخل الرئيسي ينضوي تحته عنقود (Nid)من المداخل الفرعية هي مشتقات المدخل الرئيسي. وإن كان الترتيب مما يعدّ من المشتركفإنه بندرج تحت المدخل عُشّ/ مُختَشَد (Niche) من معاني المتجانسات اللفظية[1]. وعادة ما تتبع كل هذه المداخل، في القواميس اللغوية العامة، بالتعريفات المناسبة لها مع ما يدعم معنى كل واحد منها من العناصر المساعدة.

على أن هذا الاختلاف في بنى نصوص التعريف لم يؤخذ فيه مؤلفو القواميس بعين الاعتبار مسألة العلاقات بين معاني المشترك، ذلك أننا نجدهم لا يميزون بين المشترك اللفظي والمشترك الدلالي إذ كثيرا ما نراهم يعالجون المشترك معالجة اعتباطية فيكون ما يقدّمونه له من تعريفات سلسلة من المعاني لا رابط بينها سوى ما يمكن أن يدركه القارئ بنفسه من علاقات بين بعض تلك المعاني. فمايلاحظ إذن،هو غياب الرؤية النظرية والخطة المنهجية في طريقة المعالجة. فلا التعريف الشكلي الذي تقدم فيه المعلومات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية عن المشترك مطرد في تواتره وعناصره، ولا التعريف الدلالي مرتب ترتيبا منتظما ومعللا بما في ذلك القواميس التي نلاحظ أن أصحابها يحاولون فيها ترتيب المعاني تبعا لخطة في أذهانهم. فقاموس "أساس البلاغة" لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٢٣٨ هـ/ ١١٤٣ م)على سبيل المثال، نلاحظ فيه نزعة صاحبه إلى التمييز الصريح بين معاني المفردات الحقيقية ومعانيها المجازية بصورة تكاد تكون مطردة. لكن ذلك ليس وفق خطة متكاملة في التعريف. وهو ما يدل على غياب تصوّر نظريّ لقضايا الوضع عموما عند القاموسيين العرب

١ينظر في ما أفدنا:

Hausmann, Franz Josef *: De quoi se compose l'article du dictionnaire de langue?,* p.60 ; Dubois (J.): *Introduction à la lexicographie*, p.84

القدماء والمحدثين[1]. وهو ما يستوجبالتفكير في خطة منهجية تعتبر بنية التعريف نظاما. ولهذا السبب تعتبرالكتب التي تسمى كتب الأشباه والنظائر مثالا لمعالجةهذه الظاهرة. فقد أدرك أصحاب هذه الكتب مصاعب الاشتراك فاقترحوا حلا لتجاوز ذلك يتمثل في إدراج الوحدة المعجمية في سياقها من الاستعمال لتكتسب قيمتها الدلاليَّة الخاصة. وسياق الاستعمال هذا يتمثل في العنصر الذي يتخذه أصحاب القواميس شاهدا، أي إن أصحاب كتب الأشباه والنظائر يقلبون عنصر الاستشهاد إلى مادة سياقية لتحديد معنى المدخل القاموسي.وهم بذلك يحولون المدخل القاموسي من وحدة منعزلة إلى وحدة داخل الاستعمال، انطلاقا من نصٍّ مدوَّنة- هو الشاهد في القواميس العامة- يتيسّر ضبط معناها ووظيفتها التَّواصلية. ويفهم من ذلك أن لأصحاب كتب الأشباه والنظائر تصورا خاصا لوظيفة القاموس وهي كونه تأليفا يشتغل في نطاق وظيفته التَّواصلية. وهذه رؤية تختلف عن رؤية أصحاب القواميس العامة. فهؤلاء يحصرون وظيفة القاموس في وظيفة التكنيز التي تتمثل في جمع المفردات من أجل غايتين: غاية حفظها من الضياع بتدوينها، وغاية التعريف بها بذكر نموذجها القارّ الذي يمثل فيه الشاهد الحجة النقلية الرادعة. وهاتان الغايتان، وإن كانتا معياريتين، فهما اللتان نراهما متحكمتين في وضع القاموس اللغوي العام وسببا في الاكتفاء بذكر معاني المشترك في إطار الأحادية الدلالية بعيدا عن علاقات الترابط بين تلك المعاني وبعيدا أيضا عن مفهوم السياق.

فالفرق بين القواميس العامة وكتب الأشباه والنظائر في التعامل مع المشترك يتجسم إذن في طريقة التعامل مع الشاهد. فوظيفة الشاهد في القواميس العامة تقتصر في غالب الأحيان على دعم المعنى وتأكيد صحته. أمّا في كتب الأشباه والنظائر فإنّ الشاهد يتجاوز الوظيفة السابقة ويصبح منطلق البحث في دلالة الوحدة المعجمية،

(١) ينظر في الحديث عن غياب منهجية واضحة في التعريف القاموسي في القواميس العربية: ابن مراد: *من المعجم إلى القاموس*، ص ص ١٢١- ١٣٣- فقد تتبع المؤلف في هذا الكتاب عناصر ضعف المنهجية في التعريفين الشكلي والدلالي.

فتتحول الوحدة المعجمية من نموذج يتميز بالمحافظة والثبات على مضمونه في سياق لا يتبدّل، إلى وحدة غير قارة في هويتها الدلالية وفردا (Individu) متحرّكا قابلا للتكيف مع مجريات السياقات المختلفة. ولهذا اعتبر السياق في تلك الكتب محددا رئيسيا للمعنى وكذلك اعتُبر جزءا رئيسيا من نص التعريفوعنصرا محوريا من بنية التعريف الدلالية لفك الغموض عن معاني الوحدات المعجمية.

على أنّ الإجابة عن التساؤل: كيف تترابط معاني المشترك ؟ تبقى دائما غائبة. ذلك أنّ كتب الأشباه والنظائر، مثلها مثل القواميس اللغوية العامة بقيت قاصرة عن إبانة الروابط بين معاني المشترك. فهذه الكتب لا تربط في مداخلها، في غالب الأحيان، الاشتراك بقضايا التوسّع المجازي بل تقتصرعلى بيان المعنىالساقيفي أحاديته. وكذلك القواميس،فهي لا ترتب المعاني المجازية باعتبارهاسلسلة ما يقتضيه مدخل المشترك من المعاني ، بل باعتبارها مجرد معان أخرى ذات طابع أحادي لذلك المدخل.

واستتباعا لذلك فإن فرضية كون الاشتراك الدلالي في المدخل القاموسي قادرا على بناء علاقات دلالية بين فروع المدخل الرئيسي في المسرد الواحد تبقى سؤالا مستمرا لا يجد إجابة إلا بالانطلاق من المعنى الحقيقي للمدخل وصولا إلى الدلالات المجازيةمن خلال ما يرسمه صاحب القاموس من تسلسل للمعاني يسمح بالانتباه إلى تعالقها أو إلى ما يحول دون ذلك. فالعلاقات الدلالية التي يقوم عليها نظام المعجم، هي علاقات تتخذ مسارات بحسب نوع العلاقة بين الوحدة المعجمية ومعانيها . فإن كانت العلاقة مثلا، علاقة مجاز فإن الوحدة المعجمية من المشترك الدلالي لا يتحدد معناها إلاّ بالسياق ، وإن كانت العلاقة علاقة لفظية فإن الوحدة من المترادف يتحدد معناها على الحقيقة. ويتحدد كل هذا في إطار أنواع العلاقات بين المعاني.

والخلاصة هي أن كيفية التعامل مع المادة القاموسية في القاموس اللغوي العام وطريقة وضعالمداخل فيه لا تراعي في غالب الأحيان ما بين هذه المداخل من علاقات ترابط. وقد تبيّن لنا أن وظيفة هذا القاموس تتجسّم أساسافي توفير المعلومات اللازمة للوحدات المعجمية بصورة تكون أكثر جلاء وأدق منهجا. لكنّ هذه الوظيفة، على

بداهتها، مازالت تمثّل الجانب الأكثر تعقيدا في نظمنة القاموس بسبب تعدد العناصرالتي يتطلبها التعريف وتشعب المسالك بين دلالات الوحدات المعجمية المدخلية.

ويمكن الحدّ من عدم الكفاية المنهجية في تناول هذين المظهرين بوجوب إيجاد العلاقات الرابطة بين مختلف تجلياتهما. ويحدث ذلك في إطار عملية تجميع للمداخل تقع بعمليات توليد، فتكون سلسلة ما يتولد عن المدخل الواحد من الوحدات المعجمية في علاقة اتصال متينة. على أن تحقيق هذه العلاقة يستوجب أولا منهجا في تقديمه. ونرى أن من بين قواعد هذا المنهج القواعد الأربع التالية:

١) اختيار القاعدة المناسبة: وذلك لترتيب مختلف مواد القاموس ترتيبا يكون فيه المدخل الرئيس موجها لما ينبثق عنه من المداخل الفرعية، وتكون هذه المداخل امتدادا داخليا له. ولا تعدو أن تكون هذه القاعدة إلا ق٣: (ث١ث٢ م)مما ذكرنا من القواعد في الفقـؤة:٤، لكونها أيسر الطرق بالنسبة إلى مستعمل القاموس في تقصي المواد ذلك أن قيامها على الترتيب الألفبائي حسب الحرف الأول من الكلمة معراة من الزوائد يمكّن الباحث من سهولة الوقوف على المفردة وفروعها داخل القاموس.

٢) الاشتمال والاندراج : نعني بالاشتمال أن يتضمن كل مدخل رئيسي مختلف ما يرتبط به من المداخل الفرعية ذات الأصول المتجانسة جناسا تاما أو غيرتام. وعليه، يكون هذا المدخل هو المسؤول عن عمليات توجيه المداخل الفرعية باعتباره حاملا لدلالتها العامة ولأصولها. ونتيجة لذلك ينبني داخل القاموس على نوع من العلاقات هي علاقات الاحتواء التي تتجلى في انتماء ما يعد فرعا إلى ما يعَدّ أصلا.

ونعني بالاندراج انضواء المداخل الفرعية في المدخل الرئيسي بحكم الانتماء إلى نفس القاعدة التي تجعل المداخل بعضها بسبب من بعض شكلا ودلالة. وتؤسس مظاهر الانضواء هذه علاقات أخرى تقف مقابلة لعلاقات الاحتواء هي علاقات

الانتماء. وهذان النوعان من العلاقات هما اللذان يحدد من خلالهما المؤلف طبيعة الصلة بين مختلف المداخل.

٣) التفريع : ونعني به تقسيم المدخل الجذري إلى عجر هي المداخل الفرعية المتولدة عنه. ويتم ذلك بحسب ترتيب مقصود لبنى تلك المداخل الفرعية تبعا لتجانسها الصوتي وانتمائها المقولي، وبحسب ترتيب مقصود أيضا لأنواع الدلالات. ومن شأن هذا التفريع أن يقدم تصورا شاملا وواضحا لسلاسل المتجانسات يمكن به التمييز بسهولة بين الأصول الشكلية والدلالية وتفرعاتها وفهم الصلات الرابطة بينها جميعا. ويمكن الاستئناس في ذلك بما فعل ابن فارس في قاموسه "مقاييس اللغة" .

٤) اعتماد السياق في تحديد الدلالة: تتجلى جدوى هذا الاتجاه في جملة ما يوفره من الفوائد التي تدقق التعريف وتختصر الطرق إليه. ومن هذه الفوائد انبثاق معاني الوحدات المعجمية من خلال ترابطاتها الصوتية والصرفية والتصريفية والدلالية والإعرابية والمقامية. فتتقيد دلالة الوحدة المعجمية بسياقها الترابطي وتخرجبذلك منعموم الدلالة الذاتية التي تؤديها الوحدة المعجمية وهي منعزلة، ذلك أنّ القرائن اللغوية اللفظية والمعنوية ترشد إلى المعنى المقصود عن طريق عملية تأيل مقبولة وتوفر سندا موضوعيا لعملية التأويل تلك.

وتختلف درجة بروز هذه العناصر الأربعة في القواميس العربية العامة منها والمختصة.

٥-١ في القواميس العامة:

نذكر من هذه القواميس ثلاثة نماذج نبرز من خلالها بعض ما اعتمدته من قواعد التعريف الأساسية وأثر تطبيق هذه القواعد في تحقيق الكفاية التفسيرية. وهذه القواميس الثلاثة هي: "*مقاييس اللغة*" لأحمد بن فارس (ت٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م) ، وهو قاموس قديم، و"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وهو قاموس حديث، و"الغني الزاهر" لعبد الغني أبو العزم، وهو قاموس معاصر.

أ) معجم "*مقاييس اللغة*": أقام ابن فارس قاموسه هذا على مقولتي الأصل والفرع في الشكل والدلالة، وبناه على فكرة افترض فيها أن تينك المقولتين تمثلان منهجا في ترتيب المداخل[1]. فجميع تفرعات المدخل القاموسي ، هي عنده سلالات تتناسل من عائلة واحدة وأن أساس هذا التناسل هو وحدة الأصل. فاعتمد بذلك ما رآه أصلا مشتركا بين المفردات قاعدة رئيسية من قواعد وضع المداخل القاموسية. ويتمثل الأصل الذي رآه، في جذر اشتقاقي افتراضي مجرد من حروف الزيادة يتضمن معنى معجميا قاعديا ويتم الحصول على أول مدخل معجمي منه بالاستنباط الصرفي عن طريق الاشتقاق. ثم تستدعى بعد ذلك بقية المداخل التي هي في غالب الأحيان مفردات مستعملة . ومثال ذلك قوله في كتاب الهمزة:" وأمّا الهمزة والميم فأصل واحد يتفرّع منه أربعة أبواب وهي الأصل، والمرجع، والجماعة، والدين. وهذه الأربعة متقاربة"[2]. ومثال ذلك أيضا قوله في كتاب الجيم: "(جظ) الجيم والظاء إنْ صحّ فهو جنسٌ من الجَفَاء. ورُوِي في بعض الحديث: "أهلُ النَّارِ كلُّ جَظٍّ مُسْتكبِر"، وفسّر أنَّ الجَظَّ الضّخم. ويقولون: جَظَّ، إذا نَكَحَ. وكلُّ هذا قريب بعضُه من بَعض"[3].

فهذا المنهج في الوضع نراه يوفر علاقات ترابط شكلي ودلالي متماسكة داخليا لأن المفردات المستعملة التي مثلت مداخل وجدناها تلتقي في نهاية المطاف في حقل دلالي تعالق فيه أحدها الأخرى وترتبط بها ارتباطا متينا نظرا لقوة ما بينها من صلة شكلية ودلالية.

ب) "*المعجم الوسيط*" لمجمع اللغة بالقاهرة: لاحظنا في مداخله ما يعدّ في أحد جوانبه تفريعا، من ذلك مثلا ما جاء في "ضرب"، حيث ورد فيه: "(ضرَب) الشيءُ ضربا، وضربانا: تحرّك. و- القلبُ: نبض. و- :العرقُ:هاج دمه واختلج. و- والضرسُ

(١) ينظر تفصيلا في المقولتين الأصل والفرع عند ابن فارس : شندول: الدرس اللغوي العربي ، ص ص ١٥٧- ١٧٨.

(٢) ابن فارس: المقاييس، ١/ ٢١.

(٣) المرجع نفسه، ١/ ٤١٥

أو نحوه: اشتدّ وجعه وألمه. وـ الرجل في الأرض: ذهب وأبعد (...) وـ: نهض وأسرع في السير. و ـ في الماء: سبح . وـ في الأمر بسهم ونحوه: شارك فيه. وـ عن الأمر: كفّ وأعرض. وـ اللون إلى اللون: مال. وـ بيده إلى كذا : أهوى. وـ إليه: أشار. وـ على المكتوب وغيره: ختم. وـ النوم على أذنه: غلبه (...)وـ له مثلا: ذكره له ومثّل له به (...) . وـ الحاسبُ عددا في آخر: كرره بقدر آحاد الآخر . وـ له أجلا أو موعدا: حدّده وعيّنه (...). وـ الخيمة ونحوها: نصبها(...).

ثم يجيء بعد ذلك بـ "أضرَبَ" ويعرفها على النحو التالي: (أضرب) في المكان= أقام ولم يبرح. و ـ : سكن لا يتحرك. وـ : أطرق. وـ العمالُ ونحوهم: كفوا عن العمل حتى تجاب طلباتهم (محدثة). وـ عنه: أعرض. وـ الخبزُ: نضِج وآن أن يُنفَض عنه رماده وترابه. وـ القومُ وغيرُهم: وقع عليهم الضريبُ: الصقيع. وـ البردُ أو الريحُ النباتَ وغيرَه: اشتدّ عليه[1].

فالملاحظ من خلال هذين المثالين أن المجمع اتبع قاعدة واضحة في الترتيب خولت لكل مدخل رئيسي أن يعم ما يتفرع عنه من المداخل، كما خولت للمداخل الفرعية أن تأتلف في مسارد بحسب انتمائها المقولي.

ولئن حقق ذلك علاقات ترابط شكلية بين الوحدات المتجانسة فإن العلاقات الدلالية بقيت بين هذه الوحدات مغيبة نتيجة عدم وجود مؤشر لذلك في مسرد المقولة الواحدة. فقد وردت مختلف معاني "ضرَبَ" و"أضرب" مجتمعة دون تمييز وكأن المجمع قد غلب عليه الاهتمام بجمع المادة أكثر من اهتمامه بطريقة تبويبها[2].

ب) "*الغني الزاهر*" لعبد الغني أبو العزم: الملاحظ في هذا القاموسوعيالمؤلف المضمر بالبعد النّظريّ في التعريف القاموسي مستفيدا في ذلك من القاموسية الغربية

---

(١) مجمع: الوسيط، ١٩٨٩، مادة:ضرب، ١/ ٥٣٦.

(٢) اتبع المجمع في الترتيب الداخلي للمواد قواعد محددة مثل ترتيب الفعل المجرد بحسب ما يتعدى به. لكنه لم يكترث بالعلاقات الدلالية بين الكلمات المتجانسة من المقولة الواحدة مما جعل التعالق الدلالي في مسرد تلك الكلمات معدوما. وهذا نقص منهجي ننبه إليه.

التي تبني اليوم تصورها للقاموسوفقا لرؤية واضحة لبنية التعريفوقواعد مطردة في الجمع والوضع تتجسمانفي ركنين متمايزين ومتوازيين هما: التعريف الشكلي والتعريف الدلالي.

ويمكن أن نتبيّن مظاهر هذا البعد المنهجي عند أبي العزم من خلال المثال التالي وهو المدخل "قوة"، فقد أورده على النحو التالي:

-**قُوَّةٌ**- ج: قوات، قُوًى، قِوًى. [ق و ي]. (مص. قَوِيَ).

١. قُوَّة ُالإِنْسَان:طَاقَتُهُ، حَرَكَتُهُ الْمُتَنَامِيَةُ. "لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ" القُوَّةُ في الاتِّحَادِ" "قُوَّةُ الإِرَادة" "قُوَّةٌ فِكْرِيَّةٌ" "قُوَّةُ الجِسْمِ". ٢."أَلْعَابُ القُوَى": أَلْعَابٌ رِيَاضِيَّة منهَا الْعدْوُ. ٣. "الْقُوَّةُ الْجَاذِبَةُ": أيْ مَا يَدْفَعُ الشَّيْءَ نَحْوَ الْمَرْكَزِ، وعَكْسُها القُوَّةُ الطَّارِدَةُ. ٤. "قُوَّةُ الطُّغْيَانِ": ثِقْلُ الطُّغْيَانِ وظُلْمُه. ٥."القُوَّاتُ المُسَلَّحَةُ": فَيَالِقُ الْجيْشِ. "الْقُوَّاتُ الْبَرِّيَّةُ" "الْقُوَّاتُ الْجَوِّيَّةُ" "الْقُوَّاتُ الْبَحْرِيَّةُ".

يقدّم هذا النموذج المنهج الذي دأب عليه أبو العزم في كامل قاموسه. فأبو العزم يضع ركنين متوازيين وقارّين للتعريف: ركن التعريف الشكليّ في المقدمة كما تفعل القواميس الغربية، يليه ركن التعريف الدلاليّ. وهذا ما يسمح بوضوح التعريف وشموليته وامتداده إلى مستوًى لغويٍّ صرْفٍ ومستوًى دلاليٍّ محض. فلا يحتاج القارئ بذلك إلى أن يقرأ كامل التعريف ليتبيَّن أنّ المدخل المشروح هو في صيغة المفرد مثلا أو في صيغة الجمع ، أو هو مؤنثٌ أو مذكَّرٌ، أو هو يعني كذا ولا يعني كذا. إنه يشعر بوجود ركن شكليّ قارّ في التعريف مخصَّصٍ لتقديم المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية، ويشعر أيضا أنّ معاني الكلمات تتراتب بوضوح وبحسب سياقاتها الحقيقية من الخطاب التداولي العام. وهذه مزية في هذا القاموس لأن أغلب القواميس العربية الأخرى يجد فيها القارئ نفسَه متقبّلا يُلَقَّن معارفَ قد لا يجد فيها ضالته وقد لا يكون في حاجةَ إليها أيضا.

ويتألف التعريف الشكليمن ثلاثة مكونات تتحدد عناصر كل مكون منها بحسب طبيعة المدخل وانتمائه المقولي كما هو واضح في المثال "قوة" الذي أوردنا. وهذه المكونات الثلاثة هي:

(أ) المكون الصوتي: ويشتمل على النطق والهجاء والتأصيل الاشتقاقي للبناء.

(ب) المكون الصرفي: ويتضمن معلومات حول الصيغة، وحول الانتماء المقولي للوحدة المعجمية (فعل، مصدر، صفة)وحول الجمود والاشتقاق...إلخ.

(ج) المكون النحوي: وفيه إبانة لطبيعة المدخل التركيبية من حيث التعدية واللزوم إن كان فعلا، ولطبيعته التصريفية من حيث العدد والجنس والحالة الإعرابية...إلخ إن كان اسما أو صفة.

ويتكون التعريف الدلالي من عنصرين، الأول أساسي وهو المكون المدلولي الذي يولي فيه القاموسي عناية بمعاني الوحدة المعجمية، والثاني تكميلي مساعد ويتمثل فيالشواهد القولية، والأمثلة الصناعية الموضحة للسياق، والرسوم التوضيحية...إلخ.

إذن، يعتبر قاموس "*الغني الزاهر*" نموذجا جديدا للقاموس اللغوي العام لأن القواميس الموروثة يغلب عليهاغياب التصور النظري المتكامل. فالتعريف الشكلي يكاد يكون غائبا. وهو إن ذُكِر، فإنما تُذكَر بعضُ عناصره بحسب دواعي السياق وبصورة غيرِ منتظمة، وفي مواضعَ غيرِ محدّدَة من نص التعريف. و التعريفُ الدلالي يقوم على سرد معاني المدخل وتكديسها في غير ترتيب أو غاية واضحة.

٥-٢ في القواميس المختصة:

نعني بالقواميس اللغوية المختصة القواميس التي اتخذت حقلا واحدا من الحقول المعجمية للمفردات. ونشير منها، في العربية، إلى نوعين: النوع الأول ما مثّل بوادر بروزها، وهي القواميس التي اتخذت في عمومها شكل رسائل في بداية الحضارة الإسلامية. والنوع الثاني ما مثل مرحلة نضج في القديم أو في العصر الحديث.

أ) قواميس الرسائل:

تجلت في هذه التآليف القاعدة الثالثة (ق٣) مما ذكرنا من القواعد في الفقرة:٤، بصورة واضحة. ذلك أنها جسّمت تيارا يعالج ما يُعتبَر مواضيع مربكة في القواميس اللغوية العامة مثل مواضيع الأفعال اللازمة، والأفعال المتعدية، والمجاز، والأضداد، والمشترك، والمتشابه، والوجوه والنظائر. ومن هذه الرسائل والكتب على سبيل المثال: "*الوجوه والنظائر في القرآن الكريم*" لهارون بن موسى (ت١٥٠هـ / ٧٦٧م)، و"*كتاب الأضداد*" لمحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ / ٩٤٠ م)، و"*الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى*" لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) ، و"*إتحاف الفاضلبالفعل المبني لغير الفاعل*" لمحمد علي بن علان الصديقي(١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م).

وقد اعتمد أغلب أصحاب هذه الكتب السياق كأداة للتعريف وإن لم يوجد يومها تعريف منفصل للسياق يندرج في إطار نظرية لسانية خاصة به في الدرس المعجمي العربي.

وتتميز كتب الغريب والوجوه والنظائر على وجه الخصوص، بأنها كانت تعكس تيارا في البحوث اللغوية التطبيقية اتخذ موضوعا لفحص الملتبس واستخراج المعاني الخصوصية لما أشكلت دلالاته من مفردات اللغة العربية مثلما فعل يحي بن الفراء (٢٠٧هـ/ ٨٣٣ م) في كتابه "معاني القرآن" ، وعبيدة معمر بن المثنى (٢١٥هـ/ ٨٣٠ م) الذي عالجأيضا المجاز في القرآن في كتابه "مجاز القرآن". فقد قدم هذان الرجلان مقاربات في استخراج المعاني المجازية من الآيات تعدّ معالجات سياقية.

إلا أن من أبرز الكتب التي اتخذت من السياق أداة لتحديد المعاني الخصوصية للكلمات كتاب "الوجوه والنظائر في القرآن العظيم" لمقاتل بن سليمان (١٥٠ هـ/ ٧٦٧م) الذي يعدّ أول تأليف في هذا الموضوع. ومن أمثلة ما ورد فيه، النموذج "حَرْث" الذي نراه كافيا ودالا على أمثاله مما تناوله المؤلف والذي نورد بإزائه معالجته التاريخية

في "لسان العرب" لنتبين الفرق بين التعريفين وأثر المقاربة السياقية في استكمال كفاية القاموس التفسيرية [1] :

تعريف مقاتل بن سليمان	تعريف ابن منظور
الحرث: على ثلاثة أوجه: - الوجه الأول: الحرث بعينه. فذلك قوله في البقرة: ولا تسقي الحرث. - الوجه الثاني: الحرث: يعني: الثواب، فذلك قوله في: حم عسق: "مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخرةِ. - الوجه الثالث: الحرث: يعني: فروج النساء. فذلك قوله: فَأْتوا حَرْثَكُمْ." [2]	- الحَرْثوالحِراثةُ: العَمل في الأَرض ... وبه فَسَّر الزجاجُ قوله تعالى: أصابتحَرْثقوم ظَلَمُوا أَنْفُسَهم فأَهْلَكَتْه. - والحَرْثُ: الكَسْب... وفي الحديث: أَصْدَقُ الأَسماءِ الحارِثُ... - والمرأةُحَرْثالرجل: أَي يكون وَلَدُه منها...وفي التنزيل العزيز: نساؤُكمحَرْثلكم... - وحَرْثالرجل: امرأَته؛ وأَنشد المُبَرّد: إِذا أَكلَ الجَرادُ حُروثَ قَوْم فَحَرْثي هَمُّـه أَكْـلُ الجَرادِ

ومما يمكن أن نستنتجه من المقارنة بين التعريفين ما يلى:

(١) ينظر المثال في: ابن سليمان : الوجوه والنظائر ، ص ٣٢ .

(٢) ابن سليمان: الوجوه والنظائر ، ص ١٤٨.

ابن سليمان	ابن منظور
(١)يورد معنى المدخل بتحديداته السياقية. فكلمة "حرث" تعني"الزرع" في سياقما يقوم به الإنسان من المهن، ومعنى "العمل الصالح" في سياقالحديث عن الآداب.ومعنى"العلاقة الزوجية" في سياقالحديث عنالعلاقات الأسرية.	(١) لا يورد المداخل تبعالتواترها في سياقنص محكي بل بناء على معانيها التاريخية المستقرة في الاستعمال دون رصد لتطورها التاريخي.
(٢) لا تتخذ الآية شاهدا نقليا بل سياقا يحدد معنى الكلمة كما يتجلى في عبارة "فذلك قوله"، أي: ها هنا معناها في هذه الآية. فلو كانت شاهدا لقيل: "منه قول فلان" أو "ومنه الآية"، وما شابههما.	(٢) النص المحكي حجة وليس سياقا يسوّر المعنى. ويوجَّه إلى ما يُرى أنه مناسب له من المعاني.
(٣) السياق الواحد كاف لتحديد المعنى المطلوب ويختصر نص التعريف الدلالى دون إخلال به.	(٣) نص التعريف معقد لما فيه من عناصر غير ضرورية كذكر أكثر من شاهد على المعنى نفسه كما في "حرث الرجل".
(٤) السياق عنصر تعريف يجعل التعريف تعريفا آنيا.	(٤) يتحول السياق إلى شاهد على المعنى التاريخي فينتقل التعريف من تعريف آني إلى تعريف زمانيّ
(٥) إبانة معاني المفردة في حركة استعمالها أهم من البحث في بعدها التاريخي.	(٥) تعديد معاني الكلمة هو الهدف الأمثل والغاية القصوى.

إذن، تأتى أهمية الكتب والرسائل التى تمثل بواردر القاموس العربى المختص من أنهاتكشفالنقاب عن المعانى المتعددة والمتجددة التى يدل عليها اللفظ الواحد في سياقاته المختلفة. وهي في منهجهالا تحيد عن المبادئ النظرية العامة في النظرية السياقية،

فهى تميّز بين معانى اللفظ الواحد من خلال القرائن اللغوية والمعنوية، ومن خلال ما يحيط بالحدث الكلامى من ظروف ذات صلة بالمتكلم أو بالمخاطب. لكن هذه المقاربات كان أغلبها في بدايات التأليف القاموسى. فأهملت رغم ما تمثله من اتجاه مجد في المعالجة القاموسية وذلك لسيطرة التعريف التاريخى في الدرس المعجمى العربى عموما والقاموسية خصوصا.

ب) المعاجم المختصة المكتملة:

هى التى تتحدث متونها عن موضوع معين في مجال من مجالات المعرفة أو الحياة العامة واعتبرها أصحابها بوعى منهم، أنها قواميس متخصصة. فاتبعوا لذلك ما رأوه مناسبا من الخطط في جمع المادة وترتيبها والتعريف بها. ومن هذه القواميس على سبيل المثال، التعريفات للشريف الجرجانى (٣٩٢هـ/ ١٠٠١ م)، والمخصص لابن سيده (ت٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م)، وغريب الحديث لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ/ ١٢٠٠ م).

وقد أدرك بعض أصحاب هذه القواميس شروط التعريف في المعجم المختص، مثل ابن الجوزي. فقد قال في مقدمة قاموسه: "فرأيت أن أبذل الوسع في جمع جميع غريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم، وأرجو ألاّ يشذ عنّى مهم من ذلك(...) وقد رتبته على حروف المعجم ، وإنما آتى بالمقصود من شرح الكلمة من غير إيغال في التصريف والاشتقاق، إذ كتب اللغة أولى بذكر ذلك، وإنما آثرت هذا الاختصار تلطفا للحافظ"[1].

وهذه الخطة التى رسمها ابن الجوزي القائمة على العناية بالجمع وعلى الاهتمام بالتعريف الدلالى للمداخل والإهمال المقصود للتعريف الشكلى، هى التى نجدها سائدة في المعاجم المخصصة القديم منها والحديث. ولئن كان الهدف من التخلى عن العناصر الشكلية هو االاختصار والتلطف بالقارئ فإن هذا الهدف يتعارض بالمقابل،

---

(١)ابن الجوزي: غريب الحديث، ١/ ٤.

مع تحقيق الكفاية التفسيرية القاموسية، لأن الإبقاء على المداخل مبهمة في جوانبها الشكلية هو خلل في التعريف يحرم المتقبل من الإحاطة بها في شموليتها الضرورية.

ويمكن للناظر في القواميس المخصصة أن يجد مواضع نقص أخرى كثيرة تتعلق بالجمع والترتيب وعناصر التعريف لا يسمح لنا بحثنا هذا بأن نتقصاها ونحللها. فغايتنا في هذا العمل ليس تقديم دراسة حول أنواع القواميس ومناهجها وإنما الإشارة فقط إلى بعض ما يعتبر فيها نقائص تحول دون كفايتها التفسيرية. إلاّ أنه تجدر الإشارة إلى أن المعجمية المعاصرة تسعى إلى الاتفاق حول عدد من عناصر التعريف القارة التى يجب أن تتوفر في القاموس سواء أكان عاما أم متخصصا. وليس التأصيل للمداخل وذكر انتمائها المقولى وشواهدها السياقية الأساسية إلا بعض المقترحات المقدمة.

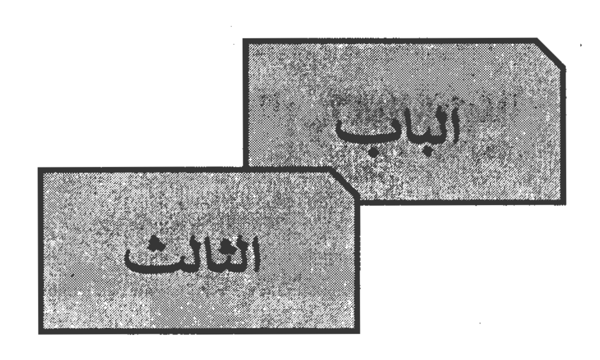
والخلاصة هى أنّ القاموس لا يحقق لقارئه الكفاية التفسيرية المطلوبة اعتمادا على تعريف معنى الوحدة المعجمية الذاتى فقط ، لأن ذلك التعريف يبقى، رغم جهد المؤلف في إبانته، تعريفا نظريا، ولا أيضا من خلال تحويل عنصر السياق إلى شاهد، بل من خلال الهوية الشكلية الأساسية للمدخل، والسياق في فرديته التى تعطى للمعنى العام خصوصية من خصوصياته، والتميز بين الدلالة الذاتية القارة للمفردة ودلالاتها التداولية.

خاتمة:

لقد تبيّن لنا أنّ أبرز مقاربات التعريف في القاموس العربي هي المقاربة التقليدية. وهذه المقاربة قوامها معالجة المداخل المعجمية حالة بحالة، وهي مبنية على تصورات المؤلفين الشخصية لطريقة التعريف لا يحسن أن تستمر انعكاساتها العملية في ما يمكن إنجازه من القواميس الجديدة. ولذلك كان ما عرضنا حول كفايتها التفسيرية في هذا الفصل طرحا جديدا للقضية نريد أن نبرز من خلاله بعض مظاهر النقص التي تخللت هذا القاموس وكذلك بعض العناصر المفيدة التي هي فيه من أجل وضع خطة جديدة موحدة ومتقدمة تضع للتعريف القاموسي ضوابط علمية تفي بالغرض منه.

فالقاموس اللغوي العربي العام قاموس يغلب عليه الحكم بأنه قائمة صامتة من المفردات يشرحها المؤلف بما يراه مناسبا لأن يكون قاموسه مرجعا لمن يحتاج إلى معرفة معاني بعض الكلمات. وعليه، لا بد من تصوّرٍ جديدٍ لمنهج وضع يأخذ بعين الاعتبار جملة العلاقات التي تحقق التماسك بين مختلف مكونات المتن مبنى ومعنى. وهذا يبعث على المستوى النظريّ،إلى اتخاذ معنىً جديد لمفهوم القاموس وأهدافه إذ يُفترض في القاموس أن يكون مشروعا مفتوحا قابلا للإضافة والتجديد باستمرار،وامتدادا لجهود سابقة لا يمكن إنكارها. ولهذا لا يجب أن تتسمالمعجمية التطبيقيةبالمحافظة والثبات بل يجب أن تسعى دوما إلىتحقيققاموس مثاليّ.

وما تجدر الإشارة إليه أن اللسانيات المعجمية اليوم تقدم نتائج قيمة يمكن أن يفيد منها القاموس العربي المنتظر. لكن متن اللغة يواجه مشاكل معقدة كمشكلتي المعرب والدخيل، إذ إن العربية اليوم أمام سياقات حضارية أجنبية ، إنّها اليوم هدف لكلّ جديد يظهر في الثقافات الغربية الغازية لها بمصطلحات العلوم ولغة الحضارة.فعليها إذن أن تواكب الحداثة في واقع مُعَوْلَم.



التوليد الدلالي

- الفصل الأول: التوليد الدلالي بالحقيقة والمجاز
- الفصل الثاني: التوليد الدلالي بالاقتراض

الفصل الأول

التوليد الدلالي بالحقيقة والمجاز

تمهيد:

مصطلح "توليد" مصطلح لساني حديث، ظهر في اللسانيات الغربية، في مجال النحو، في بداية النصف الثاني من القرن العشرين مع نشأة المدرسة التوليدية التي تزعمها نوام شومسكي (Avram Noam Chomsky) ويقابله بالفرنسية المصطلح (Génération)[1]. وكذلك برز في مجال اللسانيات المعجمية، في الدراسات الغربية الحديثة أيضا، ويقابله بالفرنسية المصطلح «Néologie» . إلا أن معناه في علم المعجم ليس هو نفسه في علم النحو. ففي علم النحو يعني القدرة على تكوين جمل لم نسمعها من قبل بناء على ما رسخ في ذهن المتكلم من القواعد النحوية التي تلقاها من الجماعة اللغوية منذ الصغر. وفي علم المعجم يعني القدرة على إنتاج دوال ومداليل جديدة أو هما معا طبقا لقواعد صرفية ودلالية تبعا لحاجات الناس التواصلية ولما يفرضه التطور اللغوي من الصيغ والمعاني الجديدة.

لكن تجدر الإشارة إلى أنه يوجد في علم المعجم مصطلح آخر قريب في مفهومه من مفهوم المصطلح "توليد معجمي"، بل قد يتداخل معه. وهذا المصطلح هو مصطلح "إبداعية معجمية" الذي استعمله لويس غلبار ((Guilbert ,(L.) في فصول كتابه "الإبداعية المعجمية" (La créativité lexicale) الصادر بباريس سنة ١٩٧٥. والفرق

---

(١) ينظر تفصيلا أكثر حول نشأة المصطلح "توليد" في: شندول: الصرف العربي، ص ص ١٤٥-١٥٣.

بينهما هو أنّ الإبداعية سلوك لغوي عام في مجال الاستحداث اللغوي يكون فيه المتكلم حرا ، فيستطيع أن يرتجل وأن يغيّر من المباني والمعاني بحسب ما تسمح به كفايته اللغوية وحاجات التواصل المتغيرة. أما التوليد فهو الجزء الواعي من هذا السلوك. ومن ثمّ فهو مسار مقيّد يخضع لجملة من المبادئ والقواعد اللغوية المعلومة[1].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مفهوم التوليد قد يتداخل كذلك مع مفهوم المصطلح اللغوي التقليدي "تكوين" في مثل قولنا : تكوين جملة، أو" تكوين وحدة معجمية" أو "تكوين صيغة صرفية"، وذلك بسبب ما يبدو من تشابه بين مسارات تكوين الوحدات المعجمية وعمليات توليدها. لكنّ الحقيقة خلاف ذلك. فالتوليد يكون تبعا لعمليات رياضية معلومة ومجردة تفضي إلى خلق (Création) كائن لغوي جديد ومحسوس، أي إلى فرد لم يكن موجودا قبل ذلك. ولمزيد التوضيح، فإنّ التكوين هو أن تقول مثلا: إنّ الصيغة الفعلية المجرّدة "فُعِلَ" كما في كُتِبَ مبنيا للمجهول، تتألّف من: الجذع الصيغي [فعل] وضمّة بدئية وكسرة وسطية وفتحة آخرية، وإنّ الصيغة الاسمية المزيدة "مُسْتَفْعِل" تتكون من: العنصر [مُ] والعنصر [استـ] والصيغة الدنيا [فعل]، وإنّ الوحدة المعجمية "مُسْتَكْتِب" تتكوّن صرفميا من: الصرفم [مُ] الذي هو زائدة بدئية، ومن الصرفم [استـ] الذي هو زائدة وسطية، ومن الصرفم [كتب] الذي هو الوحدة الجذعية الدنيا، وإنّ التأليف بين هذه العناصر عن طريق عملية إعادة بناء، هو الذي تتحقق به الوحدة تحققا تاما. أمّا التوليد فإنك تقول مثلا إنّ القاعدة: اسم + ياء مضاعفة تولّد نسبة، نحو: [إنسان + [يّ]] ← إنسَانيّ، حيث الوحدة "إنسانيّ" التي هي صفة، لم يكن لها كيان ووجود قبل عملية توليدها من الاسم "إنسان" تبعا للقاعدة العامة: اسم ← صفة، والقاعدة التفسيرية الفرعية: اسم + يّ. فالتكوين هو إذن عملية تفكيك لعناصر فرد لغوي موجود تليها إعادة بناء لتلك العناصر ، والتوليد هو عكس ذلك، هو عمل رياضيّ ذو قواعد مجرّدة يَخْلُقُ فردا لغويا ويحقّق له كيانا منظما.

---

(١) ينظر: Dubois et al : dictionnaire de linguistique,p.323

فالفرق بين المصطلحين "تكوين" و"توليد" دقيق في اللغة العربية. لكنه يلاحظ بوضوح في اللغات الهندية الأوروبية. ففي الفرنسية على سبيل المثال، يقابل المصطلحَ "تكوين" المصطلحُ "Formation" الذي منه المصطلح "Formation des mots"[1]، ويقابل المصطلحَ "توليد" المصطلح " Néologie". والفرق بين دلالتي هذين المصطلحين في هذه اللغة الأعجمية واضح. وبناء على ذلك فإن التوليد المعجمي هو مجموع القواعد المجردة التي تؤدي بشكل رياضي إلى استحداث دليل لغوي أو أحد وجهيه: الدال أو المدلول.

والتوليد في المعجم نوعان: شكلي ودلالي. فالشكلي يتعلق بالوحدات المعجمية من جوانبها الدالية، أي الصوتية والصرفية، والدلالي يتعلق بجوانبها المدلولية، أي معانيها. والمتأمل في هذه الثنائية – ثنائية الدال والمدلول- يمكن أن يستنتج أنّ نظام اللغة يشتغل على اتجاهين متعاكسين. فالملاحظ أنّ كل القضايا اللغوية ، الأصولية منها والصوتية والصرفية والدلالية والإعرابية، وكذلك أنواع العلاقات بين الأبنية والمعاني، نجدها جميعا تتجسم في شكل ثنائيات متقابلة. فمن الثنائيات الأصولية: لغة/ كلام، وسماع / قياس، واطراد/ شذوذ، وكثير/ قليل، وأصل/ فرع ؛ ومن علم الأصوات: جهر/ همس، وشدة/ رخاوة، علو/ استفال، وتفخيم/ ترقيق؛ ومن علم الصرف: جامد/ مشتق، ومجرد/ مزيد، وصحيح/ معتل، وبسيط/ مركب؛ ومن علم الدلالة: دال/ مدلول، وحقيقة/ مجاز، ومحسوس/ مجرّد، وترادف/ اشتراك ؛ ومن العلاقات: كل/ جزء، وعام/ خاص، وسببية/ مسببيّة، وائتلاف/ اختلاف، ووصل/ فصل؛ ومن الإعراب: مسند/ مسند إليه، وفاعل/ مفعول، ونعت/ منعوت، ومعطوف/ معطوف عليه....إلخ.

والحقيقة أن هذا العمل ذا الاتجاهين هو ما يحقق التوازن بين أنظمة اللغة الفرعية وما توفره من كمّ قواعدي ومفرداتي للمتكلم. فكأن السير في اتجاهين

(١) ينظر في مصطلح "Formation des mots" المرجع نفسه، ص ٢٠٩.

متعاكسين هو عملية تقليص من فوضى التراكم وتنظيم لطريقة الاشتغال بما يحقق عملا سليما لمختلف الأجهزة والمعدات التي ينبني عليها نظام اللغة العام. وهذه الآلية نجد حديثا عن بعض مظاهرها في ما كتبه ابن جني على وجه الخصوص، في أبواب من كتابه الخصائص، مثل أبواب: القول على الاطراد والشذوذ، وفي تعارض السماع والقياس، وحمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم، وحمل الأصول على الفروع، وإجراء اللازم مجرى غير اللازم وغير اللازم مجرى اللازم، والتام يزاد عليه فيعود ناقصا، والساكن والمتحرّك...إلخ.

واستتباعا لما ذكرنا نبني تصورنا لنظام التوليد الدلالي في المعجم في مرحلته الأساسية، وهي مرحلة توفير الأدلة التي تعبّر عن المعاني الأوّل التي يحتاج إليها المتكلم في تعامله اليومي مع عامة المتكلمين، على أنه نظام يتقابل فيه نوعان من التوليد: توليد المباني وتوليد المعاني. ومن البديهي في ذلك أن وظيفة توليد االمباني هي توفير الدوال، ووظيفة توليد المعاني هي توفير المداليل. فتنشأ بهاتين العمليتين من التوليد الأدلة اللغوية. ومعنى هذا أنّ استعمال ما نولّد من الوحدات الشكلية يحتاج إلى مغزى، أي إلى معنى مراد. وإلا فلا قيمة لتلك الوحدات. وهذا المغزى يسند إلى الدال بالتواضع بين أفراد الجماعة اللغوية. ويمثل في بداية التواضع عليه المعنى الحقيقي الذي تدل عليه الوحدة المعجمية. ومن هنا يكون منطلق بحثنا في هذا الباب، الحديث عن كيفية توليد المعاني الحقيقية.

١ - توليد المعاني الحقيقية:

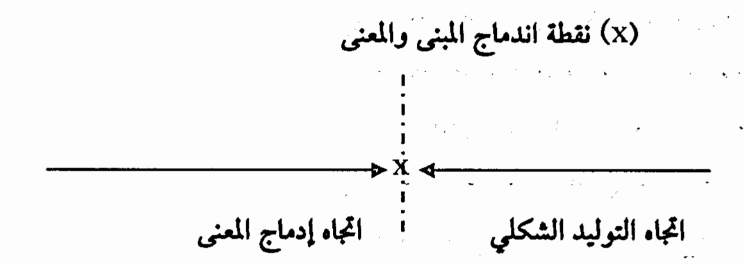
يتقابل التوليد الشكلى للمفردات مع شرط وجود المغزى، ويصبح شرط المغزى اتجاها معاكسا للتوليد الشكلى، يحدّ من كمّه بفرض وجود معنى لكل مظهر توليد منه. فكل مفردة قابلة نظريا للتولّد هى مفردة لا قيمة لها ما لم يكن لها معنى، حكمها السقوط من قائمة الوحدات المولّدة. وكذلك المعنى، لا يكون في حكم الموجود إلا إذا عبّر عنه باللفظ. وهكذا يكون شرط المعنى للمبنى قانونا يحدّ من الإبداعية ، ومراقبا لقانون: حاجة ← إبداع.

واتجاه سير المعنى في عكس اتجاه سير المبنى هو صنف من أصناف الاتجاهات المتعاكسة في حركة نظام اللغة التي تبني علاقات التقابل. وعليه تكون مقابلة المعنى للمبنى الطاقة التي تحدّ من تيار التوليد الشكلي والتي تعمل على تقليص الأعداد الكبيرة من البنى الشكلية باتجاهها المعاكس، من أجل تحقيق توازن بين الشكل والمعنى يتمّ من خلال عمليّة تضام بينهما يتطابقان بها[1].

ونجسّم هذه العملية بالرسم (١) التالي:

الرسم (١)

التقابل بين تيار التوليد الشكلي وقوة إدماج المعنى



حيث السهم الذي في اتجاه اليسار تيار الطاقة التوليدية الشكلية، والسهم الذي في اتجاه اليمين تيار الطاقة المقابلة وهي طاقة إدماج المعنى، وعلامة التقاطع (x) عملية التضام بين الطاقتين التي بها يلبس اللفظُ المعنى الذي يرى مستعمل اللغة أنه يطابقه.

---

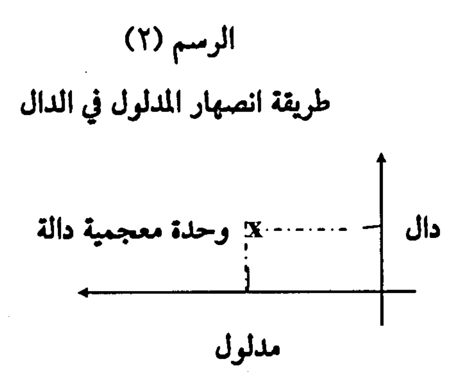
(١) لا يذهب في أذهاننا أن التقابل هو التناقض. فالمفهومان مختلفان تماما ولا يحيل أحدهما إلى الآخر. على أنّ التقابل يتضمن المطابقة بمقتضى صلة القرابة الدلالية بينهما كما يتجلى ذلك في القواميس اللغوية وكتب البلاغة العربية. وينظر أيضا في المفهومين كتاب *التعريفات* لعلي الجرجاني.

والملاحظ من خلال الرسم أنّ طاقة إدماج المعنى قوة معاكسة تحدّ من انسياب التوليد الشكلي وانفلاته. لكنها تظهر في الوقت نفسه نشاطا مزدوجا يبرز من خلاله حاجة الدال إلى المدلول والمدلول إلى الدال وانسباكهما بعملية دمج رياضية ينصهر بها العنصر الثاني (المدلول) في الأول (الدال) بناء على المبدإ اللساني العام "اللفظ وعاء للمعنى". وعليه، فإن العلاقة التي تحقق عملية الانصهار هذه ليست نتيجة لذلك، علاقة خطية بين الشكل والمضمون بل علاقة عمودية بينهما. ذلك أنّ العلاقة الخطية هي علاقة بين مجموعة من العناصر المتتالية وفقا للقاعدة: (س + ص = ش) وهي بالتالي لا تعبّر إلاّ عن تعاقبية تاريخية تفضي إلى محصول مّا (مجموعٍ بلغة الرياضيات) من جهة واحدة. أمّا العلاقة العمودية فهي علاقة تسمح بانسباك عنصر في آخر نتيجة التقابل بينهما (وجودهما من جهتين)، فيكون أحد العنصرين مضمونا والآخر متضمّنا.

فثنائية الدال والمدلول هي إذن ثنائية تقابلية تحكمها علاقة عمودية، ويؤدي انسباك عنصريها إلى الحصول على وحدة معجمية دالة، وذلك على النحو الذي يجسّمه الرسم (٢) التالي:

الرسم (٢)

طريقة انصهار المدلول في الدال



ولا يختلف القول بأنّ الدليل اللغوي هو ثنائية من دال ومدلول عمّا لو قلنا بأن الوحدة المعجمية بنية معقدة من ثلاث بنى: صوتية وصرفية ودلالية . فليس في

مضمون هذا القول الثاني إلا تفصيل لبنية الدال، إذ أنّ تحقق الدال يكون بعمليتي تأليف صوتي وتكوُّنٍ صرفي على نمط صيغي. وهذا يعبّر بدوره عن أن طريقة الحصول على وحدة معجمية دالة ليس بعملية جمع رياضية خطية لعدد من العناصر بل بعملية انصهار لحزمة من المكونات الفرعية أو لمجموعة من البنى التكوينية نتيجة ما بينها من تفاعل.

ومن المعلوم أنّ مفردات أيّ لغة، مهما كثرت، هي متناهية، لأن أصوات اللغات البشرية هي قوائم مغلقة محدودة عددا. أما المعاني فهي غير متناهية لأنها متجددة، فيحصل بهذا التقابل تحميل الكم الأقصى من المعاني للكم الأدنى من المفردات. فتكون المفردة الواحدة نتيجة لذلك، قابلة لأن تحمل معنى واحدا أو أكثر، فيتوفر بذلك في معجم الجماعة اللغوية نوعان من الوحدات المعجمية:

أ) وحدات ذات دلالة أحادية (homonymie) هي بمثابة الوحدات الأولية التي أنشأها مستعمل اللغة لتحقيق تعامله اليومي البسيط مع عامة المتكلمين، وهي وحدات تعبر عن معان حقيقية.

ب) وحدات تحمل معاني ثواني (مجازية) تمثل مشتركا دلاليا (polysémie) ناتجا عن عمليات تخصيب دلالي وتطور لغوي. وهذه الوحدات توفر للمتكلم سعة من طرائق التعبير يستطيع بها إنجاز تواصل معقد وإنشاء أساليب فنية وإيحائية.

ونبدأ حديثنا بإبانة مفهوم المعنى الحقيقي. ونتعرض بعد ذلك إلى القواعد التي تبرز كيفية توليد الدليل من حيث هو وحدة أوّليّة (primitive) يركبها المتكلم من دال ومدلول بغاية التعبير عن هذا المعنى الحقيقي.

١ -١ مفهوم المعنى الحقيقي (Sens propre) :

نظر علماء اللغة قديما وعلماء اللسانيات حديثا في طبيعة المعاني التي تكتسبها المفردات. وتتلخص الآراء في ذلك، في ثلاثة مواقف:

أ) موقف من يرى أن اللغة مشتملة على الحقيقة والمجاز، وهذا رأي السيوطي قديما وكذلك رأي ابن برهان النحوي (ت ٤٥٦ هـ/ ١٠٦٤)[١].

ب) موقف من يذهب إلى أن أكثر الكلام مجاز لا حقيقة، ومن هؤلاء ابن جني من علماء اللغة العربية القدماء ومارك جونسن (Mark Johnsen) وجورج لايكوف (George Lakoff) من علماء اللسانيات الغربيين حديثا، فقد ذهب هذان الأخيران إلى أن المجاز حاضر في كل مجالات حياتنا اليومية[٢].

ج) موقف من ينكر المجاز أصلا ولا يقول إلا بالحقيقة، وممن نسب إليهم هذا الرأي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الاسفراييني (ت ٤١٨ هـ/ ١٠٢٧ م) الذي قال: "لا مجاز في لغة العرب"[٣].

لكن ما نستخلصه من هذه المذاهب، أنّ الكلام ينقسم في معانيه إلى حقيقة ومجاز. وعليه، فإن جوهر البحث ليس إذن تحديد المواقف من طبيعة الكلام أ حقيقة هو أم مجاز، بل البحث اللساني في كيفية الفصل بين الحقيقة والمجاز والطرائق التي تكسب بها مفردات اللغة هذين النوعين من المعاني. فما الحقيقة إذن ؟ وما المجاز ؟ وما هي القواعد المعجمية لتوليدهما حتى تكتسب المفردة معنى حقيقيا أو مجازيا ؟

توليد الأدلة كما ذكرنا آنفا، هو مظهر توليد المعاني الأوّل. والمعاني الأوّل، في التفكير اللغوي، هي المعاني الحقيقية، لأن المعنى الحقيقي لسانيا، هو المعنى الذي يوضع اللفظ بإزائه في الأصل، أو هو الشيء المستقر في محلّه الذي قصد إليه بوضع

---

(١) ينظر السيوطي: المزهر، ١/ ٣٦٤.

(٢) ينظر رأي ابن جني في : السيوطي: المزهر، ١/ ٣٥٧ ، ورأي لايكوف وحونسن في كتابهما "الاستعارات التي نحيا بها" (*Metaphors We Live By*) ، الصادر ببريطانيا سنة ١٩٨٠، ص ٥ . بل إنّ عنوان الكتاب ذاته كاف في إبانة موقفهما من الحقيقة والمجاز.

(٣) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٦٤.

الدال، كوضع الاسم "أسد" للحيوان المفترس ذي العثنون وذي اللون الأصهب[1]، فإنك إذا قلت: "أسد" استحضرت في ذهنك صورة ذلك الحيوان المفترس ذي الهيكل المخصوص. ومعنى الوضع ، كما يذهب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ/١٢٢٨ م) ، هو "تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها"[2]. ومن هنا يصبح توليد الأدلة هو المظهر المعبّر عن توليد المعاني الحقيقة ، فأنت تدرك المفهوم ثم تضع له الدال، فينشأ الدليل بعد ذلك بالتواضع.

ومقياس المعنى الحقيقي لسانيا، هو ثباته في أذهان أصحاب اللغة، فلا يفهم معنى حقيقيا آخر سواه. وهذا الثبات قد يكون عن طريق الوضع الأول المتوارث، وقد يكون بمواضعة جديدة اكتسبها الدليل اللغوي بالاستعمال. فالمواضعة العامة، أيّا كان تاريخها هي إذن أساس اعتبار الحقيقة في اللفظ. فما يفهمه عامة الناس من دلالة مشتركة للفظ في حياتهم العادية عند سماعه هو ما يعدّ معنى حقيقيا بغض النظر عن التاريخ الذي اكتسب فيه الدليل هذا المعنى، حتى لو كان ذلك المعنى مجازيا في مرحلة من مراحل تاريخ الكلمة، ذلك أنّ "المجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفاً" كما يقرر السيوطي ذلك[3]. فالمعنى المجازي إذا شاعفي الاستعمال واستقرّ، فإنه يختفي وجه المجاز فيه وينسى ويستحيل إلى حقيقية ويصير عند المتكلمين في حكم الحقيقة فيستحيل إلى حقيقة. "فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار"[4].

---

(١) ينظر في تعريف الحقيقة: الجرجاني: التعريفات، ص ٨٠ . ويذكر السكاكي أيضا مفهوما للحقيقة قريبا من هذا. فهو يرى أن الحقيقة "هي الكلمة المستعملة في ما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص. فلفظ "الأسد" موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه (ينظر له: مفتاح العلوم، ص ٥٨٨).

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم، ص ٥٨٧.

(٣) السيوطي: المزهر، ١/ ٣٦٨.

(٤) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٣١.

إذن، مقياس الحقيقة هو شهرة المواضعة بحيث لا يفهم من معنى الكلمة المتداول سوى ما اشتهر في عمليات التواصل اليومي حتى وإن كان للكلمة معان أخرى في تاريخها البعيد أو دلالات مخصوصة في سياقات محددة ومجالات بعينها. فالعبرة في المعنى الحقيقي ليس بالعودة إلى تاريخ نشأة المعنى أو السياق المقامي بل بالشيوع والتداول. فالأبحاث في نشأة اللغة والوضع الأول للألفاظ أبحاث هجرها اللغويون المحدثون بعد أن يئسوا من إمكان الوصول في شأنها إلى رأي علمي مرجح[1]، لذا فإن الحكم على دلالة ما بأنها هي الدلالة الحقيقية للفظ ما مرهون باستعمال تلك الدلالة لذاك اللفظ استعمالا شائعا ومألوفا، إذ ليس المجاز "إلا انحرافا عن ذلك المألوف الشائع، وشرطه أن يثير في ذهن السامع والقارئ دهشة أو غرابة أو طرافة[2].

١ -١ القواعد المعجمية لتوليد المعاني الحقيقية:

قد يقتصر التوليد الدلالي على توليد المداليل فقط، وذلك إذا كان هذا التوليد من باب توسيع مدلول معين عن طريق المجاز، لدليل لغوي موجود سلفا في الاستعمال. أما إذا كان توليد المدلول يقتضي أيضا توليد دال جديد يجسمه لعدم وجود مثل هذا الدال في الاستعمال، فإن ذلك يحتم توليد دليل بكامله، ذلك أنّ المداليل تقتضي بالضرورة دوال تحملها لأنها لا تقوم بنفسها ولا تنفصم عن الدوال. وحينئذ يكون توليد الدليل انطلاقا من الدال وفقا للقاعدة:

أ ← ب

حيث ترمز (أ) إلى الدال، و (ب) إلى المدلول. والحاصل منهما دليل جديد.

وهذه القاعدة وإن كان انطلاقها من عنصر شكلي، فإن الهدف منها دمج مدلول، ونتيجتها المرجوة دليل لغوي ذي معنى حقيقي. وهي بالتالي قاعدة دلالية في جوهرها.

(١) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٨.

(٢) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٩.

وتتحقق الأدلة باعتبارها رموزا لغوية معبرة عن دلالات معجمية حقيقية، بثلاثة أصناف عامة من قواعد التوليد اللغوي، في اللغة العربية. وهذه القواعد الثلاث تتفاوت في نسبة ما يتولد من الوحدات المعجمية، وهي: التوليد بالارتجال، والتوليد الصوتي، والتوليد الصرفي. فهذه القواعد الثلاث لا تنتج إلا معاني حقيقية. ذلك أنّ التوليد بالارتجال يحقق معنى أوّل، وهذا المعنى الأول هو معنى حقيقي بالضرورة. والتوليدان الصوفي والصرفي لا ينتجان أيضا إلا معاني حقيقية لأن عمليات التوليد بهما هي عمليات قائمة على القياس. ووجه القول في ذلك أن القياس لا يقوم إلا على الحقيقة لأن الحقيقة عنصر ثابت يمكن التعويل عليه في استخراج العلل. والمجاز معطى متغيّر ويخضع للتأويل فلا يجوز التعويل عليه في ضبط الحقائق. وعليه فإن "الحقيقة يقاس عليها والمجاز لا يقاس عليه"[1].

١-٢-١ التوليد بالارتجال(Improvisation):

هو ابتداع صاحب اللغة لوحدة معجمية عامة ابتداعا عفويا. وهذه الوحدة تكون ذات بنية صرفية تامة ُيكسبها مبتدعها معنى. فإذا راجت بين الجماعة اللغوية وأخذت حيزا من الاستعمال ثم شاعت بعد ذلك أصبحت من معجم تلك الجماعة. وقد حكي عن رؤبة بن العجاج (ت ١٤٥ هـ/ ٧٦٣ م) وأبيه عبد الله بن رؤبة العجاج (ت ٩٠ هـ/٧٠٨ م) – وهما من الرواة – "أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها"[2]. ومما قيل إن العجاج ارتجله الفعلُ: "اقعَنْسَسَ" ، وذلك في قوله: تقاعس العزُّ بنا فاقعنسَسَا"[3] ، وكذلك قوله في أرجوزته: جَأْبًا ترى بِلِيتِه

(١) السيوطي: المزهر، ١/ ٣٦٤.

(٢) الفاسي، أبو عبد الله محد بن الطيب: فيض نشر الانشراح، تحقيق محمود يوسف فجال، سلسلة الدراسات العربية(١)، ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي- الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢، ١/ ٥٧٩ ، وأيضا: ابن جني: الخصائص، ١/ ٣٦٩

(٣) ابن جني: الخصائص، ١/ ٣٦١.

مُسَجَّحاً، فقد عنى بـ"الجأب" حمار الوحش، وبـ"اللِّيت" صفحة العنق، وبـ"السحيج" الخدش، أي حمار وحش بصفحة عنقه خدش[١].

ويرى ابن جني أنه لو ارتجلتَ من الضّرب : ضَرْبَرَب، ومن القتْل: قتْلَتَل،.ومن الأكل: أكلْكل، ومن الشرب : شرَبْرب، قياسا على "صَمَحْمَح" لم تجد بدًا من أن تقول: "إنّ ذلك بالعربية" وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف، لأن ما قيس على كلام العرب هو في نظره من كلام العرب[٢].

ويلاحظ الارتجال في الحياة اليومية للناس، في الكلمات المعبرة عن الاستحسان أو الاستقباح أثناء المواقف الانفعالية، وفي الإرداف كقولك: "شَذَرَ مَذَرَ" و"حَيْصَ بَيْصَ" فـ"مذر" و "بيص" كلمتان مرتجلتان، وقس على ذلك ما يقوله الناس في كلامهم اليومي من مثل هذا.

والكلمات المرتجلة عادة ما تكون بنات لحظتها، تولَد أثناءها وتزول بزوالها. بل إن الارتجال في كل مظاهره، هو طريقة في التوليد تكاد تكون عقيمة إذا كان للمتكلمين معجم جماعي عام استقر عليه الاستعمال. فلا يستمرّ منه في البقاء، في هذه الحالة، إلا القليل.

١-٢-٢ التوليد الصوتي:

أبرز قواعد التعامل الصوتي هي القلب (Substitution)، والتبادل المكاني (Mutation)، والتماثل (Assimilation)، والإعلال (Affaiblissement)، والإقحام (Intrusion).

والتوليد بهذه القواعد: شكلي ووظيفي. فالشكلي هو الذي يفرز بديلا (Allomorphe) لا ينجرّ عنه معنى جديد. والوظيفي هو الذي تكتسب به المفردة بمقتضى التغيير الصوتي الطارئ عليها دلالة خاصة يمكن أن تتحول بها إلى وحدة معجمية مستقلة بذاتها.

---

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص، ١/ ٣٦٦-٣٦٧.

(٢) ابن جني: الخصائص، ١/ ٣٦٠.

ومن أمثلة نوعي التوليد في قواعد التعامل الصوتي ما يلي:

١-٢-٢-١ التوليد بالإعلال(Affaiblissement):

ويكون بسقوط صوت اللين الذي هو حرف العلة في الكلمة والذي قد يعوض بصوت آخر وقد لا يعوّض، ومثال ذلك ما يلي :

أ) الإعلال الصوتي الشكلي، من ذلك:

- وعْظ ← عِظَة، حيث حذفت الواو التي هي فاء الصيغة واستعيض عنها بالتاء المربوطة في آخر الكلمة. فوفّر لنا ذلك مفردتين. فإن شئت قلت: وعْظ، وإن شئت قلت: عِظَة بالمعنى نفسه. ووزن الأولى: فَعْل، ووزن الثانية: عِلَة.

ومثل "وَعْظ وعِظَة": وصْل وصِلَة، ووزْن وزِنَة، ووهْب وهِبَة.

- استحْيَيْتُ ← استَحيْتُ[1]، حيث حذفت الياء الأولى من الفعل فتوفر الفعلان: استحْيَى واستحَى بالمعنى نفسه.

ب) الإعلال الصوتي الوظيفي، نحو: وسْم ← إسْم

حيث أنّ الأصل في "إسْم" "وَسْم" على مذهب الكوفيين، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في "وَسْم" وزيدت الهمزة في أوله عوضا عن المحذوف ووزنه "إِعْل" لحذف الفاء منه[2]. فلنا بذلك وحدتان معجميتان تمثل كل منهما بديلا شكليا للأخرى في الأصل. إلا أنّ الاستعمال خص بعد ذلك كل واحدة منهما بدلالة معجمية خاصة. فالاسم هو ما يطلق على الأشياء قصد تعيينها، والوسم هو العلامة التي توضع على الشيء لتمييزه عن غيره أيّا كانت هذه العلامة.

---

(١) ابن فارس: الصاحبي، ص ٢٥

(٢) ينظر: الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ٥.

١ -٢ -٢ -٢ التوليد بالتبادل المكاني (Mutation):

وهو ما سماه ابن جني "باب الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير"[١]. ومن أمثلة ذلك:

أ) التبادل المكاني الشكلي، نحو:

- يَئِسَ ← أيسَ، حيث "يَئِسَ" و"أيسَ" بديلان شكليان، وزن الأول فَعِلَ ووزن الثاني عَفِلَ[٢].
- صاعِقة ← صَاقِعَة [٣].
- اضمحَلَّ ← امضَحَلَّ [٤].
- طَأمَنَ ← اطمأنَّ [٥].
- الواحد ← الحادي: انقلبت كلمة "الواحد" التي هي على وزن "فاعِل" إلى "الحَادِي"، على وزن "عَالِف" حيث وقع تبادل مكاني بين الفاء واللام. ثم انقلبت الواو التي هي في الأصل فاءً ياءً لانكسار ما قبلها [٦].

ب) التبادل المكاني الوظيفي، نحو:

- وجْه ← جَاه

وكلمة "وَجْه" في هذا المثال خلاف "جَاهٍ" في الدلالة. فالوجه ما يستقبلك من كلّ شيء، من ذلك وجه الإنسان وهو ما يواجهك من الرأس، وفيه العينان والفم والأنف[١]. أمّا الجاه فهو الوجاهة أي القدْر والمنزلة[٢].

---

(١) ابن جني: الخصائص ، ٢/ ٦٩.

(٢) الاسترابادي: شرح الشافية ، ١/ ٣.

(٣) ابن فارس: الصاحبي، ص ٢٥

(٤) ابن جني،: الخصائص، ٢/ ٧٣.

(٥) المرجع نفسه، ٢/ ٧٤.

(٦) المرجع نفسه، ٢/ ٧٨.

ووجه القلب المكاني في الكلمتين ما نص عليه ابن جني في ذلك إذ قال: "قال أبو علي: ولمّا أعلّوه بالقلب أعلّوه أيضا بتحريك عينه ونقْله من "فَعْلٍ" إلى "عَفَلٍ"، يريد أنّه صار من وَجْهٍ إلى جَوْهٍ ، ثمّ حرّكت عينه فصار إلى جَوَهٍ، ثم أبدلت عينه لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار "جاه" كما ترى"[٣]. فالجاه والجاهَة والفعل "وَجّهَ"، والصفة "وَجِيه" كلها عند ابن جني من الوجْه.

١ -٢ -٢ -٣ التوليد بالتماثل (Assimilation) :

هو توليد شكلي بالأساس، لا يؤدي فيه التعامل الصوتي إلا إلى بدائل تناوبية غير وظيفية، من ذلك:

- تساقَط (تَفَاعَلَ)← اسَّاقطَ (افَّاعَلَ)[٤] ، حيث ماثلت تاء الزيادة بعد تسكينها فاء الكلمة مماثلة تامة ، وصورة ذلك: تَسَاقَط ← اتْـ[سَاقَط] (بتسكين التاء) ← اسْـ[سَاقَطَ] ← إِسَّاقَط.
- تَزَمَّل (تَفَعَّلَ) ← اتْزَمَّلَ ← ازَّمَّلَ (إِفَّعَّلَ)

١ -٢ -٢ -٤ التوليد بالقلب (Substitution):

يكون بإبدال حرف بحرف آخر لعلة صوتية كثقل أحد الحرفين وخفة الآخر. وهو توليد شكلي يؤدي أحينا إلى تغيير دلالي غير منتظر. ومن أمثلته الشكلية :

- وَاحِدٌ ← أَحَدٌ ، حيث قلبت الواو همزة كما في قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"، أي: واحد.

---

(١) مجمع: المعجم الوسيط (وجه)، ص ١٠١٥.

(٢) الفيروزابادي: القاموس المحيط (جوه)، ص ٣١٤.

(٣) ابن جني: الخصائص ، ٢/ ٧٦.

(٤) نجد من بعض علماء اللغة من يرى أنّ صيغة "إِفَّعَّلَ" كما في "ازَّمَّلَ" و"اسَّاقطَ" كل منهما صيغة مزيدة قائمة بنفسها وليست تحويلا من صيغتي "تَفَعَّلَ" و"تَفَاعَلَ".

- أولئك (اسم إشارة) ← ألاَلِكَ[1]، حيث أبدلت الهمزة لاما لثقلها.

١-٢-٢-٥ التوليد بالإقحام (Intrusion):

الإقحام هو زيادة خارجية تتم بعملية إنزال عمودي لصوت يتموقع بمقتضى عملية الإنزال هذه في أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها فيكون الإقحام بدئيا (Prothèse) إن كانت الزيادة في الأوّل، ووسطيا (Épenthèse)إن كانت في الوسط، وآخريا (Paragoge) إن كانت في الآخر[2].

ويكون في الكلمة بزيادة حرف. ويمكن ردّ هذه الكلمة إلى أصلها الثلاثي إن عرف. ويكون شكليا ووظيفيا. وتسمى عمليات تحويل هذه الأبنية إلى النظام الصرفي وإدراجها فيه إلحاقا (Adjonction).

ويكون شكليا ووظيفيا:

أ) الإقحام الشكلي، نحو:

- ماء أُسكُوب، وهو المنسكب بسرعة، بإقحام الهمزة أوّلا، حيث لم تزد الهمزة إلا معنى صرفيا وهو المبالغة.
- عَنْبَس: من العبوس، صفة للأسد ، بإقحام النون وسطا للمبالغة في المعنى.
- زَرْقَم،: أي شديد الزرقة، بإقحام الميم آخرا للمبالغة أيضا.
- رجُل سُحَفْنِيَةٌ(مَحْلُوقُ الرأسِ) بإقحام النون والياء آخرا إذ الأصل رَجل سُحَفَةٌ.

ب) الإقحام الوظيفي، نحو:

- لَبَزَ: وَطِئَ بالقَدَم ؛ ضرب ضربا شديدا؛ كَسَر (في الفصحى) ← بَلْبَز ، بإقحام الباء إقحاما بدئيا: أفْسَدَ ، وتراجع في ما تمّ الاتفاق عليه (عامية تونسية)[3].

---

(١) ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٢٥

(٢) ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ص ١٤٠-١٤١.

(٣) ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ١٤٠.

- عفَسَ : دَاسَ (فصحى) ← دَعْفَسَ، بإقحام الدال : مشى على غير هدى (عامية تونسية)[1].
- بَقَرَ : شقّ ؛ وسَّع ← بَيقَرَ، بإقحام الياء وسطا: هَلَكَ ؛ فَسَدَ ؛ مشى كالمتكبّر.
- جبل شامِخٌ : شاهق ← رجل شَمْخَرٌ، بإقحام الراء آخرا: جَسِيم ؛ متكبّر.

١ -٢ -٣ التوليد الصرفي:

يكون بتوفير ما تحتاج إليه الجماعة اللغوية من الدوال للتعبير عما تراه من أشياء وأفكار. وقواعد التوليد الصرفي التي انتهينا إليها في كتابنا "*الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة*" ثمانية ، هي: الاشتقاق، والنحت، والمعجمة، والتركيب، والترميز، والحذف، والترخيم، والاختصار[2]. ولذلك لن نعيد الحديث فيها، وتكتفي من الحديث عن بعضها، وهي ثلاث: الاشتقاق (dérivation) والتركيب (composition) والنحت (mot-valise)، لما رأيناه في بعض قواعدها الفرعية من قدرة على توليد أدلة ذات معان جديدة.

١ -٢ -٣ -١ التوليد بالاشتقاق:

من تعريفات الاشتقاق قديما أنه "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة"[3]. وهو بلغة اللسانيات المعاصرة، توليد مفردات جديدة ذات أصل جذري مشترك ومعنى عام جامع مع تنوّع في قواعد الاشتقاق والانتماء المقولي، واختلاف في المعاني الخاصة. فالمشتقات إذن، هي وحدات معجمية مستقلة متمايزة المباني والمعاني وإن تعلقت بأصل اشتقاقي ودلالي واحد.

---

(١) ينظر: المرجغ نفسه، ص ١٤٠.

(٢) ينظر: شندول، محمد: الصرف العربي، ص ص ١٥٦- ١٦٨

(٣) السيوطي: المزهر، ١/ ٣٤٦.

وتنقسم الوحدات المعجمية المشتقة إلى نوعين من الوحدات: وحدات معجمية مولّدة من جذور، ووحدات مشتقة من جذوع.

١) الوحدات المولدة من الجذور:

هي جميعا وحدات حاملة لمعان معجمية حقيقية لأنها كانت منعدمة وتأتى توليدها عن جذر افتراضي للتعبير عن معان أوّل. وهذا الجذر يتكوّن في العربية من ثلاثة صوامت أو أربعة ، وربما من خمسة، نحو:

- (ك.ت.ب) ← كَتَبَ
- (س.ف.ر) ← سَافَرَ
- (ش.ج.ر) ← شَجَرَةٌ
- (د.ح.ر.ج) ← دَحْرَجَ
- (س.ف.ر.ج.ل) ←سَفَرْجَلٌ

٢) الوحدات المولّدة من الجذوع:

قد يكون توليدها شكليا فلا يضيف إلا معنى صرفيا، كتوليد فعل مزيد من فعل مجرد، أو فعل مزيد من فعل آخر مزيد، نحو:

- كَتَبَ ←كَاتَبَ ، حيث لم تضف زيادة الألف إلا معنى المشاركة، وهو معنى صرفي لا معجمي.
- هشّم ←تَهَشَّمَ، حيث لم تضف زيادة التاء إلا معنى المطاوعة، وهو معنى صرفي أيضا وليس معنى معجميا.

وقد يكون توليدها مفيدا للوحدة المعجمية بدلالة جديدة. وهذا يكون عندما تتحول المفردة من مقولة معجمية إلى مقولة معجمية أخرى عبر قواعد معينة من التوليد المقوليّ. والمقولات المعجمية هي أقسام الكلام التي تميّز بين المعاني المعجمية العامة للمفردات. وعدد هذه الأقسام مختلف فيه، إلا أنه في تصورنا، خمسة، وهي: الاسم (Nom)، والفعل(Verbe) ، والصفة (Adjectif)، والظرف (Adverbe)،

والأداة (Outil). فدلالة الاسم المعجمية هي التعيين (Nomination) أي تسمية الكيانات، ودلالة الفعل هي الحدث (Action)، ودلالة الصفة هي بيان الحال (État)، ودلالة الظرف هي المكان (Lieu) أو الزمان(Temp). ودلالة الأداة التعبير عن الوسيلة(Instrument)[1].

لكنّ قواعد التوليد الجذعي القادرة على إكساب معنى معجمي جديد للوحدات المولّدة هي قواعد التحويل إلى مقولات الاسم والفعل والصفة، لأنها هي القواعد الوحيدة المنتجة. أما قواعد توليد الظرف والأداة فهي قواعد عقيمة لأنه يتعذر توليد ظروف وأدوات جديدة، ذلك أن هاتين المقولتين هما قائمتان مغلقتان في اللغة. وبناء على ذلك ينحصر حديثنا عن قواعد التوليد في القواعد المنتجة دون غيرها، وهي القواعد التي تتم فيها عمليات التوليد عن طريق التحويل المقولي للدلالة على معاني التعيين والحدث والصفة . ومن هذه القواعد (ق) ما يلي:

(١) قواعد توليد الدلالة على التعيين:

- **ق١:** فعل ← اسم:

أ) فعل مجرّد ← مصدر : كَتَبَ ← كتابة.

ب) فعل مزيد ← مصدر: استَخْرجَ ← استخراج

- **ق٢:** اسم ← اسم :

- اسم جنس ← مصدر صناعي: إنسان ← إنسانيّة ؛ أرْض ← أرضيّة المكان (مساحته المحددة).

- **ق٣:** صفة← اسم :

أ) صفة فاعل ← مصدر صناعي: قابل ←قابليّة

(١) ينظر تفاصيل أكثر عن معاني أقسام الكلام في: Murphy : lexical meaning, pp.133-145

ب) نسبة ← مصدر صناعي: نسبيّ ←نِسْبِيَّة (مصطلح يستعمل في بعض العلوم كالرياضيات والفلسفة للدلالة على أنّ الأشياء لا تأتي بمقاديرها كاملة).

- ق٤: ظرف ← اسم :

أ) خَلْفَ ← خلفيّة (يقال: ليس عندي خلفيّة عن هذا الموضوع، أي ليس لي مقاصد خفيَّة منه. ويقال أيضا: خلفية الصورة ، أي المنظر المحيط بالموضوع الرئيسيّ المصوّر).

ب) أعلى ← عُلْويّة (يقال: عُلْويّة القانون، أي سلطته التي ليس فوقها سلطة أخرى).

- ق٥: أداة ← اسم :

أ) مع (حرف جر) ← معيّة

ب) هو (ضمير رفع منفصل) ← هويّة.

(٢) قواعد توليد الدالة على الحدث:

- ق٦: اسم ← فعل:

أ) اسم جامد ←فعل ثلاثي مجرّد:

- وَجْهٌ ← وَجُهَ (صار وجيها)[١] .

- رَجْلٌ ← رجِلَ الرَّجُل رَجَلا، فهو راجِل ورَجُلٌ ورَجِيل ورَجْل ورَجْلان: إذا لم يكن له ظهر في سَفَر يركبه[٢] . ورَجَلَ الشاةَ: علّقها برجليها[٣] .

ب) اسم جامد ← فعل مزيد: ناقَةٌ ← إسْتَنْوَقَ

(١) ابن جني: الخصائص ، ٢/ ٧٦.

(٢) ابن منظور: اللسان (رجل) ، م١/ ١٥٩٧،

(٣)المرجع نفسه، م١/ ١٥٩٩.

○ ق٧: صفة ← فعل:

د) مسكين ← تمسْكَنَ

○ ق٨: أداة ← فعل:

هـ) سَوْفَ ← سَوَّفَ

(٣) قواعد توليد الدلالة على الصفة:

○ ق٩: اسم ← صفة:

أ) اسم علم ← نسبة : تونس ← تونسيّ

ب) اسم جنس عام ← نسبة : رأس ← رأسيّ

ج) اسم جنس إفرادي ← صفة مشبهة: تَمْرٌ ← تَامِرٌ (ذو تمر).

د) اسم جنس جمعي← لَبَنٌ ←لاَبِنٌ (ذو لبن).

○ ق١٠: فعل ← صفة:

أ) فعل مجرد ← صفة مشبهة: طَالَ ← طويل

ب) فعل مجرّد ← صفة فاعل: قتَلَ ← قَاتِل

ج) فعل مجرد ← صفة مفعول: قَتَل ← مقتول

د) فعل مزيد ← صفة فاعل: أقبَل ← مُقْبل

هـ) فعل مزيد ← صفة مفعول: كسَّر الحصى ← الحصى مُكَسَّر

○ ق١١: صفة ← صفة:

- صفة فاعل ← اسم منسوب: هاشِم ← هاشِميّ.

○ق١٢: ظرف ← صفة: فَوْقَ←فوْقِيّ.

○ق١٣: أداة ← صفة:

ح) اسم استفهام ← نسبة: كَمْ ← كَمِّيٌّ.

- تنبيه: لا تفضي قواعد الاشتقاق الجذعي دائما إلى معان مقولية جديدة. فالبعض منها لا يكون إلا شكليا، مثل:

- مصدر عادي ← مصدر ميمي: شُروق ← مَشرِق
- صفة فاعل ← صفة مبالغة: عالِم الغيوب ← علاّم الغيوب
- صفة مشبهة ← صفة مبالغة: ماء طاهِرٌ ← ماء طَهُور.
- صفة مشبهة ← نسبة: رئيس ←رئيسيّ

حيث لم تؤد قواعد التحويل المذكورة إلا إلى بدائل شكلية تناوبية ذات معنى صرفي إضافي (allomorphes) لكن دون تغيير في المعنى المعجمي.

والملاحظ من مختلف هذه القواعد كثرة عددها وتنوع آلياتها. والبارز أنّ أغلبها يؤدي إلى توليد دلالات، هى الدلالات الحقيقية الأولى التى يقتضيها التعالق بين الدال والمدلول. وهى بالتالى عُدّة النظام التوليدي الأساسية التى بها يتم تكثير الأدلة لاستيعاب ما يراه المتكلمون من حقائق في الكون.

١ -٢ -٣ -٢ التوليد بالتركيب (Composition):

تجري عمليات التركيب إما بالإسناد وإما بالإضافة وإما بالتركيب المزجي. وتؤدي هذه العمليات إلى تكوين معنى جديد هو حاصل اقتران ما وقع تركيبه من المفردات.فإذا حوّلت الجماعة اللغوية هذا التركيب من تركيب نحوي إلى تركيب يفيد تعيين الموجودات أو وصفها أصبح بمنزلة المفردة. فالتركيب في مفهومه المعجمي، إذن، هو نوع من التضام الحر للمفردات بهدف تعيين الذوات أو نعتها. وتكون الوحدات المعجمية المركبة بمثابة الكلمة الواحدة.

ومن قواعد ذلك في العربية، النماذج التالية:

١) التركيب الإسنادي:

جاد المولى= جادَ [+ أعطى ما لديه] + المولى[+ المُنعم] = أعطى المنعم ما لديه ← جاد المولى [+ تعين] = اسم علم

لكن التراكيب الإسنادية يقل فيها التعجيم. وهي في نحويتها تراكيب حاملة لمعان حقيقية لقيامها على القياس. إلا أنه يمكن أن تجري داخلها إحدى المفردات بمعنى مجازي تدل عليه قرينة لفظية أو قرينة مقامية. لكن هذا المعنى المجازي يبقى في حدود تلك المفرد فلا يحوّل وجهة المعنى الحقيقي للجملة بكامله. فلو قلت: "صافحت أسدا عاد من المعركة" وأنت تعني سعيدا، فإن هذا القول يبقى على الحقيقة إلا في جزء منه وهو كلمة "أسد"، فإنها تتجه بسعيد إلى كائن حيواني يتصف بالشجاعة تشبيها له به. لكنها تبقى مع ذلك حاملة لسمة [+ عاقل] في الجملة لأن عليا لم يصبح على وجه الحقيقة ذلك الحيوان الذي هو الأسد. ولذا فإن انسجامها مع الكلمات الأخرى في الجملة يبقى قائما. واستتباعا لذلك لا تكون الجملة لاحنة ولا يكون كل معناها مجازيا.

٢) التركيب الإضافي:

أ) عبد الله= عبد [+ الإنسان] [± حر] + الله [+ معبود] = الإنسان مربوب لباريه ← عبد الله [+ تعيين ذات] = اسم علَم.

ب) ذات البين= ذات [+ صاحبة] + بين[+ البعد] = صاحبة البعد والفراق ← ذات البين [+ تعيين معنى] = اسم معنى (مصدر: خُصومَة).

٣) التركيب المزجي:

أ) بين بين= بين [+ بعد] + بين [+ بعد] = ظرف ← بين - بيْن [+ وضع] = صفة (وَسَطًا).

ب) لَيْلاً وَ نَهَارًا = ليل[+ غروب شمس] + نهار [+ ضياء] = اتصال الليل بالنهار ← لَيْلَ نَهَارَ [+ حالة] = صفة (مُستَمِرّ).

ج) أسود و أبيض = أسود [+ لون] [– أبيض] + أبيض [+ لون] [– أسود] = لون خليط ← أسْوَدَ – أبْيَضَ [+ لون مزيج] = صفة (رماديّ).

فبنية الوحدات المركبة كما تظهرها الأمثلة، هي في الأصل بنية نحوية من تركيب إسنادي أو إضافي أو غير ذلك. وكل عنصر من هذا التركيب له معنى معجمي حقيقي بسيط خاص به. ثم باجتماع العناصر اجتماعا حرا يتم الحصول على معنى معجمي حقيقي مركب . ثم تحوّل الجماعة اللغوية المركّب النحوي إلى صفة أو إلى اسم يعيّن مفردا. فتفقد الوحدة المركبة قابلية عناصرها للانفصال لتصبح وحدة معحمية تلازميةفي حكم المفردة الواحدة المخصوصة بمعنى حقيقي متواضع عليه بين الجماعة اللغوية.

١ -٢ -٣ -٣ التوليد بالنحت (Mot-valise):

النحت في العربية، قاعدة توليد عامة لنوع خاص من الوحدات المعجمية التي تكون أسماء أوأفعالا أو صفات. وهي تشتمل على منظومة من القواعد الفرعية النحتية التي تجمع بين وحدتين معجميتين بسيطتين من أجل اختصارهما في وحدة معجمية تكون بحذف من إحداهما أو من كلتيهما، كالجمع بين الاسم والاسم، نحو: بني +الحارث← بلْحارِث؛ والصفة والاسم، نحو: شبه + غروي ← شبغروي.

ولئن يطغى في هذه القاعدة التوليد الصوري الذي هدفه الاختصار بدرجة أولى، فإنه يتولّد عنه أحيانا دليل لغوي جديد ذو دلالة جديدة، مثل: لا + شيء←لأشى؛ حيث أدّى نحت الأداة "لا" بالاسم "شيء" إلى الفعل "لاَشَى" الذي منه "تُلاشَى" بمعنى تفرّق.

إنّ جميع عمليات التوليد المعجمي هذه التي رأينا، تؤدي إلى خلق مفردة جديدة ذات مغزى خاص بها، أي إلى دليل لغوي. فجميعها مؤسس على حركة التقابل بين المبنى والمعنى لتتشكل بذلك وحدة معجمية تامة ومفيدة.

ولئن كانت دراسة العناصر الشكلية من مشمولات علمي الأصوات والصرف اللذين هما مبحثان من علم المعجم فإن رصد المعنى في الدليل اللغوي، الذي هو المبحث الثالث من علم المعجم أيضا، يشترط إبانة الجانب الشكلي حين يكون ذلك

ضروريا وخاصة عندما يكون بروز المبنى والمعنى بروزا تلازميا كما هو الحال عند تخلّق الدليل.

لكن لا بدّ من التمييز بين ما هو شكلي وما هو دلالي لأنّ ذلك من شروط الدراسة المعجمية. والسبب في ذلك أنّ العلاقات التي تربط بين عناصر المبنى ليست هي نفسها العلاقات التي تربط بين ما يمكن أن تكتسبه المفردة من معان. إلاّ أنّ المبنى والمعنى يكونان أحيانا في نوع من الترابط التام، وهو الترابط الذي يحقق علاقات النسق البنائي المتكامل بين الشكل والدلالة إذ أنّ انبناء الوحدة المعجمية الدالة هو في كليته مجموع العناصر المكونة للمبنى والمعنى. ولذلك نعتبر القواعد التي عرضنا أعلاه قواعد انبناء الوحدة المعجمية دالا ومدلولا يندرج فيها تمثيل المستوى الشكلي وتمثيل المستوى الدلالي مع مراعاة الفصل المنهجي بين المستويين. فكل قاعدة من تلك القواعد تبرز العناصر الشكلية والعناصر الدلالية في تمايزها وتعالقها في الوقت نفسه. ولعل أهم ما تظهره هو مسار اكتساب الوحدة المعجمية لدلالتها. فهذا المسار يتم عبر خطية القواعد الصرفية ذات البعد الشكلي المحض. وهذه القواعد نراها تطوّق المدلول وتحاصره وتفرض عليه سلطة لا يجد بدّا من الرضوخ بمقتضاها إلى ضوابط إدماجه في داله. وهذه هي المنهجية التي خلصنا إليها حول توليد المعاني الحقيقية للأدلة اللغوية. وهي منهجية تشتمل على ما يمكن أن ينسب لعلم الدلالة المعجمية من قواعد في إكساب الدوال مداليلها الأولى. وهذه المداليل الأولى ضرورية لأنه بدونها لا يتحقق التواصل ولا يكون للأبنية الشكلية أي جدوى. وهي أيضا قابلة للتوسع المجازي عبر مرور الزمن . فلا بدّ إذن من تقديمها على المجاز، "فإن المجاز لا يعقل إلا إذا كانت الحقيقة موجودة"[1].

(١) السيوطي: *المزهر*، ١/ ٣٦٥.

٢ -التوليد الدلالي بالمجاز:

٢ -١ مفهوم المجاز:

تطلق اللسانيات الحديثة على المجاز مصطلحات متعددة من قبيل تعسُّف (Abus)، واغتصاب المعنى (Viol) ، وشذوذ (Anomalie)، وانحراف(Déviation)، وانقلاب (Subversion) ، وجُنْحَة أومخالفة (Infraction)، واستعارة (Méthaphore)، ومعنى مجازي (Sens figuré)[1] .وكذلك الشأن في الدراسات اللغوية العربية القديمة، فقد كان يعتبر على سبيل المثال – قبل أن يتحول إلى مصطلح قائم الذات عند علماء البلاغة – ما يفسّر به الكلام ويخرّج على وجهه المخصوص[2]، وتمويها للمعاني وإخراجها عن حقائق أقدارها ، على حد عبارة الجاحظ[3] ؛ وتوسعاً ، وإيجازا، واختصارا على حد عبارة سيبويه[4] . إلا أن المصطلح الذي يبدو أن الدراسات اللسانية الغربية قد استقرت عليه هو المصطلح "Métaphore" إذ أصبح هو الرائج في الدراسات المعجمية ، ويُعنى به مظهر التعبير الذي تتخذ فيه المفردات دلالات تختلف عن دلالاتها الحقيقية[5].

---

(١) ينظر: بناني: *النظريات اللسانية والبلاغية*،ص ٢٨٣؛Tamba-Mecz: Le sens figuré,p.33. والغالب في الدراسات العربية الحديثة مقابلة المصطلح "Métaphore" بالمصطلح مجاز .

(٢) اعتبار المجاز ما يخرّج به الكلام على وجهه المخصوص هو أول مفهوم اصطلاحي أسند للمجاز بموازاة دلالته اللغوية التي هي المسلك من الطريق (شبه الطريق). وكان ذلك على يد أبي عبيدة عمرو بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ/ ٨٢٤ م) في كتابه "*المجاز في غريب القرآن*". (ينظر: الخضر حسين: المجاز والنقل، ص ٢٩٢).

(٣) ينظر الجاحظ: *البيان والتبيين*، ١/ ٢٥٤.

(٤) ينظر: سيبويه: *الكتاب* ١ / ٢١١ ، ومن ذلك قوله:"استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار".

(٥) ينظر:

وهذا المفهوم هو المفهوم العام للمجاز ، وهو المفهوم الذي يجري به الاصطلاح في الدراسات العربية أيضا ، القديمة منها والحديثة على وجه العموم[1]. فأبو يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٨ م) على سبيل المثال، قد عرّفه بأنه "الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع"[2].

ويذهب جوري ابرسجان (Apresjan, Juri)، وكذلك كل من لايكوف (Lakoff (G.)) وجونسن (Johnson (M.))، إلى أنّ المجاز يتأتى من طرق التعبير عن العواطف المتوهجة. وهذا ناتج عن دراستهما النفسية لهذا المظهر من التعبير. فالمتكلم في نظرهم، يبتكر عند التعبير عن هذه المشاعر، أنواعا من التعابير الاستعارية التي يراها تصف مشاعره وصفا مرضيا، وهو من ثمَّ لا يعبّر مباشرة عما يحسّ به، بل يعبّر عن ذلك من خلال معان ثانوية يحدثها للدلالات الحقيقية للمفردات التي يستعملها. فتنشأ بين الدلالة الحقيقة والدلالة المضافة مسافة مّا هي التي تمثل مجازا[3].

فالمجاز في مثل هذا المذهب من التفسير، هو، إذن، نتيجة عمق الصلة بين الأحوال النفسية الشعورية للمتكلم من جهة، وأدائه اللغوي من جهة ثانية. وبالتالي فإن كل مظاهر التوليد الدلالي المجازية هي نتيجة هذه الصلة.

وبغض النظر عن مختلف المذاهب التي تتبع في دراسة المجاز، فإنّ المفهوم الذي يسند للمعنى المجازي هو واحد في عمومه، وهو أنّ المعنى المجازي انعراج في المعنى

Tamba- Mecz: *Le sens figuré*,p.21, 28 ؛ Apresjan : Systematic Lexicography, p.203

(١) ينظر من الدراسات القديمة مثلا: القزويني: *الإيضاح في علوم البلاغة*،ص١٥١؛ ومن الدراسات الحديثة: غاليم: *التوليد الدلالي*، ص ١٤.

(٢) السكاكي: *مفتاح العلوم*، ص ٥٨٩.

(٣) ينظر: Apresjan: Systematic Lexicography, p.205, 211

الحقيقي تنتقل بموجبه دلالة الدليل (أ) من المعنى الأصلي (ب) إلى معنى جديد (ب')، حيث القاعدة المفسّرة لذلك هي توليد معنى جديد لدال قديم والتي يمكن تجسيمها بالرسم التالي:

أ ....→ ب

↘ ب'

وقد اعتبر البلاغيون هذا النوع من التوليد الدلالي مجازا مفردا، أي أنه واقع في الكلمة دون التركيب خلافا لما تذهب إليه المدرسة التوليدية اليوم. وخروج المفردة عن غير ما هي موضوعة له مظهر طبيعي في اللغة، فتعابير الحياة اليومية لا تخلو منه. بل إن من الدارسين من يرى أنه المظهر الحاضر في كل مجالات حياتنا اليومية[1]. وبالتالي فإنّ المجاز هو أحد طرائق التوليد الدلالي، به يتوسع معنى الوحدة المعجمية ويأخذ مسارات مختلفة من الانتشار تبعا لقواعد وعلاقات رابطة تسمح به. ولذا فإننا نذكر ما حدده البلاغيون من أنواعه محاولين استنباط ما يمكن أن نعتبره من قواعده اعتمادا على ما ضُبط له من شروط وما تواتر من نماذجه في الاستعمال.

وتتمثل أهمية المجاز في قدرته على توسيع معاني المفردات. ولذا فإن البحث عن كيفية قدرته على توجيه الدلالاتالمعجمية الحقيقية للمفردات وتوليد مدلولات جديدة تندرج تحتها يعد إثراء لدرس الدلالة المعجمية، وهو ما نصبو إلى الوصول إليه ولو بمحاولة قد لا تحقق إلا بعض الفائدة. لكن الجهود الفردية وإن لا تفي بالغرض كاملا، فإنها مع جهود أخرى يمكن أن تحقق فائدة كبرى. ولذلك فإننا نركز في هذه الفقرة الحديث عن أثر المجاز في التوليد اللغوي مكتفين في الأثناء بتعريفه وذكر أنواعه بإيجاز.

---

(١) ينظر: لايكوف : *الاستعارات التي نحيا بها*، ص ٢١.

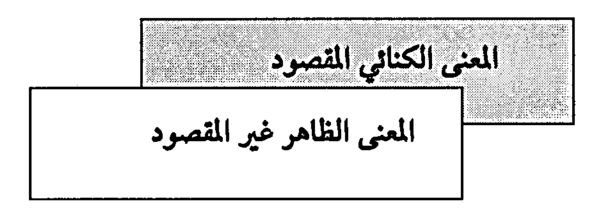
٢ -٢ أنواع المعنى المجازي:

من أهم أنواع المعنى المجازي التي ينص عليها الدرس البلاغي العربي القديم باعتباره الدرس الذي اهتم بهذا المظهر الدلالي: المعنى الكنائي، والمعنى الاستعاري والمجازان المرسل والعقلي اللذين سنطلق عليهما مصطلحا جامعا لهما هو مصطلح "المجاز الحقيقي".

٢ -٢ -١ المعنى الكنائي:

هو نسبة إلى مصطلح "كناية" (métonymie). والمقصود بهذا المصطلح أن تذكر الكلمة ويراد بها شيئان يتساويان في التصوّر نتيجة علاقة تناسب بينهما في خاصية من الخصائص، أحدهما غير مقصود وهو الذي يتصور من ظاهر اللفظ، والثاني مقصود وهو المتخفي وراء المعنى غير المقصود. وقد عبّر عن ذلك القدماء بكونه اللفظ الذي لا يراد منه معناه الحقيقي بل لازمُ معناه الحقيقي مع جوازِ إرادة هذا المعنَى الحقيقي. وعليه فإن قاعدة توليد المعنى الكنائي تكمن في تضمن المعنى الحقيقي لمعنى مجازي. فتكتسب الوحدة المعجمية دلالتين إحداهما ظاهرة غير مرادة والأخرى خفية مرادة.ومثال ذلك: "ألقى المسافر عصا الترحال". فالمعنى الحقيقي جائز لأن المسافر متى جلس كي يستريح ترك عصاه جانبا لكون العصا من توابع رِحْله ومما ينسب إلى لوازم السفر. لكن المقصود ليس التخلي عن العصا في حدّ ذاتها، بل الإقامة وترك السفر. وعليه يمكن تجسيم الدلالة الكنائية بالرسم (٣) التالي:

الرسم (3): المعنى الكنائي



٢ -٢ -٢ أنواع المعنى الكنائي:

يصنف المعنى الكنائي إلى ثلاثة أنواع. وهذه الأنواع الثلاثة استخرجها علماء البلاغة قديما ونجدها مذكورة في الأدبيات التقليدية، وهي:

١) **الكناية عن صفة:** وهي أن يُذكَر الموصوفُ وتُنسَبُ له صفة دون أن يكون المعنى الحقيقي للصفة هو المقصود وإنما المقصود هوأحد معانيها اللازمة، فتكون العلاقة بين المعنى الظاهر والمعنى الخفي علاقةَ ملزوميةٍ، أي علاقة ملزوم بلازم، مثل:

(١) زيد لطيف المجلس: فقولك "لطيف المجلس" لا تعني به ما ساد المجلس من لطف بل تعني أنّ زيدا كان حَسَنَ الخُلُق. فأنت ذكرت الملزوم والحال أنك تريد لازم معناه.

(٢) وقف سعيد مرفوع الرأس: ليس القصد من "مرفوع الرأس" الحديث عن الهيئة بل وصف سعيد بأنه مفتخر معتز بنفسه.

(٣) "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ" (الإسراء: ٢٩): ليس المقصود من هذه الآية وصف اليد، بل النهي عن الاتصاف بالبخل، لأن شدّ اليد إلى العنق معناه منعها من الحركة.ومن لوازم ذلك الإمساك عن الإعطاء، وهو أن يكون الرجل بخيلا.

٢) **الكناية عن اسم:** وهي التي تسمى في الأدبيات العربية كناية عن موصوف، وهو أن تنصرف عن ذكر ذات من الذوات إلى التعبير عنها بما هو صفة لازمة لها فتحيل عليها إحالة غير مباشرة. ومن أمثلة ذلك:

(٤) هلاّ سألت الخيل يا ابنة مالك ... إن كنت جاهلة بما لم تعلمي

فهذا البيت من معلقة عنترة. وقد قصد فيه عنترة بـ"ابنة مالك" حبيبته عبلة (اسم علم)، وقد كنّى عنها بذلك حفاظا على عرضها لكونه يتغزل بها.

(٥) اختلط الحابل بالنابل: هذه العبارة هي كناية عن الفوضى (اسم معنى)، لأن اختلاط الأمور وتداخلها من لوازم الفوضى ومما يعد من خصائصها.

٣) الكناية عن نسبة: وهي العدول عن الشيءبذكر ما له اتصالبه. ومن الأمثلة على ذلك:

(٦) فلان يحمل بين جنبيه حقدا على فلان: عوض أنينسب الحقد إلى الشخص ذاته فيقال: "يحمل في نفسه حقداً"، نسب إلى جنبيه لأن نسبته إلى جنبيه يعني بالضرورة ثبوته في نفسه.

(٧) هالني جمال خلاّب: أي فتاة جميلة، عُدِل عن ذكر الفتاة بذكر ما بدا أبرز خاصية تنسب إليها.

(٨) قرأتُ المتنبي: أي قرأت شعر المتنبي: ذُكِر المنسوب إليه وهو المتنبي عوض المنسوب وهو الشعر.

(٩) شَهِدَت الحضارةُ العربية عصرَها الذهبي في القرن الرابع الهجري: استُغنيَ بعبارة "الحضارة العربية" عن ذكر صانعها وهم أهلها.

(١٠) وَقفَت السيارةُ امتثالا لإشارة المرور: نُسِب الوقوف إلى السيارة ذاتها وعُدِل عن نسبته إلى سائقها لأنه لا يمكن أن تتوقف من دونه حتى لكأنها هو.

وهذه الأصناف الثلاثة من الكناية تتضمنشروط تحقيق المعنى الكنائي. وعليه تعتبر هذه الشروط القيود الانتقائية الأساسية للمعنى الكنائي. ومن أبرز هذه القيود القيود الثلاثة التالية:

أ) إلباس المعنى الحقيقي معنى خفيا.

ب) تصور طرفي الكناية وهما المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي.

ج) توفر العلاقة المجازية. والعلاقات البارزة من خلال الأمثلة المتواترة ثلاث علاقات هي:

- علاقة اللازمية، وهي التي تتحكم في الكناية عن الاسم، إذ يذكر اللازم والمقصود الملزوم.

- علاقة الملزومية، وهي التي تكون في الكناية عن الصفة، وذلك أنه يذكر ما يدل على الملزوم لكنّ المقصود هو صفة ما له علاقة بذلك الملزوم.
- علاقة النسبة، وهي التي تكون في الكناية عن النسبة.

أما القواعد التي تشتغل في نطاق هذه القيود وتولّد المعنى الكنائي فإنها تكمن في تعريف الكناية ذاته. فكوْن الكناية هي لفظ له معنى حقيقي يراد به لازم معناه يجعل قواعد إسناد سمات السلب والإيجاب الدلالية هي المحدد لنوع هذه القواعد. والملاحظ في ذلك أن مفهوم الكناية لا يوفر من هذه القواعد إلا قاعدة واحدة وهي قاعدة الدمج بين السالب والموجب التي تؤدي إلى خيارين ممكنين يجوز لأحدنا أن يأخذ بأحدهما ويترك الآخر. وهذه القاعدة هي :

[± حقيقة] ←معنى كنائي

حيث يجوز اعتبار الكلمة المكنّى بها كناية أو كلمة ذات معنى حقيقي غير كنائي، فيكون الركن الكنائي الأول حقيقة والركن الكنائي الثاني مجازا. فالتكنية عن الموصوف مثلا كتكنية عنترة عن عبلة في المثال أعلاه بعبارة "ابنة مالك" تتجسم في التمثيل الدلالي على النحو:

يا ابنة مالك [- ذات] [+ نسبة] = حقيقة ← يا ابنة مالك [+ ذات] [- نسبة] = مجاز

فالملاحظ في هذا المثال أنه بقلب السمات في الركنين الكنائيين الأول والثاني يتبيّن أنّ المعنى الحقيقي يتضمن مجازا من دون حاجة إلى رصد السياق. وهو ما يعني أن المجاز الكنائي لا يستلزم بالضرورة سياقا أو أنّ السياق يمكن أن ينزل إلى أسفل درجاته، فيتكفل الوسم السمي وحده بإظهار المجاز.

وما يجدر التنبيه إليه هو أنه يمكن إجراء الكناية بمفردة واحدة كما يمكن إجراؤها بعبارة تجري مجرى الكلمة الواحدة. والعبارة التي تجري مجرى الكلمة الواحدة عادة ما تكون من قبيل التعابير الاصطلاحية والمتلازمات اللفظية والحكم والأمثال.

فلو استشهدت لمحدثك على سبيل المثال، في سياق حديث بينكما، بقول المتنبي في عجز من أحد أبيات قصائده : "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن" فإنك بذلك تكنّي عن الفشل، وكذلك لو قلت له: "فلان يضرب أخماسه في أسداسه"، فإنك تكنّي عن ذكاء ذلك الشخص وفطنته. وكلا العبارتين: "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن" و"يضرب أخماسه في أسداسه" تجريان في التخاطب اليومي مجرى الوحدات المعجمية المتكلسة وليس مجرى التراكيب النحوية الحرة. فلا تتعارض بالتالي الكنايات العبارية مع القول بأن المجاز يجري في المفردات.

٢ -٢ -٢ المعنى الاستعاري:

هو المعنى الذي يتحقق بالبنية البيانية بمفهومها البلاغي فيشترك مع المعنى الحقيقي بحسب علاقة تشابه بينهما. فالمعنى الاستعاري هو إذن المعنى المجازي المتولّد بالاستعارة (métaphore) أوالتشبيه[١]. وهو معنى مركّب يتم بأشكال من التدرج في البنية البيانية نعتبرها قواعد المعنى الاستعاري. ومنطلق هذه القواعد قاعدة رئيسية تتفرع عنها سائر القواعد الاستعارية الأخرى. وهذه القاعدة الرئيسية هي في الدرس البلاغي العربي:

مشبه (مش) + مشبه به (مش.به) + أداة (أ) + وجه شبه (و.ش) = تشبيه مُفصَّل

---

(١) يعتبر التشبيه نوعا من المجاز لأن المشبه لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال كالمشبه به على وجه الحقيقة. وممن اعتبر التشبيه مجازا من علماء العربية، الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ/ ١٠١٥م) في كتابه *المجازات النبوية*" .فقد أطلق المجاز على كل لفظ استعمل لغير ما وضع له مضيفا إلى ذلك التشابيه التي ذكر فيها المشبه والمشبه به . ومن العلماء أيضا ابن رشيق (ت ٤٥٦ هـ/ ١٠٦٤ م) في كتابه *العمدة*". فقد قال:"فصار التشبيه والاستعارة وغيرها من محاسن الكلام داخلة تحت اسم المجاز" (ينظر: الخضر حسين: المجاز والنقل وأثرهما في حياة العربية، ص ص ٢٩٢-٢٩٣).

ومثال هذه القاعدة: "علي كالأسد شجاعة"، حيث تحيل تفاصيل القاعدة إلى أنّ كلمة "أسد" الحيوان هي قريبة في دلالتها على الإنسان بسبب اشتراك جزئي يتعلق بسمة من السمات وهي سمة الشجاعة المدركة بتصورها في الأسد. فكلمة "أسد" في مثل هذا التعبير هي شبه اشتراك دلالي وليست اشتراكا دلاليا حقيقيا. والقاعدة في ذلك هي:

علي ~ أسد

حيث تعني العلامة ~ قرابة غير متحققة بين العنصرين. لكن هذه القاعدة قادرة على تحويل هذا الاشتراك الدلالي القريب من التحقق إلى اشتراك متحقق تصبح به كلمة "أسد" مفيدة لمعنيين: معنى الأسد الحيوان ومعنى الإنسان الشجاع ، تبعا لقواعد فرعية تتدرج بشبه الاشتراك شيئا فشيئا نحو التوسيع والتعميم تبعا لعمليات طرح (−) أو جمع (+) لعناصر البنية البيانية العامة ، وذلك على الأنساق التالية :

١) مش+ مش. به + أ − و. ش = عليّ كالأسد

حيث أصبحت كلمة "أسد" تعبّر عن تقارب في الدلالة على حيوان وعلى إنسان بالتخلي عن أيّ تعيين لأيّ سمة مشتركة في خطوة نحو إطلاق المعنى ليكون مشتركا دلاليا.

٢) مش+ مش. به − أ + و. ش = علي أسد في الشجاعة

حيث تحولت كلمة "أسد" في هذه المرحلة إلى مشترك دلالي، لكن بذكر الخاصية التي كان مسكوتا عنها، وهي الشجاعة.

٣) مش+ مش. به − أ − و. ش = عليّ أسد

حيث تمثل كلمة "أسد" في هذه القاعدة نهاية الغاية في الاشتراك الدلالي بين الأسد الحيوان وعليّ الإنسان، إذ تصبح دالة بالتساوي على الحيوان الحقيقي وعلى الرجل الشجاع.

٤) (مش. − مش.به) / (مش مش به) = انقضّ عَلِيٌّ على خصمه

حيث بلغ الاشتراك الدلالي في هذه القاعدة أقصى غايته إذ أصبح التفريق بين المعنى المجازي للفعل "انقضّ" ومعناه الحقيقي صعبا. فقد حلّ هذا الفعل الذي هو من سلوك الحيوان والذي يعني الفتك، محل الفعل "مَسَكَ" الذي هو من سلوك الإنسان، دون أن يشعر أحدنا بانحراف هذا الفعل عن معناه الحقيقي. ويبرر هذا التمويه بالاستغناء عن ذكر المشبه به وطرحه في المعادلة المنطقية للبنية الاستعارية. فالأصل في المثال الذي ذكرنا هو: انقضّ عَلِيٌّ على خصمه كالأسد.

٢-٢-٣ المجاز الحقيقي:

نعني به المعنى المتولّد بانحراف المدلول الأصلي عن دلالته الحقيقية انحرافا تاما، فلا يكون الرابط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المتولّد عنه علاقة مناسبة كما هو الحال في المعنى الكنائي ولا علاقة مشابهة كما هو الشأن في المعنى الاستعاري، بل علاقة أخرى أكثر اتساعا هي إحدى علاقات التجاور بين المعاني التي لا يكون فيها المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المتولّد عنه متساويين في التصوّر أو مشتركين فيه ، مثل علاقة السبب بالمسبب وعلاقة الحال بالمحلّ وعلاقة الجنس بالنوع وعلاقة الشيء بمكانه أو بزمانه أو بما كان عليه أو بما سيكون عليه.

وينطبق هذا المفهوم في العربية، على نوعين من المجاز ذكرهما القدماء، هما: المجاز المرسل (synecdoche) والمجاز العقلي. فهذان النوعان يجمعهما المفهوم المعجمي العام للمجاز الذي هو في الاصطلاح التقليدي، استعمالكلمة في غَيْر مَعناها الأَصْليّ لعلاقةٍ غيرِ المشابهةِ مَعَ قرينةٍ لفظية أو سياقية تمنع من إرادةِ المعنَى الأصْليّ"[1]. أما اختلاف التسمية فهو اختلاف ذو وظيفة تمييزية شكلية لا دلالية مرجعها المحل الإعرابي للمفردة التي ترد بمعنى مجازي. فإن احتلت المفردة التي جرى فيها المجاز موضع المسند إليه فإن المجاز يسمى عندئذ مجازا عقليا، وإلا فإنه مجاز مرسل. ومثال ذلك قولك: "نزل الرزق من السماء" مقابل "أنزل الله من السماء رزقا". ففي المثال الأول ورد المجاز في كلمة "رزق" لأن ما ينزل من السماء هو الماء وليس الرزق الذي هو

---

(١) ينظر: الجارم: البلاغة الواضحة، ص ١٠٨.

طعامنا. والعلاقة المجازية التي سمحت باستعمال كلمة "رزق" بدل كلمة "ماء" هي علاقة نتيجة بسبب، أي علاقة المسببية. وكذلك الشأن في المثال الثاني، فإنّ المجاز في كلمة "رزق" جرى أيضا بمقتضى العلاقة نفسها. لكن الاختلاف بين المثالين هو في التركيب النحوي، أي في العلاقات النحوية. فسُمِّي المجاز في المثال الأول مجازا عقليا لأن الفعل أسند إلى "الرزق" أي إلى غير فاعله الحقيقي إذ الأصل أن يسند إلى المنعم وهو الله؛ وسمي المجاز الثاني مجازا مرسلا لأن علاقة الإسناد انعدمت بين الفعل "أنزل" والاسم "رزق" إذ تحولت كلمة "رزق" إلى موضع المفعول به. فاختلاف التسمية إذن مرده ضابط نحويّ وليس ضابطا معجميا. وهذا الضابط النحوي لم يكن له أيّ أثر في مجرى المجاز ولا في نوع العلاقة المجازية. وعليه فإن المجاز بنوعيه المذكورين – المرسل والعقلي- هو من الناحية المعجمية واحد في جوهره. وبالتالي لا يترتب عن إدراج ذينك النوعين في علم الدلالة المعجمية ضمن مصطلح واحد ، هو مصطلح "المجاز الحقيقي"، أيّ خلل مفهومي من الناحية المعجمية.

ويعدّ المجاز الحقيقي من أهم طرائق التوليد الدلالي لأنه يمكّن من تفريع المدلول الحقيقي للدليل اللغوي الواحد إلى مدلولين أو أكثر، ويوفر عددا كبيرا من العلاقات الداخلية التي تسمح بذلك التفريع والتي تحافظ في الوقت نفسه على محورية المعنى الحقيقي وعلى صلة المعاني المجازية به. ومثال ذلك الآية (البقرة: ١٩): يُجْعَلون أصابعَهم في آذانِهِم مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ، فالعلاقة المجازية في هذا المثال هي علاقة الكلية للدلالة على الجزء إذ المراد أنهم يضعون أناملهم في آذانهم وليس أصابعهم كلها. وكذلك قوله تعالى (البقرة: ١٨٥):"*فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهرَ فَلْيَصُمْهُ*" ، أو لو قلت: يشير بيده، فالعلاقة في هذين المثالين هي الكلية أيضا. وشرط الكل في هذه العلاقة أن يكون مشتملا على الجزء. فيكون المعنى المجازي القائم على علاقة الكلية غير مستقل عن المعنى الأصلي المفيد للجزئية.

وكذلك شرط الجزء أن يكون عنصرا من الكل غير منفصل عنه حين تكون العلاقة المجازية علاقة الجزئية. ومثال ذلك أنك لو أردت بالرقبة الدلالة على العبد،

وبالركوع الدلالة على الصلاة، وبالحرف الدلالة على الكلمة، فإنما تذكر الجزء حتى لكأن هذا الجزء هو الكل بتمامه لأنه لا ينفصل عنه.

وتتجلى مظاهر التوليد المجازي في ما يصطلح عليه بالاشتراك الدلالي (polysémie)، وهو احتواء كلمة واحدة على عدة معان ترجع جميعا إلى المعنى القاعدي لتلك الكلمة. فيكون هذا المعنى العنصر الجامع لها كلها. ومثال ذلك كلمة "حرث"، فهي بجميع دلالاتها (شق للأرض، بذر الحبوب، النبات...إلخ) ترجع إلى معنى الجمع والكسب[1].

ويجسّم الاشتراك الدلالي انتشار المعنى الحقيقي إلى معان فرعية متعددة. ومن الأمثلة على ذلك كلمة "يد"، فالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، وهو كونها العضو من جسم الإنسان الذي يمثل جارحة، يمكن أن ينزاح فتتولد عنه معان أخرى متعددة. فمن ذلك مثلا:

يد← يد عاملة > يد طولى > يد على العدو > يد المساعدة > أشار بيده

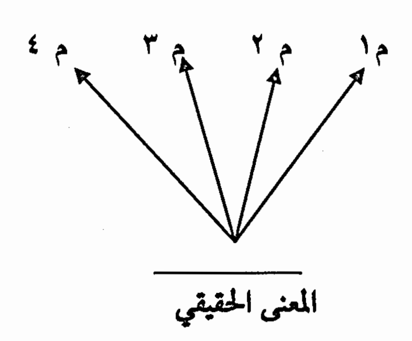
والعلاقات بين المداليل في هذا النوع من المجاز، لا يمكن أن ينتظر منها أن تكون خطية كما هو الحال في مسارات ارتباط المدلول بالدال بل أن تكون متعددة الاتجاهات وفي شبكة من العلاقات المتنوعة التي تجسّم مظهر تولّد المعاني المجازية وطريقة انتشارها. ويمكن تجسيم ذلك بالرسم (٤) التالي:

---

(١) ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩، ٢/ ٤٩

الرسم (٤)

توسع المعنى الحقيقي وصورة انتشار المعاني المجازية



فالملاحظ في هذا الرسم أن المداليل المجازية (م١، م٢...إلخ) لا تخرج عن دائرة شعاع المعنى الحقيقي ولا تفلت من قبضته مهما تعددت. وأهم ما نستفيده من ذلك هو أن المعاني المجازية تتولد من المدلول الرئيسي وتردّ إليه من خلال علاقات تتحدد بمدى كفاية الفرد المعجمية على معرفتها وقدرته على تقصي ما بين المعاني من الوسائط.

والحديث عن تلك العلاقات حديث عن تحقيق توليدات دلالية مقيدة لأنها رهينة وجود تلك العلاقات. وبالتالي فإن الاتساع الدلالي الذي تبيحه المجازات ليس مطلقاً، إذ هو محكومبضوابط تحد منه هي هذه العلاقات التي لا تسمح له بالانفلات من روابط المعنى الحقيقي والتي تردّ كل معنى متولّد إلى أصله الحقيقي ونواته الأولى وتثبت صلته بهما. بل إنّ الوحدة المعجمية إذا انغلقت على معناها الأصلي واستمر استعمالها بذلك المعنى فإنه لا يتولّد عنها معنى مجازي البتة. واستمرار الدلالة الحقيقية لوحدة معجمية ما مرهون بمدى استقرار استعمالها على مواضعتها الأولى . فلا يتولد

المعنى المجازي إذن، إلا إذا انحرف الاستعمالبتلك المواضعة إذ ليس من سبيل لتولّد المجاز إلا بذلك الانحراف. فالمعنى المجازي هو كما قدمنا، انحراف عن المعنى الأصلي وعن اطّراد استعماله،وعدم الاطراد هذا دليل على الانتقال من الحقيقة إلى المجاز.

ويمثل المعنى الحقيقي الدرجة الصفر بالنسبة إلى التوليدات المجازية بغض النظر عن تاريخ ظهوره. وبالنسبة إلى الجماعة اللغوية هو ما جرت عليه المواضعة المألوفة والشائعة. فتواتر الدلالة مع عرف استعمالها هو مقياس الحقيقة فيها وليس تاريخها. ومثال ذلك الكلمتان "تقليد" و"تحوير"، فإنّ المعنى الحقيقي للكلمة الأولى هو وضع القلادة في العنق، والمعنى المجازي الاتّباع[1]. ثم صار هذا المعنى المجازي هو العالق بالأذهان بعد أن تنوسي المعنى الحقيقي ، وأصبح بغلبة الاستعمال هو الحقيقة في عرف المتكلمين. وكذلك الشأن في الكلمة الثانية، فإن معناها الأصلي هو التبييض، ثم تحوّل معناها للدلالة على التغيير وأُهمِل معناها الأول، فيقال: "تحوير وزاري في الحكومة الفلانية"، أي حدوث تعديل فيها، و"تحوير المخطط الهندسي للمنزل"، أي تبديل بعض الأشكال فيه. وكذلك الكلمتان: صلاة وصيام في العبادات. فإن الصلاة في معناها الأصلي هي الدعاء، والصيام هو الامتناع عن الكلام ، ثم صارا لهما في العلوم الشرعية معنيان أكثر شمولا هما المعنيان المتعارف عليهما اليوم بين كافة المسلمين. فالصلاة أصبحت تعني الركوع والسجود وما يتخللهما من الدعاء وقراءة القرآن، والصيام يعني الامتناع عن الرفث والأكل والشرب. ثم أصبحا هذان المعنيان هما المعنيان الحقيقيان في عرف فقهاء الشريعة وعامة المسلمين[2].

وعليه فإنّ البحث عن تاريخ نشأة الكلمة ودلالتها الحقيقية لا يعني المتكلم، كما لا تراه اللسانيات الحديثة مثمرا بالنسبة إلى الباحث الذي يريد أن يتخذ من المقياس

---

(١) العلاقة بين معنى الاتباع ومعنى القلادة هو كون المتبع كأنّ في عنقه قلادة يقاد بها لاتباع المتبوع.

(٢) ينظر: الخضر حسين: المجاز والنقل، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

التاريخي ضابطا للتمييز بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، لأنه لا يؤدي إلى نتيجة يقينية. ولذا فإن ما يعني البحث اللساني في عمليات استبدال المعاني الحقيقية التي تشهدها المفردات هو وصف هذا المظهر من الاستبدال، وذلك باستخراج قاعدته العامة. وهذه القاعدة هي[1]:

(دال قديم + معنى حقيقي قديم) ← (دال قديم + معنى حقيقي جديد)

أما في ما يتعلق بعمليات الاستبدال التي تفضي إلى معان مجازية تعطي قيمة إضافية جارية في الاستعمال للمعاني الحقيقية القائمة فإن قواعدها تختلف عن القاعدة المذكورة، ويمكن أن نسميها قواعد توليد المعاني المجازية. وهذه القواعد يمكن استخلاصها مما نبّه إليه علماء البلاغة التقليديون. وهي قواعد لا تجعل من توليدات المعنى المجازي توليدات حرة بل توليدات مقيدة يمكن تعليلها. فما هي إذن هذه القواعد؟

٢ -٣ قواعد التوليد بالمجاز:

يعتبر علماء اللغة القدماء أن المعاني المجازية تخضع لقيود في عمليات تولّدها. ومن أبرز هذه القيود قيد العلاقات المجازية إذ لا يتولّد المعنى المجازي إلا من خلال علاقة تربطه بالمعنى الحقيقي وتفسّر حصوله منه. ومعنى هذا أنّ أهم شروط توليد الدلالة المجازية وجود معنى حقيقي لأن المعنى المجازي لا يدرك إلا إذا كان للوحدة المعجمية معنى حقيقي لكون المجاز انحرافا عن هذا المعنى، وكذلك وجود علاقة بين المعنيين ، لأن هذه العلاقة هي التي تفسّر الصلة بين ذينك المعنيين. وعلى هذا الأساس يمكن أن نبني المسار العام للتوليد الدلالي بالمجاز كما يلي:

معنىحقيقي ← تحول دلالي ← علاقة مجرّدة ← معنى مجازي

---

(١)ينظر في القاعدة المذكورة و توضيحات أخرى حول ما يطرأ على الدليل اللغوي من العلاقات التوليد الجديدة : *Pruvost et al* : Les *néologismes*, pp.54-95.

حيث يمثل المعنى الحقيقي المعنى النووي الكامنة فيه الطاقة النووية القابلة للتورم بمعان أخرى يضيفها مستعملو اللغة بنقلهم الدلالة الأصلية إلى اتجاهات جديدة ومسالك فرعية، وحيث ينشطر نتيجة لذلك هذا المعنى الحقيقي إلى مداليل تشترك في المعنى المركزي الذي يشع به هو، وحيث تصبح بعد ذلك كل المداليل مندرجة في مجمّع من المعاني يطلق عليه مصطلح "مشترك دلالي"، وحيث تمثّل العلاقةُ المجردة الرابطة بين المعنى الحقيقي وكلّ معنى مجازي متولّد منه التعليلَ العقلي لعملية التوليد الذي نتبيّن من خلاله وجه الصلة بين المعنى المولِّد والمعنى المولَّد وما بين هذين المعنيين من التلازم الضروري.

وهذه القاعدة، وإن كانت قاعدة توليدية، فإن مقبولية ما يتولّد عنها من المعاني المجازية يتوقف على ما يمنح لهذا المعنى من قيود انتقائية تسمح بسواغيته. والقيود الانتقائية هذه هي القيود الوقفية لدى الجماعة اللغوية في فهم المجاز، فلا يكون المعنى المجازي مستساغا ولا يحقق تواصلا ما لم يكن مما هو متعارف عليه بين المتكلمين، وإلا فإنه لا يجد مقبولية في الاستعمال، ويكون مرفوضا لأنه يمثل بإزاء العرف الاجتماعي غموضا لغويا وتعطيلا للتواصل.

وتتحدد القيود الانتقائية بثلاثة عناصر هي: القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والعلاقة المجازية، وقواعد الوسم الدلالي.

١) القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي:

تكون لفظية ومقامية. وهي التي توجه المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي. فبدونها قد تفهم الوحدة المعجمية بمعناها الحقيقي أو تعتبر لاحنة، وهي بالتالي تمثل القيد التوجيهي إلى المعنى المراد. ومن الأمثلة على ذلك:

أ) طَلَعَ البَدْرُ

ب) عَليٌّ أسَدٌ

ج) "إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا" (يوسف: ٣٦)

ففي المثال (أ) لا يفهم من كلمة "بدر" إلا معناها الحقيقي. لكن إن وردت في سياق الإشارة إلى شخص محبوب فإن هذا السياق يصبح قرينة تحيد بالمعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي وهو الدلالة على ذلك الشخص المحبوب، حيث:

بدر ------> [+ كوكب]

↙ [+ شخص عاقل]

وفي المثال (ب) لا يصح أن يطلق علىعليّ اسم "أسد" على وجه الحقيقة لأنّ الواقع الموضوعييمنع أن يكونعلي على صورة الأسد وهيئته الحقيقية. وعليه يكون في هذه الحالة استعمال كلمة "أسد" للإشارة إلى علي لحنا. لكنإذا كان إطلاق هذا الاسم في مقام المدح، وكان القصد من ذلك: "عليّ شجاع"، أمكن توجيه المعنى الحقيقي إلى هذا المعنى المجازي بمقتضى هذه القرينة المقامية، إذ الغرض هو إثبات شجاعة عليّ فى نفس السامع بالتخييل والتصوير عن طريق تشبيه علي بحيوان عُرِفَ بالقوة والبطش والإقدام، حيث:

أسد ------> [+ ذات] [+ حيوان] [– عاقل] [+ سبع]

↙ [+ ذات] [+ عاقل] [+ شجاع]

وفي المثال (ج) يمنع الفعل "أعْصِرُ" من أن يكون معنى كلمة "خمْر" هو المعنى المقصود مباشرة لأنه لا يجوز عقلا عصر المعصور لكون الخمر شرابا معصورا. ومن ثمّ تنحرف القرينة "أعْصِرُ" بكلمة "خمْر" من معناها الحقيقي وتوجّهُها إلى معنى مجازي هو تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، حيث:

خمر ---- ← [+ سائل]
↙ [+ عنب]

٢) العلاقة المجازية:

هي علاقات داخلية – كما سنرى ذلك في باب العلاقات الدلالية- تربط المداليل الفرعية للدال اللغوي الواحد بمدلوله الحقيقي، أي هي روابط دلالية بين المعنى الحقيقي للوحدة المعجمية ومعانيها المجازية، فلا تستقل هذه المعاني المجازية عن ذلك المعنى الحقيقي الذي تولّدت منه.

ووظيفة هذه العلاقات هي منع توليد المعاني من الانفلات ومحاصرة الدليل اللغوي من فوضى الاستعمال. فاللغة في كثير من مظاهر استعمالها تخضع لانفعال المتكلمين بما يؤدي إلى ما يسمى في اللسانيات المعاصرة "المتبقي من اللغة" (Le reste de la langue) وهو وضع الألفاظ في غير مواضعها السليمة والابتعاد بمعانيها من غير مراعاة لما وضعت له[1]. فتكون العلاقات المجازية نتيجة لذلك، من بين القيود التي تقلص من هذا "المتبقي" بانتقاء ما يستجيب لعلاقة مجازية ضمن ما يعدّ مقبولا وإقصاء ما لا يستجيب لذلك واعتباره خطأ ولحنا. وعلى هذا الأساس تعتبر هذه العلاقات أحد القيود الانتقائية الرئيسية التي ينطوي عليها نظام اللغة، في المجال الدلالي، كي يحافظ هذا النظامعلى تماسكه واستمراره ويحول دون تهشمه واندثاره. ونحن نجد في اللغة العربية أنّ العلماء قد تفطنوا إلى ذلك، فجعلوا هذه العلاقات من شروط صحة المجاز التي لا تختلف في قيمتها عن قيمة الشروط الشكلية لصحة الكلام العربي التي صاغ كثيرا منها ابن خالويه في كتابه "ليس هذا من كلام العرب".

---

(١) ينظر: لوسركل: عنف اللغة، تعريب محمد بدوي، ص ص ٢٠٥-٢٦٦

٣) قواعد الوسم الدلالي:

هذه القواعد ثلاث هي:

أ) قواعد السلب السميّ، أي القواعد التي بمقتضاها تسلب كلمة ما إحدى سماتها الدالة.

ب) قواعد التعويض السمي، أي القواعد التي تكسب الوحدة المعجمية سمة أخرى محل السمة التي سُلِبت منها.

ج) قواعد التحويل السمي، وهي قواعد نقل السمات الدلالية للوحدة المعجمية من المجال الدلالي الأصلي إلى مجال دلالي آخر.

وتفضي قواعد الوسم هذه مع القرائن والعلاقات المجازية، إلى مسارات التفرع الدلالي المختلفة وتصبح بالتالي هي القواعد المتحكمة في التوليدات المجازية، فتقضي بجوازها أو برفضها طبقا للقواعد الخاصة بكل عملية توليد.

والقواعد التوليدية الخاصة تختلف باختلاف العلاقات المجازية وتتعدد بعددها. وهو ما يجعل المعنى المجازي من هذه الناحية معنى شاذا. فعدم خضوعه لقاعدة واحدة مطردة واختلاف مقاصده لاختلاف العلاقات والقرائن يجعله قابلا للتأويل في كل مرة. وخاصية الشذوذ هذه تؤكدها أغلب الاتجاهات اللسانية المعاصرة. فالنظرية التركيبية (كاتز وبوسطال (١٩٦٤)، كاتز (١٩٧٢)) ترى أنّ السمات الانتقائية تلعب دورا حاسما في توافق التخصيصات المعجمية "إذ أنها تسمح ببعض الملقمات (عمليات الضم) لإنتاج قراءة دلالية، وتمنع أخرى (...) ومن ثمة فالتراكيب المجازية تعتبر في هذه النظرية تراكيب بدون قراءة دلالية"[1]. ويتبنى شومسكي (١٩٦٥) في هذا الإطار"نفس الطرح الذي تبناه كاتز وبوسطل (١٩٦٤) وكاتز (١٩٧٢)، بخصوص اعتبار التراكيب المجازية مظاهر للانحراف اللغوي"[2].

---

(١) غاليم: التوليد الدلالي، ص ٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٩.

فالمعنى المجازي يحتاج إذن إلى عملية تأويل لإسناد قراءة له. وعملية التأويل هذه قد رسم لها علماء البلاغة خطية هي المسار الذي ذكرنا أعلاه مع ما يمكن أن يشتمل عليه من عناصر القيود الانتقائية الثلاثة التي أشرنا إليها آنفا. ولذلك فإنّ مسار كل عملية تأويل يتشكل بحسب ما في كل سياق من العلاقات المجازية والقرائن والسمات الدلالية المميزة، وكذلك باستحضار المعنى الحقيقي لكونه الطرف الأول للعلاقات المجازية وأساس التوليدات الدلالية الجديدة. لكن ما يجدر التنبيه إليه هو أن هذا المسار هو بقدر ما يفسّر المعنى المجازي لإعطائه قراءة، يفسّر عملية تولّده. ومن ثمّ فهو في الوقت نفسه قاعدة تفسير وقاعدة توليد، أو هو بعبارة أخرى قاعدة توليد تتضمن العناصر التي تبيّن طريقة هذا التوليد، أو هو على وجه العموم، قاعدة واصفة لتولّد معنى من المعاني المجازية. ومن الأمثلة على ذلك:

١) وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاء رِزْقًا (سورة غافر: ١٣)

٢) كان يدا على أعدائه.

٣) ابتسم القمر

ففي المثال (١) لا يجوز أن تكون كلمة "رزق" هي المعنى المقصود مباشرة، لأنّ الفعل "أنزل" مثل قرينة تمنع من ذلك إذ لا يجوز عقلا أن ينزل من السماء ما هو طعام. وهذا يعني أن كلمة "رزق" وردت في غير محلها وأنّ انعراجا حصل في مسار الدلالة. وهذا يستدعي فحصا لهذا المسار. ويؤدي هذا الفحص إلى:

١) أنّ العلاقة المجازية هي علاقة المسببية إذ الرزق هو نتيجةلنزول المطر. وبناء على ذلك فإن الكلمة التي حلت محلها كلمة "رزق" هي كلمة "مطر"، فيكون إيراد المعنى الحقيقي كما يلي: أنزل الله من السماء مطرا نشأ عنه رزق.

٢) أنّ القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي هي الفعل "أنزل" لأنه لا يجوز عقلا أن ينزل من السماء قمح وشعير، بل مطر ينشأ عنه نبات يكون منه طعامُنا ورزقُنا.

٣) أنّ السمة الدلالية للفعل "أنزل"هي [+ سائل] .

٤) أنّ الفعل "أنزل" سُلِبَ السمة [+ سائل] وتمّت إعادة توجيهه لإكسابه سمة دلالية بديلة عن السمة المسلوبة. وهذه السمة البديلة هي: [+ نبات] لكي يمكن إسقاطه على كلمة "رزق".

ومن خلال هذه المعطيات الأربعة يمكن تفسير ورود كلمة "رِزق" بدل كلمة "ماء" اعتمادا على المسار الذي يتم به إسقاط (Projection) الفعل "أنزَلَ"، حيث:

أنزل= [+ حدث] [+زمان] [+ متعد] [+ سائل] [+ مصدر حياة] = أنزل من السماء ماء ⟵ [أنزل= [+ حدث] [+زمان] [+ متعدّ] [+ نبات] = أنزل من السماء رزقا.

وهذا يعني أنّ كلمة "رزق" حلّت محل كلمة "ماء" بأن استعيض عن ذكر السبب بذكر نتيجته إثر سلب سماته واستعاضتها بسمات المسبَّب.

وفي المثال(٢) " كان يدا على أعدائه"، كانت فيه العلاقة المجازية علاقة الآلية لكون اليد هي آلة الضرب والردع فتحقق بها معنى القدرة والبطش.

وقد تم إدراك هذه الدلالة المجازية لليدنتيجة وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وهي كلمة "أعداء". فهذه القرينة هي المتحكمة في المعنى الحقيقي لكلمة "يد". وقد أدى هذا التحكم إلى إحداث تحويلاتفي السمات الدلالية لهذه الكلمة، حيث:

يد الرجل = [+جارحة] [+ مصدر حركة] ⟵ يد على العدوّ = [- جارحة] [- مصدر رزق] [+ آلة ردع]

فقد خرجت دلالة كلمة "يد" من معناها الحقيقي، وهي كونها جارحة، إلى معنى آلة الردع، وذلك بعمليتي حذف لبعض سماتها الدلالية وتعويضها بسمة جديدة ليست من خصائصها الأصلية، فاختُرِق بذلك معناها الحقيقي ليصبح معنى مجازيا. وهذا المعنى المجازي يكون مقبولا إذا حدث في إطار الكفاية المعجمية الجماعية التي يتحمل المتكلم المستمع النموذجي مسؤولية التعبير عنها.

وفي المثال(٣) "ازدحمت الشوارع" لا يمكن الوقوف على معنى حقيقي لكلمة "شوارع"، لأنهذه الكلمة لا تستجيب للقيود التي تفرضها القرينة اللفظية التي هي الفعل "ازدحم". فهذا الفعل يحمل في أصل معناهالسمة [+ إنسان] وليس السمة [- إنسان]. ولكي يتم الانتقال إلى المعنى المجازي الذي تجيزه القرينة اللفظية "ازدحم"، يجب أن تستجيب كلمة "شوارع"للقيود الانتقائية التي تفرضها تلك القرينة. ولكي يحدث ذلك علينا أن ندرك عقلا أنّ السمة [+ إنسان] مسقطة على ذوات بشرية لم تذكر وأن الذي حلّ محلها وناب عنها هو المكان الذي وجدت فيه، فحينها ندرك أن العلاقة المجازية هي علاقة المكانية وأنّ المقصود من "ازدحمت الشوارع" هو: ازدحم الناس في الشوارع"، وأنّ السمة [+ إنسان] المسقطة على كلمة "شوارع" هي نتاج عملية توليد معنى مجازي.

تبرز هذه الأمثلة إذن أنّ التوليد الدلالي بالمجاز يتحقق بثلاث آليات مترابطة: بالقيود الانتقائية والعلاقات المجازية والتحديدات السميّة، وأنّ التفرع الدلالي للملول الأصلي يشهد مسارات مختلفة نتيجة قابليته للتوليد. لكنّ هذه المسارات تتحكم فيها قيود انتقائية تفرض خصائص دلالية على كل عملية توليد دلالي مجازي كي يكون المعنى المتولد مقبولا. ومن أبرز هذه القيود العلاقات المجازية. وهذه العلاقات كثيرة بما يدل على القدرة التوليدية والطاقة الانتاجية للمجاز.

٢ -٤ مجالات التوليد الدلالي بالمجاز وآلياته:

يمثل المجاز قاعدة عامة تمكّن صاحب اللغة من استعمال أقلّ ما يمكن من المفردات لأكثر ما يمكن من المعاني اقتصادا منه للمجهود اللغوي في توفير الدوال، كما يعتبر طريقة من طرق استيعاب المعاني ومعرفة الكون، فيكون إسناد أي مدلول إضافي إلى نفس الدال اللغوي هو إدراك آخر لجانب من جوانب معرفة الأشياء، لأنّ إسناد المعنى المجازي هو في نهاية المطاف، مرادف لعملية إدراك أخرى لجهة من جهات الكون. وهذا يدعو إلى معرفة المجالات التي تسند إليها المعاني المجازية والبحث في كيفية حصول ذلك.

٢ -٤ -١ مجالات التوليد الدلالي:

تستحوذ المعاني المجازية على نصيب كبير من جهات إدراكنا للكون، ذلك أن المجاز حاضر باستمرار في مختلف مجالات حياتنا اليومية مثلما يذهب إلى ذلك لايكوف[1].

ولا يؤدي القول باستحواذ المجاز على نصيب كبير من مجالات إدراك الكون إلى الاعتقاد بضعف مجالات الحقيقة. فلكل منهما نصيب في ذلك. وتتحدد قيمة كل نصيب بنسبة ما يمكن إحصاؤه في معجم كل جماعة لغوية من معان حقيقية للوحدات المعجمية ومن معان مجازية. إلا أن غياب نسبة دقيقة عن المعاني المجازية مقارنة بالمعاني الحقيقية ولو في مجال بعينه، لا يمنع من تبيّن بعض المجالات التي يجري فيها المجاز. فلعلّ ذلك يكون خطوة أولية للبحث في نسب انتشار المجاز بحسب الحقول والمجالات الدلالية. ومن المجالات التي ينقل فيها مستعملو اللغة الحقيقة إلى مجاز ما ألّف فيه بعض علماء اللغة العربية القدماء كتبا ، من ذلك كتاب "*الكناية والتعريض*" لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ). فمن المجالات التي ذكرها صاحب هذا التأليف: العلاقة مع النساء، وسلوك الرجال الجنسي، والطعام والشراب، والمقابح، والمثالب، والأمراض، والموت، والسياسة.

والظاهر أن أهمّ مبرر جعل الثعالبي يخص بالذكر هذه المجالات هو كونها من المواضيع التي يكون فيها التعبير باللفظ الحقيقي مسببا لحرج خاصة بالنسبة إلى الشخص المتحدّث، فيكون التعبير عنها بالتلميح أكثر استجابة لقيود السلوك الأخلاقي المحمود من التصريح .

إلا أن المجالات التي لا تؤدي إلى حرج هي مجالات متنوعة وغير مقيدة بموضوع بعينه، والتعبير عنها بالحقيقة أو بالمجاز خياران متساويان بالنسبة إلى المتكلّم. فإن شاء التعبير عنها بالحقيقة فعل وإن شاء عكس ذلك فعل أيضا، وذلك تبعا لمزاجه

---

(١) ينظر: *et alLakoff:Metaphors We Live By, p.5*

وانفعالاته وطبيعة ما يحيط به من عوامل تفاعله مع ما يريد التعبير عنه لحظة رغبته في الحديث.

ويعكس تنوع المجالات التي يكون فيها المجاز اختياريا تعالق الحقيقة والمجاز في الواقع اللغوي. فليس من حدود يمكن أن تمنع المتكلم من اعتماد المجاز بدل الحقيقة متى استهوى المتكلّمَ التعبيرُ المجازيّ. وهذا يعني أن اللغة قابلة للتكيف مع انفعالات المتكلم وأن نظامها فيه من الطواعية ما يوفر القواعد المناسبة لذلك وأن هذه القواعد تمسح كل مجالات الحياة لترابط هذه المجالات وعدم انفصالها عن بعضها. وفي ما يلي نماذج من هذه المجالات:

١) مجال الحيوان ← مجال الإنسان:

- **غنت** العصافير
- **رقصت** الفراشات
- **تبسّم** الصبح
- **قهقَهَ** القِرْدُ

٢) مجال الإنسان ← مجال الطبيعة:

- النساء **حرث** للرجال
- **زمجر** الرجل غضبا
- كان حاتم الطائي **بحرا** في الجود

٣) مجال الإنسان ← مجال الجمادات:

- كان صديقي أحمد **قلما** بارعا (أي كاتبا ماهرا)
- كان رئيس هذا الحزب **رقما أساسيا** في المعادلة السياسية للبلد

٤) مجال الإنسان ← مجال أعضاء الجسم:

- كانت أمي **عينا** حريصة على تربيتي

- كان صلاح الدين الأيوبي **يدا** على الغزاة الصليبيين

٥) مجال المحسوسات ← مجال المجردات:

- فتنت **بجمال** لم أر مثله (كناية عن فتاة)

- تطرح **الديمقراطية** في العالم الثالث قضية النظام الرئاسي

٦) مجال الجمادات والمجردات ←مجال الإنسان:

- لامست **السيارة الزرقاء** خط الوصول قبل السيارة الصفراء بثوان معدودة (وأنت تعني سائق السيارة)

- عرفت**الحضارة العربية** عصرها الذهبي في القرن الرابع الهجري (أي أهل الحضارة العربية)

- بنت **البلاد** علاقة تعاون في مجال البيئة والمياه مع دولة كذا (أي مسؤولو الدولة)

الملاحظ في هذه النماذج أنّ أطر تمثيل الكون بالمجاز تشمل مختلف ما يؤسسه الإنسان من علاقات مع ما حوله فتحيل المجازات الكنائية والاستعارية وغيرها على شبكات من التعالقات تبرز أنه لا مجال مستقل عن الآخر. فكل إطار هو تعبير عن تجربة من التجارب في الكون، وهو لا يختلف عن غيره من الأطر في قيمة ما يعبّر به عن تلك التجربة. وبناء على ذلك تعتبر مجالات المجاز أطرا عامة لما يتعلق بالكون من المعلومات. لكن هذه المعلومات منبعها الانطباع والذاتية فتقف مقابلا للأطر المعبّرة عن الحقيقة.

٢ -٤ -٢ آليات الانتقال بين المجالات الدلالية:

ليس لمفهوم الآلية معنى محدد في اللسانيات المعاصرة. وهي على وجه العموم ما يتخذ من وسائلالتحليل في عملية معينة يُقصَد بها تحقيق هدف مطلوب. ولتوضيح ذلك نخصص لهذا المصطلح تعريفا اجتهاديا نستخلصه من المعنى التقني لكلمتي آلة

وآلي" [1]. وبناء على ذلك فإن الآلية هي وحدة مجهزة بمجموعة دَاخِلِيّة من عناصر الاشتغال المبرمجة مسبقا تستعمل بشكلها الكلي وبتوجيه العنصر الذي يعدّ فيها مسبارا نحو الهدف المقصود لاختبار أحد معطيات هذا الهدف في عملية تجريبية في البداية. فتعمل الوحدة بِشَكْلٍ ذَاتِيٍّ،وتصل إلى ذلك المعطى آليا باتباع إشارات المسبار. ثم يتبيّن المختبر بعد ذلك مدى سلامة النتيجة التي وَصَلَ إليها بالاحتكام إلى الواقع.

وإن أخذنا بمفهوم الآلية هذا وأخضعنا له عمليات تقصي المعاني المجازية فإنّ جملة قواعد التوليد الدلالي بالمجاز التي بينا في الفقرة: ٢-٣، وكذلك عمليات الانتقال بين المجالات المفضية إلى معان مجازية كالتي ذكرنا آنفا، كلها تمثل في تعالقها آلية هذا التوليد. أما مسبار هذه الآلية فهي العلاقات المجازية، لأنها هي التي تشير إلى الانتقال الدلالي في المعاني الحقيقية والتحول المفضي إلى المجاز الذي يتمّ بين المجالات، ذلك أنّ المعنى المجازي لا يتولّد إلا من خلال علاقة تربطه بالمعنى الحقيقي وتفسّر حصوله منه، أي إنه لا بدّ من وجود علاقة مجازية مّا بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. ومعنى هذا أنّ آلية البحث عن المعنى المجازي تجعل هدفا لها مدى وجود انحراف في المعنى الحقيقي لوحدة من الوحدات المعجمية وموضع جريان هذا الانحراف اعتمادا على مؤشرات العلاقة المجازية.

وما يهمنا من هذه الآلية في هذا السياق، هو معرفة القواعد التي يتم بها انتقال المعاني المجازية بين المجالات وصولا إلى معرفة طريقة استيعابنا لما يحيط بوجودنا وتمثيلنا له باللغة. فما هي هذه القواعد إذن ؟

يمكن لما ذكرنا آنفا من نماذج الانتقال بين المجالات أنّ صيرورة المعاني الحقيقية إلى معان مجازية تتم عبر عمليات تحويل متنوعة شكلية ودلالية تمثل قواعد هذا التحويل. وأبرز هذه القواعد التي تتجلى من تلك النماذج، ما يلي:

---

(١) ينظر المعنى القاموسي لكلمتي "آلة" و"آلي" في "*معجم المعاني*" الإلكتروني. وهذا المفهوم الذي نحدده هو المقصود على وجه العموم في الدرسات اللغوية.

١) قواعد التحويل الشكلية:

تتجلى في تحويل بناء إلى بناء آخر مواز، مثل:

أ) تحويل مقولي معجمي بتعويض مقولة الصفة بمقولة الاسم كما في المجموعة (٣)، حيث:

- كان صديقي أحمد **كاتبا** بارعا ← كان صديقي أحمد **قلما** بارعا

- كان رئيس هذا الحزب **فاعلا** أساسيا في المعادلة السياسيةللبلد← كان رئيس هذا الحزب **رقما** أساسيا في المعادلة السياسية

فالملاحظ في هذا التحويل أن المعنى الحقيقي انقلب بعملية التحويل المقولي المعجمي: صفة ← **اسم** إلى معنى مجازي . وأشّر إلى ذلك كون الاسم الذي حلّ محلّ الصفة يدلّ على الآلة. فالقلم آلة الكتابة في المثال الأول، والرقم آلة الحساب في المثال الثاني. ولذا فإن المعنى الجديد هو معنى مجازي تحكمه علاقة الآلية.

ب) تحويل بناء نحوي إلى بناء معجمي كما في المجموعة (٥)، حيث:

- فتنت بفتاة جميلة لم أر مثلها ←فتنت بجماللم أر مثله

- تطرح الحياة الديمقراطية قضية النظام السياسي ← تطرح الديمقراطية...

فقد تمّ اجتزاء المركب النعتي النحوي وتحويله إلى المقولة المعجمية 'اسم'. وتولّد عن ذلك معنى مجازيّ كنائيّ. فهذا الاسم الذي ناب المركب النعتي لا يحيل إلى نفسه بل إلى ما لهاتصال به، وهو الفتاة في المثال الأول والحياة السياسية في المثال الثاني، لتكون بذلك دلالته دلالة كنائية مفيدة للنسبة.

٢) قواعد التحويل الدلالية:

تبرز في تغيير السمات الدلالية للوحدات المعجمية كما في المجموعتين (١) و(٦)، حيث حملت الكلمات: عصافير وفراشات وصبح وقرد وسيارة وحضارة السمة [+ إنسان] بمقتضى ما أسند إليها من خصائص الكائن البشري كالغناء والرقص والضحك والمعرفة واللمس. وهذا التحويل يجعلها لاحنة دلاليا لو أوّلت بمعانيها

الحقيقية. لكن وجود علاقة مجازية هي علاقة المشابهة في المجموعة (١) وعلاقة المكانية في المجموعة (٦) يحوّل معانيها اللاحنة إلى معاني مقبولة لكونها قائمة على المجاز. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن التوليدات الدلالية المجازية التي بدت في الأمثلة، توليدات كان عمادها تخطي السمات الحقيقية للمداليل، وأنّ هذا التخطي هو الذي أحدث خرقا للمعنى الحقيقي للوحدات بما أسنِد من سمات جديدة بدلا عن السمات الأصلية. وهذه السمات الجديدة هي من صنف السمات الحادة التي قلبت السمات الأصلية إلى سمات من صنف السمات التقابلية أو التضادية كقلب السمة [+ إنسان] لما هو حيوان أو جماد أو مفهوم مجرّد.

وعليه ننتهي إلى اعتبار عمليات التحويل المجازية هي عمليات تهميش للمعنى الحقيقي وخاصة إذا كانت قائمة على سمات قلب حادّة من قبيل السمات العكسية مثل إسناد سمة [+ عاقل] أو [+ إنسان] لما هو ليس كذلك كاستعمال كلمة "غزال" للتشبب بالمرأة و"أسد" للإشادة بشجاعة الرجل. فإسناد مثل هذه السمات هو الذي يؤدي إلى التوليدات المجازية في اللغة.

لكنّ التحويلات الشكلية، كتحويل الانتماء المقولي لأنواع الوحدات المعجمية، هي أيضا تحقق توليدات مجازية . ولذا فإن كل التحويلات الشكلية والدلالية للمفردات والتراكيب المحققة لمعان مجازية هي آليات من التوليد المجازي تفسّر الانتقال من مجال دلالي إلى مجال آخر وتشير إلى كيفية تولّده. ويمكن معرفة نوع المعنى المجازي من كل عملية تحويل باستحضار البنية الأصلية الحاملة للمعنى الحقيقي. فعند استحضار هذه البنية يمكن الاهتداء إلى نوع المعنى المجازي وعلاقته. على أنّ المعاني المجازية في علاقتها بالتحويلات الطارئة على البنى الأصلية والمعاني الحقيقية لا تبدو معاني مستقلة بنفسها بل معاني اشتقاقية تربطها بمجال الحقيقة علاقات الفرع بالأصل المجازية .

الخاتمة:

الخلاصة مما ذكرنا في هذا الباب أن النظام اللغوي في العربية يوظّف قواعد التوليد اللغوي الشكلية منها والدلالية لتوليد المعاني. ويفرز ذلك قاعدتين عامتين في التوليد الدلالي هما:

١) توليد دوال بدئية بالارتجال أو بقواعد صوتية أو صرفية للتعبير عما تحتاج إليه الجماعة اللغوية من مداليل. فينشأ عن ذلك بروز مجموع الأدلة اللغوية التي تمثل المعجم الجماعي للمتكلمين. فالنظامان الصوتي والصرفي يوفران قواعد توليد البنى الشكلية التي تُحمَّلالمعاني الحقيقية فتصبح هذه البنى بنى ذات مغزى، أي دلائل لغوية ذات مفاهيم محيلة إلى ما يعدّ حقائق في الكون. فالاشتقاق على سبيل المثال، يوفّر من خلال جذر أو جذع من الجذوع، قواعد عديدة لتوليد الأفعال والأسماء والصفات قصد التعبير عما يُرى في الكون من حقائق الأحداث والماهيات وخصائص الأشياء، وكذلك الشأن في سائر قواعد التوليد الشكلية التي تحدثنا عنها في هذا الفصل. فهي جميعا مفضية إلى تكوّن دلائل وظيفتها تمثيل الكون باللغة ومن ثمّ التعبير المباشر عن مختلف حاجات الإنسان المتعلقة بحياتهالاجتماعية وصلته بالكون.

والأنساق التي تتخذها تلك القواعد تتحكم فيهاعلاقات رئيسية وأخرى فرعية بما يتيح للمباني حمل المعاني وبما يجعل من الدليل اللغوي فردا لغويا ذا بنية صرفية قادرة على حمل الدلالات الحقيقية المتعددة.

أما النظام الدلالي فهو ينطوي على قواعدالتوليد بالمجاز لإثراء الدليل الواحد بالمداليل المتعددة وفقا للقاعدة: **دال قديم ← مدلول جديد**. وقد عنينا بالمجاز توليد المعاني الجديدة ، كما تبيّن ذلك القاعدة، بإكساب معاني الوحدات المعجمية الأصليةمعاني ثانوية عن طريق علاقة من العلاقات المجازية. وهذه العلاقات متعددة

وهو ما يتيح لمستعمل اللغة قدرا كبيرا من حرية التصرف في المعاني الأصلية وتوجيهها إلى المعاني الثانوية التي يريدها. وقد نبهنا إلى أنّ من المعاني الجديدةما قد يشيع استعماله ويشتهر التواضع عليه، فيفقد بذلك مجازيته ويتحول إلى بديل عن المعنى الأصلي ويغدو بين الجماعة اللغوية بمنزلة المعنى الحقيقي بعد أن يُترَك ذلك المعنى الأصلي ويُنسَى. وقد ذكرنا أنّ القاعدة في ذلك هي:

(دال قديم + مدلول قديم) ← (دال قديم + مدلول جديد).

والتوسع المجازي يشمل مختلف حقول اللغة الدلالية ، فالوحدات المعجمية الدالة على معانٍ تجريدية قد تتحول إلى مفردات ذات معان حسية، وقد يحدث العكس. وكذلك المفردات التي تنتمي إلى حقل الطبيعة، فقد تتحول إلى حقل الإنسان أو غيره من الحقول...إلخ.

وقد كانت أنواع العلاقات المجازية وقواعد عملها وآليات الكشف عما ينبثق عنها من المعاني الجديدة ، صورا لما تقدمه القواعد الدلالية من طاقة توليدية ومن قدرة على التحكم في مسارات التوليد الدلالي.

الفصل الثاني

التوليد بالاقتراض الدلالي

تمهيد:

يؤدي الاحتكاك الحضاري للشعوب وهجرة الأفراد وما يقع من تبادل ثقافي بين الأمم إلى تأثر اللغات بالأخذ من بعضها بعضا عن طريق ما يقترضه الأفراد من الألفاظ التي يستعملونها في كلامهم.

واقتراض الألفاظ ظاهرة لغوية شائعة بين كل اللغات البشرية تأخذ فيه لغة مّا ألفاظا من لغة أخرى لسدّ ما تحتاج إليه من المفردات والمعاني. وهو عملية إثراء خارجية للغة المورد لاعتماده على نظام لغات أجنبية في خلق وحدات معجمية جديدة[1].

وتطلق اللسانيات على اللغة المقترِضة مصطلح "اللغة المورد[2]" (Langue cible)، وعلى اللغة المُقْرِضة مصطلح "اللغة المصدر" (Langue source).

وقد حظيت هذه المسألة باهتمام اللسانيات المعجمية المعاصرة باعتبارها أحد البحوث المعجمية التي يثيرها التطور اللغوي. لكننا لا نجد في الدراسات المعجمية العربية، منذ القديم إلى أواخر السبعينات من القرن العشرين، من سماهااقتراضا أو ميز تمييزا واضحا بين أنواع المقترضاتِ ودرَسَها دراسة نظرية مستوفاة تضع للاقتراض أسسا عامة وقواعد. وبناء على ذلك فإننا نبدأ بتقديم المسألة من جانبها النظري وصولا إلى ملامحها في العمل القاموسي التطبيقي .

---

(١) ينظر: *Pruvost et al* : Les *néologismes*, p.117

(٢) اللغة المورد هي اللغة الأم التي تفد إليها مفردات لغة أجنبية. ومن المقابلات الفرنسية أيضا لهذه اللغة ، المصطلح: langue d'accueil كما هو الحال عند غلبار (ينظر: Guilbert : La créativité lexicale, p.95) .

١ - مفهوم الاقتراض في الدرس اللغوي العربي:

أطلق علماء العربية القدماء على الاقتراضمصطلحات متعددة كالدخيل والمعرب والمولد والأعجمي[١]. فأحدث ذلك خلطا مفهوميا يربك من يطلع على كتاباتهم. إلا أنّ المتفحّص للقواميس العربية يجد أن مصطلح "أعجمي" كان قديما هو المصطلح الذي يدل على الكلمات المقترضة مناللغات الأجنبية.

واستمرّ هذا الخلط إلى العصر الحديث إذ لم يهتد علماء اللغة العربية إلى مصطلح موحّد يشمل أنواع الاقتراض، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد من علماء اللغة أو على مستوى المؤسسات اللغوية الرسمية المختصة مثل مجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقد بقي يطلق على الأعجمى في العربية إلى نهاية السبعينات من القرن الماضى، عدة مصطلحات متناقضة.فعلى مستوى الأفراد نجد الشيخ عبد القادر المغربى في أوائل القرن العشرين، يستعمل المصطلحين "معّرب" و"دخيل" للدلالة على نفس المعنى[٢]. وفي أواخر السبعينات نجد الطيب البكوش يستعمل مصطلح "مشترك" (Commun) بدل المصطلح "دخيل"للدلالة على اللفظ الذي يلازم صورته في اللغة المورد مثل كلمة بازار (المتجر الكبير) التركية التى بقيت على حالها وبنفس دلالتها عندما دخلت اللغة الفرنسية[٣]، وكذلك نجد عبد الواحد وافي يستعمل المصطلح "دخيل أجنبى" للدلالة على كل أنواع المقترض من الألفاظ الأعجمية. وهذا الدخيل في نظره، نوعان: النوع الأول سماه "الدخيل المعرب" ويقصد به "ما استعمله فصحاء العرب في جاهليتهم وإسلامهم ، والنوع الثانى سماه "الأعجمى المولّد"، ويقصِد به "ما استعمله المولّدون من ألفاظ أعجمية لم يعرفها فصحاء العرب". فالدخيل بنوعيهعند هذا الرجل

(١) ينظر مثلا: الجوهري في قاموسه الصحاح (عرب:١/ ١٧٩) فقد استعمل مصطلح أعجمى في سياق تعريفه للمعرّب، والسيوطى في المزهر في حديثه عن المعرب (١/ ٢٦٨)، فقد استعمل مصطلح "معرّب" للدلالة على الأعجمي عامة.

(٢) ينظر: المغربي: الاشتقاق والتعريب، ص٢٧، ٢٨.

(٣) ينظر: Baccouche : L’emprunt en arabe, p.51,62-63

هو الذي يجري بمعنى المقترض، وهو يشمل كل ما نطقت به العرب من الأجنبي في عصر الاحتجاج وبعده [1] .

أما على مستوى المؤسسات فإننا نجد مجمع اللغة العربية بالقاهرة يستعمل مصطلحي "أعجمي" و"معرّب" بنفس المعنى ليدل بهما على كل ما استعملته العرب بعد عصر الاحتجاج من ألفاظ أعجمية. فقد جاء في تعريفه للمولّد ما يلي: "المولّد هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما (...) وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب (...) وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللغة ارتجالا"[2].

والملاحظ من هذا التعريف أن المجمع دلّ على الاقتراض بمصطلح "أعجمي" وعدّ هذا الأعجمي فرعا من المولّد.

وفي ما يتعلق بمصطلح "معرّب" ورد في تعريفه القرار المجمعي التالي: "المعرّب: كل ما استعمل في اللغة العربية من ألفاظ أجنبية سواء ألحقت بأبنية عربية أو لم تلحق"[3].فالملاحظ من هذا التعريف أن مصطلح "معرّب" عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة مرادف للمصطلح "أعجمي" في دلالته على الألفاظ المقترضة عموما.

ندرك من هذه التعريفات الاصطلاحية أنّ الاقتراض اللغوي بقي يُعرَّف منذ القديم إلى أواخر السبعينات من القرن العشرين، بعدة مصطلحات منها المصطلحات: أعجمي، ومُعَرَّب، ودخيل، ومولَّد. وهذا يدلّ على أن مفهوم الاقتراض بقي ملتبسا تتنازعه مصطلحات متباينة المفاهيم وأن علماء اللغة العربية لم يتفقوا على مفهوم واحد

---

(1) ينظر: وافي، عبد الواحد: فقه اللغة،ص ١٥٣.

(2) مجمع : مجموعة القرارات العلمية ، ص ١٢ .

(3) مجمع : مجموعة القرارات العلمية ، ص ١٣ .

له،فاختلطت دلالتهبمصطلحات "معرّب" و"دخيل" و"مولَّد"، وهو ما يدّل على أنما حدّد للمقترض من اصطلاحات ليس إلا آراء متفرقة لأفراد من العلماء أو لجماعات منهملم ترتق إلى توليد مفهوم موحّدلأنواع الألفاظ الأجنبية: ما وقع تكييفه منها على منهاج اللغة العربية، وما بقي على حاله دون تكييف.

لكن بظهور اللسانيات الغربية وانتشار فوائدها بين علماء اللغة المعاصرين توصل الباحثون في اللسانيات المعجمية العربية اليوم إلى مصطلح موحّد استطاع أن يُخرج الدرس المعجمي من التداخل المفهومي الذي ساد الدراسات القديمة والحديثة حول الاصطلاح على الألفاظ الأجنبية[1]. وهذا المصطلح هو مصطلح "الاقتراض اللغوي".

هذا المصطلح، بمعناه العام، هو ترجمة للمصطلح الأعجمي: Emprunt linguistique الذي نجده في الدرس اللساني الغربي، من ذلك مثلا أن اللساني الفرنسي دروي (Deroy) وضعه عنوانا لكتاب له [2]. ومن الباحثين العرب من ترجمه بـ "استعارة". ومن هؤلاء تمام حسان في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها[3]. إلا أنّ المصطلح "اقتراض" هو الذي استقرّ اليوم.

ويُقصد بهذا المصطلح كلُّ ما يدخل من كلمات أجنبية في لغة من اللغات البشرية[4] ، مع ما يمكن أن تمرّ به المفردة عند اقتراضها، منأنواع التغيير، وذلك في

---

(١) نميّز في بحثنا بين المصطلحين "حديث" و"معاصر" تبعا لتصورنا للمراحل التاريخية للغة العربية. فهذه المراحل هي في نظرنا ثلاث على وجه العموم: المرحلة القديمة ، وتنتهي بنهاية القرن الثامن عشر، والمرحلة الحديثة وتنتهي بسبعينات القرن العشرين، ثم المرحلة المعاصرة التي نعيشها اليوم والتي استغرقت من الزمن جيلا (ينظر مزيدا من التوضيح في: شندول، محمد: المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب"، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ـ ٢٠١٠، ص ص ٢٠٢-٢٣٨.

(٢) ينظر: Deroy: L'emprunt, p.p. 93-102 ؛ ينظر أيضا: Guilbert : La créativté lexicale, p. 100 و Lyons : Linguistique générale,p. 23.

(٣) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣١٣.

(٤) ينظر: Lerot : Précis,p.61 ; Guilbert : La créativté lexicale, p. 100

محاولة إدماجها في النظام المعجمي الجديد"إذ يمكن أن يصيبها تغيير في الوجهَ الدالي أو الوجه المدلولي أو في الوجهين معا. إلا أنه يمكن أيضا أن تحافظ على خصائصها فلا يصيبها التغيير[1].

ويقسّم الدرس المعجمي المعاصرالمقترضات إلى نوعين تبعا لدرجة التغيير الذي يطرأ عليها. وهذان النوعان هما: "المُدْمَج" (Pérégrinisme) و"الدخيل" (Xénisme)[2]. فالمدمج هو اللفظَ الأجنبيَّ الذي يدخل في نظام اللغة المقتَرِضَة ويصبح مندمِجا فيه (Emprunt integré)عندما تحوّله الجماعة اللغوية إلى أحد أبنية لغتها عن طريق القياس[3]. والدخيل هو الذي يأبى الاندماج في نظام اللغة (Emprunt integral) فيحافظ على طابعه الأجنبي[4].

٢ – أنواع المقترض في العربية :

لم تخالف المعجمية العربية المعاصرة اللسانيات الغربية في تقسيم الاقتراض إلى نوعين. وعليه فإنّ المقرضات في العربية تعامل فيالدرس المعجمي اليوم علىأساس ذلك: نوعيسمى "المعرَّب"، والنوع الآخر يسمى "الدخيل".

٢ -١ المُعَرَّب (L'Arabisé):

يندرج المعرَّب في مفهوم المصطلحِ اللسانيِّ الأكثر شمولا وهو المصطلح "مُندمِج" وعليه فإنّ المعرّب هوما يتكيّف من الألفاظ الأعجمية تكيفا تامامع نظام اللغة العربية فيُدمَج فيه "بأن يُفقد مظاهر عجمته الصرفية ويقاس على نمط صيغي عربي (...) والإدماج يكون إما لأن المفردة المقترضة قابلة لأن تقاس على نمط صيغي عربي

(١) ينظر: جميل: الاقتراض الدلالي، مجلة المعجمية، ص ٢٠٦ .

(٢) ينظر: Guilbert : La créativté lexicale, pp. 93-94

(٣) ينظر المقابل الأعجمي في "Pérégrinisme": Guilbert: La créativité, p.93 Dubois et al : dictionnaire de linguistique, p.512. ;

(٤) ينظر: Guilbert : La créativté lexicale, p. 93

قبولا طبيعيا بحكم بنيتها الأصلية، وإما لأن المقترِض يعالجها معالجة تتيح لها الاندراج في أحد الجداول الصيغية العربية"[1].

ومن أمثلة النوع الأول من الإدماج كلمة "قانون" المقترضةمن الكلمة اليونانية: kanôn، فهذه الكلمة قابلة لأن تنقاس على الوزن "فاعُول". ومن أمثلة النوع الثانيما أخذته العربيةقديما من اليونانية والهندية والفارسية ، مثل الكلمات: قَرْمَد، وهو الآجُرُّ، من الرومية[2] ؛ وبهرَج ، وهوالشيء المباح، من الهنديّة[3] ؛ وبُندُقَة، وهي التي يُرمَى بها البارود، من الفارسيّة[4] ؛ وما أخذته حديثا من الفرنسية ، مثل الكلمات: "تلفزة"، من: télévisionوهي جهاز إرسال بصري؛و"دَبْلَجة"، من: doublage وهي من مصطلحات فن المسرح، وتعني المزاوجة أو الازدواج[5]. فكل هذه الكلمات أدمجت في الجداول الصيغية العربية بعمليات تكييف كما هو ملاحظ في الكلمتين الفرنسيتان "télévision" و"doublage" على سبيل المثال، فقد طوّعتا على الوزن "فَعْلَلَة" .

٢-٢ الدخيل(Xénisme) :

هو "ما لا يُدمَج في نظام اللغة فيبقى محافظا على عجمته الصرفية وتبقى بنيته غير مقيسة أو مُنمّطَة بحسب نمط صيغي معلوم (...) وعدم الإدماج يحصل إما عن التغيير غير الكافي للإدماج، وإما عن عدم التغير البتة"[6]. ومثال عدم التغيير الكافي كلمة "جغرافيا" مقابل الكلمة الفرنسية "Géographie"، ومثال عدم التغيير البتة الكلمات دكتاتور (Dictateur)، وأرستقراطي (Aristocrate)، وتلفون (Téléphone) ، وتلغراف (Télégraphe).

---

(١) ابن مراد: مقدمة،ص ١٦٢.

(٢) ينظر: ابن منظور، اللسان ، مادة: قرمد.

(٣) ينظر المرجع نفسه، مادة: بهرج

(٤) ينظر الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: البندق.

(٥) ينظر تيمور: مشكلات اللغة العربية، ص ١١٥ .

- وينظر نماذج أخرى في Baccouche :L'emprunt en arabe, pp161-338 et 339-398

(٦) ابن مراد: مقدمة،ص ١٦٢.

ويجدر التنبيه إلى أن اللغويين يشيرون إلى ضرب آخر من الاقتراض يسميه اللسانيون اليوم "اقتراضا داخليًا" (Emprunt interne)[1]. ويعنون بذلك صنفين من المفردات: الصنف الأول هو ما تقترضهلغة منأخواتها اقتراضا مباشرا كاقتراض اللغات الهندية الأوروبية من بعضها بعضا[2]. ومثاله في العربية ما اقترض فيها قديما من اللغات السامية الأخرى ككلمة "مِشكَاة" من الحبشية وهي من كلمات القرآن بمعنى "مصباح" وكلمة "مُحَزْرَق" بمعنى سريع الغضَب، وهي من النبطية.

والصنف الآخر هو الكلمات التيتنقلها مجموعة من المتكلمين (فئة اجتماعية مثلا، أو قبيلة من القبائل)من مجموعة أخرى من مستعملي اللغة نفسها لسدّ خانة فارغة في خطابهم[3]. فتوضع تلك الكلمة لمعنى غير المعنى الأصلي الذي وضعت له فيؤدي ذلك إلى الاشتراك اللفظي كما نبه إلى ذلك السيوطي في كتابه "المزهر" عند حديثه عن المشترك[4].

وهذا الصنف من الاقتراض لا يمثل شذوذا في اللغة ولا يعد أجنبيا عن أنظمتها لأنه من ذات اللغة إذ ليس هو في حقيقته إلا انتقال مكاني لبعض الألفاظ بين أفراد الجماعة اللغوية نفسها.

ويخضع المقترض لطبيعة المجتمعات الثقافية والإيديولوجية. ويتحدد ذلك بالمواقف الاجتماعية منه : بالرفض أو بالقبول[5]. ويوجد في هذا الصدد موقفان اجتماعيان تقليديان: موقف متشدد رافض وموقف متساهل يسمح به. والبحث في هذين الموقفين هو بحث ثقافي في المسألة لا يتنزل منزلة البحث اللساني. لكنه من المفيد أن نتناوله كي نوجّه نتائج عملنا توجيها لسانيا معجميا لا يتداخل مع المواقف المذهبية.

(١) ينظر: Guilbert : La créativité lexicale, p.23, 89

(٢) ينظر: المرجع نفسه، ص ٢٣، ٨٩.

(٣) ينظر المرجع نفسه، ص ص٩٨-٩٠

(٤) ينظر: السيوطي: المزهر، ١/ ٣٦٩.

(٥) ينظر: Guilbert : La créativité lexicale, p.94

ويكون تناولنا له في هذه الفقرة، من خلال مواقف الفقهاء وعلماء اللغة العربية نموذجا لنقدم بذلك صورة من صور المواقف الثقافية التقليدية بإزاء الموقف اللساني الذي سنعرضه بعد ذلك.

٣ -المواقف الثقافية من الاقتراض:

نفحص هذه المواقف في امتدادها التاريخي في اللغة العربية. فنشير إلى مواقف الفقهاء مما ورد في القرآن من المقترضات قديما، ثم إلى رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة حديثا مع أراء بعض أصحاب كتب التصحيح اللغوي اليوم.

٣-١ موقف الفقهاءقديما من الاقتراض في القرآن:

تخلل اللغة العربية في الجاهلية والإسلام كثير من المقترضات. ومن عوامل ذلك المبادلات التجارية ومخالطة القبائل العربية لمن جاورهم من الشعوب الأخرى. فتغْلب واليمن كانتا مجاورتين لليونان، وبَكْر كانت مجاورة للقبْط والفُرس، وعبد القيس وأزْد عُمَان كانتا مخالطين للهند والفُرس، وأهل اليمن كانوا مختلطين مع الهند والحبشة، ولخم وجذام كانوا مجاورين للقبط في مصر، وقضاعة وغسان وإياد في العراق والشام كانوا مجاورين للنصارى الذين يقرؤون في صلاتهم بالعبرانية[1].

وقد ورد عدد كبير من تلك المقترضات في القرآن قام السيوطى بحصرها ووضْعها في قاموس رتبه ترتيبا ألفبائيا سماه "المهذّب في ما في القرآن من المعرّب".ومن هذه الكلمات: إستَبْرَق وأباريق وسُندُس وسِجّيل وجَهنَّم، والأفعال: أخْلَدَ، ورَاعى، وبَلَعَ.

ولم يغفل السيوطى الحديث عن مواقف العلماء من تلك المقترضات. فذكرها في مقدمة كتابه[2]. وهى ثلاثة مواقف نوردها نحن باختصار، في إطار الهدف الذي نرومه منها وهو تنزيل المواقف من لاقتراض تنزيلا ثقافيا. وهذه المواقف الثلاثة هي:

---

(١) ينظر: السيوطي: المزهر، ١/ ٢١٢ ؛ الفارابي: كتاب الحروف، ص ص ١٤٦-١٤٧.

(٢) ينظر السيوطي: المهذب، ص ص ١٠١-١٠٤.

١) الموقف الأول:

هو قول بالمنع، فقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء، وأن ما أحصاه بعض العلماء من المفردات التى رأوها غير عربية الأصل هو عربى فصيح وليس أعجميا.وهذا قول الإمام الشافعى (ت ٢٠٤ هـ/ ٨٢٠ م) ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ/ ٨٢٥ م) وهو من الرواة، وأحمد بن فارس (ت٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م)وهو من علماء اللغة، وغيرهم[١]. وقد استدلوا على المنع بقوله، تعالى:"قُرْآناً عَرَبِيّاً" وقوله تعالى أيضا:"وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ"، وقوله أيضا: "بلسان عربى مبين".

ومن أصحاب هذا الوقفمن برّر الرفض بالقول بتوافق اللغات مثل فخر الدين الرازي وابن جرير الطبري في تفسيره. فقد قال:"ولم نستنكر أن يكون الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد (...) كما قد وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة (...) مما اتفقت فيه الفارسية والعربية باللفظ والمعنى"[٢].

٢) الموقف الثانى:

هو قول القائلين بوقوعه. ومن هؤلاءجلال الدين السيوطى. فقد قال باشتمال القرآن على ألفاظ أعجمية، وآدى به تفسيره للقرآن إلى تأليف معجمه "المهذّب " المذكور آنفا الذي أحصى فيه ما رأى أنّه من أصل أعجمى مؤيدا رأيه بما استطاع جمعه من الروايات حول أصل كل كلمة، من ذلك أنّ الكلمات: طه، واليمّ، والطور، والربانيون،هى من السريانية في بعض الروايات وفي روايات أخرى من الحبشية أو النبطية ؛ والصراط والقسطاس والفردوس، من الرومية ؛ و"هِيت لك"من الحورانية[٣].

---

(١) ينظر في آراء الشافعي حول عروبة القرآن: الشافعي، محمد بن إدريس : الرسالة، باب البيان الخامس،ص ص ٤١-٥٢. وينظر في آراء من بقي: السيوطي: المهذّب، ص ص ١٠١-١٠٣.

(٢) ينظر الطبري: تفسير الطبري، ١/ ٣٣.

(٣) قام السيوطي بتفسير القرآن، وكتابه في ذلك الكتاب المعروف بتفسير الجلالين. والمقصود بالجلالين: السيوطي نفسه والفقيه الشافعي جلال الدين المحلّى (ت ٨٦٤ هـ/ ١٤٦٠ م).

ويستفاد مما جمعه السيوطي وتحدث عنه غيره من الفقهاء من أهل كتب الحديث والتفسير أنهم يريدون إثبات أنّ الكلمات التي في القرآن والتي هي أعجمية الأصل، قليلة العدد لا تخرج القرآن عن كونه عربياً، وكذلك لا تتعارض مع قوله تعالى:"قُرْآناً عَرَبِيّاً".فمعنى هذه الآية السياقي هو أنها لمخاطب عربي وإنْ تضمَّن النصّ القرآني مفردات من أصل أعجمي ، ذلك أن اشتماله على عدد قليل من الكلمات الأعجمية لا ينفي عنه كونه بلسان عربي.

واستدلوا أيضا بقدمهذه الظاهرة عند العرب.ذلك أنّ أهل الجاهلية عَرّبوا عن الفارسية ألفاظا كثيرة وتكلموا بها، مثل: الدُّولاب والكَعْك والجُلّنار ، وعن الهندية الفُلْفُل والشطرنج ، وعن اليونانية القِنْطَار[1].

٣) الموقف الثالث:

هو قول القائلين بالتوفيق بين الرأيين والجمع بين القولين. فقد ذهبوا إلى أن الكلمات المقترضة، وإن كانت أصولها أعجمية، هى كلمات دخلت العربية فصارت منها. فهى أعجمية باعتبار الأصل ، وعربية باعتبار الحال. ومن هؤلاء أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقى (ت ٥٤٠ هـ/ ١١٤٤ م)، فقد وضع قاموسا في ذلك هو "*المعرّب من الكلام الأعجمى*". ومن هؤلاء أيضا المحدث والفقيه الحنبلى أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ/ ١٢٠١ م)،وكذلك أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ/ ٨٣٩ م) صاحب كتاب "*غريب الحديث*" الذي قال: "والصواب عندي مذهبٌ فيه تصديق القولين جميعاً؛ وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب؛ فعرَّبتها بألسنتها، وحوَّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها؛ فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب؛ فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: أعجمية فصادق"[2].

---

(١)ينظر: الموقع: http://www.startimes.com/?t=4825369

(٢) السيوطي: المهذّب، ص ١٠٤.

٣-٢المواقف الحديثة:

نعني بها المواقف الدينية التي تدافع عن اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن، والمواقف القومية العروبية التي تربط دفاعها عن الهوية العربية بدفاعها عن اللغة باعتبارها اللغة من مقومات هذه الهوية.

فهذان الموقفان وإن هما يتمايزان من وجهة نظر سياسية حزبية ومذهبية فكرية فإنهما لا يختلفان في موقفهما من اللغة العربية. ولذلك فإن حديثنا عن موقفهما من الاقتراض لا يمكن فيه الفصل بينهما. فهو واحد في عمومه، نراه متماثلا ، على مستوى الأفراد، عند أصحاب التصحيح اللغوي؛ وعلى مستوى المؤسسات، في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١) مواقف أصحاب التصحيح اللغوي:

يعتبر أصحاب هذا الموقف، سواء من غلبت عليهم النزعة العقائدية أو من طغت عليهم النزعة القومية، أن اللغة هي أهم مقوم لهوية الأمة. فمن لم يحافظ على سلامة لغته ونقائها تخلفت حضارته وتشوهتهويته. ولذلك نراهم يدعون إلى ضرورة المحافظة على اللغة بمقاومة عوامل إضعافها الخارجية المتمثلة في غزو اللغات الأجنبية، وعوامل إضعافها الداخلية المتمثلة في انتشار اللحن واللهجات العامية من خلال ما يؤلفون من كتب في التصحيح اللغوي.

فهؤلاء جميعا يؤلفون هذه الكتب للتنبيه إلى خطر الدخيل ومظاهر الخطإ وفساد الألسنة التي تتسرب إلى اللغة كي يقاوِم المتكلون بالعربية هذه المظاهر فتبقى اللغة بذلك سليمة من الشوائب وبعيدة عن عوامل الفساد. فمما ذهب إليه اليازجي، على سبيل المثال، وهو صاحب مقالات "اللغة والعصر" وكتاب " لغة الجرائد" الذي تعقب فيه أخطاء الكتاب، "أن اللغة مرآة أحوال الأمة"[1]. فإن أهملت واستعين عليها بغيرها دل ذلك على ضعف أهلها. ولذلك نراه يحذر من أن "يستعان بغيرها على سد ما فيها من

---

(١) اليازجي، إبراهيم: اللغة والعصر، مجلة البيان، ١/ *1897-١٨٩٨* .

الخلل"[1]، فإن ذلك يؤدي بها "بما يغير من ديباجتها وينكر أسلوب وضعها، حتى تتبدل هيأتها على الزمن، وتصير على الجملة لغة أخرى"[2]. وتغلب على هذا الرجل النزعة القومية.

وإلى مثل ذلك ذهب مصطفى جواد في مقدمة كتابه "قل ولا تقل" . فقد خصص هذه المقدمة لتمجيد العربية وذهب إلى أنه لا سبيل إلى إفسادها بأخطاء الكتاب والمترجمين وإدخال ما لاحاجة لها فيه. فهي عنده " لغة جسيمة عظيمة قويمة، لأمة عظيمة، حافظت على قوامها ونظامها وكلامها بقرآنها العزيز وتراثها البارع"[3]. وتغلب على هذا الرجل، كما يبدو، نزعة الدفاع عن لغة القرآن، أي النزعة العقائدية.

على أنّ هذه المواقف المتشددة لا تنفي وجود مواقف متساهلة عند البعض الآخر. ومثال ذلك أننا نجد أنّ عبد القادر المغربي في كتابه "الاشتقاق والتعريب" لا يرى مانعا من الأخذ بالألفاظ الأعجمية. فهو يصرح بأنّ التعريب مظهر "طبيعي في لغتنا وفي غيرها من اللغات ، وأن استعمال المعرّب لا يحط من قدر فصاحة الكلام والاستشهاد على ذلك"[4]، وبمثل ذلك صرح رشيد عطية في مقدمة معجمه "معجم عطية في العامي والدخيل". ومبرر ذلك عندهما أنّ اللغة العربية لا يمكن لها أن تبقى حية ومواكبة لتطور الحياة ما لم تنفتح على غيرها من اللغات الأخرى كي تستفيد منها في سدّ الخانات الفارغة وتبقى حية على الدوام.

٢) موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

تناولمجمع اللغة العربية بالقاهرة مسألة الاقتراض اللغوي في ثلاثة مباحث هي: "التعريب"[5] ، و"الدخيل"[6] ، والمولّد"[7]. وكان أعضاؤه في ذلك على فريقين: فريق منع

---

(١) المرجع نفسه

(٢) المرجع نفسه

(٣) جواد، مصطفى: قل ولا تقل، ص ٧.

(٤) المغربي، عبد القادر: الاشتقاق والتعريب، ص ٣.

(٥) مجمع: مجموعة القرات العلمية، ص ١٨٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٢.

(٧) المرجع نفسه ، ص ١٢.

الاقتراض بحجة المحافظة على العربية، وفريق أجاز ذلك، لأنه رأى أنّه لا بد منه لمواكبة التطور وتنمية اللغة.

وقد توصل مجمع اللغة العربية بالقاهرةفي قرار "التعريب" إلى التوفيق بين الفريقين. فقد أجازه من ناحية لكنه اشترط أن يكون العربيّ أولى وأفضل من المعرب إن وجد. وهذا القرار هو: "يجيز المجمع أن يُستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم".

فالملاحظ أن هذا القرار يتضمن شروطا للتعريب ، وهى:

- أن يكون اللفظ المعرَّب مما تدعو إليه الضرورة.

- أن يكون على مقاييس العرب، فلا بد من إخضاعه للصيغ الصرفية العربية.

- أن يفضل اللفظ العربى إن وجد، على الأعجمى. وهذا الشرط قد نص عليه المجمع في قرار آخر هو قرار "تفضيل العربى على المعرّب" الذي نصه:"يفضل اللفظ العربي على المعرّب القديم، إلا إذا اشتهر المعرب"[1] .

على أن قرار المجمع هذا، وكذلكمختلف المواقف التي عبّر عنها أعلام التصحيح، هي جميعا آراء تتسم بتمجيد الذات، وإثبات المنزلة العالية للغة العربية مقارنة باللغات الأخرى، واعتبار الأعجمي عبءا على العربية، وخطرا على وجودها إن لجأنا إليه دون ضرورة إلى ذلك.

إلا أن جميع الآراء، المؤيدة منها والمعارضة، والقديمة منها والحديثة، وفي جميع الأمم، لم تستطع منع الألفاظ الأجنبية من الدخول إلى اللغات، وكذلك لم تستطع عزلها من الاستعمال. ولذلك يرى اللسانيون إقصاء البحث في المقترض عن جميع المذاهب العقائدية والإيديولوجية لأنه ظاهرة كونية في اللغات جميعا. فالمقترضات في نظرهم، هي جزء من كل لغة بشرية، وعلى علماء اللغة من كل أمة أن يتناولوها بالدراسة ويعالجوه معالجة لسانية بمنأى عن المواقف الذاتية والآراء الانطباعية.

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨٨.

٤ -المعالجة اللسانية المعجمية:

نتناولها من جانبين: جانب المعجمية النظرية وجانب المعجمية التطبيقية. فالجانب الأول نذكر فيه موقف اللسانيات المعجمية من الاقتراض ورؤيتها لأنواعه والقواعد اللغوية العامة التي تسيره. والجانب الثاني نقارب فيه نماذج عالجها أصحاب كتب التصويب اللغوي وتناولتها القواميس الثنائية في متونها محاولة منا تبيّن مستويات التعامل مع قواعد الاقتراض الدلالية وحدود ذلك.

٤-١المعالجة المعجمية النظرية:

تربط اللسانيات الحديثة الاقتراض بعدد من العوامل أهما العوامل الجغرافية والتاريخية وحتمية التطور اللغوي. فمن العوامل الجغرافية مجاورة الشعوب لبعضها بعضا سواء في القديم أو الحديث، وهو ما يؤدي إلى تبادل المفردات بين أفراد تلك الشعوب نتيجة ما بينهم من تواصل ومصالح مشتركة كالتجارة والسياحة وغير ذلك. ومن العوامل التاريخية ما يقع من أحداث في حياة الأمم كالحروب والغزوات والاحتلال . أما حتمية التطور اللغوي فهي قانون طبيعي يدعو إليه تجدد حاجيات الناس التواصلية في حياتهم الاجتماعية. فتطور هذا الواقع يوجب أسماء جديدة لما يعدّ من مبتكرات الحضارة. وذلك أن تسمية الأشياء الجديدة، تجعل الجماعة اللغوية تلجأ إلى الاقتراض كإحدى الطرق التي تَكْفَل لها سدّ الخانات الفارغة في لغتها[١]. وقد يكون هذا الاقتراض عفويا نتيجة استعمال غير واع لكلمة أجنبية، أو مفروضا بسبب سعة انتشار تلك الكلمة الأجنبية وهيمنتها. وقد يكون واعيا عندما يسدّ أهل الاختصاص اللغوي الخانة الفارغة في اللغة بكلمة أجنبية يختارونها من باب الاصطلاح مثلما يحدث ذلك عند تسمية أحد المستحدثات الحضارية[٢].

والمبدأ اللساني الذي يفسّر الاقتراض هو مبدأ وظيفي، وهو المبدأ العام التالي:

---

(١) ينظر: Guilbert : La créativté lexicale, p. 89 ; Lerot :Précis,p. 61.

(٢) ينظر: Baccouche : L'emprunt en arabe, p.91

حاجة ← اقتراض

وهذا المبدأ صالح لأن يستوعب جميع مظاهر الاقتراض ، لأن لاقتراض لا تدعو إليه عادة إلا الحاجة.

لكن هذه الحاجة لا يمكن تحقيقها بطريقة اعتباطية ومن دون مبررات أو قواعد لأن اللغة نظام. وخاصية النظامية هذه تمنع كل مظهر فوضى. فما هي إذن الأسباب اللسانية التي تبرر الحاجة إلى الاقتراض؟ وما هي القواعد التي تتحكم في أخذ الألفاظ الأجنبية وتجعل المقترضات خاضعة لنظام اللغة الجديد ؟

٤-١-١أسباب الاقتراض:

حين نفحص مبدأ: "حاجة ← اقتراض" نجده يتخذ شكل قانون عام يكشف عن سببين لوجوده، لأنه لكل سبب من مسبب:

أ) السبب الأول:هو أن اللغة المقترِضة، وهي "اللغة المورد (langue cible)، تكون في حاجة أكيدة إلى الاقتراض لأننا "لا نقترض، منطقيا، إلا ما نفتقر إليه"[١]. وعليه فإن هذا السبب يجد سندا منطقيا يبرره، وهذا السند هو الضرورة بمفهومها الفلسفي، أو الحتمية، أو هما معا. فالضرورة هي مبرر، لأنها تعني العلاقة الحتمية بين الدافع إلى الشيء ونتائجه.والحتمية هي مبرر أيضا من حيث أن جميع الحوادث ، وخاصة أفعال الإنسان، مرتبط بعضها ببعض وترجع إلى عوامل توجب حدوث بعض الأشياء اضطرارا.

ب) والسبب الثاني: هو إمكانية الرضاءبالاقتراض، وذلك لثلاثة دواع على الأقل: الداعي الأول، ذاتي ، ويتمثل في عجز المتكلم عن نقل معاني الوحدات الأجنبية إلى لغته بالقدر الكافي لسبب من الأسباب كالجهل وانحطاط الأمة وتخلفها الحضاري مقارنة بأمم أخرى. والداعي الثاني موضوعي، يتمثل في مبدإ الكسل اللغوي، حيث يميل الإنسان إلى الاكتفاء

---

(١) Droy: L'emprunt, p.137

بالسائد من المفردات عوضا عن بذل الجهد وتوليد المفردات الجديدة. والعامل الثالث موضوعي أيضا وهو هيمنة الثقافة الأجنبية على الثقافة الأمّ ، ففي هذه الحالة يكون المغلوب مقتديا بالغالب كما يذهب إلى ذلك ابن خلدون[1]، فيميل إلى ألفاظ اللغة الغالبة لسد الخانات الفارغة في لغته بدل توليد الكلمات أو الترجمة أو الاقتباس من التراث. ومن الأمثلة على ذلك ما سنذكره بعد حين في الجدولين (١) و(٢).

٤ -١ -٢ قواعد الاقتراض:

يتعلق الاقتراض بالدال، أو بالمدلول، أو بالدليل اللغوي بوجهيه. أي إنه يمكن للغة ب أن تقترض من اللغة أ الدليل كاملا أو أحد وجهيه. ويمكن تجسيم هذه المظاهر الثلاثة بالقواعد التالية:

ق١ = دال أ ← دال ب، حيث ينتقل الدال في اللغة المصدر أ إلى دال في اللغة المورد ب .

ق٢ = مدلول أ ← ملول ب ، حيث ينتقل المدلول في اللغة أ إلى مدلول في اللغة ب.

ق ٣ = دليل أ ← دليل ب ، حيث ينتقل الدليل في اللغة أ بوجهيه إلى اللغة ب.

والاقتراض في **ق١** هو اقتراض شكلي لأنه يتصل بالدال فقط. وهو في حال حصوله فإنه يدل على أن المدلول موجود في اللغة المورد. فليس المراد منه إذن إلا اللفظ الذي يسند إليه مدلول اللغة المورد (ب) طبقا للقاعدة التكميلية : ق. تك١ ، حيث:

ق. تك١ = مدلول ب ← دال أ

والاقتراض في **ق٢** هو اقتراض دلالي لأنه يتعلق بالوجه المدلولي في الدليل.

---

(١) ينظر ابن خلدون: المقدمة، ص ١٠١.

فالغرض منه إذن هو نقل مدلول اللغة أ إلى اللغة ب. وهو ما يعني ضمنا وجود دال له في اللغة ب. وعليه تكون قاعدته التكميلية عكس القاعدة **ق. تك١**، حيث:

ق. تك ٢ = مدلول أ ← دال ب

وتعبّر **ق٣** عن اقتراض دلالي أيضا لأن القصد منه هو الرغبة في نقل الدلالة كاملة من اللغة المصدر. وهو ما يقتضي اقتراض الدليل بكامله من حيث هو وحدة معجمية جاهزة يناسب استعمالها في اللغة المورد الذوق العام وتجد استحسانا لدى الجماعة اللغوية مبنى ومعنى. وعليه تكون القاعدة التكميلية الثالثة هي:

ق. تك ٣ = (دال أ + مدلول أ) ← (دال ب + مدلول ب)

وبالتالي فإن الاقتراض بحسب قواعده يفضي إلى النتائج الثلاث التالية:

١) دال جديد من اللغة المصدر ومدلول قديم في اللغة المورد (اقتراض لفظي)

٢) مدلول جديد من اللغة المصدر ودال قديم في اللغة المورد (اقتراض دلالي)

٣) دليل جديد في اللغة المورد (اقتراض دلالي)

ويجتمع في نوعين لكل منهما خصائصه، هما: الاقتراض اللفظي، والاقتراض الدلالي.

١) الاقتراض اللفظي:

هو الاقتراض الذي يُكتفى فيه بنقل الدال دون المدلول. والدال الذي يُنقَل يمكن أن يبقى من الدخيل ويمكن أن يندمج في اللغة الجديدة.واستتباعا لذلك فإن الدوال المقترضة نوعان: النوع الأول يشمل الدوال التي تحافظ على خصائصها الأجنبية فلا يصيبها التغيير أو التي يحدث عليها تغيير جزئي على أصواتها في محاولة تكيّف محدودة مع النظام الصوتي في اللغة المورد دون أن يؤثر ذلك التغيير في بنيتها الصرفية الأصلية.

والنوع الثانى هو ما يدخل في نظام اللغة باندراجه في النظامين الصوتى والصرفي. لكن هذا الاندراج لا يكون تلقايا وذاتيا بل يتأتى بالتكييف والتطويع. وقد

ضبط علماء اللغة العربية القواعد الصوتية والصرفية التى رأوها من شروط اندماج الأعجمى في نظام اللغة العربية. من ذلك ما أورده الجواليقى في" باب "ما يعرف من المعرّب بائتلاف الحروف" من قاموسه *"المعرّب من الكلام الأعجمى"*. فمما ذكره من القواعد على سبيل المثال، في هذا الباب، ألاّ يجتمع في الكلمة الصاد والجيم: نحو: الصوْلجان والجَصّ، وألا تخلو الكلمة الرباعية أو الخماسية من أحرف الذلاقة[1].

وقد سعينا إلى معرفة نماذج المفردات التي تجسم الاقتراض اللفظي بالبحث عن عدد منها في القواميس وفي ما هو شائع منها في الاستعمال. فاجتمع لدينا قدر من ذلك تبيّن لنا من خلاله أنّ المقترض اللفظي يكون في الوحدات المسمياتية (Emprunts dénotatifs) التي تعين الأشياء المحسوسة والأسماء المجردة. وأنّ ما يدعو إلى ذلك سببان رئيسيان:السبب الأول هو كونها تمثل بديلا مفضلا لدوال عربية رغب المتكلمون في التخلي عنها لأنها لم تعد تروق لهم، فمجوها ولم تبق مستساغة عندهم . والسبب الثاني أنها اعتبرت أدلة عفوية أقدر على التعبير عن المقاصد المطلوبة مما يصطنعه علماء اللغة المختصون من دوال ويقدمونه من مقترحات لتسمية الأشياء.

(١) ذكر الجواليقي في الباب المذكور ما يزيد على عشر قواعد (ينظر له: المعرّب، ص ١٠٠-١٠١).

ومن أمثلة ما جمعنا، ما في الجدولين (١) و(٢) الواليين: الجدول (١) يشتمل على دوال من الفارسية (فا) والسريانية (سر) حلت محل دوال عربية قديمة للتعبير عن نفس المدلول الذي كانت تعبر عنه الدوال العربية التي تم استبدالها. والجدول (٢) يشتمل على أمثلة حديثة من دوال مقترضة من اللغات الهندية الأوربية (الفرنسية: FR، والإنجليزية: ang ، والإيطالية: it ، واليونانية: gr) :

جدول (١)

مقترضات قديمة حلت محل الممات أو غير المستساغ

الكلمة المعربة	أصلها	المقابل العربي المتروك
إبْريق	آب ري (فا)[١]	تأمورة
أُتْرُجّ (فصيلة من البرتقاليات)	أُتْرُجّ (فا) [٢]	المُتْك
باذِنْجان	بادنكان (فا)[٣]	الْحَدَق
التوت	توثا (سر)[٤]	الفِرْصَاد
اللوبياء	لوبياء (فا)[٥]	الدَّجْر
اليَاسَمِين	ياسْمِين (فا)[٦]	السَّمْسَق

١ الجواليقي : المعرّب، ١٢٠.
٢ اللسان : متك
٣ الجواليقي : المعرّب، ٥٧٩..
٤ المرجع نفسه، ص ٢٢٢.
٥ المرجع نفسه، ص ٥٦٥..
٦ المرجع نفسه، ص ، ٦٤٧..

جدول (٢)[١]

نماذج من الدوال في اللغات الهندية الأوروبية

حلت محل دوال في العربية الحديثة

أوبرا :opéra (fr)، بدل: ملَحنة.	كرنفال :carneval (it)، بدل: حفلة مقنّعة/ تنكّرية.
بروفة : épreuve (fr)، بدل: تجربة أو تدريبة.	كلون :clown (ang)، بدل: مُهرِّج.
بلكون :balcone (it)، بدل: شُرْفة	كواليس : (frCalices)،بدل: دخائل.
بوز :pausa (it)، بدل ترويحة.	كوميديا :kômôidia (gr)، بدل مَسْلاة.
تراجيديا :tragôdia (gr)، بدل: مَأساة.	ماكياج :maquillage (fr)، بدل: تشكُّل.
دراما :drama(gr)، بدل: فَاجعة.	مايسترو :maestro (it))، بدل: ضابط الإيقاع.
دوبلاج :doublage (fr)، بدل: ازدواج.	مونتاج :montage (fr)، بدل: إعداد مَنظَر
سيرك :circus (lat)، بدل: ملعب شعبي	مونولوج :monologue(fr)، بدل: مُناجاة.
سيناريو: scenario (it)، بدل: مَشهديّة.	كباري :cabaret(fr)، بدل: مَسْهَر.
كاريكاتور :caricatura (it)، بدل: رسم ساخر.	موضة :moda (it)، بدل: تطليعة

(١) ينظر في الأمثلة المذكورة ومقابلاتها العربية: محمود تيمور: مشكلات اللغة العربية، ص ص ١١٢- ١١٧. أما أصولها الأعجمية فمن إضافتنا.

٢) الاقتراض الدلالي (Emprunt sémantique):

يتجسّم في مظهرين: الأول يطلق عليه المصطلح "ترجمة حرفية" (Traduction)، ويسمى أيضا "نسخ" (Calque) على حد اصطلاح غلبار[1]. وهو اقتراض يكون بنقل مدلول اللغة المصدر إلى دال اللغة المورد كما بينا في **ق٢**.

والثاني يمكن أن نسميه "المناقلة المنعدمة". ونعني بذلك الاقتراض الدلالي الذي يكون بنقل الدليل الأجنبي بكامله دالا ومدلولا إلى اللغة المورد كما بيّنا في **ق٣**، ويشمل "المُدْمَج" (Pérégrinisme) و"الدخيل" (Xénisme) بمعنييهما اللذين بيّنا في الفقرة: ١ من هذا الفصل. والمُدْمَج في العربية يسمى معرّبا كما بيّنا ذلك أيضا في الفقرة ٢-١.

أمّا كيفية حدوث هذين النوعين من الاقتراض فيقتضي استعراض نماذج من مظاهرهما لإبراز ما ينطويان عليه من قواعد. وهو ما نورده في الجدول (٣) التالي[2]:

جدول (٣)
قواعد الاقتراض الدلالي

نوع الاقتراض الدلالي	قاعدة الاقتراض الدلالي	الكلمة في اللغة المصدر	المقابل العربي
١- النسخ:	١) النسخ بالترجمة الحرفية	banque (fr)	مَصرَف
		birra (it)	جِعَة
		boite denuit (fr)	علبة ليلية (ملهى

١ ينظر: Guilbert: La créativité, p.101

٢ ينظر ما أوردنا من الأمثلة المنجمة: ابن مراد: الكلم الأعجمية، ص ص ٢٣٢-٢٣٦ ، والأمثلة الفرنسية والإيطالية والإنجليزية والتركية (tk) وبعض ما ذكرنا من قواعدها : Baccouche : L'emprunt en arabe, pp 92-125. ونشير إلى أنّ من الكلمات المقترضة ما يكون مشتركا بين لغتين مصدرين، مثل: banque بالفرنسية و bank بالإنجليزية.

			ليلى)
		cabine (fr)	كمرة (كمرة قيادة الطائرة)
		caisse (fr)	خزينة
		calories (fr)	حُرَيْرات
		coiffeuse (fr)	صوان
		film (fr)	شريط
		four (fr)	فُرن
		hysteria(ang)	جنون
		hôtel (fr)	نُزْل
		journal (fr)	جريدة/ صحيفة
		main-d'œuvre (fr)	يد عاملة
		microbe (fr)	جرثومة
		rotisserie (fr)	مَشْوى
		Routine (fr)	رَتَابة
		stabilisateur (fr)	مثبِّت
		tablier (fr)	مِحزَمَة
		téléphone (fr)	هاتف
		tornado (ang)	زوْبَعة
	٢) النسخ بوصف المدلول	certificat (fr)	شهادة علمية
		démographie (fr)	تِعْداد سكّاني
		frigidaire (fr)	ثلاّجة
		interpole(fr)	شُرْطة دُوَلِيّة
		Louage (fr)	سيّارة أجرة

		marionnettes (fr)	دُمى متحركة
		mobilette (fr)	درّاجة نارية
		Microphone (fr)	مِصْدَح
		phonographe(fr)	حاكٍ
		Robot (fr)	رجل آلي
		transformateur (fr)	مُحوِّل (محوّل كهربائي)
		vetrina (it)	واجهة بلورية
		radiateur (fr)	مُبرِّد (مبرّد محرّك السيارة)
	٣) النسخ بالتركيب الإضافي	cravate (fr)	رابطة عنق
		véto (fr)	حق النقض
	٤) النسخ بالاقتباس	atome (fr)	ذرّة
		tracteur (fr)	جرّار
		train (fr)	قِطَار
		Vesta (it)	سُتْرة
		voiture (fr)	سيّارة
٢- المناقلة المنعدمة	١) بالإدماج (المعرَّب)	Kieuchk (tk)	كِشْك
		sikelos (يو) *	سِلِك [نوع من الخضر]
		سرپسار (فا)*	سَمْسَار
		sês (يو) ❊	سُوس [حشرة: العثّة]
		taôs (يو) ❊	طاوُوس
		électricité (fr)	كَهْرَباء (فا): [تيار

			ضوئي]
		douane (tk)	ديوانة
		batterie(fr)	بطّاريّة [عامود كهربائي]
		فهرس (فا)	فهرس [جدول]
		كورب (فا)	جورب[1]
		yefta (tk)	لافتة
	٢) بعدم الإدماج (الدخيل)	fchek (tk)	فوشيك [ألعاب نارية]
		روزنامة (فا)	روزنامة [يوميّة]
		macchina (it)	ماكينة
		quaragueuz (tk)	كاراكوز [شبح مضحك]

يؤدي استقراء هذا الجدول إلى الاستنتاجات الأربعة التالية:

١) تنقسم نماذج المقترضات الواردة في الجدول بمختلف قواعدها، إلى نوعين: مقترضات نسخية وهي المداليل المتأتية بالترجمة، ومقترضات نقلية وهي المتأتية بأخذ الدليل اللغوي الأجنبي كاملا بداله ومدلوله من حيث أن الرغبة في المدلول استوجبت في الوقت نفسه الرغبة في نقله بداله تبعا لمبدأي "الكلمات تتبع الأشياء" و"المداليل تتبعها الدوال".

٢) فرضت هذه المقترضات وجودها في اللغة العربية ورسخ استعمالها بدليل اهتمام اللغويين بتدوينها وكثرة سماعها بين المتكلمين. ويعود ذلك إلى الحاجة إلى الدلالات التي تحملها وإلى عدم وجود منافس قوي لها في العربية ينازعها

---

(١) ينظر: الجواليقي : المعرّب، ص ٢٤٣.

خصائص تلك الدلالات. فكان انفرادها بأداء وظيفتها وما توفر في مداليلها من قدرة على التعبير على المعنى المطلوب سببا رئيسيا في رواجها ورسوخها.

٣) يوحي تعدد قواعد الاقتراض في العربية بطواعية نظامية وميل إلى الأخذ من اللغات الأجنبية[١]. ويبرر هذا الأخذ لسانيا بمبدإ الكسل اللغوي (Paresse linguistique)[٢].

٤) تحمل كل كلمة من الكلمات المقترضة مدلولا واحدا. وهي جميعا مقترضات مسمياتية (Emprunts dénotatifs) تعيّن الأشياء والمعاني المجرّدة. وهي بالتالي غير مسببة لاشتراك دلالي. لكن ذلك لا يعني عدم إمكانية تحول بعضها- وخاصة المتأتي منها بالترجمة الحرفية- إلى مقترضات إيحائية (Emprunts connotatifs) تؤدي إلى مظاهر توليد دلالي ينعكس في الاشتراك خلال مرحلة ما من مراحل التطور اللغوي. لكن إذا حدث مثل هذا التوليد فإنّ حدوثه لن يكون في المعاني المقترضة في حدّ ذاتها وإنما في المعاني التي قوبلت بها. وتعليل ذلك أنّ مقابلة معنى بمعنى هو محاكاة بين معنيين وتناظر بين مدلولينينتميان إلى لغتين مختلفتين[٣]. فإذا حدث توليد دلالي فإنما يحدث في المعنى المقابَل به في اللغة المورد وليس في المعنى المقابَل في اللغة المصدر. ومن هنا يجب التمييز بين طرفي المقابلة حتى لا يكون ما ينجر عن هذه المقابلة من محاكاة سببا في الاعتقاد بأن المعنى المقترض هو نفسه المعنى النسخي أو أنه هو المعنى القابل

---

(١) لا يوجد قاموس حديث فيه رصد للمقترضات الأعجمية في العربية يقدم كمّا يمكن التعويل عليه في التقدير الكمي للأعجمي في العربية الحديثة. لكننا نجد قاموس "الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة" لإبراهيم بن مراد الخاص بجهة نفزاوة، وهي منطقة بالجنوب الغربي التونسي، ما يوحي بكثرة المقترض. فقد أحصى المؤلف أكثر من ٦٨٠ كلمة مقترضة رائجة بالجهة المذكورة فقط.

(٢) ينظر : guilbert : La créativité,p.100

(3) Droy: L'emprunt, p.101

للتوليد. فلا بدّ من الانتباه إلى أن النسخ هو محاكاة وتناظر. ومن شأن هذه المحاكاة وهذا التناظر أن يبعثا إلى الاعتقاد بأن شيئين مختلفين هما شيء واحد .

وإذا اعتبرنا أن التوليد الدلالي لا يحصل في المعنى المقترض بل في المعنى الذي حوكي به، فإنه علينا أن ندرك أنّ ذلك التوليد إنما هو توليد داخلي متأت من معنى اللغةالمورد ومن صلب النظام اللغوي الذي تنتمي إليه تلك اللغة. وهذا يؤدي إلى القول بأن ما يمكن أن يتولّد من المعاني الجديدةإنما ينبع من تطور ذاتي في معنى اللغة المورد محكوم بقواعدالتوليد الدلالي الداخلية ، وليسمن قاعدة خارجية هي الترجمة/ النسخ.ويستنتج من ذلك "أن الاقتراض الدلالي لا يعمل في اللغة إلا بصورة سطحية"[1]، ولا يؤدي إلى توليد معان جديدة إلا بطريقة غير مباشرة، لأنه يعكس في الدال ثنائية مضمونه اللغوية قبل أن يعكس توليدا دلاليا يعبر عن تطور معناه.

والخلاصة هي أنّ الاقتراض الدلالي هو عنصر خارجي وليس توليدا. ويؤتى بهسدا لحاجة تواصلية بحسب درجة الحاجة إلى الاستعانة فيكون سبيلا إلى تنمية رصيد اللغة المورد. أما ما يتولد بمقتضاه من معان فلا يرجع ذلك إليه وإنما يرجع إلى المعنى الذي حوكي به في اللغة الورده. فهذا المعنى هو الذي يخضع لنظام تلك اللغة لكونه منتميا إليه.

وإذن، فإن التطور الدلالي الذي يكون سببه الاقتراض بالنسخ هو تطور في معنى اللغة المورد لا في معنى اللغة المصدر، وهو يتعلق بنظام اللغة المورد الدلالي من الداخل وليس من عملية انعكاس من الخارج. وهذا يطرح السؤالين التاليين: متى يمكن أن يكون الاقتراض الدلالي في حدّ ذاته مظهر توليد ؟ وما هي حدود ذلك ؟

---

(١) المرجع نفسه،ص٢١٥ .

٤ -١ -٣ التوليد الدلالي بالاقتراض وحدوده:

من الفرضيات التي يطرحها الاقتراض الدلالي أن إمكانيات نقل المداليل من لغة مصدر إلى لغة مورد يمكن أن تؤول إلى اشتراك دلالي يعد مظهر توليد معجمي في اللغة. لكنّ الحقيقة هي أنّ التوليد الدلالي لا يتحقق حين تكون الوحدة المعجمية المقترضة منتمية إلى حقل معجمي عام ومجال ثقافي مشترك. فتمثّل مفهوم البيت مثلا، واحد عند كل الناس: يسميه العربي بيتا، ويسميه الفرنسي Maison ، ويسميه الإيطالي Casa. وهو وإن اختلفت أسماؤه فالمسمى واحد عند الجميع. أما إذا تباعدت مظاهر هذه الوحدة المفهومية بسسب اختلاف بيئي، أو ثقافي، أو لغوي، فإن وحدة المداليل قد تتقلص، وعندئذ يمكن أن يحدث اشتراك. فتمثّل مفهوم "كوخ" في العربية مثلا ، ليس نفسه عند كل الشعوب. فقد توازيه في الفرنسية المقابلات التاليةالتي تعكس اختلافا في التصور: كوخ~Case، كوخ~Niche، كوخ~Hutte ، كوخ ~Cabane. فإذا اقترضت العربية إحدى هذه الكلمات الأعجمية وضُمّنت كل المعاني المخصوصة التي في مرادفاتها، أو اقترضت لغة أجنبية كلمة "كوخ" من العربية، فسيتولد عند ذلك اشتراك دلالي.

على أن البحث في هذه المسألة يكون أكثر وضوحا بمعالجة نماذج حقيقية من المقترضات الدلالية. وذلك يكون على المستوى التطبيقي، أي على مستوى العمل القاموسي.

٤ -٢ التوليد بالاقتراض الدلالي على المستوى المعجمي التطبيقي:

٤-٢-١ قواميس الاقتراض:

نجد لدى علماء اللغة قديما وحديثا اهتماما بجمع ما اقترضته لغاتهم من الألفاظ الأجنبية. وذلك لعدة أسباب قد يكون بعضها من باب التأثيل القصدي لتلك الألفاظ والتعريف بها، وقد يكون من باب التنبيه إليها حتى لا يتسرب إلى لغاتهم ما يمكن أن يحدث فيها الخلط أو يدخل على نظامها الاضطراب بما يؤول إلى سوء فهم

خصائصها. وقد يكون من جهة اعتبارها جزءا من معجم اللغة العام للجماعة اللغوية. ولذلك لم يتوان علماء كل لغة من العناية بهذا الموضوع. وقد برز ذلك في ثلاثة أنواع من التأليف: في القواميس اللغوية العامة، وفي كتب الدراسات اللغوية النظرية ، وفي مؤلفات مخصوصة بالمقترض هي قواميس الأجنبي. ففي الانجليزية على سبيل المثال، نرى "الانكليز يكتبون على معاجمهم اللغوية أنه مجموع لغات، يشيرون إلى أنّ المعجم لم يتضمن كلمات من لغتهم الانكليزية وإنما حشر فيه كلمات من لغات متعددة"[1]. ونجــد في متن القاموسين الفرنسيين المشهورين حديثا،وهما: «Le PetitLarousse » و« Le Petit Robert» الكثير من الكلمات التي ينص مؤلفو القاموسين على أصولها الأجنبية، وكذلك نجد أن السيدة هنرييت والتر (Henriette Walter) قد ألفت بالاشتراك مع جيرار والتر (Gérard Walter) قاموسا في المقترض في اللغة الفرنسية عنوانه: "Dictionnaire des mots français d'origine étrangère" (قاموس الكلمات الفرنسية ذات الأصل الأجنبي) يشتمل على ٨٠٨٨ كلمة فرنسية مستعارة من لغات أجنبية مختلفة من بينها اللغة العربية. وقد صدر هذا القاموس عن دار لاروس "Larousse" بباريس سنة ١٩٩١[2].

أما في العربية فإنه يوجد إلى جانب ما ضمنه أصحاب القواميس اللغوية العامة من الكلمات الأعجمية في متون ما ألفوه، و ما دوّنه من ذلك أصحاب الدراسات اللغوية النظرية في فصول أو فقرات من مصنفاتهم، قواميسَ مخصصة قديمة وحديثة تدل على اهتمام بهذا المظهر اللغوي. ومما نعلمه من هذه القواميسأربعة عشر قاموسا نذكرها مرتبة ترتيبا تاريخيا مبتدئين بذكر أسماء أصحابها، وهي:

---

(١) المغربي: الاشتقاق والتعريب، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) ينظر: في تقديم هذا القاموس: الودغيري: صور من رحلة الكلمات العربية إلى الفرنسية ، موقع شبكة صوت العربية.

١) الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠ هـ/ ١١٤٤ م): "*المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم*"، دار القلم، تحقيق: ف.عبد الرحيم، دمشق، ١٩٩٠.

وهذا الكتاب أقدم مؤلف في هذا الموضوع وأشهرها.وكان الغرض منه جمع الألفاظ المعربة؛ حيث ساق فيه مؤلفه ٧٣٢ كلمة رأى أنها معربة، منها ١٣٠ من أسماء الأماكن والأشخاص[١]. وهو مرتب على حروف المعجم. وتحدث الجواليقي في مقدمته عن المواقفمن المعرّب، وعن العلامات التي يعرف بها الأعجمي من الألفاظ.

٢) ابن بَرّي، أبو محمد عبد الله (ت ٥٨٢ هـ/ ١١٨٧ م):"*حاشية ابن برّي على المعرَّب للجواليقي*":كتيب على حروف المعجم تعقب فيه المؤلف كتاب "*المعرّب*" مصححاً تارة ومضيفاً تارة أخرى. وقدم له المؤلف بحديث وجيز عنقواعد التعريب لم يتجاوز فيها ما ذكره الجواليقي.

٣) البشبيشي،عبداللهبن أحمد (ت٨٢٠ هـ/ ١٤١٧ م): "*جامع التعريب بالطريق القريب : تلخيص التذييل والتكميل لما استعمل في اللفظ الدخيل*"، تحقيق وشرح نصوحي أونال قرة أرسلان، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز الدراسات الشرقية، ١٩٩٥.

٤) السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م): "*المهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب*"، تحقيق: عبد الله الجبوري، مجلة المورد العراقية ، م١، العددان:١-٢ ، ١٩٧١، ص ص ٩٧-١٢٤. وهو مرتب على حروف المعجم ويشتمل على ١٢٩ كلمة. وقال في نهايته: "فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ المعربة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين وسعة النظر والمطالعة، ولم تجتمع

---

(١) طبع كتاب "المعرّب" للجواليقي عدة مرات آخرها الطبعة المذكورة. وهي تتميز بدقة التحقيق وبالتأصيل العلمي لما في الكتاب من كلمات أعجمية.

قبل في كتاب قبل هذا". وقد لخص السيوطي فوائد قاموسه هذا في كتابه "الإتقان في علوم القرآن".

٥) الخفاجي، شهاب الدين (ت ١٠٦٩هـ / ١٦٥٩ م): "*شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل*": طبع طبعة قديمة بالمطبعة الوهبية سنة ١٢٨٢ هـ/ ١٨٦٥، جمع فيه مؤلفه ما ذكره العلماء قبله في المقترض، وزاد عليهم ما وقف عليه هو، ورتبه على حروف المعجم، وتحدث في مقدمته عن شروط التعريب.

٦) المحبّي، محمد الأمين (ت ١١١١ هـ/ ١٦٩٩م): "*قصد السبيل فيما في العربية من الدخيل*": مكتبة التوبة،, لبنان، 1994. وقد قام بتحقيقه عثمان محمود حسين في نطاق رسالة ماجستير بجامعة أم القرى سنة ١٩٨٢ لم تنشر بعد.

٧) الحلبي، محمد النهالي (ت ١١٨٥هـ/ ١٧٧١ م):"*الطراز المذهَّب في الدخيل والمعرَّب*"،مخطوط قام بتحقيقه، في رسالة ماجستير مازالت مخطوطة، الطالبة صباح باجوك طيّب، جامعة أم الفرى، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٩٩١.

٨) عطية، رشيد (ت ١٩٥٦ م): "*معجم العامي والدخيل*"، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ت. ويشتمل الكتاب على قسمين الأول في العامي مرتب ألفبائيا، والثاني في الأعجمي عموما وهو مرتب بحسب الترتيب الألفبائي في اللغات الغربية، ويعني المؤلف بذلك الأعجمي عامة.

٩) عبد الرحيم، ف: "*الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها*"،حلب،١٩٧٣.

١٠) عبد الرحيم، ف:"*القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل*"، مكتبة لينة، مصر ١٩٩٠، وهو يشتمل على تحقيق نحو ٥٠٠ كلمة مما فات الجواليقي ذكْرَه في كتابه "المعرَب".

١١) عبد الرحيم، ف:"*سواء السبيل فيما في العربية من الدخيل*" ، دار المآثر بالمدينة المنورة،١٩٩٨، وهو يشتمل على تحقيق ٤٠٠ كلمة مما فاته في كتابه السابق "القول الأصيل".

١٢) ابن مراد، إبراهيم: "*الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة*"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة اللسانيات عدد ١٠، تونس، ١٩٩٩. ويتضمن هذا الكتاب ما تتكلم به العامة بمنطقة نفزاوة بالجنوب الغربي التونسي مما رآه ابن مراد من ألفاظ ذات أصول أعجمية. وقد اشتمل على ٦٨٣ كلمة رتبها المؤلف ألفبائيا محيلا إلى مراجعه إثر تأصيل كل كلمة .

١٣) علي، جهينة نصر: "*المعرب والدخيل في المعاجم العربية: دراسة تأثيلية*"، دار طلاس، دمشق،٢٠٠١ .

يشتمل هذا الكتاب على قسمين، الأول مقدمة عامة حول جهود العلماء في جمع اللغة العربية، والثاني جاء معجما ألفبائيا يتضمن الكلمات المعربة والدخيلة التي وردت في القواميس العربية قديما وحديثا.

١٤) التونجي، محمد:"*المعرب والدخيل في اللغة العربية وآدابها*"، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥. والكتاب في خمسة فصول بحث المؤلف في الأربعة الأولى منها أسباب الكم الواسع من المقترض في العربية، وأنواع هذه المقترضات ، مجيبا عن أسئلة من قبيل: لماذا يلجأمستعمل اللغة العربية الحديثإلى مقترضات لها مرادفات في اللغة؟ ولماذا لا نجد لبعضها الآخر مرادفات في العربية؟ وخصّ البابَ الخامس منهالما جمعه من مقترضاتالقرآن والحديث والشعر، ورتب ذلك بحسب التسلسل الألفبائي.

هذه القواميس هي أهم ما علمناه مما أُلّففي الألفاظ الأعجمية إذا استثنينا القواميس التي تتقصى المقترض من لغة معينة أو التي تتقصاه من قاموس عام واحد. وأهم ما في هذه القواميس أن أغلبهاأصّل عُجمة الكلمة وأنها خضعت لمنهج في الجمع

يراعي مصادر المدونة وإن اختلفت درجة الدقة في ذلك. إلا أن الغالب عليها هو الوصف. أما التي تضمنت فصولا مثلت مقدمات نظرية حول المقترض، فإن حديثها عن القواعد لم يخرج عما ذكره الجواليقي من القواعد الصوتية والصرفية، فلم يكن تناولها للقواعد الدلالية نتيجة لذلك إلا عرضا في إطار آراء تغلب عليها الانطباعية. ولذا فإننا نحاول أن نساهم في بلورة هذه القواعد الدلالية من خلال دراسة تطبيقية لنماذج من المقترضات تمت مقاربتها مقاربة عملية في مصدرين مختلفين هما كتب التصويب اللغوي (اللحن) والقواميس الثنائية.

وقد اخترنا من كتب اللحن أربعة تعرّضت إلى المقترض أكثر من غيرها . وهذه الكتب الأربعة هي: *لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي*، *وتذكرة الكاتب* لأسعد خليل داغر ؛ *وأخطاؤنا في الصحف والدواوين* لصلاح الدين الزعبلاوي ؛ *وقل ولا تقل* لمصطفى جواد . أما القواميس الثنائية فقد اخترنا قاموسين مشهورين هما: "*المنهل*" و"*السبيل*".

واختيارنا لكتب اللحن مقصود لأن المقترضات التي تعقبها المؤلفون في كتبهم هذه، يقدم لنا أسباب الاعتراض عليها ، وهو ما من شأنه أن يساعد على تبين جوانب الخطإ فيها من جهة، وعناصر مقبوليتها من جهة أخرى، ومن ثمّ يتيسّر الاهتداء إلى قواعد التوليد الدلالي التي تتعلق بالاقتراض.

وسنقارن بين كيفية تعامل هذه الكتب مع المقترض وتعامل قاموسي "*المنهل*" و"*السبيل*" ، لنتبيّن منـزلة مثل هذه المادة في القاموس الثنائي ، ومن ثم نحاول أن نسأل عن أي المصدرين قدم رؤية في التوليد الدلالي بالاقتراض: كتب اللحن أم القواميس الثنائية اللغة.

٤ -٢ -٢ مظاهر الاقتراض الدلالي في كتب اللحن:

ورد منهامن اللغة الفرنسية في المصادر الأربعة التي اعتمدنا ٢٣وحدة موزعة كما يلي:

١) المقترضات الدلائلية:

أ)المُعرَّب: وعدد ما ورد منه في مصادرنا كلمتان، هما:

(١) تقنين ، أي سَنّ الشرائع

(٢) ومقنِّن ، أي واضع الشرائع.

وهاتان الكلمتان مشتقتان من "قانون". و"قانون" (Canon)كلمة يونانية معناها العام: مقاس كل شيء[1].

ب)الدخيل: وقد جاء منه ست وحدات فرنسية، وهي:

(١) آرستقراطي:Aristocrate بمعنى مُتْرَف.

(٢) آرستقراطية: Aristocratie، وتدل على معنيين: سعة العيش أو طبقة في المجتمع تكتسب منزلة عالية بالغنى أو بالنسب.

(٣) دكتاتور:Dictateur بمعنى مستبد.

(٤) روتين: Routine بمعنىالدَّأب والديْدَن.

(٥) مارش: Marche بمعنى النشيد إذ يقال:مارش الملك، أي ما يُلحّن ويُنْظم ويغنَّى تحية له.

(٦) أرطة : الفرقة من الجيش.

والملاحظ في هذه النماذج، أن المدلول في الوحدة المعجمية المعربة أو الدخيلة، ملازم للفظه الأصلي غير العربي. وبالتالي لا يمثل هذا النوع من الوحدات المعجمية ، من حيث كون الوحدة دالا ومدلولا، توليدا يتعلق بمفردة عربية. بل هو إضافة مفرداتية متأتية من الخارج (خارجية). وعليه فإن هذه الوحدات المعربة والدخيلة إذا نظرنا إليها باعتبارها أدلة حاملة لمداليل، وجدناها لا تمثل تطورا في نظام العربية الدلالي لأنها

(١) معلوف: المنجد، مادة قن، ص ٦٥٦.

أعجمية بالأساس. وهي بالتالي لا تمثل في السلوك الإبلاغي إلا إضافة عددية للمفردات المستعملة في مجال من المجالات.

كما أن الاهتمام بالدال محدود . فهو لم يشمل إلا ما ناسب صيغة صرفية مما ينتظم جدوليا في الصرف العربي، مثلما نلاحظ في كلمتي "تقنين" و"مقنن". وبالتالي فهو بدوره لا يضيف شيئا إلى نظام العربية الاشتقاقي سوى كم من المفردات ذات أصول أعجمية.

إذن، لم يؤد اقتراض االدلائل بوجهيها الدالي والمدلولي إلى توليددلالي. فالمدالي هي مداليل أجنبية لا تحمتل تأويلا سوى معانيها الأصلية، والأدلة لم يفض ما عرِّب منها إلى معنى مبتدع.

٢) المقترضات المدلولية المنسوخة:

وجدنا منها في مصادرنا خمس عشرة كلمة مترجمة ينتظمها الجدول التالي:

جدول (٤)

وحدات الاقتراض الدلالي الواردة بالمصادر المختارة

الكلمة الفرنسية[1]	المعنى السياقي في الاستعمال المحدث	المقابل المستعمل	المقابل المقترح من المصحين
1)Amateur (*nom commun*:) peperrsonne qui apprécie et qui connaît bien (un omaine	-غَـاوٍ للفنون الجميلة	غاوٍ	١) هــاوٍ (أي مــن يزاول شيئاً محبّة) . ٢) هَـوِيٌّ[2].

١ ينظر في شرح الكلمات الفرنسية ونماذج اسعمالها : Microsoft® Encarta® 2007. © 1993-2006 Microsoft . وتنظر المقابلات العربية وأمثلة تداولها في مصادرها .

٢ الهويّ:هذا ما أقرّته المعاجم القديمة. وحديثا يقال :"هَاوٍ" ،وجمعه:"هُواة" كما نصّت على ذلك بعض كتب التصويب(ينظر مثلا: جواد:قل،ص ص٩٦،٩٥؛ العدناني:الأخطاء الشائعة،ص٢٦١).

pparticulier), ex: un amateur d'art.			
2) calice(nomcommun) :	-الوريقات التي يتكون منها الكأس(كأس الزهرة) تكونخضراء عادة.	كأس (غلافُ الزهرة الظاهرُ)	كُمّ
3) contre (préposition): introduit un complément qui marque l'opposition (dans un conflit, un désaccord, une lutte), ex : le match contre l'équipe adverse.	- لَفّق ضدّه كذا؛ بدأوا تلقيحا ضدّ الجدري.	ضِدّ	حرف الجر على (لفّق عليه كذا).
4) directement (adverbe): sans s'arrêter quelque part en chemin, ex : dès qu'elle l'a su, elle est venue directement ici	- ذهب إليه مباشرة.	مُباشَرةً	١) قصْدا ٢) بلا تلبث ولا تمكث.
5) Embrasser(verbe transitif): choisir ou adopter (quelque chose). □ embrasser une carrière de médecin	-أعتنق دين كذا .	اعتنق	١) انتحل ٢) صبا إلى كذا ٣) دان بكذا
6)Flagrant (*adjectif:*) qui est manifeste et indiscutable	- ظلم صارخ.	صارخ (اسم فاعل من صرخ أي	١) فادح ٢) فاحش

	-حقيقة صارخة.	صاح بصوت عال). - صارخٌ (اسم فاعلمن صرَخ أي صاح بصوت عال).	٣) باهص ، باهض ٤) عائل ١) راهِن ٢) دامِغ ٣) ثابت
7) Hier(adverbe): le jour précédant immédiatement le jour présent, ex : - c'est arrivé hier matin. - c'est arrivé avant-hier.	-رأيته الليلة الماضية.	- الليلة الماضية - ليلة أمس	البارحة(الليلة التي قبل نهارك). البارحة الأولى (الليلة التي قبل البارحة).
8) homosexuel (adjectif): dont la sexualité est orientée vers les personnes de son propre sexe.	-فلان شاذٌ جنسيّا: مخالف لطبيعته البضاعية.	شاذٌ جنسيا	متكِسٌ
9) Homosexualité : tendance à éprouver de l'attirance sexuelle pour les personnes de son propre sexe .	- الشذوذ الجنسي (اللواط عند الرجال، والسحاق عند النساء.	الشذوذ الجنسي	١) الانتكاس ٢) الانتكاس النوعي
10)intérim (nom commun) : fonction exercée temporairement par une personne remplaçant le titulaire : ☐ par intérim : assurer l'intérim de la Direction.	- رئيس الوزراء بالنيابة.	بالنيابة	نائب: نائب رئيس الوزراء
11) malgré (préposition) : en dépit de ;	- أزوره رغما عن	رغمَ ، رغما عن	حرف الجر على أو

contrairement ; à l'action négative de.. □ le match a eu lieu malgré une pluie battante.	هجره لي.		معْ (أزوره على/ مع هجره لي).
12) en qualité de (locution prépositionnelle:) avec l'autorité que donne telle fonction, telle situation sociale, civile ou juridique Synonyme: comme . □ en qualité de Premier ministre .	-أمضى عقد الاتفاق بصفته وزيرا للداخلية.	بصفته، بصفة كونه	حرف الجرّ الكاف:...كوزير للداخلية
13) sessile (adjectif) : qui vit fixé à son support et qui est dépourvu de pied ou de tige	-[زهرة] غير ذات أعناق.	غير ذات أعناق	مُقعَد ؛ لاطِئٌ
14) Sexuel (adjectif) : qui concerne la sexualité dans l'ensemble de ses aspects physiques, psychiques et sociaux	-فلان شاذٌ جنسيًا: مخالف لطبيعته البضاعية.	جنسيّ	نوْعيّ
15) tige (nom commun): organe végétal de forme allongée, généralement aérien, qui porte	-زهرة غير ذات أعناق.	أعناق	سويْقات

			les feuilles et permet le transport de la sève. □ la tige des ·plantes herbacées.

تتوزع الخمس عشرة وحدة المبينة في الجدول، بحسب الانتماء المقولي، كما يلي: سبع منها تندرج في مقولة الاسم، وخمس في مقولة الصفة، و اثنتان في مقولة الظرف، وواحدة في مقولة الفعل. وهذه الوحدات هي:

١) ما يندرج في مقولة الاسم:

(١) أعناق الزهرة= tiges

(٢) كأس الزهرة = Calice :" الوريقات (غلاف الزهرة الظاهر) التييتكون منها الكأس (كُمُّ الزهرة)، وتكون خضراء عادة".

(٣) ليلة أمس = Hier soir:"رأيته ليلة أمس (البارحة الأولى)".

(٤) الليلة الماضية = La nuit dernière :" رأيته الليلة الماضية (البارحة)".

(٥) مُبَاشَرَة = Directement : ذهب إليه مباشرة (قَصْدًا)".

(٦) بصفته = en qualité de:"... بصفته وزيرا للداخلية" (تذ:٣٣)".

(٧) الشذوذ الجنسي: Homosexualité

٢) مايندرج في مقولة الصفة:

(١) جِنْسِيٌّ = Sexuel : "فلان شاذ جنسيا".

(٢) صارخٌ = Flagrant : "حقيقة صارخة (دامغة)".

(٣) غاَوٍ = Amateur : "غاَوٍ للفنون الجميلة (هاوٍ)".

(٤) غير ذات أعناق = sessile: "[زهرة] غير ذات أعناق".

(٥) شاذجنسيا: homosexuel .

٣) ما يندرج في مقولة الظرف:

(١) ضِدّ = Contre : "لَفَّقَ ضدّه كذا"[١].

(٢) رغم = malgré : "أزوره رغما عن هجره لي".

٤) ما يندرج في مقولة الفعل:

إعْتَنَقَ = Embrasser : اعتنق (انتحل) دين كذا.

ويعد هذا التوزيع مؤشرا على أن الاقتراض الدلالي يغلب في الأسماء والصفات مقارنة بالأفعالوالظروف.لكن دون أن يحمل ذلك دلالات إضافية رغم أنّ الأسماء والصفات أكثر المقولات المعجمية قابلية للثراء الدلالي[٢].

أما القواعد التي أجريت بها عمليات النسخ فمنها:

١) الترجمة الحرفية، مثل: "صارخ = Flagrant" في ترجمة الصفات، و"رغم = malgré" في الظروف، و"إعْتَنَقَ = Embrasser" في الأفعال .

٢) الترجمة بالتركيب الإضافي، مثل: "أعناق الزهرة= tiges" في ترجمة الأسماء، و"غير ذات أعناق = sessile" في ترجمة الصفات .

٣) الترجمة بوصف المدلول، مثل: "الشذوذ الجنسي: Homosexualité" في ترجمة الأسماء، و"شاذجنسيا: homosexuel" في ترجمة الصفات.

ولم تؤد هذه القواعد الثلاث أيضا إلى تحميل الوحدات المترجمة معان قابلة للتأويل بمعان ثانوية أو مفضيةٍ إلى توليد ما يجسّم مشتركا دلاليا.

وتبدو اللغة العربية من خلال الجدول، قادرة على الاستغناء عن بعض المقترضات، ولاسيما ما لا حاجة إلى اقتراضه لإمكانية تعويضه بوحدات أخرى مقتبسة

---

(١) الضد في العربية صفة. لكن حشرها التطور مع الأسماء حين أصبحت ترد ظرفا مبنيا على النصب (ينظر: جواد، قل، ص ص ٥٦-٥٧)

(٢) هذا ما لاحظه غلبار أيضا في معالجته لهذه المسألة (ينظر له: La créativité, p. 99)

من التراث مثل "انتحل"، و"صارخ"، أو ما لا يؤدي المعاني المطلوبة في الحقل الدلالي الذي وضعت فيه مع وجود بديل عربي مناسب موجود سلفا في اللغة مثل "شذوذ جنسي" الذي يمكن الاستغناء عنه بالمصطلح العربي "الانتكاس النوعي"، وهو ما يقلص من أهمية الاقتراض فيها.

وهذه الوحدات الخمس عشرة المنسوخة قد اعتبرت من الأخطاء الشائعة عند أعلام التصحيح لأن المداليل المترجمةقد تأتت حسب ما ذهبوا إليه،نتيجة تقصير في البحث عن مقابلاتها الموازية لها والموجودة أصلا للغرض نفسه في اللغة العربية. فهل تبقى بمقتضى ذلك، صنيعا مرفوضا، أم وحدات معجمية تثري المعجم وتقبل بها القواميس الثنائية اللغة ؟

إن بحثا عن منـزلة هذه الوحدات المنسوخة وأمثالها في القواميس الثنائية اللغة مثل قاموس السبيل الذي هو قاموس عربي فرنسي ، وقاموس المنهل الذي هو عكس السبيل ، أي فرنسي العربي ، يمكن أن يفيد في تقديم الإجابة، ذلك أن وجودها في هذين المعجمين أو عدم وجودها دليل على مدى قبولها مظاهر جديدة في اللغة .

٤ -٢ -٣ المقترضات الدلالية ومنـزلتها في القاموس الثنائي:

يشتمل الجدول الموالي على الوحدات التي تعقبها أصحاب التصحيح اللغوي بعد أن بحثنا عنها في "المنهل (فرنسي – عربي)" و"السبيل (عربي – فرنسي)"، وذلك لمعرفة منزلتها القاموسية:

جدول (٥)

نماذج من المقترضات في القاموس الثنائي

الكلمة الفرنسية	المقابل في كتب اللحن	اقتراح المصححين	الترجمة (من خلال قاموس المنهل)	النقل (من خلال قاموس السبيل)
1) Amateur	غَاوٍ	١) هاو. ٢) هَوِيّ.	- هاو ؛ غاو	هاو ؛ غاو
2) calice	كأس	كُمّ	كأس ؛ كُمّ (بضم الكاف)	كأس ؛ كِمّ (بكسر الكاف)
3) contre	ضِدًّ(بالبناء على النصب)	حرف الجر "على"	ضِدًّ (بالبناء على النصب) ؛ حرف الجر "على".	ضِدًّ(بالبناء على النصب)
4) directement	مُباشَرَةً	١) قصْدا ٢) بلا تلبث ولا تمكث.	مُباشَرَةً ؛ رأسا .	مُباشَرَةً
5) Embrasser	اعتنق	١) انتحل ٢) صبأ إلى كذا ٣) دان بكذا	اعتنق ؛ انضمّ إلى	اعتنق
6) Flagrant	- صَارخٌ :"ظلم صارخٌ"	فادح ؛ فاحش؛ باهض؛ عائل	صَارخٌ	صَارخ
	- صارخٌ : "حقيقة صارخة"	راهِن ؛ دامِغ ؛ ثابت .	واضح ؛ جلي ؛ ظاهر ؛ فاضح ؛ فضيع	صَارخ

7) Hier; Avant-hier	- الليلة الماضية - ليلة أمس	- البارحة - البارحة الأولى .	- البارحة - أول أمس	- البارحة - أول البارحة
8) homosexuel	شاذّ جنسيا	منتكِسٌ	لوطِيّ / سِحاقي	Ø
9) Homosexualité	الشذوذ الجنسي	الانتكاس ؛ الانتكاس النوعي	لواطة / سحاق	الشذوذ الجنسي ؛ لواط/ سحاق
10) intérim	بالنيابة	نائب	بالوكالة ؛ بالنيابة ، مؤقتا	نيابة
11) malgré	رغْمَ ؛ رغما عن ؛ بالرغم من ؛ بالرغم عن	على رغم ؛ على الرغم من ؛ حرف الجر "على"؛ "مع" .	رغما؛ على الرغم؛ برغم ؛ حرف الجر "على" ؛ مع .	رغْمَ ؛ رغما عن ؛ على رغمه
12) en qualité de	بصفته؛بصفة كونه	حرف الجرّ الكاف	بصفته	بصفته
13) sessile	غير ذات أعناق	مُقعَد؛ لاطِيءٌ	لاطِيءٌ ؛ لا عنُقي ؛ لاذُنَيْبي	Ø
14) Sexuel	جنسيّ	نوْعيّ	جنسيّ	جنسيّ
15) tiges	أعناق	سويْقات	أعناق / سويْقات	سويْقات

يظهر هذا الجدول أن الوحدات التي استخرجنا من كتب اللحن الأربعة التي اعتمدنا،قد أدت معاني من ألفاظ اللغة العامة أقرها كل من "المنهل" و"السبيل"، فجاءت

"صارخ" مثلا، مقابل Flagrant،و"هاو" و"غاو" مقابل Amateur، و"مباشرة"مقابل Directement، و"جنسي" مقابل Sexuel ، و"كأس الزهرة" مقابل Calice، و"لاعُنُقي" مقابل séssile . وإقرار القاموسين لهذه المقابلاتيدل على أن للاقتراض الدلالي العفوي أثرا في ثراء العربية، فلا يعد مظهرا سلبيا في اللغة. وهذه نتيجة تخالف ما رآه أصحاب التصحيح اللغوي، فإن كان أصحاب التصحيح يرفضون الاقتراض الدلالي إن كانت اللغة قادرة بنفس أوضاعها على استيعاب المعاني الجديدة، فإن وجودها في القاموس يدل على قبولها قاموسيا متابعة للغة الجارية في الاستعمال اليومي، بل لعل ذلك عملا بمبدإ أن لا لغة إلا وفي مفرداتها ألفاظ مقترضة.

على أن أهم ما تجدر الإشارة إليه هو أن الوحدات المترجمة التي أقرها القاموس الثنائي،تبدو كأنها مجرد قائمة من المفردات التي اكتسبت معاني جديدة بمجرد عملية نقل بسيطة تم فيها تحويل مدلول أجنبي إلى لغة مورد دون أن يعكس ذلك نظامية واضحة. وهذايدعو إلى مجادلة مستويات الاقتراض الدلالي لنتبيّن درجة نظامية هذه المستويات علّنا نجد في ذلك مايفسّر ما ذكرنا من النتائج مع اعتبارمحدودية النماذج التي أوردناها في الجدول.

٤-٣ درجة النظامية في مستويات الاقتراض الدلالي:

يشهد الاقتراض الدلالي ثلاثة مستويات في التعامل مع مدلول الدال الأجنبي عند محاولة نقله إلى اللغة المورد. فقد يكون اقتراضه عبر الترجمة الحرفية بمناقلة تامة أو جزئية، وقد يكون خلاف ذلك، أي بعدم المناقلة أصلا وذلك بأخذ الدليل الأجنبي كاملا نتيجة اختلاف تام بين اللغة (أ) واللغة (ب) في تصوره.

٤ -٣ -١ درجة النظامية في المناقلة التامة:

المناقلة التامة هي نوع من أنواع الترجمة، وتكون بنقل معنى الكلمة في اللغة (أ) المصدر إلى اللغة (ب) المورد وفقا لما يقابله في هذه اللغة، وذلك لوجود خانة مليئة في

اللغة المورد يكون بمقتضاها معنى الكلمة في هذه اللغة نظيرا لمعنى الكلمة في اللغة المصدر.

ويتم إحداث العلاقة بين الدال والمدلول في هذا النوع من المناقلة، حسب قاعدة نقل عامة نرسمها بالشكل التالي: أ←ب ، حيث ترمزأ، إلى المدلول ، و ب ، إلى الدال. وليست النماذج التي أوردنا في الجدول السابق إلا مثالا على ذلك.

إلا أنّ فهم الصلة بين أ و ب في عمليات الاقتراض هذه ، يفرض البحث عن المبدإ العامل في تحقق تلك الصلة، لأن المعنى المقترض هو في الحقيقة ، معنى أجنبيعن اللغة المورد. وهذا المعنى الأجنبي يطرح السؤالين التاليين: هل هذا المعنى الأجنبي يقابله في اللغة المورد معنى حقيقي أم معنى مجازي ؟ و ما هو المبدأ الذي يربط الصلة بين المعنى الموجود في اللغة المصدر والمعنى الأجنبي عن اللغة المورد؟

الجواب عن السؤال الأول فيه ثلاثة أوجه:

١) لا وجود لمعنى مقترض، لا بالحقيقة ولا بالمجاز، في دال اللغة المورد إذا كان اقتران الدال بالمدلول المطلوب في اللغة المورد جاريا في الاستعمال أصالة، لأن في هذه الحالة ينتفي الاقتراض أصلا لوجود مقابل قائم في الاستعمال .

٢) المعنى المقترض معنى حقيقي في دال اللغة المورد، وذلك إذا قوبل عن غير قصد بدليل منسي أو متروك في هذه اللغة. فإن مقابلة دليل مقترض بدليل منسي لا يعني إعادة استعمال لذلك الدليل المتروك، لأنّ ذلك لم يحدث قصدا. ولا يعني ذلك أيضا عمليةَ اقتباس من التراث، ولا عملية توليد شكلي أو دلالي، بل هو عمليةُ اقتراض اقتضاها دافع الحاجة المجرّ عنها إحياء غير مقصود لـمُماتٍ .

٣) ليس للمعنى المقترض معنى آخر في اللغة المورد سوى معناه القالبي، إلا إذا حُمِّل في اللغة المورد خصوصية ثقافية. فتحميل تلك الخصوصية قد يعطيه مفاهيم متعددة. ومثال ذلك أن كلمة "خيمة" لو اقترضتها إحدى اللغات الهندية

الأوروبية - الفرنسية مثلا، تحت كلمة "khaimah" - فإن الأذهان لن تتصورها بمفهومها العربي لأنها لا تمثل في أوربا الغربية مظهر سلوك جماعي في الحياة البدوية وذلك بسبب البيئة التي لا تسمح بمثل حياة البدو العربية، وستدل بالتالي على صور أخرى مختلفة من بيوت البدو والرحل من الجماعات والأفراد ، فتحيل مثلا إلى مفاهيم الكلمات : Case وNiche، وHutte ، وCabane. بل قد تحيل أيضا على كلمة: Yourte وهي اسم للخيام التركية المغولية ذات الأشكال المميزة، وكذلك على كلمة Tipi التي هي اسم للخيام الثلجية التي يسكنها قبائل هنود أمريكا.

لكن هل مثل هذه التصورات المفهومية مجاز؟ أم أن المجاز ينحصر فقط في المعنى الفرعي المتولد من المعنى الحقيقي الأصلي الذي يحصل في المفردة في سياق تواصلي محدد يسمح للمتقبل بفهمه؟

قد يكون الجواب واضحا، ذلك أن الترابط بين معنيي المفردة محدد بمسافة. والمسافة الفاصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى الجديد تختلف باختلاف قاعدة توليد المعنى: أ بالمجاز أم بالاقتراض الدلالي؟ فإن كان التولد مجازيا فإن المسافة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي تفسّرها علاقة معينة من العلاقات المجازية. وهذه العلاقات معلومة عند علماء البلاغة. أما إذا كان المعنى الجديد متولدا بالاقتراض الدلالي، فإن تلك المسافة قد تكون قريبة وذلك إذا كانت العلاقة بين المعنيين علاقة قرابة في التصور أو اشتراك فيه نتيجة وحدة التجربة وتماثل رؤية العالم، وقد تكون بعيدة فتنجر عنها علاقة غير مباشرة يختفي بها الوجه الرابط بين المعنيين،فلا تدرك إلا في نطاق كل لغة على حدة نتيجة اختلاف التجربة وتباين رؤية العالم، ولا تفهم الصلة بين المعنيين إلا من خلال مَقْوَلَة الوحدات المعجمية في حقول دلالية أو مجالات إدراك معرفية تبيّن أوجه الشبه والتقارب بينها، وأوجه الاختلاف والتباعد، أي إن المقولة الدلالية تصبح، في هذه الحالة، هي المبدأ الذي يربط بين الوحدة في اللغة المورد والمعنى المقترض الذي

يسند إليها. وهذا المبدأ هو الذي نراه قادرا على تفسير مظاهر الاقتراض الدلالي كالتي أوردناها.

٤ -٣ -٢ درجة النظامية في المناقلة الجزئية :

نعني بالمناقلة الجزئية ترجمة المدلول الأجنبي ترجمة لا تفي وفاء تاما بمعناه لغياب مقابل حقيقي له في اللغة المورد. فقد لا تتمكن جماعة لغوية ما من اقتراض الدليل اللغوي المعبّر عن المعنى المطلوب لسبب من الأسباب كعدم انسجام بنيته الصوتية مع طريقة نطقها أو طول بنيته الصرفية. وقد لا تتمكن أيضا من توليد الدال المطلوب أو إيجاد المعنى المناسب لذلك المعنى الأجنبي. فما الحل في مثل حالات القصور هذه ؟ هل تسمى عملية الترجمة هذه عملية محاكاة تقريبية أو اقتباس أو توليد معنى مجازي ؟

لقد سمينا نحن هذا النوع من الترجمة مناقلة جزئية. وتقدم النماذج التي جئنا بها في الجدولين السابقين إجابة مثل إجابتنا. فأعلام التصحيح لجأوا إلى الاقتباس من التراث معتمدين على ما رأوه من قرابة بين معاني مفردات قديمة والمعاني الجديدة. وأصحاب المعاجم الثنائية نقلوا المعاني الأجنبية نقلا خارجيا مكتفين بما رأوه من وجوه القرابة في تمثّل المعاني في اللغتين. فكان سلوكهم محاكاة جزئية فيها اغتصاب للمعنى الأصلي وتحريف للمداليل في اللغتين،وخروج بمفرداتهما عن معانيها الحقيقية، وإيهام بوجود قرابة بين المتباعدات في اللغتين.

على أن المبدأ الوظيفي الذي يمكن أن نحدد من خلاله موقفا لسانيا حول هذه المسألة، هو أن "أدلة كل لغة تشكل مبدئيا ، بنية فريدة، أي إنها تتعارض مع بعضها البعض بطريقة خاصة، بحيث لا يوجد تطابق دلالي تام بين لغة وأخرى"[١]. ومن ثمّ فإن الترجمة،على وجه العموم، هي نقل معنى من وضعه الأصلي إلى وضع مستعار وعملية "يصعب فيها الاتصاف بالأمانة، ويكثر فيها التحكم والاستبداد بالمعاني"[٢]، لأن

(1)Martinet: Elements,p.169.

(٢) بناني: النظريات اللسانية والبلاغية، ص ٢٨١.

فيها ادعاء بنسبة ملامح اللغة المورد إلى اللغة المصدر. وهذا الادعاء هو بمثابة تأسيس علاقة بين اللغتين ، أي إن الترجمة هي عملية نسخ تتضمن ادعاء بوجود علاقة بين لغتين، وكذلك هي إعادة صياغة لتجربة الجماعة اللغوية وفقا لنماذج أخرى من استعمال، وهي أيضا عملية نسخ تقريبية بين علامتين من لغتين مختلفتين تستخدم فيهما الوحدات المنسوخة كمرادفاتلوحدات اللغة الأجنبية. وعليه، فإن الترجمة غالبا ما تكون محاكاة تقريبية لمعان أجنبية في مفرداتِ لغةٍ مصدرٍ. وهذه المحاكاة يضعف فيها الاتصاف بالأمانة لكنها تسدّ شغورا.

٤ -٣ -٣ درجة النظامية في المناقلة المنعدمة:

يشمل انعدام المناقلة، مجالين: مجال المعاني الحقيقية ومجال المعاني المجازية.

١) المناقلة المنعدمة في مجال المعاني الحقيقة:

لا يمكن أن نعتبر إضافة معنى حقيقي من لغة خارجية إلى وحدة معجمية من لغة مورد أمرا مقبولا إلا في إطار تأويل يقبل أن يكون لوحدة معجمية معنيين حقيقيين بناء على قواعد يجيزها نظام اللغة. فكل تأويل لا يجد سندا قواعديا فهو دليل على خطإ الإضافة. ويكون منطلق عملية التأويلبتحديد المعنيين الأصلي والأجنبي. وإثر ذلك تنطلق عمليةالبحث عن إمكانية اكتساب الوحدة المعجمية معنيين حقيقيين ضمن قانون لغوي عام يندرج في إطار المعرفة المعجمية.

٢) المناقلة المنعدمة في مجال المعاني المجازية:

من الضروري أن تكون عملية الترجمة محاولة استنباط للمدلول المناسب وتمثلٍ للمفهوم الذي يشترك فيه دال اللغة المصدر ودال اللغة المورد. لكن محاولة الاستنباط هذه قد يكون طريقها اللجوء إلى المجاز. وهنا يطرح السؤال التالي: ما الحدّ الفاصل بين الترجمة والمجاز في التوليد الدلالي بالاقتراض ؟

في نطاق هذه المساءلة، نقدم استنتاجا متأتيا من استقراء النماذج القاموسية الواردة في الجدول حول علاقة الترجمة بالمجاز وحدود التقاطع والافتراق بينهما عند

نقل مدلول من لغة مصدر إلى لغة مورد. وهذا الاستنتاج هو الاعتقاد بكون الاقتراض لا يجسّم قاعدة توليد دلالي. والتساؤل هنا هو: ما سبب ذلك؟

إنّ السبب في نظرنا، يعود إلى تعارض الاقتراض الدلالي والمجاز. فالاقتراض الدلالي تشغيل (motivation) للدال بمدلول واحد، والمجاز عكسه. فلا يقدر أن يحلّ الاقتراض إذن محل المجاز.

لكن الاقتراض الدلالي هو من جهة أخرى، صياغةٌ لمعان جديدة في اللغة المورد، فهو إذن كالمجاز، لأن وظيفة المجاز أيضا صياغة معان جديدة. إلا أنّ في هذه الحالة علينا ألاّ نخلط بينهما. فهذا التقاطع الوظيفي لا يعني التماهي ولا يحوّل الاقتراض إلى مجاز والمجاز إلى اقتراض. فالقاعدتان تبقيان على ما هما عليه من تمايز. ومعنى هذا أنّ الاقتراض الدلالي وإن كان شبيها بالمجاز في إعادة صياغة جانب من تجربة الجماعة اللغوية، فهو ليس صنفا من المجاز ولا هو جزء منه. والسبب هو أنه يختلف في كيفية أداء هذه الوظيفة. ذلك أن منطلق المجاز معنى داخلي حالّ سلفا في مفردة من المفردات يمكن له أن ينتشر ويتمدد عبر الزمن وبحسب المقام. أما الاقتراض الدلالي فهو لا يتعدى كونه عمليةَ جلب مفردات لغة أجنبية، أو تحميلَ دوال لغة أصلية بمداليل أجنبية أحادية المعنى. ففي العربية على سبيل المثال، نجد على مستوى جلب المفردات الأجنبية المعرّب والدخيل. أما على مستوى تحميل الدوال لمعان أجنبية فيكون ذلك إما بتوليد دوال جديدة غير موجودة سلفا في اللغة وذلك بحسب ما يستجيب من الجذور للمعنى المقترض كأن تشتق كلمة "هائف" لمقابلتها بـ "Téléphone" ، ومنظار لمقابلتها بـ "Téléscope" و"عِلماني" لمقابلتها بـ "laïque"، و"طائرة" لمقابلتها بـ "avion" ؛ وإما بإقصاء المداليل الأصلية عن دوالها وإحلال المداليل المقترضة محلّها، ومثال ذلك تحويل كلمة "ذرّة" بمعناها العربي القديم الذي هو صغير النمل إلى المعنى الكيميائي الحديث المقترض وهو الهباءة، وتحويل كلمة "سيّارة" من المعنى القديم الذي هو القافلة إلى المعنى المقترض الحديث وهو المركبة الآلية التي تسير بمحرّك.

فالاقتراض الدلالي يقوم إذن، في أقصى حدوده، على جلب مفردات مُقوْلَبة أو إكساب مفردة من لغة مورد معنى أحاديا من لغة مصدر هو بدوره مقوْلب لأنه بضاعة خارجية ذات قيمة محددة ومعلومة لا يمكن التصرف فيها. فأنت لو قلّبت في العربية كلمة "قانون" المقترضة من اليونانية وصُغت منها المثنى والجمع فقلت: قانونان وقوانين، واشققت الفعل فقلت: قنّنَ ، فإنك لن تخرج عن معناها القالبي وهو طريق الشيء ومقياسه. وكذلك لو قلّب الفرنسي كلمة "alcool" المقترضة من العربية فقال: alcoolat, alcoolature, alcoolé, alcoolest, alcoolémie alcoolification, alcoolique, alcoolisable, alcoolisation, alcoolisé, alcooliser, alcoolisme, alcoolomètre, alcoométrie، فإنه لن يخرج عن المعنى القالبي لكلمة "كُحُول" في صيغة الجمع في العربية التي تعنى ما يستقطر من المشروبات الروحية[1]. وعليه فإنّ المفردة لا تكتسب خاصية تأويلية إلا إذا كان ثراؤها الدلالي نابعا من الداخل، أي من تفاعل المعاني الأصيلة للمفردات في صلب نظامها اللغوي الذي تنتمي إليه. فالتفاعل الداخلي بين معاني المفردات في نسيجها العلاقي المعقد هو الذي يؤدي إلى التوليد الدلالي، وهو ما لا يوفره الاقتراض لكون المعاني المقترضة هي إسقاطات خارجية تمت محاكاتها بمعان أصلية كما بينا ذلك في آخر الفقرة:٣-٣ أعلاه. وهذا يعدّ أحد الفروق الرئيسية التي تميز بين الاقتراض الدلالي والمجاز في علم الدلالة المعجمية.

ولئن كان كل من الاقتراض الدلالي والمجاز سببهما التطور اللغوي فإن المجاز لا يرتدّ إلى لغة أمّ كما هو الحال في الاقتراض الدلالي بل إلى قوانين بعينها ترجع إلى التطور اللغوي ذاته كقوانين التعميم والتخصيص والنقل بما يوفره ذلك من علاقات مجازية إذ المجاز بوجه عام، " هو ما يوفر مكانا لوجود علاقة بين معنى المفردة الحقيقي والمعنى

(١)ينظر: عطية، رشيد: معجم عطية في العامي والدخيل، مادة : alcool ، ص ٥٢٢ ، وأيضا: الودغيري، عبد العلي: صور من رحلة الكلمات العربية إلى الفرنسية ، موقع صوت العربية، تصنيفات: العربية واللغات الأخرى، و قاموس:Larousse،مادة: alcool.

الذي يسند إليها" مثما ذهب إلى ذلك فونتانيي(Fontanier) في كتابه"أشكال الخطاب" (Figures de discours)،(ص٧٧)[1]. فكلما توفرت علاقة تفسر ترابط معنيي المفردة عُدَّ ذلك مجازا. لكنّ المعنى المقترض يخلو من هذه العلاقة فلا يكون بسبب ذلك معنى توليديا.

(1)Tamba-Mecz: Le sens figuré,p.22

خاتمة:

بينا في هذا الفصل المفهوم اللساني للاقتراض بعد أن أوضحنا أنه لم يكن يسمى كذلك قديما في الدرس المعجمي العربي. ونزلناه تنزيلين: الأول كان تنزيلا ثقافيا أبرزنا من خلاله المواقف المذهبية والفكرية منه، وقد كانت هذه المواقف تقليدية توزعت بين الرفض والقبول، فلم تكن بذلك مختلفة عما هو منتظر من ردود الفعل تجاه أي سلوك اجتماعي. والتنزيل الثاني كان تنزيلا لسانيا. وكانت مقاربتنا، في عمومها، مقاربة وصفية أكدنا فيها على نوعين من الاقتراض: اقتراض لفظي واقتراض دلالي، وذلك من أجل البحث في طبيعة الاقتراض الدلالي على وجه الخصوص، ودوره في نموّ اللغة: أ بالتوليد هو أم بالإضافة الخارجية التي لا تمثل توليدا.

وقد انتهينا في ذلك إلى أن الاقتراض الدلالي مجرد من المجاز، وهو بالتالي لا يمثل إلا عامل ثراء خارجي في اللغة بعناصر معجمية. وقد تجسّم في ثلاثة مظاهر:

١) في وحدات معجمية دخلت إلى العربية مع المحافظة على عجمتها، وهي التي تسمى "دخيلا"، فسدت خانات فارغة أو قامت بديلا عن دليل عربي رأت الجماعة اللغوية التخلي عنه فجسمت القاعدة: دليل قديم ← دليل جديد.

٢) في وحدات قَبِلَت الانصهار في أبنية العربية باندراجها في الصيغ الصرفية، وهي التي تسمّى "معرّبا". فسدت هي أيضا خانات فارغة أو عوّضت دلائل أصيلة وجسمت أيضا القاعدة: دليل قديم ← دليل جديد.

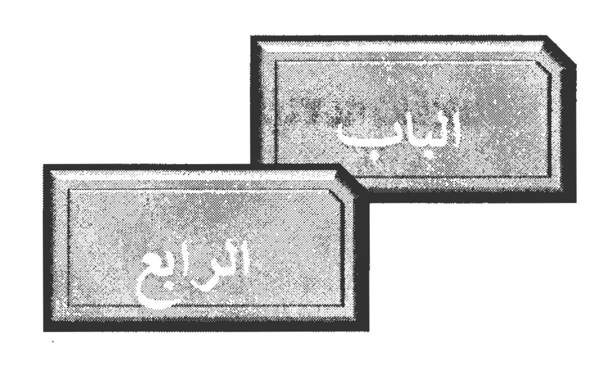
٣) في دوال عربية سُبِكَت فيها مداليل أعجمية، وهو ما يسمّى نسخا وترجمة حرفية، وتجسمت في القاعدة: (دال قديم + مدلول قديم) ← (دال قديم + مدلول جديد) التي لا تختلف في الشكل عن مثيلتها في التوليد الدلالي بالمجاز.

وتجلّى أبرز دور دلالي لاحظناه، في فائدتين: الأولى منهما هو أنه كان دافعا لإحياء بعض المفردات المتروكة عند البحث عمّا يقابل على الحقيقة معاني وحدات

أجنبية. فهو من هذه الناحية يعدّ سبيلا لاستعادة الجماعة اللغوية تلك الوحدات المتروكة إلى الاستعمال لمواجهة اللفظ الأجنبي، فكان الاقتراض الدلالي بذلك عامل إحياء للتراث، ومظهرا يعكس وحدة التجربة البشرية في بعض الوجوه، وتماثل رؤيتها للعالم.

والفائدة الثانية هو أنه مثل زادا لغويا باستطاعته سدّ خانات فارغة في اللغة المورد عن طريق ما يوفره لها من دلائل للتعبير عن المستجدات بمعان أحاديّة لا تثقل كاهلها بالتعدد الدلالي.

وقد كانت عمليات انصهار المعاني المقترضة في الوحدات المعجمية للغة العربية إعادة بنينة لوحدات اللغة مع تجربة الجماعة اللغوية وتصور هذه الجماعة لواقعها المتطور، وذلك بإحداث ملاءمة بين المعاني الأصلية والمعاني الجديدة. وتجسمت هذه الملاءمة على المستوى التطبيقي، في بعض الأعمال القاموسية التي اختبرنا منها قاموسين من القواميس الثنائية بفحصنا لطريقة تعاملهما مع المقترض من خلال نماذج جمعناها من كتب التصويب. وانتهينا في ذلك إلى أنّ القاموسين اللذين اتخذناهما نموذجا قد حققا للمقترضات قدرا كبيرا من الملاءمة، وذلك باستيعابهما لما ردّه أصحاب كتب التصويب ووضع مقابلات له عن طريق النسخ والترجمة. وقد كان المعنى الحرفي هو الأساس الذي اعتمده القاموسان في إقامة العلاقة بين معنى الوحدة الأصلي والوحدة المقترضة. فدلّ ذلك على أن الاقتراض الدلالي يساهم في حلّ بعض مشكلات اللغة بسدّ بعض خاناتها الفارغة من الخارج. لكنه لا يساهم في توليد معان جديدة لأن توليد المعاني مجاله المجاز وليس الاقتراض.



العلاقات الدلالية

الفصل الأول: العلاقات الدلالية الخارجية

الفصل الثاني: العلاقات الدلالية الداخلية

الفصل الأول

العلاقات الدلالية الخارجية

تمهيد:

تعرّف العلاقة على وجه العموم بأنها طريقة في الترابط بين عنصرين أو أكثر. وهي في علم الدلالة المناسبة بين الدال والمدلول أو بين المداليل في إطار ما يتفرع عن المعنى الأصلي الحقيقي من المعاني المجازية.

وأهم البحوث الحديثة التي تناولت العلاقات الدلالية التي تربط بين مفردات اللغة واعتنت بتفاصيلها وما يمكن أن ينبثق عنها من علاقات فرعية هي الدراسة التي ضمنها جون لاينز (Lyons, John) في كتابه "*الدلالة*" (Semantics) الصادر بانجلترى سنة ١٩٧٧ . وفي ما نعلم، لم يصدر بعد ذلك من البحوث المفردة التي تناولت الغرض نفسه وأولته اهتماما إلا ثلاثة كتب هي: "*المعنى في اللغة*" (*Meaning in language*) لألان كروز(Cruse, Alan) الصادر بنيويورك بأمريكا سنة ٢٠٠٠، و"*العلاقات الدلالية والمعجم: التضاد والترادف ونماذج أخرى*" (*Semantic relations and the lexicon: antonymy, synonymy, and other paradigms*) للباحثة الأمريكية لين مورفي (Murphy, Lynne) الصادر بنيويورك سنة ٢٠٠٣، و"*نظريات الدلالة المعجمية*" (*Theories of lexical semantics*) لدريك ڤيرتس (Geeraerts , Drik) الصادر بنيويورك أيضا سنة ٢٠١٠. أما الدراسات العربية فقد بقي كتابا "*دلالة الألفاظ*" لإبراهيم أنيس الصادر بمصر سنة ١٩٥٨ و"*علم الدلالة*" لأحمد المختار عمر الصادر بمصر

سنة ١٩٨٥ أشهر الدراسات المتعلقة بالدلالة المعجمية رغم مرور أكثر من خمسة عقود على الأول وثلاثة على الثاني.

وغايتنا من التطرق إلى هذه العلاقات ليس مزيد تحليلها، فقد نقع في التكرار ولا نظيف إلى ما قاله غيرنا من الباحثين شيئا يذكر، بل تنزيلها في علم الدلالة المعجمية باعتبارها فرعا من النظرية المعجمية لا مبحثا عاما مشتركا بين مختلف الاتجاهات اللسانية، مع ذكر ما نرى جدوى في التنصيص عليه من الفوائد.

وقد صنف الباحثون هذه العلاقات كل حسب وجهة نظره. فمنهم من رتبها بحسب الأساسي منها والفرعي التكميلي مثل ليونز في كتابه "*مقدمة لنظرية لسانية*" (*Introduction to Theoretical Linguistics*)[1]، ومنهم من صنفها بحسب مظاهر التمييز بينها مثل كروز في كتابه "*المعنى في اللغة*"[2]. لكن التصنيف الذي نعتمده نحن هو التصنيف الذي نراه يخضع للنظرية المعجمية ويستجيب لها.

١ - التصنيف العلائقي بين المفردات ومعانيها في النظرية المعجمية:

لا نقصد بالعلاقات الدلالية العلاقات المعجمية على وجه الإطلاق. "فالعلاقات المعجمية في النظرية المعجمية لا تعني العلاقات الدلالية فقط، كما قد يذهب ذلك إلى أذهان البعض، بل أي علاقة بين المفردات، صوتية كانت أو صرفية أو تركيبية"[3]. فالمقصود بالعلاقات الدلالية إذن، نوع محدد من العلاقات المعجمية هي العلاقات التي تحقق الصلة بين المعاني المعجمية الخالصة للمفردات. فالجوانب الصوتية والصرفية والنحوية تقصيها النظرية المعجمية في فحصها للمعنى الذاتي للمفردة أو في

(١) ينظر: Lyons : Introduction to Theoretical Linguistics, , pp.446-470.

(٢) ينظر: Cruse: Meaning in Language, p.106

(٣) Murphy : Semantic relations, p. 9

- ينظر أيضا للمؤلف نفسه: Lexical meaning, p.108

ما يربط بين وحدة معجمية وأخرى من العلاقات الدلالية، خلافا لبعض النظريات الأخرى كالتوليدية والسياقية. فالجوانب الشكلية الثلاثة، بالنسبة إلى النظرية المعجمية، عناصر لا تتدخل في تحديد الجانب الدلالي الخالص في المفردة بل تستغل عند التعريف الشمولي للوحدة المعجمية باعتبارها بنية تامة ذات شكل ومعنى. وهذا يندرج في العمل القاموسي لأن القاموس مطالب بتعريف كاف شكلي ودلالي للوحدة المعجمية حتى يقدم للقارئ صورة كاملة عن المفردة. ومعنى هذا أنّ علم الدلالة المعجمية يميز بين البحث عن المعنى المعجمي الصِّرف وبين التعريف القاموسي العام. ففي الأول يقتصر فيه الاهتمام على المكون الدلالي الخالص للوحدة المعجمية ، وفي الثاني يتجاوز فيه الاهتمام بالمكون الدلالي إلى العناصر الصوتية منها والصرفية والنحوية باعتبارها عناصر لبنية التعريف الشكلي القاموسية لكون بنية التعريف القاموسي العامة هي بنية مركبة تتكون من بنية شكلية وأخرى دلالية.

والاقتصار على البحث عن المعنى يكون بالبحث في أنواع العلاقات التي تكمن في الدليل اللغوي.

٢- أنواع العلاقات في الدليل اللغوي:

يتفرع الدليل اللغوي تفريعا منطقيا إلى أربع معادلات رياضية تبعا لما يقبله هذا الدليل من القسمة الرياضية في نوع العلاقات. وهذه المعادلات الأربع هي التالية:

١) علاقات بين الدوال:

١ + ص = س ↔ دال + مجموعة دوال = دوال

٢) علاقات بين الأدلة، حيث :

١ + ص' = س' ↔ دليل + مجموعة أدلة = أدلة

٣) علاقات بين المداليل:

١ + ص" = س" ↔ مدلول+ مجموعة مداليل = مداليل

٤) علاقات بين الدوال والمداليل:

(ص × ص) = س' ↔ (مجموعة دوال × مجموعة مداليل) = أدلة

- تنبيه: المعادلات الثلاث الأولى تخضع لنفس القاعدة حيث يحيل الرقم (١) إلى ما يعد أصليا من الأدلة أوالدوال أو المداليل ومن ثم يكون هو منطلق التأويل. ويعبّر الحرفان (س) و(ص) عما يستدعيه كل دليل أصلي أو دال أو مدلول من الأدلة أو الدوال أو المداليل الأخرى التي تنبثق منها أو تتبعها وتصبح فروعا لها.

والمعادلة الأولى لا تهمنا لأنها معادلة شكلية تنتمي إلى علم الصرف وليس المعنى جانبا من جوانبها ، حيث يكون فيها الاهتمام بصور الوحدات المعجمية من حيث هي وحدات ذات أنماط صيغية مختلفة متولدة من جذع أولي يمثل مادتها الأصلية، مثل: عَلِمَ ← أعْلَمَ ← عَلَّمَ ← تَعَلَّمَ.

والمعادلات الثلاث الأخرى تعكس أنواع العلاقات التي يمثل فيها المعنى مكونا من مكونات الدليل، والتي هي: ١) العلاقة بين الأدلة في حدّ ذاتها من حيث هي علامات حاملة لدوال ومداليل، و٢) العلاقة بين الدوال والمداليل، و٣) العلاقة بين المداليل.

وعلى أساس هذه العلاقات الثلاث تكون بنية نظام العلاقات الدلالية المعجمية قائمة سلسلة من العلاقات الترابطية (Associative relations) تتماسك حلقاتها على النحو التالي:

دوال ⟷ مداليل ⟷ أدلة

ملاحظة: يلازم كل علاقة من هذه العلاقات الترابطية الثلاث مظهرا الائتلاف والاختلاف العلائقيان بصورة جلية أو ضمنية على غرار ما تظهره معالجتنا التالية لهذه العلاقات.

وسيقتصر بحثنا على هذه العلاقات الثلاث من خلال ما تعكسه من مظاهر الترابط الدلالي. وأول هذه المظاهر أن العلاقات بين الأدلة تعكس علاقات خارجية لأنها تلامس المفردات من الخارج . أما المظاهر الأخرى فتعكسها العلاقات بين المداليل والعلاقات بين الدوال ومداليلها. فهي ملامسة للوحدة المعجمية من الداخل، وبالتالي فهي علاقات داخلية. وعلى أساس هذا التصور نعتبر العلاقات المعجمية في أقسامها الكبرى قسمين: علاقات خارجية وعلاقات داخلية. فالعلاقات الخارجية يتم من خلالها تتبع البنية الدلالية الخارجية للوحدة المعجمية، ويكون ذلك بتمييزها عن غيرها من سائر المفردات من خلال عملية مقارنة سطحية بين دلالتها ودلالة غيرها. والعلاقات الداخلية يتم من خلالها تقصي معنى الوحدة نفسها في عملية انبنائه داخَلها.

٣- العلاقات الدلالية الخارجية:

هي العلاقات التي تعقد بين دليل وآخر من حيث أن الدليل اللغوي هو "الوحدة الصرفية المعجمية الدالة، أي المفردة، أو الوحدة المعجمية، وهي الوحدة اللغوية الأساسية"[1]. وبهذا الاعتبار فإنّ كل وحدة معجمية هي وحدة قابلة لأن تعقد علاقة دلالية مع وحدة أخرى أو بين مجموعات من الوحدات لتحقيق ملاءمة بين مجالاتها الدلالية يستطيع الباحث الاهتداء إليها بالملاحظة وتناولها بالتحليل والتنظيم من أجل تفسير مظاهر التعاقد والتنبؤ بما يمكن أن يندرج من المفردات في كل نوع من تلك المظاهر.

والهدف من ذلك دراسة التفاعلات بين كيانات المجاميع الوحداتية وإبراز المجالات الدلالية المحققة للملائمة لكون هذه المجالات تفسيرا لأنواع تلك التفاعلات.

---

(١) ابن مراد: مقدمة، ص ٤٥.

ومن شرط هذه العلاقات أن تكون علاقات شاملة كي تقْدر على تصنيف مختلف المجاميع المفرداتية حتى لا تبقى أي مفردة خارجة عن نظام اللغة. فإن وجدت مفردة طائشة أو أكثر فمعنى ذلك أن هذه المفردات ليست من اللغة التي هي محل التصنيف أو أن نظام هذه اللغة لم يسمح باندراجها فيه لكونها مما يسمى "المتبقي" (Le reste) في اللغة، وهو ما يقوله المتكلم في حالات الانفعال التي تسمح بالانفلات اللغوي[1]، أو لكونها خطأ لغويا محضا إذ الخطأ هو ما لا يستجيب لقوانين النظام وقواعده فيبقى خارجا عن نظام اللغة.

فكل علاقة تستطيع ربط صلة بين وحدتين معجميتين أو أكثر، أو تعلل ما يمكن أن يتدفق من الوحدات إلى ما يسمى في الرياضيات مجموعا (Ensemble) وفي اللسانيات المعجمية حقلا معجميا (Champ lexical) هي علاقة باستطاعتنا أن نسميها علاقة خارجية باعتبارها علاقة تربط بين مجموعات من الوحدات اللغوية المستقلة التي ينضوي في كل مجموعة منها عنصر واحد يسمى في الرياضيات عنصرا فريدا (Singleton)، أو أكثر من عنصر.

فالعلاقات المعجمية الخارجية هي إذن نوع واسع من العلاقات المتداخلة بين مفردات اللغة وظيفتها وصل ما يجري بين تلك المفردات من روابط دلالية.

وهى تتقابل مع العلاقات التى تربط بين الدوال في صلتها المباشرة بمداليلها وكذلك مع العلاقات بين المداليل التى تفسّر وجوه الصلة بين المعانى التى يمكن أن تتضمنها مفردة واحدة. فالعلاقات بين الدوال والمداليل والعلاقات بين المداليل علاقات يمكن أن نسميها "علاقات داخلية" لأنها كامنة في الدليل اللغوي الواحد[2]. وهي تختلف بذلك عن العلاقات الخارجية التي تبرز الصلة بين دلائل منفصلة.

وهذا التمييز له أهمية على المستوى النظري وكذلك على المستوى العملي. وتكمن أهميته على المستوى النظري في كونه أساسا منهجيا تدعو إليه بَنْيَنَة الدلالة

---

(١) ينظر: Lecercle: La violence du language, p.6.

- وينظر أيضا: محمد بدوي: عنف اللغة (تعريب)، ص ٤٢.

(٢) ينظر: Cann: Formal semantics, p.6 ؛ Lyons :Linguistique générale, p.339

المعجمية في محاورها الكبرى وفي تفاصيلها. وتكمن أهميته العملية في اجتناب الخلط بين ما يتعلق بالانتظام الدلالي بين الوحدات المعجمية في حدّ ذاتها صبقا لأصناف من المعاني العامة والمفاهيم التي تُبَنْيِنُها، والانتظام الدلالي الخاص بين المفردة ومدلولها على حدة.

فالعلاقات الخارجية هى إذن العلاقات التى تقوم بين الأدلة اللغوية، أي بين المفردات من ناحية ما تعبّر عنه من المفاهيم العامة. ولذلك فإنه يمكن اعتبارها روابط مفهومية (conceptuelles) تؤطر مفردات اللغة فتمنعها من الانفلات بإدراجها تحت عناوين تعبر عن مجالات دلالية معينة. وهى من هذه الناحية، علاقات إطارية وظيفتها مَقْوَلَة (Catégorisation) المفردات في مجاميع تسمى حقولا معجمية ومجالات دلالية[1]. وهذه المجاميع هى ما يتمثّل به الإنسان الموجودات التى حوله من خلال إدراك أسمائها الحاملة لخصائصها بما يمكّنه من تفسير ما بين الحقول المعجمية والمجالات الدلالية من روابط. فكون هذه العلاقات هى عناصر ربط بين مجاميع المفردات هو ما جعلنا نعتبرها علاقات خارجية.

وتتجلى هذه العلاقات من خلال مَقْوَلَة الوحدات المعجمية في حقول أو مجالات دلالية. ونعني بالمَقْوَلة تصنيف الوحدات المعجمية بحسب مجاميع تتعالق فيها وفقا لما بينها من وجوه الترابط الدلالي، فتكون المقْولة طريقا من طرق بنينتها ونظمنتها[2].

---

(١) من الأولى ألا نجري مفهومي "حقول معجمية" و"مجالات دلالية" بالمعنى نفسه. فالحقول المعجمية هي حقول مسمّياتيّة تربط ألفاظ اللغة العامّة بما تعينه في الخارج. والمجالات الدلالية هي عناوين الحقول المعجمية بحسب مفاهيم عامة عبر مقْولَة معاني المفردات. فتنتظم هذه الوحدات تحت أبواب المفاهيم بحسب المعاني المرتبطة بها.

(٢) للمقولة المعجمية فرع شكلي وفرع دلالي. فالفرع الشكلي هو الذي يقوم على تصنيف المفردات انطلاقا من أبنيتها الصرفية ، والفرع الدلالي هو الذي يقوم على تصنيفها انطلاقا من مداليلها. والمقْولة بوجهيها هي إحدى الطرق التي يمكن أن تبرز جوانب من النظامية في المعجم بإزاء من يرى أن سمة المعجم هي الفوضى والشذوذ. وما يعنينا من المقْولة في هذا البحث هو المقولة الدلالية لصلتها المباشرة بموضوع حديثنا. ومن البحوث التي خصت المقْولة بعنوان مفرد في الدراسات المعجمية المعاصرة مقال لإبراهيم بن مراد عنوانه "المقولة الدلالية في المعجم"، في: مجلة المعجمية، العدد المزدوج: ١٦-١٧/ ٢٠٠-٢٠٠١، ص ص١٧-٧٦.

وإذن، فهذه المَقْولَة هي التي تمكن الوحدات المعجمية من الانتماء إلى حقل من الحقول وتفسر انتظامها فيه وذلك بحسب نوع العلاقة الدلالية التي تتوفر فيها وتجعلها تنتمي إليه. فكل حقل معجمي أو مجال دلالي هو في حقيقته مجموع مُبَيْنَين من المفردات تجد فيه كل وحدة معجمية من معجم الجماعة اللغوية العام مكانها فيه. وهذه البنينة هي نوع من أنواع المَقْولَة الدلالية التي تبرز كيفية انتماء مفردة ما إلى حقل معجمي أو مجال دلالي وتبيّن وجه العلاقة التي تربط بين حقل معجمي وآخر.

٣-١ البنية المكونية (componentielle) للحقول المعجمية وانتماء الدليل اللغوي إليها:

برزت نظرية الحقول المعجمية - ويشار إليها أيضا بـنظرية الحقول الدلالية[1]- في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة بمعناها اللساني، إلى الأديب السويدي اسياس تنير (Tegnér, Esaias) في أواخر القرن التاسع عشر إذ يُذكر أنه أول من استعمل

---

(١) يلتبس عند كثير من الدارسين المصطلحان "حقل معجمي" و"حقل دلالي". ومن مصلحة النظرية المعجمية التمييز بينهما. فمفهوم الحقل المعجمي ، كما ذكرنا في التعليق السابق ، هو مجوعة من المفردات التي تنضوي تحت وحدة معجمية أوسع معنى منها وفقا لعلاقات تقارب مباشرة بينها، ومثال ذلك حقل "حيوان" الذي يجمع أسماء عدة حيوانات كبقرة ومعزاة وقط وكلب وأسد؛ وكذلك حقل "طبيعة" الذي يجمع كلمات مثل: أوراق، أشجار، زهور، ظل، مياه. أما مفهوم "حقل دلالي" فهو أشمل من ذلك إذ يفهم منه معنيان: الأول، هو أنه مجموعة الوحدات المعجمية التي تندرج تحت مفردة تعبّر عن موضوع أو محور دلالي (Thème) بحسب علاقات قد تكون غير مباشرة بين وحدة وأخرى، مثال ذلك الوحدات: أثاث منزلي، مريض، نوم، امبراطور. فهذه وحدات لا تبدو متقاربة، لكنها يمكن أن تكوّن حقلا دلاليا يجوز أن تندرج تحت كلمة "سرير" ؛ وكذلك وحدات من قبيل: تاجر، مراقب أداءات، سكر، طبيب، غلال؛ فإنه يجوز إدراجها تحت حقل "اقتصاد" رغم أنّ علاقة الترابط بينها ضيقة لا يبررها إلا مجرّد الانتماء إلى مجال قابل لتداعي الحقول واستدعاء المفردات المختلفة بحسب طبيعة العلاقة بينها.

والمعنى الثاني هو أنه مجموعة المعاني الممكنة لوحدة معجمية واحدة تكون غالبا من المشترك الدلالي كالمعاني المختلفة التي نجدها لكلمة "عين". على أنّ هذا التمييز هو محض اجتهاد شخصي، ومازال التداخل في استعمال المصطلحين قائما بين الباحثين.

مصطلح "حقل"، وذلك في مقالة له بعنوان:"تقديم أفكار الحقل اللغوي" (Die Idee des sprachlichen Feld) سنة١٨٧٧م[١]. لكنّ أبرز من ينسب إليه تقسيم الوحدات المعجمية إلى حقول معجمية من اللسانيين الغربيين هو اللساني الألماني جوست ترير (Trier, Jost ، ت ١٩٣١ م) في الثلاثينيات، ولذلك فإنه هوالذي يعتبر مؤسس هذه النظرية [٢].

ومن تعريفات الحقل المعجمي أنه"مجموعة الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تندرج تحت مفهومٍ لوحدة معجمية أعم تُحدد الحقل" [٣] ، أي إنه إطار ينتظم فيه عدد من الوحدات المعجمية التي يربط بعضها ببعض مفهوم (Concept) مشترك، فهو إذن "المجموع المبنين من العناصر اللغوية" [٤] ، ومثال ذلك الحقل "لون"، فهو يجمع سلسلة وحدات من قبيل: بنفسجي، ونيلي، وأزرق، وأحضر، وأصفر، وبرتقالي وأحمر[٥]. ومثال ذلك أيضا حقل "حيوان"، فهو الحقل الذي تندرج فيه: بقرة، وحصان، وكلب، وقط"...إلخ.

فنظرية الحقول المعجمية هي إذن منهج في الدلالة يصنّف معرفة الجماعة اللغوية للكون تحت مجموعة من المفاهيم التي تتخذ من المفردات العامة عناوين لها[٦].

---

(١) ينظر تفاصيل حول الإرهاصات الأولى لظهور نظرية الحقول المعجمية في الدراسات الغربية الحديثة قبل أن تتحول إلى مصطلح عند تنير، في: كلنتن، هيفاء عبد الرحمان:نظرية الحقول الدلالية: دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده ، (التمهيد، الفقرة: ٢) ، أطروحة دكتورا مخطوطة، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.

(٢) ينظر: Germain: La linguistique fonctionnelle,, pp.40-42

(3) Mounin : Dictionnaire de la linguistique,p.65

(4) Pioche : Précis de lexicologie, p.66

(٥) ينظر المثال في: Henault : Les enjeux de la sémiotique, p.44

(٦) الوحدات اللغوية العامة هي الوحدات التي تعدّ أساسية في تصنيف الموجودات مقارنة بالوحدات الثانوية التي تعتبر هامشية. وهي بالتالي الوحدات المعجمية البسيطة ذات الدلالة المتسعة التي لا يتقيد استعمالها للدلالة على حقيقة ضيقة مخصوصة. فكلمة "لون" على سبيل

ويسمّي ما ينضوي تحت تلك المفاهيم العامة من الوحدات المعجمية ذات الصلة بها، حقولا معجمية. فيمثل كل حقل مستقل بنفسه قطاعا متكاملا من الوحدات المعجمية التي تعبرعن مجال معين من خبرة الجماعة اللغوية وتجربتها في الكون. وهنا لا يجوز أن يكون مفهوم الحقل هو الحقل نفسه. فإجراء أحدهما بمعنى الآخر هو خلط يفسد النظرية ويربك منهج التحليل(١).

وتجتمع المفردات داخل كل حقل بحسب ما تستدعيه طبيعة العلاقة المشتركة بينها. فقد تكون العلاقة على سبيل المثال، علاقة جزء بكل كعلاقة الأنف والعين والفم بالوجه، فالأنف والعين والفم أجزاء من الوجه ؛ أو علاقة ترادف حين يجوز أن تحل مفردة محل أخرى في المعنى كالعلاقة بين الفعلين "قَعَدَ" و"جَلَسَ"، أو علاقة تضاد كعلاقة "أبيض" بـ"أسود"، أو علاقة تقابل مثل علاقة كلمة "شمال" بكلمة "جنوب"...إلخ. فكل مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشترك في خاصية ما تجتمع في حقل معجمي.

وتنتظم جميع المفردات في حقول مختلفة. وتتلاحم هذه الحقول عاكسة بتلاحمها تجربة الإنسان في تنوعها وفي طريقة إحاطتها بالأشياء.

ولئن كان ظاهر الأمر يوهم بانفصال كل حقل عن الآخر فإن الحقول في كليتها وفي ما تمثله من معجم جماعي، حقول متراكبة تتضمن بتراكبها جميع مفردات

المثال، كلمة أساسية مقارنة بكلمة "أبيض" لأنها تقبل أن يندرج فيها جميع الألوان خلافا لكلمة "أبيض" التي تبقى كلمة منغلقة على نفسها. ويرجع تحديد الوحدات العامة في نهاية المطاف، إلى تصورالشخص لكيفية تنظيم الأشياء الموجودة في العالم. ومن أهم ضوابط هذا التحديد أن الكلمة التي تعتبر أساسية هي التي تتحكم في التقابلات داخل الحقل.

(١) التمييز بين المفهوم وبنية الحقل أساسيّ. فالحقول المعجمية تنبني على مفاهيم تندرج تحتها سلسلة من الوحدات المعجمية. وعليه يجدر التمييز بين مصطلحين عند وصف هذه الحقول: فالمصطلح " مفهوم" هو للدلالة على عنوان الحقل، ومصطلح"حقل معجمي" هو للدلالة على سلسلة المفردات المجمعة تحت عنوان من العناوين مع التنبيه إلى أن سلسلة من الحقول المفهومية يمكن أن تعدّ في الوقت نفسه حقلا معجميا بالنسبة إلى الوحدة المعجمية التي تمثل عنوانا لها.

اللغة التي يجذب بعضها تبعا لقانون تداعي المعاني. فتنتظم هذه المفـردات داخـل كـل حقل وتتناسق وفق علاقات مّا وتمثل الكون العام تمثيلا لغويا بحسب تجربة كل جماعة.

وتتبنين الحقول وتتراكب عن طريق ما يتوفر بينها من علاقات خارجية أفقية وعمودية في شكل هرم متراص نتبيّن منه كل حقل بنفسه جزءا من معرفة الإنسان للكون، فنستطيع بذلك تفسير نظامية المعجم وتجربة الإنسان اللغوية.

فالبنية المكونية للحقول المعجمية هي بالتالي السلمية التي ينتج فيها كل حقل حقولا معجمية أخرى ينحشر في كل واحد منها تجمع من المفردات. فتؤسس هذه الحقول الهرم المعجمي التي يشخص معرفة الإنسان للغة والوجود.

وهذه المعرفة قابلة للمراجعة والاختبار. ذلك أن هرم اللغة قابل للتفكيك من جديد بتفريعه إلى الحقول المكونة له ثم بتجرئة كل حقل من تلك الحقول إلى الحد الذي تنتهي فيه التجرئة إلى الوحدات المعجمية ذات الدلالة المخصوصة التي لا تقبل التجزئة إلى وحدات دالة أصغر منها والتي تعكس جانبا واحدا من تمثل الإنسان للكون والعوامل الأساسية التي توجهه إلى ذلك التمثل.

والخلاصة من كل هذا **أنّ** علاقات الانتماء إلى الحقول المعجمية هي علاقات تفسّر ما بين الدلائل اللغوية من روابط دلالية في إطار التمثيل اللغوي للكون من الخارج. ومبرّر ذلك أنّ الحقول المعجمية هي مرآة لطبيعة الحياة التي يعيشها مستعمل اللغة ولنوع وعيه بواقعه وما يعتريه من مؤثرات تتحكم في إدراكه لذلك الواقع. فاللغة، كما يعتبرها مارتيني، "انعكاس لفكر يتحدد بالبنى الاجتماعية ولا يأتمر بقوانين المنطق" [1]. وينعكس ذلك الوعي بحسب درجة إدراك مستعمل اللغة للأشياء وبنوع ذلك الإدراك. فالإدراك، من حيث هو نوعان : حسي ومجرّد، يختلف عند الناس تبعا لمستوى نضجهم الفكري في فهم الحقائق وتطورهم الحضاري. فكلما كان الناس أكثر وعيا بمحيطهم المادي والنفسي كانوا أكثر استيعابا لما في الكون من أشياء وأميل إلى

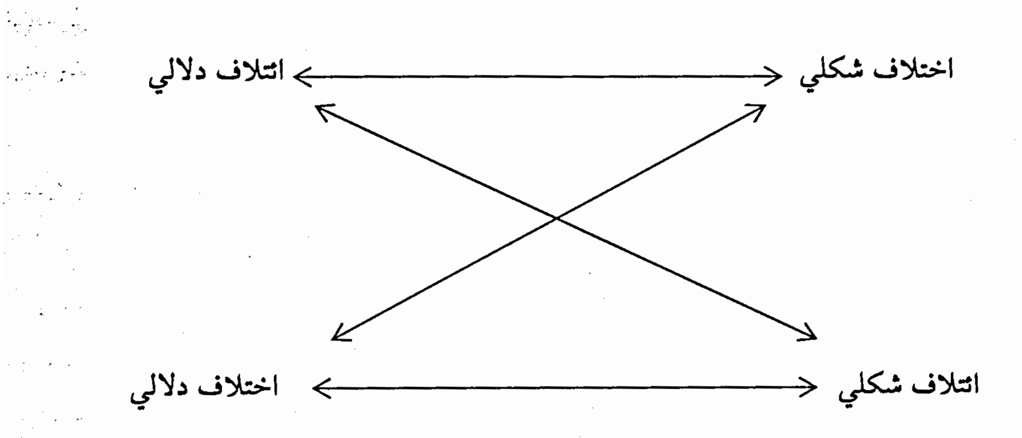
(1)Martinet: Eléments, p.2.

التجريد في ثبت الحقائق انطلاقا من علاقاتها المرجعية وفي إطار ما تنتمي إليه من مجالات الحياة. فيبني على أساس ذلك أنواعا من العلاقات بين ما يستعمله من الدلائل اللغوية المعبّرة عن طبيعة إدراكه لأشياء محاولة منه ربط تلك الأشياء بعضها ببعض لئلا تبقى مشرذمة فتنسى أسماؤها ومسمياتها ويضطر إلى إعادة تجربته الكونية من جديد. ومن هذه العلاقات التي يصنعها للربط بين عناصر اللغة العلاقات الدلالية الخارجية.

٤ - ٣ العلاقات الخارجية وأنواعها:

يمكن استخراج هذه العلاقات من خلال تسويرها بقراءة أفقية (horizontale) وعمودية (verticale) لنسيج علائقى عام نستوحيه من مربع غريماس الدلالى. فمن شأن هذه القراءة أن تكشف عن أهمّ ما نبحث عنه من العلاقات التى تربط بين المفردات ومختلف الحقول المعجمية:

الرسم (٥): نسيج العلاقات الدلالية[1]



(١) النسيج العلائقي الذي نذكره هو مبني على شبكة العلاقات الدلالية التي يمثل مربع قريماس الدلالي الأساس الذي بنينا عليه هذه الشبكة.

تعكس هذا النسيج أنواعا من العلاقات الداخلية والخارجية. ونكتفي في هذا السياق بالعلاقات الخارجية محاولين استخراج بعضها من خلال استقراء مظاهر التعالق التي يبرزها الرسم على أن نعود إلى الحديث عن العلاقات الداخلية في الفصل الموالي الخاص بها.

فأصناف العلاقات الخارجية التي يمكن استخراجها من هذه الشبكة، أساسية وفرعية. فالأساسية هي التي تظهرها العلاقات الأفقية والعمودية بشكل مباشر، مثل علاقات الاشتراك والترادف والاختلاف والتنافر. والعلاقات الفرعية هي التي تتولد بالتفاعل بين علاقتين أفقيتين أو بين علاقتين عموديتين أو بين علاقة أفقية وأخرى عمودية.

٣-٣-١ العلاقات الخارجية الأساسية:

١) علاقة الانضواء (Relation de participation): وهي العلاقة التي تتأتى من مقولة: "ائتلاف دلالي" المحتلة للزاوية اليسرى من الرسم. وتجمع بين الوحدات التي تستدعي دلالتها ما يتعالق معها مباشرة في حقلها المعجمي كاستدعاء كلمة "دواء" لكلمة "طبيب" لاشتراكهما في معنى المرض. فيتنزل بذلك مفهوم الانضواء في هذا السياق بمعناه المنطقي من حيث هو مقولة مفهومية تجمع بين وحدات معجمية في حقل واحد، ويخرج الاشتراك المجازي بالتالي عن هذه العلاقة لأنه علاقة داخلية تتأتي من التعالق الأفقي التحتي للرسم: ائتلاف شكلي/ اختلاف دلالي الذي يفسر اجتماعا بين مدلولين أو أكثر في دليل واحد لا اجتماعا بين الدلائل.

٢) علاقة الترادف (Synonymie): وهي المتأتية من خط التعالق "اختلاف شكلي/ ائتلاف دلالي. فهي تزيد عن علاقة الاشتراك بمقولة "اختلاف شكلي". ولذلك فهي العلاقة التي تربط بين المفردات التي تختلف لفظا وتتفق معنى، أي بين الوحدات المعجمية التي تدل على معنى واحد فيجوز أن تحل الواحدة محل

الأخرى دون أن يتغيرالمعنى، نحو: (لَيْث ، أسَد)، و(حائط ، جدار)، و(جَلَسَ، قَعَدَ).

٣) علاقة التضاد (Relation d'opposition). وهي من مظاهر الاختلافين الشكليّ والدلالي بين الوحدات المعجمية . وتعكس التعارض الكلي بين مفردتين ، مثل: أبيض/ أسود، حي/ ميت، طويل/ قصير. على أن للتظاد مظهرا آخر يصطلح عليه بالفرنسية "antonymie" يمثل علاقة داخلية تعدّ ضربا من الاشتراك الدلالي بين مداليل المفردة الواحدة كما في: "ظنّ" بمعنى: شكّ، وتيقّنَ؛ و"البيْن" بمعنى القرب، والبعد ؛ و"الجوْن" بمعنى السواد، والبياض.

٤) علاقة التقابل (Relation contrastive): وهي التي تتحكم في الوحدات المتقاربة في ائتلافها الشكلي والدلالي كـ"الخَضْم" وهو الأكل بالفم كلّه أي بأقْصَى الأَضْرَاسِ، والقَضم وهو الأكل بأطراف الأسنان، أو بين التي هي بين الائتلاف الدلالي وعدمه كـ"مَدَحَ" ، إذا ذُكِرَ ما لإنسان حيّ من الخصال الحميدة، و"أبّنَ"، إذا عدّدت مآثر شخص تُوفِّيَ.

وهذه الأمثلة هي مما ذكره ابن فارس في كتابه *الصاحبي في فقه اللغة العربية* وجعله يندرج في ما سماه "تقاربا"[(١)]. وقد رأينا فيها ما ينطبق عليه مفهوم علاقة التقابل التي من مظاهرها العلاقتان التسويريتان الأرسطيتان: [كل / ليس كل] و[كل/ ليس بعض]. أما اللسانيون اليوم فإنهم يدرجون ضمن علاقة التقابل مجاميع الوحدات التي تقبل المقارنة مثل كلمة "دافئ" التي تعبر عن حالة بين الحرارة والبرودة كما نلاحظ ذلك في الأمثلة التي يذكرونها لتجسيم علاقة التقابل في مربع قريماس الدلالي.

٥) علاقة الاختلاف (Discorde) : هي العلاقة التي تجسّم مفهوم الاختلاف في حدّ ذاته ليكون هو نفسه علاقة قائمة الذات، فتجمع بين ما اختلف شكله ومعناه من

---

(١) ينظر: ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص ص ١٥٢-١٥٣.

الوحدات المعجمية دون وجود رابط مباشر بين تلك الوحدات داخل الحقل المعجمي الذي تكوّنه ، مثال ذلك العلاقة بين وحدات من قبيل رجل وفرس وسيف وجدار.

٦) علاقة التنافر (Incompatibilité) [1]: تتجلى في مظهر الترابط العمودي المتنافر داخل الشبكة بين مقولتي: ائتلاف دلالي/ اختلاف دلالي. ويمكن فهم هذه العلاقة انطلاقا من المفهوم العلمي للتنافر. فالتنافر في مفهومه العلمي الفيزيائي، قوّة بين جسمين تعمل كل منهما على إبعاد الأخرى لعدم انسجام في الطباع أو بسبب عدم التجانس. وفي علم الأصوات التعاملي (Phonologie) هو انتفاء التجاذب بين أصوات المفردة بسبب نشاز ناتج عن عدم توافق في الخصائص والكيفيات[2]. وهذان المفهومان تعتمدهما اللسانيات الحديثة في مقْوَلة (Catégorisation) الوحدات المعجمية حين لا ينسجم تواجد إحداها على المستوى النسقي مع وجود أخرى فينتفي اجتماعهما. ومن مظاهر هذا التنافر التنافر الدائري والتنافر الرتبي[3]:

أ) التنافر الدائري: هو العلاقة التي تكون فيها الوحدات المعجمية متعاقبة فينتفي بوجود إحداها وجود البقية. ومثال ذلك أيام الأسبوع، فإن أحدها ينتفي وجوده بحلول الذي يليه، وكذلك لو قلت: "هذا الشيء أحمر" فإنه لا يمكنك أن تقول فيه، وفي الوقت نفسه: "هذا الشيء أخضر"[4].

---

(١) المصطلح Incompatibilité ذكره لاينز. لكن مفهومه الاصطلاحي العام هو:Dissonance

(٢) ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص ٦١ ؛ معجم المعاني الجامع (معجم إلكتروني)، مادة (نفر).

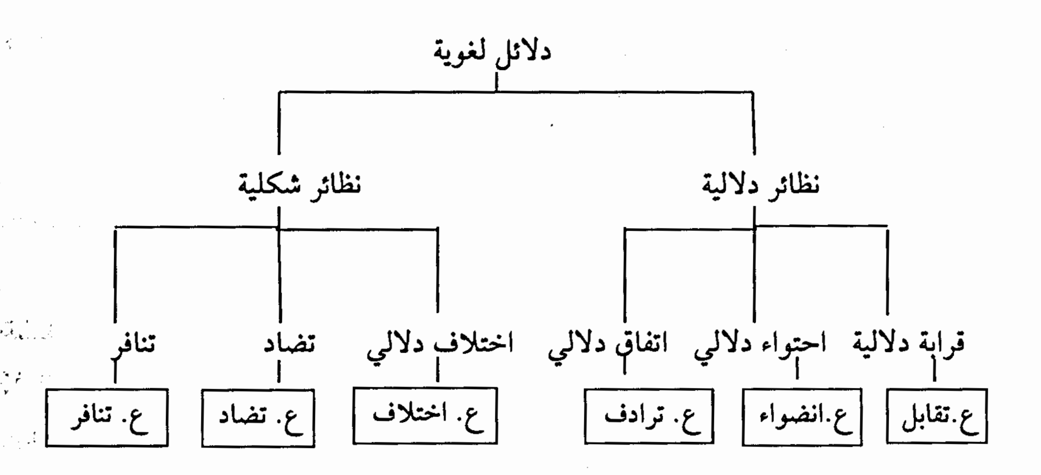
(٣) ينظر: كلنتن، هيفاء عبد الرحمان: نظرية الحقول الدلالية، ص ٤٣.

٤ ينظر: Lyons : Linguistique générale,p.350

ب) التنافر الرتبي: هو الذي تنعدم فيه إمكانية التقاء الوحدات المعجمية إذا كانت معبّرة عن معان متدرجة من أعلى إلى أسفل أو العكس كما هو الحال في الوحدات المعبّرة عن الرتب المهنية من نفس السلك.

ويمكن تجسيم أنواع هذه العلاقات بالمنوال التالي:

الرسم (٦) : علاقات (ع) الترابط الدلالي الخارجية بيت الأدلة



هذه أبرز العلاقات الخارجية الأساسية التي أمكن لنا استخراجها من شبكة العلاقات الدلالية التي قدمنا. وهذه العلاقات وغيرها ذكرها علماء اللغة والأصوليون القدماء واللسانيون اليوم. فقد تعرض إليها من علماء اللغة العربية القدماء أحمد بن فارس (ت٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤ م) في "باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق" من كتابه *الصاحبي في فقه اللغة*، ومن علماء الأصول محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤ م) في كتابه *"الإرشاد"* في تقسيمه اللفظ إلى مفرد ومركب [١]. أما من تناولها من علماء اللسانيات المعاصرين فنجد برنار بوتيي ((Pottier (B.) في كتابه *النحو*

(١) ينظر: الشوكاني: إرشاد الفحول ، ١/ 115– 117.

التوليدي واللسانيات" (la linguistique) et la grammaire générative[1]، وقريماس (Greimas, A. J) في مربعه الدلالي (sémantique carré) ضمن كتابه "الدلالة البنيوية" (*La sémantique struturale*)، وكذلك جون لاينز ((.Lyons (J) في الفصل الأخير من كتابه "اللسانيات العامة" (*Linguistique générale*) الموسوم بـ" البنية الدلالية" (Structure) sémantique)[2].

لكن ذكر هؤلاء العلماء لهذه العلاقات كان في أغلبه من خلال استقراء دلالات الألفاظ لا من خلال استقراء منطقي لأنواعها. فالشوكاني على سلبيل المثال، قد حدّد ما رآه من علاقات من خلال المقارنة بين معاني المفردات، وكذلك قريماس، فإنه لم يتناول هذه العلاقات من جانبها المعجمي وفي إطار المنطق الرياضي بل في نطاق نسيج النص الأدبي.

ومن أبرز العلاقات التي نص عليها هؤلاء مما لم نهتد إليه نحن في استقرائنا المنطقي والتي نعتبرها علاقات دلالية خارجية أيضا:

٧) علاقة الواحد للواحد: ذكرها الشوكاني، وهي علاقة الانعكاسية (Reflexivité) التي لا تؤدي فيها المفردة إلا معناها الذي في ذاتها فتكون في علاقة ائتلاف كلي مع نفسها وذات أحادية دلالية (Monosémie) لا يشاركها في مفهومها أيّ عنصر "لا محققا ولا مقدرا (...) كضميري المخاطب والمتكلم ، أو لاحقا كالموصولات"[3].

٨) علاقة القرابة (Relation d'affinité): وهي التي تكون فيها الوحدات المعجمية دالة على نوع من الصلات بين عناصر معينة كالقرابة الأسرية، أو الانتماء

---

(١) ينظر: Guilbert : La créativité lexicale,p.120 ؛ Pottier : La grammaire générative et la linguistique, pp.7-25 ; وينظر له أيضا: Systématique des éléments de relation

(٢) ينظر: Lyons : Linguistique générale, pp. 339-367.

(٣) الشوكاني: إرشاد الفحول، ١/ 115.

الفئوي الاجتماعي، أو الانتماء إلى حالة مادية كالفقر والغنى والمرض والصحة.

٩) علاقة التضمن (Relation d'inclusion) [1]: وقد أشار إليها أيضا الشوكاني.

وهي العلاقة التي تربط بين وحدة معجمية وغيرها من الوحدات التى تعبّر عما هو من لوازمها أو مقتضيات معناها، كدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من العقل والنطق. فدلالة العقل والنطق تنضوي في مفهوم الإنسان لأن كل منهما جزء منه؛ وكذلك لفظة"يد" و"عين" ومثلهما، فإنهما دالتان على بعض أجزائه مما هو من خصائصه ومقتضيات وجوده .

فعلاقة الانضواء هي بتعبير آخر، علاقة كلّ بجزء أي علاقةُ كليّةٍ يكون فيها الكل محتويا للجزء لكونه من لوازمه ومن الخصائص المعبّرة عن ماهيته.

ولا يخرج أيضا تضمن عنصر لعنصر آخر إن كان نوعا من جنس، أو فصيلة من نوع، أو رتبة من فصيلة عن علاقة التضمن والاشتمال هذه. فكون البقرة مثلا، من فصيلة الثدييات لا ينفي عنها الانضواء في حقل الحيوانات المجترة بما أنها نوع منه.

على أننا نجد من الوحدات المعجمية ما ينضوي تحت لفظ واحد مع اختلاف في المعنى مع وجود علاقة مجازية جامعة وهو ما يطلق عليه في اللسانيات الحديثة مصطلح "اشتراك دلالي" (polysémie) . ومثال ذلك كلمة "عين"، فمما ذكره ابن فارس من معانيها قول القائل: "عين الماء وعين المال وعين الرّكبة وعين الميزان". ومن الأمثلة أيضا كلمة "ظَنّ" ، وهي مما أورده ابن فارس أيضا في حديثه عن أجناس الكلام [2] ، وهي من الأضداد إذ تدل على الشك وعلى القين.

---

(١) ذكر غلبار المصطلح "inclusion" الذي نقابله بالمصطلح "احتواء" (ينظر : Guilbert : La créativité lexicale,p.120). وذكر لاينز بالمعنى نفسه المصطلحين: "implication" (ينظر:Lyons :Linguistique générale, p. 339, 347) . و نقابله نحن بالمصطلح "تضمّن" كما فعل الشوكاني (ينظر له: الإرشاد، ١١٧١).

(٢) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ص ص ١٥٢-١٥٣.

لكن علاقة الاشتراك في مثل هذه الأمثلة هي علاقة مجازية لا منطقية. وهي بالتالي لا تفسّر اندراج المفردات في حقول معجمية بل تفسّر وجود شبكة من المداليل المجازية لوحدة معجمية واحدة نتيجة تناسل في المدلول الأصلي لتلك الوحدة. وبالتالي فإن علاقة الاشتراك الدلالي القائم على المجاز لا تندرج ضمن العلاقات الخارجية التي تبني الحقول المعجمية، بل تندرج ضمن العلاقات التي تفسّر التعدد الدلالي الداخلي لوحدة معجمية واحدة. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى جوهر الفرق بين العلاقة المنطقية والعلاقة المجازية: فالعلاقة المنطقية تقتضي ذكر المحتوي والمحتوَى. أماى العلاقة المجازية فهي خلاف ذلك إذ هي تقتضي إخفاء أحد عنصري العلاقة: المحتوي أو المحتوى، لأنها لن تكون مجازية إلا بعملية الإخفاء هذه وإلا أصبحت علاقة حقيقية، أي قائمة على الحقيقة. فالاختلاف إذن بين العلاقة المنطقية والعلاقة المجازية يكمن في طبيعة الإحالة ومدى حضور عناصرها.

ولعلاقة التضمن وجه آخر يسمى "علاقة انتماء" (appartenance) وذلك حين ننظر إليها بصورة عكسية.

١٠) علاقة الانتماء" (appartenance): وهي أن ينتمي الجزء إلى الكل (علاقة الجزئية (méronymie)). وهذا نقيض الصلة الرابطة بين الكل والجزء (علاقة الكلية (holonymie)) التي تفسّر التضمن. لكن هذا التناقض هو اتجاهي فقط. فلئن كانت علاقة الكلية تدفع بالكل لتضمُّنِ الجزء واحتوائه فإن علاقة الجزئية هي التي تدفع بالجزء للانضواء في الكل.

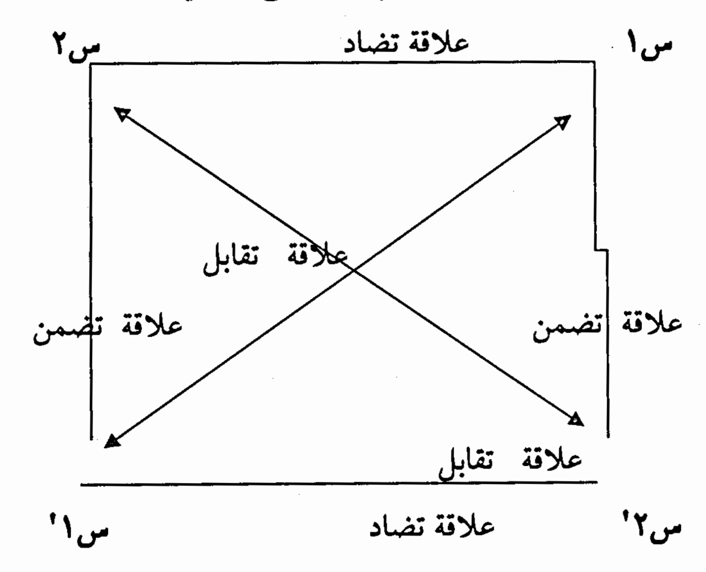
وعلاقة الجزء بالكل لها مظهر مجازي أيضا كما في قولك: "أرسلت عينا على الأعداء" وأنت تعني جاسوسا. إلا أنّ هذا المظهر ينطبق عليه ما ينطبق على علاقة الكلية المجازية، فلا تندرج بذلك علاقة الجزئية المجازية أيضا ضمن العلاقات الخارجية بين الوحدات المعجمية.

هذه أبرز العلاقات الخارجية الأساسية. وهي قابلة للتولّد بتفاعلها أفقيا وعموديا كما ذكرنا ذلك في أول هذه الفقرة. فينتج عن ذلك عدد من العلاقات الفرعية نكتفي بذكر أمثلة منها في الفقرة التالية.

٣-٣-٢ العلاقات الخارجية الفرعية [1]:

نتبيّن نوعين منها هما علاقات التضاد وعلاقات التقابل الفرعيتين وذلك بتنشيط "المربع المنطقي" الذي وضعه أرسطو في استدلاله على صدق القضايا وكذبها مستعينين بالطريقة التي وظف بها غريماس هذا المربع حين أراد تجسيد المعنى الذي ينبني عليه النص الأدبي على أساس سمات السلب والإيجاب الرابطة بين الكليات والجزئيات في هذا المربع. فما هو هذا المربع؟ وكيف يمكن تنشيطه ؟

الرسم (٧): المربع المنطقي



(١) نجد في العربية دراسات متعددة تحدث فيها المعجميون قديما وحديثا عما يتفرّع عن العلاقات المعجمية الأساسية. وأهم بحث حديث في ذلك البحث الذي أنجزه عبد الفتاح بدوي عن الأضداد ضمن دائرة المعارف الإسلامية في طبعتها العربية (مادة: أضداد). فقد لخص في هذا ما قاله القدامى حول أنواع الأضداد وقسم الأفعال المعبرة عن هذه الظاهرة إلى عشرة أصناف من أنواع التضاد.

ينبني هذا المربع كما هو ملاحظ في زواياه، على علاقتين أساسيتين منطقيين هما: علاقة التضاد التي تتحقق بـ [س١ وس٢] و [س'٢ و س'١] وعلاقة التقابل التي تتحقق بـ [س١ و س١'] و[س٢ و س ٢']. على أنه يمكن إضافة علاقة ثالثة يعتبرها غريماس تكميلية هي العلاقة القائمة بين [س١ وس٢'] و[س٢ وس١'] والتي هي أقرب إلى علاقة التضمن من غيرها من العلاقات الخارجية الأخرى.

وتكمن أهمية المربع في أنه أداة تكشف عن عدد من العلاقات الفرعية التي تبنى بين أصناف خاصة من المفردات، وذلك من خلال تنشيط خطوطه الهندسية وتحريكها بحسب ما تسمح به من الاتجاهات باعتبار أنّ كل عملية تنشيط هي عملية تسوير لعلاقة من العلاقات يتم الكشف عنها عبر ما يولّده منها تفاعلُ القواعد القياسية الأربع التي تمثل زوايا المربع.

وهذه العلاقات نجد من العلماء والباحثين من اهتدى إلى بعضها، لكن ليس بالرجوع إلى المربع بل باجتهاده الشخصي[1]. ونحن نذكر في الفقرة الموالية بعض ما يتولّد من فروع لعلاقتي التضاد والتقابل مستعينين في ذلك ببعض ما سماه الدارسون منها.

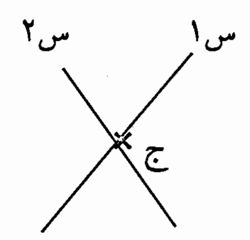
١) علاقات التضاد الفرعية:

تعبّر علاقة التضاد الرئيسية بين [س١ ، س٢] و [س'١، س٢'] كما يبيّنها المربع المنطقي، عن تضاد حاد بسبب تعارض السمات الدلالية لوحدتين معجميتين تعارضا كليا إذ يتخذ مسار النقطة س١ اتجاها متعامدا ومقابلا لمسار النقطة س٢، وكذلك الشأن في النقطة [س٢' مع النقطة س١'. فلو كانت النقطة س١ على سبيل المثال، هي الوحدة المعجمية [حي]، والنقطة س٢ هي الوحدة المعجمية [ميّت] فإن

(١) ينظر مثلا: Lyons : Linguistique générale, pp.342-359 ، وكذلك ما وجد من إشارات إلى ذلك في نص الشوكاني الذي سقناه.

هاتين الوحدتين لا تحققان تضادهما التام إلا بالتعامد. ولتوضيح ذلك نجسّم هذا التعامد بالرسم (٨) التالي:

الرسم (٨): علاقة التضاد العكسي الحاد



حيث العنصر (س١) يتعامد في اتجاهه الأفقي مع العنصر (س٢)، وحيث النقطة (ج) هي منتهى التضاد بين الاتجاهين.

لكن إلى جانب التضاد الحاد يوجد مظهران آخران للتضاد (complémentaire) يمكن أن يسمى أحدهما التضاد العكسي المتماثل (réciproque)(1) والآخر التضاد المتنافي:

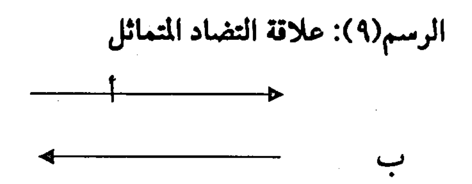
أ) التضاد العكسي المتماثل:

وهو الذي يتحقق بالسير في الاتجاه المعاكس ، ويكون ذلك بقلب موضعي عنصري التضاد. ومثال ذلك: حي/ ميت، فإن عكس اتجاههما هو: ميت/ حيّ. ونظائر هذا: كبير/ صغير ← صغير/ كبير، وطويل/ قصير ← قصير/ طويل ، وحار/ بارد ← بارد/ حار.

(1) Lyons : Linguistique générale, p.357.

والمسار الذي يتخذه التضاد المتماثل اتجاه أفقي (horizontal) تتعارض فيه دلالتا الوحدتين كما يبين ذلك الرسم (٩) التالي:

الرسم(٩): علاقة التضاد المتماثل



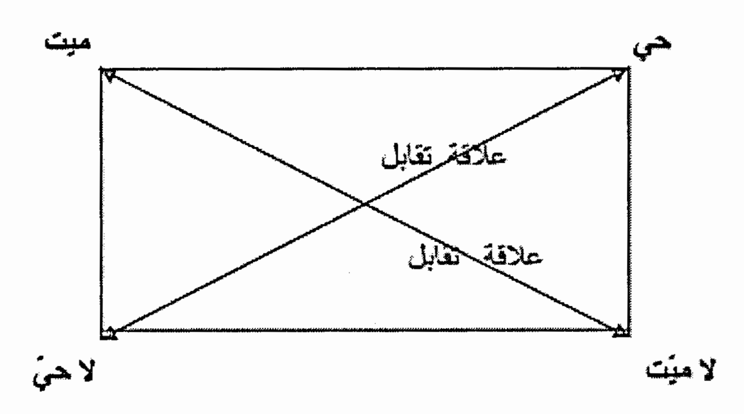
ب) التضاد المتنافي:

وهو ما يقتضي وحدتين متلازمتي الوجود مع تنافي وجودهما في وقت واحد، مثال ذلك: باع/ اشترى، وأعطى/ أخذ، ورئيس (زعيم القوم)/ مرؤوس. فإن وجود إحدى الوحدتين يتطلب وجوبا وجود الأخرى لكن مع انتفاء اجتماعهما في حركة واحدة أو في نفس اللحظة لاستحالة ذلك. فلا يمكن أن يكون الواحد منا ، على سبيل المثال، جالسا وواقفا أو آخذا ومعطيا أو بائعا ومشتريا في حركة واحدة وفي اللحظة نفسها.

٢) علاقات التقابل الفرعية:

تتأتى من خلال ما يشهده مسار التقابل من درجات. فقد يشهد التقابل حالة التقابل التام، أو حالة التقابل الجزئي في نقطة ما من مساره نحو الاكتمال. ويكون تبيّن هاتين الحالتين بتحريك أضلاع المربع المجسمة لهذه العلاقات الفرعية حتى لكأن الواحد من تلك الأضلاع صمام (Curseur) لدرجة من تلك الدرجات. ولتوضيح ذلك نستحضر المربع ونحمله وحدات معجمية تنسج التقابل ثم نستخرج بعض درجاته:

الرسم (١٠): علاقات التقابل الفرعية الثابتة



من العلاقات التكميلية التي يمكن استخراجها تبعا للخطوط العمودية للمربع التي تنسج علاقة التقابل الرئيسية، علاقات التقابل التي تتحقق من خلال الصلة بين نقاط الخطوط العمودية والعلاقات التي تتحقق من خلال الصلة بين نقاط الخطوط المتعامدة. وبالتالي فإن من علاقات التقابل الفرعية علاقات التقابل العمودية وعلاقات التقابل المتعامدة .

(١) علاقة التقابل العمودي:

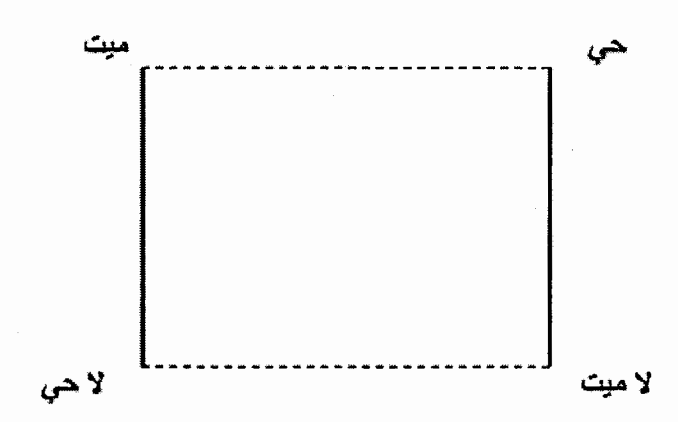
هي التي تتولد بالتقابل العمودي بين الخطين العموديين المستقيمين. وهي نوعان: ثابتة ومتحركة:

أ) علاقة التقابل العمودي الثابتة:

هي التي تستقر فيها قواعد المربع [حي ، لا حي] و [ميت ، لا ميت] في مواقعها من خطوطها على النحو الذي يبينه الرسم (١١) التالي:

الرسم (١١)

علاقة التقابل العمودي الثابت



وما يجسم هذه العلاقة من المربع أعلاه التقابل بين:

- [حي ، لا ميت] : وهي درجة بين [حي، لا حي] : لمن هو حي لكنه قريب إلى الموت، وهو المحتضر.
- [ميت ، لا حي] : وهي درجة بين [ميت ، لا ميت]: لمن هو في عداد الموتى لكن لم يلفظ بعد أنفاسه، وهو الذي في "موت سرسري" حسب الاصطلاح الطبي.

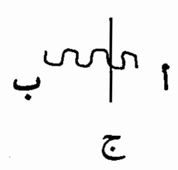
فنقاط المربع [حي ، لا ميت] و[ميت ، لا حي] تمثل إحدى علاقات التقابل العمودي الثابتة لاستقرار تلك القواعد في مكانها.

ب) علاقات التقابل العمودي المتحركة:

هي التي تكون بتحريك أضلاع المربع في اتجاه تتقابل فيه القواعد بنسب من القرب و البعد. فتأخذ العلاقة بين الوحدتين المعجميتين الموجبتين "حي" و"ميت" على سبيل المثال، والعلاقة بين الوحدتين السالبتين "لا حي" و"لا ميت" الرسم التالي الذي

نرى من خلاله أنه في مرحلة من مراحل اتجاه التقابل التام تتنزل وحدات أخرى في منزلة بين المنزلتين، فيكون التقابل بينهما نسبي، كالوحدتين "محتضر" و"موت سريري":

الرسم (١٢): علاقة التقابل العمودي المتحركة



حيث العنصران (أ) و (ب) طرفا التقابل ، وحيث الخط المتموج رمز لدرجات من ذلك التقابل بين الوحدتين المتعامدتين، وحيث العنصر (ج) نقطة من تلك الدرجات الذي تجسمه الوحدة المعجمية "محتضر" أو "موت سريري".

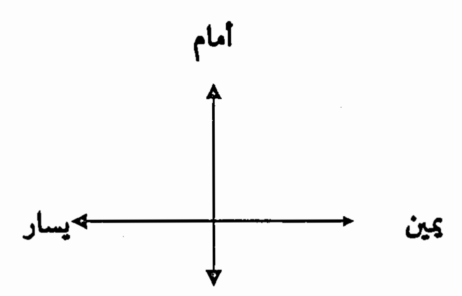
ومن الكلمات العربية الأخرى المعبرة عن التدرج في التقابل: "دافئ"، فهي تعبّر عن درجة بين البارد والحار هي أقرب إلى البرودة، و"ساخن" وهي درجة بين السخونة والبرودة هي أقرب إلى السخونة، وكلمة "خُنثى" فهي تدل على الذي لا يَخلُصُ لِذَكَرٍ ولا أنثى ولكنه إلى الأنوثة أقرب. وغير هذه الأمثلة متعدد نجده في القواميس وفي لغة التخاطب اليومي مثل: "رمادي" و"بني" و"برتقالي" من الألوان، و"مرهق" و"قلق" و"حذر" من الصفات...إلخ.

فتصنيف بعض المعاني قد يتم على أساس مدى قابلية كل مفردة للانتماء إلى درجة من درجات معناها. لكن هذا غير متاح في غالب الأحيان إذ يقلّ في اللغات ما يعبر من الوحدات بصورة واضحة عن هذا التدرج. فنحن لا نجد في العربية مثلا ما يعبّر عن كل أركان العلاقة العمودية التي يوفرها المربع، من ذلك أنه لا وجود لوحدات معجمية في العربية تدل على معاني [حي/لا حي] و[حي/ميت] و[ميت/حي] ولو كانت هذه المعاني على سبيل المجاز.

(٢) علاقات التقابل التعامدي:

هي التي تتولّد عن طريق التوجه بأحد خطوط المربع المتعامدة (orthogonales) نحو الخط المستقيم الذي يقابله. ففي مرحلة من مراحل هذه الحركة قد نصل إلى نقطة عاشها الإنسان ومثلت تجربة من تجاربه فأوجد لها من مفردات اللغة ما يعبّر عنها، ذلك أننا نجد في العربية مثلا كلمات كـ "يمين" و"يسار" تجانبان في دلالتهما دلالتي الوحدتين المعجميتين "أمام" و"خلف". وبالتالي هما وحدتان تمثلان مستوى من مستويات التعامد وتجسدان علاقته، وهي علاقة يمكن تشخيصها بالرسم (١٢) التالي:

الرسم (١٣): علاقة التقابل التعامدية



خلف

حيث العناصران: (يمين ، يسار) في علاقة تقابل تعامدية بإزاء العنصرين (أمام ، خلف) اللذين يستقطبهما خط عمودي مستقيم .

إذن ، نجد من أنواع العلاقات التقابلية الفرعية نوعان هما: علاقة التقابل العمودي وعلاقة التقابل التعامدي. لكن هذا ليس كل ما يمكن أن نستخرجه من العلاقات وننص عليه. فالعلاقات الفرعية متعددة منها هذه التي بيّنا ومنها ما لم نبيّن.

على أن مثل هذه العلاقات هي علاقات تكميلية كما ذهب إلى ذلك لاينز في حديثه عن علاقة التضاد وخصائصها[1].

وما يمكن أن نفيده مما ذكرنا من العلاقات جميعا هو أن هذه العلاقات توفر الفوائد التالية:

- تفصيل الوحدات المعجمية إلى مجاميع أو حقول ذات معانى جامعة أكثر تخصيصا، ذلك أن كل تجزئة حقل من الحقول إلى حقول أصغر منه هي في جوهرها تجزئة لمعنى عام إلى معاني أكثر دقة.
- تقييد المفردات في إطار دلالي مّا يحاصرها ويمنعها من الانفلات.
- تحليل أقل عدد ممكن من المفردات بأكثر ما يمكن من الوضوح وتبعا لعلاقة أدق تحديدا.
- إقامة جدل بين فروع الحقل العام الواحد لإبانة أنواع العلاقات الرابطة بين تلك الفروع وشروطها.
- إبانة النسيج العلائقي بين الحقول ورسم صورة لطريقة فهم الإنسان للأشياء وتنظيمه لها. وهذه الفائدة تعدّ من أهم النتائج لأن الصورة التي يمكن تقديمها تمحو نسبة من الغموض عن طريقة انتظام ما يطلقه الإنسان على الكون من المفاهيم والمعاني الدالة على الحقائق المجردة والأشياء المحسوسة.

والخلاصة هى أن الوحدات المعجمية المستقلة بنفسها يمكن أن تترابط. وسمينا أوجه الترابط بينها علاقات خارجية. وكذلك أنواع المعانى التى تنبثق من المفردة الواحدة فهى أيضا تترابط بأنواع خاصة من العلاقات. لكن تلك العلاقات تسمى علاقات داخلية سنتبينها لاحقا.

وما تجدر ملاحظته هو أنّ مختلف العلاقات، الرئيسية منها والفرعية، كلها قابلة لأن تنضوي في علاقة عامة جامعة لها هي علاقة الاشتمال. فعلاقة التضمن التي تدل

---

(١) ينظر Lyons : Semantics, p.1/281 ؛ وينظر له أيضا: Linguistique générale,p.352

على ما هو جزء من الكلي (Implication) ، وعلاقة اللزوم (Inhérence) والاستتباع التي تعني دلالة اللفظ على ما يطابقه في المعنى فيستدعيه، وعلاقة الاشتراك التي تجمع أفرادا متعددين في مفهوم واحد، وعلاقة التقارب التي تقتضي اجتماع ما دل على معان متقاربة، وكذلك علاقتا التقابل والتضاد اللتان تجمعان ما يكون من المفردات متعارض الدلالة [1]، كل هذه العلاقات وغيرها من العلاقات الدلالية العامة تجسم خاصية واحدة هي الاشتمال. فمن خلال هذه الخاصية تبسط هذه العلاقات نفوذها على معجم اللغة الجماعي (Lexique) لينضوي تحتها كمّ معين من المفردات. بل إنّ مختلف هذه العلاقات يجوز أن نطلق عليها جميعا مصطلح "علاقة اشتمال". فماذا يعني ذلك ؟ إنّ هذا يعني أنّ الاشتمال مفهوم عام متحكّم في مختلف العلاقات الدلالية. وبالتالي فهو "قانون": قانون العلاقات الدلالية الذي يبرر كل أنواع الصلة بين المفردات ويوفر أنواع العلاقات التي تتحكم فيها والأطر المفهومية التي تُمَقْوِلها. فالعلاقات الخارجية الأساسية والفرعية التكميلية موجهة بالتالي بهذا القانون الذي يؤكد مظهر النظامية في المعجم. وهو قانون وإن بدا صوريا فهو منطقي يربط بصورة معقولة المعلول بالعلة والنتيجة بالسبب.

خاتمة:

قسمنا العلاقات الدلالية الخارجية إلى أساسية وفرعية. وهي خارجية لأنها تربط بين المفردات وهي مستقلة بنفسها، فتصنفها من خلال انتمائها إلى الحقول المعجمية والمجالات الدلالية.

---

(١) ينظر مزيدا من التفصيل حول هذه التعريفات : صليبا، جميل: المعجم الفلسفي، ١/ ٨٧ ، ٢٩١-٢٩٢

وكانت هذه العلاقات، من خلال ما انتهينا إليه من استقراء، متعددة ومتنوعة. وهذا مفيد لأن على أساس معرفة هذه العلاقات نتمكن من إدراك الخاصية الدلالية للوحدة المعجمية ونستطيع إدراجها في مفاهيم علائقية لحقول معجمية.

وقد استطعنا بإبانة أنواع هذه العلاقات أن نخترق طبيعة المعنى المجردة وأن نعرف كيفية حلوله في الدال، لأن الغاية ليست معرفة ماهية المعنى في حد ذاته في كل مفردة بل معرفة موضعه وكيفية تشكله في الوحدة المعجمية ؛ فكانت مقاربتنا بذلك مقاربة وصفية بينا من خلالها البنية النظمية للمفردات ومعانيها، هذه البنية التي تمثلت على وجه الخصوص في نسيج العلائق المجردة التي تعكس بنية المعنى في المفردة وتحيل إلى القواعد المتحكمة فيه.

واعتمدنا في تفسير أوجه التعالق هذه على أربعة مستويات: المستوى الأول هو المفردة وهي مستقلة بنفسها في علاقتها مع مفردات أخرى مستقلة بنفسها هي أيضا ومنتمية إلى حقل معجمي معيّن. والمستوى الثاني هو المفهوم الذي يسمح باندراج وحدة معجمية ما في حقل من الحقول الدلالية. والمستوى الثالث هو نوع العلاقات الرابطة بين مجاميع المفردات. والمستوى الرابع هو معانم الوحدة باعتبارها عناصر تمييز عامة ومعينماتها باعتبارها عناصر الاختلاف التي تتقابل بها وحدة معجمية مع أخرى.

وقد مكنتنا هذه المستويات الأربعة من إدراج المفردات في حقول معجمية ومن ربطها بأنواع الإدراك، الحسية منها والمجردة، وبالأشياء في الكون. فكان ذلك سبيلا إلى فهم الطريقة التي يستوعب بها نظام اللغة معجم الجماعة الذهني بناء على أن هذا النظام لا يسمح بوحدات مستعملة وهي خارجة عنه. فكل عنصر منتم إليه لا بدّ أن يبرر.

ولئن كانت قدرة النظام اللغوي على اسيعاب كل ما تتكلم به الجماعة اللغوية وتستسيغه فإن ذلك لا يعد قبولا لما يكون إطنابا في اللغة. فإن العلاقات الخارجية، وإن كان من بينها الترادف والاشتراك، هي موجهة بمبدإ الاقتصاد اللغوي. وهذا المبدأ يقصي من المعجم الذهني للجماعة اللغوية ما لم تعد الحاجة إليه في الاستعمال قائمة.

الفصل الثاني

العلاقات الدلالية الداخلية

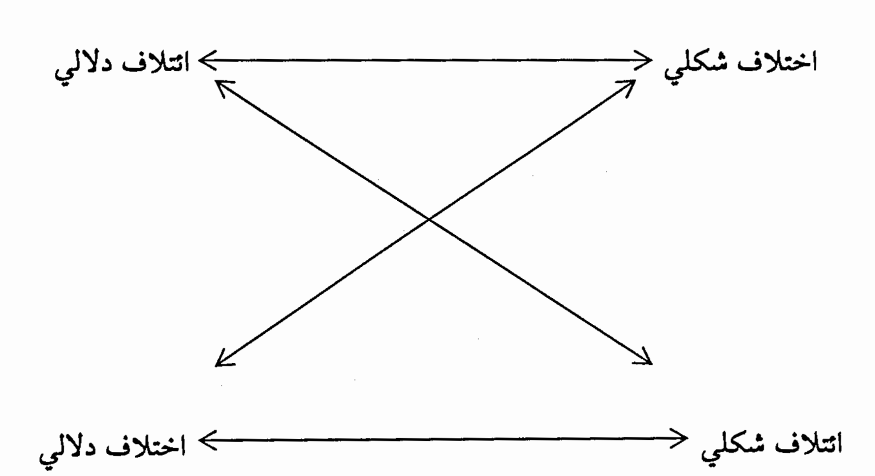
- تمهيد:

يحصل الترابط بين الدال والمدلول في الوحدة المعجمية الواحدة بإسناد مدلول إلى دال قائم في الاستعمال اللغوي. ويحصل بين المداليل بإعطاء الوجه المدلولي في الدليل أكثر من معنى. والعلاقات التي تتولد من هذين الوجهين من الترابط هي التي نسميها علاقات داخلية لأنها تقع داخل بنية الدليل اللغوي تبعا لمنظومة من القواعد التي تفسّرها.

١ - أنواع العلاقات الداخلية وقواعدها:

يخضع الترابط بين الدوال والمداليل، وبين مداليل الدال الواحد، لمنظومة من مظاهر التفاعل الممكنة بين خاصيتي الائتلاف والاختلاف. وتتجلى هذه المنظومة من خلال عمليات تعالق يمكن إبرازها اعتمادا على شكل النسيج الذي يربط بينها. فبهذا النسيج، وهو الذي وضعنا له رسما في حديثنا عن العلاقات الخارجية والذي نعيد استحضاره في هذا السياق باسم: الرسم ١' (١مكرر) ، نستطيع أن نستخرج أنواع العلاقات الداخلية وتمييزها من نسيج التفاعل العلائقي العامة عن العلاقات الخارجية.

الرسم(١ '): نسيج العلاقات الدلالية



يمكن أن تكشف هذه الشبكة على أربعة مظاهر أخرى بارزة من القواعد العلاقية التي لم نذكرها في الفصل السابق، وهذه القواعد هي: قواعد علاقات الائتلاف، وقواعد علاقات الاختلاف، وقواعد الترادف (Synonymie)، و قواعد الاشتراك .

١ -١ قواعد علاقات الائتلاف (Coalition):

يتجلى هذا الصنف من القواعد، كما هو بين من خلال النسيج العلائقي، في الائتلاف بين الشكل الدلالة، وهذا لا يكون إلا بانسباك الشكل والمضمون، ولا يكون أيضا إلا في المفردة الواحدة. وحينها لا تؤدي المفردة إلا معناها الذي في ذاتها. وتولّد هذه القواعد العلاقات الذي يمكن أن نسميها "علاقات ائتلاف"[1]، ونطلق على ما

(١) ينظر حديثا مفصلا عن العلاقات الائتلافية في : ابن مراد، مقدمة، ص ص ١١٩-١٢٥.

يندرج تحتها من الوحدات المعجمية مصطلح "مؤتلف" . وهذا من العلاقات الداخلية كما هو واضح.

١-٢ قواعد علاقات الاختلاف:

وهي التي تربط بين الوجهين: اختلاف شكلي/ اختلاف دلالي ، فتكون المفردات بذلك إما متباينة شكلا وإما محتوى وإما شكلا ومحتوى. وهذه المظاهر الثلاثة من الاختلاف تعكس مظهر التباين أو التقابل أو التضاد بين المفردات. وهي بالتالي لا تؤسس لعلاقات داخلية وإنما لعلاقات خارجية كما بيّنا ذلك في الفقرة:٣ من الفصل السابق من هذا الباب[1]. وعليه فإن قواعد علاقات الاختلاف غير مولّدة لعلاقات داخلية ولا يعول عليها في ذلك.

١-٣ قواعد علاقات الترادف:

هي التي تربط بين الوجهين: ائتلاف شكلي/اختلاف دلالي، وهي التي تجمع بين عدد من الأدلة التي تؤدي المعنى نفسه والتي تكون بدائل لبعضها بعضا. ومن ثم فإن المترافات لا تختلف في المدلول لكنها في المقابل لا تشترك في الدال. وهي من ثمّ تعكس مظهر التوازي بين الأدلة، فلا تعبّر بالتالي إلا عن نوع من العلاقات الخارجية. فلا يمكن التعويل عليها هي أيضا في توليد علاقات داخلية.

١-٤ قواعد علاقات الاشتراك:

تبرز شبكة النسيج العلائقي مظهرين من قواعد الترابط دالين على علاقة الاشتراك:

أ) المظهر الأول: هو 'ائتلاف دلالي' منعكس على نفسه (reflexif). وهذا المظهر يدل على العلاقات التي تفيد معنى الانضواء والاندراج في المفهوم العام الواحد، ويقابل ذلك المصطلح الفرنسي: Relation de paticipation كما بيّنا ذلك في

---

(١) ينظر حديثا مفصلا عن العلاقات الاختلافية في : ابن مراد، مقدمة، ص ص ١١٤-١١٩.

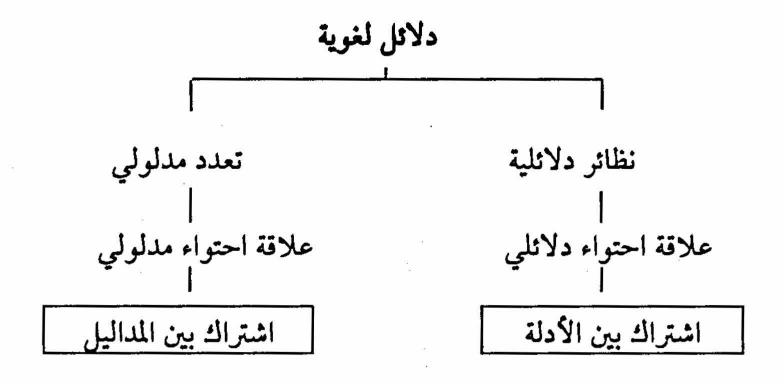
الفقرة: ٤-١ من الفصل السابق. وعلاقات الانضواء هي، للتذكير، العلاقات التي تتجسّم في اشتراك مجموعة من الوحدات المعجمية في معنى جامع يندرج تحته حقل معجمي كاشتراك كلمة دواء مع كلمات: طبيب، ومستشفى، وسعال، في معنى "مرض" الذي يمثل مفهوما عاما مشتركا لهذه الكلمات جميعا. وعليه فإن مظهر "الائتلاف الدلالي المنعكس" الذي تبرزه الشبكة هو مظهر لعلاقة اشتراك خارجية ذات مفهوم منطقي ينتفي معه وجود كل مظاهر التراط الداخلي.

ب) المظهر الثاني: هو الترابط في الشكل: ائتلاف شكلي/ اختلاف دلالي. وهذا المظهر يجسد علاقات داخلية تتجلّى في الاشتراك الدلالي (polysémie) بمعناه اللساني الذي بيّنا في فصل التعريف القاموسي (الفقرة: ٢-١-١-١/ ٢)، وهو انشطار مدلول الدليل الواحد وتفرّعه إلى ما يؤدي إلى مدلولين أو أكثر تبعا لعلاقات مجازية معينة تفسّر أنواع الروابط الداخلية بين المعاني الفرعية والمعنى الأصلي.

فعلاقة الاشتراك الدلالي القائمة على المجاز هي بالتالي علاقة داخلية تفسّر التعدد الدلالي الذي يُرَدّ في نهاية المطاف إلى دلالة الجذع الأصلية.

ويمكن تجسيم هذا الفرق بين نوعي الاشتراك بالرسم التالي:

الرسم (٢) : الترابط الدلالي في المشترك



والعلاقات الأربع التي ذكرنا هي أهم العلاقات العامة التي يمكن أن نتبينها من شبكة النسيج العلائقي الذي يربط بين الدوال والمداليل. لكن حاصل العلاقات الدلالية الداخلية من هذا النسيج في النهاية، نوعان فقط هما: علاقات الائتلاف وهي التي تفضي إلى الدلالة الأحادية (Monosémie) ، وهي دلالة المفردة في حد ذاتها ؛ وعلاقات الاشتراك الدلالي (polysémie).

ولئن بدت العلاقات الداخلية محدودة جدا ومنحصرة في علاقتين عامتين فإن قابلية هاتين العلاقتين للتفرع الداخلي من شأنه أن يوسع مجالهما بقدر كبير. وهذا التفرع يتجلى في أنواع العلاقات التي تربط بين الدوال والمداليل، وبين مداليل الدال الواحد.

٢- أنواع العلاقات بين الدوال والمداليل:

هي العلاقات التي تؤسس للدال طريقة اكتسابه لمدلوله. وقد اختلف تفسيرها بين علماء اللغة القدماء وعلماء اللسانيات المعاصرين.

٢ -١ التفسير التقليدي:

يرى أصحابه أن العلاقة بين الدال والمدلول تقوم على المناسبة بين اللفظ والمعنى .ونجد في ذلك ثلاث نظريات، الأولى منها هي نظرية التوقيف اللغوي. وهي نظرية يذهب فيها القائلون بها إلى أنّ اللغة توقيف من الله ووحي منه وليس للإنسان إلا أن يسمي الأشياء بما أوحى إليه الله من القدرة على تسميتها. وهذا مذهب تراه اللسانيات الحديثة تعليلا غيبيا (ميتافيزيقيا) غير مقنع يعطل البحث اللغوي دون أن يقدم نتائج[١] .

والنظرية الثانية هي نظرية المحاكاة، وهي نظرية تقوم على الاعتقاد بمطابقة الألفاظ لمسمياتها من حيث أن الإنسان حين يدرك حقائق الأشياء يضع لها ما يحاكيها من الألفاظ بحسب ما يدركه سمعه أو بصره منها أو بحسب ما يرتسم من معانيها في

---

(١) ينظر في مثل هذا المذهب ما أورده السيوطي في: السيوطي: المزهر، ١/ ١٠.

ذهنه، ثم تتطور الألفاظ وتتوالد من الأصول المحكية نفسها بحسب ما يشهده الإنسان من رقي فكري واحتكاك بالأشياء فتنشأ اللغة[1] . وهذا مذهب لا يميل إليه اللسانيون اليوم أيضا لأنه لا يقدم تفسيرا إلا لعدد قليل من مفردات اللغة.

والنظرية الثالثة هي القول بعلاقة اللغة بالفكر. ومنطلق هذا المذهب منطلق معرفي يعتبر تسمية الأشياء نابعة من مبدإ "اللفظ وعاء للمعنى" من حيث أنّ الإنسان يدرك الأشياء أوّلا ثم يضع لها ما يناسبها من الألفاظ. فتكون العلاقة بين الألفاظ والمعاني علاقة مناسبة طبيعية أي علاقة تطابق بين اللمعنى واللفظ الذي وضع له. وقد ذهب إلى هذا من علماء العربية القدماء ، الجاحظ في كتابه *"البيان والتبين"*، ومن الأعاجم اللغوي الفرنسي بنفنست (Benvenist). وهذا مذهب لا يميل إليه كذلك اللسانيون المعاصرون ، لأنه يربط اللغة بقضية فلسفية جدلية غير قابلة للحسم.

٢ -٢ التفسير اللساني الحديث:

انتهى اللسانيون في تفسير العلاقة بين الدال والمدلول إلى مذهبين: مذهب القول بالاعتباطية الدليل اللغوي (L'rbitraire du signe linguistique) ، وهو الذي انتهى إليه دي سوسير، ومذهب القول بالفضاءات الذهنية (Éspaces mentaux) الذي قال به فوكونيي((Fauconnier. (G)).

١) مذهب القول باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول في الدليل اللغوي:

الاعتباطية بحسب المفهوم الذي حدده دي سوسير، هي تسمية الأشياء من دون مناسبة بين الدال والمدلول. وهو ما يفيد بعدم وجود أيّ علاقة بينهما وخضوع اختيارالمدلول لمزاج مستعمل اللغة بدليل تباين المواضعة على الدال بين لغة بشرية

---

(١) ينظر في مثل هذا المذهب ما أورده السيوطي في: السيوطي: المزهر،١/ ١٤-١٥ ؛ الكرملي، أنستاس: نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، ص ١٢.

وأخرى حتى لكأنّ الدلائل لا يحرّكها إلا المدلول ذاته، الدلائل بخاصيتها الاعتباطية على حدّ عبارة اللساني الفرنسي بوهاس (Bohas (G.))[1].

إذن يمثل القول بالاعتباطية نقيض القول بالمناسبة الطبيعية الذي ساد في التصور التقليدي، وينفي الرابط الدلالي بين معنيين أو أكثر لوحدة معجمية. فلا رابط مثلا بين معاني "ضرب" في قولك: ضرب في الأرض، وضرب مثلا ، وضرب هذا العدد في ذاك ....إلخ. وبالتالي، فعدم وجود رابط دلالي واضح بين معنى المفردة الأصلي ومعانيها الفرعية هو الذي يفسّر اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.

فالاعتباطية ، خلافا لما يمكن أن يتبادر إلى الذهن من كونها مظهر عشوائية في اللغة، هي علاقة لأنها تمكّن من تفسير الكيفية التي يحل بها المدلول في الدال. وعليه، لا يعني خفاء الرابط الدلالي وعدم وضوحه بين الوجهين الدالي والمدلولي للوحدة المعجمية عدم وجود علاقة بينهما. فما دام مبدأ الاعتباطية قادرا على تعليل وجه الترابط فإنه يعد علاقة إذ هو يوفر للدال إمكانية احتواء أي معنى يتم التواضع عليه ويجعله قابلا لأن يستوعب ما لا نهاية له من المعاني التي يتم التواضع عليها. ومعنى هذا، أن مبدأ الاعتباطية يتحول عند غياب علاقة محددة إلى علاقة عامة تعلل الصلة بين وجهي الدليل اللغوي لكي تكتسب الوحدات المعجمية قيمة في التداول. وبناء على ذلك تُعتبَر "الاعتباطية" علاقةً يخوّلها المجاز قد تتجلى مظاهرها ليس في الوصل بين دال ومدلول واحد فقط بل أيضا في الوصل بين دال وعدة مداليل قد تكون غير متجانسة.

على أنّ ما تكتسبه المفردة من معان قد لا يفسّر، بالضرورة، بعلاقة الاعتباطية بل يمكن أن يفسّر بقابلية الوحدة المعجمية على التكيّف الذاتي لتستوعب معاني جديدة. فكل وحدة معجمية تحمل بداخلها عوامل تطورها الكامنة في قدرتها على الانخراط في أنظمة اللغة المختلفة إذ هي تقبل التصرف والانتقال المقولي واكتساب المعاني الجديدة. ومن ثمّ "فإن إبداع معنى جديد لنفس الدليل لا يُرى على أنه مجرد

(١) ينظر: Bohas (G.) : Apropos du signe linguistique , pp.2-3.

تحقيق لدلالة بكر وانتشارها اعتباطا في التاريخ، بل هو نتاج استعمال المتكلم الواعي للغة في نطاق نظام اللغة ورهن ظروف التواصل الموجودة في محيط معين للمتكلم أو للجماعة اللغوية، أي رهين ظروف اجتماعية لسانية"[1]. وإذن فإن الحركة الجدلية بين المفردات ومعانيها نتيجة التجاذب بين بنية الوحدة المعجمية المجردة وقابلية هذه البنية لتحقيق ملاءمة بين طبيعتها المجردة ومتغيرات الواقع التواصلي المحسوس، هي التي تجعلها تكتسب مداليل جديدة وليس مبدأ الاعتباطية.

٢) علاقات الفضاء الذهني المجردة:

القول بالفضاءات الذهنية، مذهب قال به اللساني الفرنسي جيل فوكونيي ((Fauconnier, (G)) وجعله عنوانا لكتابه[٢]، وهو، شأنه شأن مبدإ اعتباطية الدليل اللغوي، يجعل العلاقة بين الدال ومدلوله علاقة صورية فيترابطان ترابطا لايُشترط فيه وضوح العلاقة بينهما بقدر ما يشترط فيه ما يبرر سبب حلول المدلول في الدال وهو قيامهما في فضاء ذهني معين يمكّن من الجمع بينهما. وأهم فضاء عند فوكونيي، هو الفضاء الذي يحتضن مختلف المعاني القائمة في واقع المتكلم الذهني. وهو فضاء يسمح بتجمع سائر المعاني التي يدركها المتكلم وإن كانت متباعدة ثم يقع تجميعها مع دوال مختلفة بحسب ما يعتمل في الذهن من الحدس في عمليات الجمع.

ولئن بدا هذا التأويل الذي تقدمه هذه العلاقة تأويلا غائما يفتقر إلى الدقة في طريقة الترابط بين الدال والمدلول، فإن اللجوء إلى البنية العميقة واعتبارها هي المسؤولة عن تشخيص معنى المفردة داخل الفضاء الذهني يمكن أن يقلص من ضابية التأويل إذ أن البنية العميقة قادرة على أن تبيّن ولو صوريا، آلية تكون ذلك المعنى في الذهن من

---

(1) Guilbert : La créativité, p.69.

(٢) ينظر: Fauconnier , Gilles : Espaces mentaux , Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles., Minuit, Paris, 216 p.Mentaux,

خلال طريقة تشكله العامة، هذه الطريقة التي تفسّر قاعدة تشكل أي بنية لغوية بالجمع بين عنصرين أو أكثر. واستتباعا لذلك تصبح البنية العميقة هي الأساس الذي يفسّر من خلاله اجتماع العناصر اللغوية في الذهن. وهذا الأساس هو القواعد الرياضية التي تنطبق على اللغة فتعلل استخدام المفردة بمعنى محدد من خلال عناصر الاستدلال المنطقي.

فمقولة الفضاء الذهني إذن تفسر اجتماع المعاني بالألفاظ لا من خلال تعالقها بعلاقات محددة وإنما من خلال عمليات جتماعهما المجرد في الذهن .

وإذن فإن أهم ما نخلص إليه من ذلك هو أن مبدأ اعتباطية الدليل ومذهب القول بالفضاءات الذهنية هما مما يعدّ في اللسانيات اليوم من العلاقات الداخلية الواسعة التي تفسّر طريقة الترابط بين الدال والمدلول ومن ثم اكتساب المفردة لمعناها.

٣- أنواع العلاقات بين المداليل:

هي العلاقات التي تتجسم أفقيا في الوجهين: ائتلاف الشكلي/ اختلاف الدلالي من شبكة العلاقات الدلالية التي رسمنا في الفقرة: ١. والعلاقة التي تتولد من ذلك هي علاقة الاشتراك الدلالي. وهي علاقة عامة تتضمن مختلف فروع العلاقات المجازية.

وتشتغل علاقة الاشتراك عندما تشهد الوحدة المعجمية تغيرا دلاليا يكسبها معاني إضافية . وهذا التغير "ليس صوريا أو شكليا يتعلق بتغير في بنية الدال، بل هو "معنوي" إذ أنّ منطلقه الوجه المدلولي في الدليل. فهو يحصل بإسناد مدلول جديد إلى دال قائم في الاستعمال اللغوي"[1] تبعا لشبكة معقدة من العلاقات الفرعية الداخلية هي العلاقات المجازية التي يتحكم جميعها في ما بين كل المداليل من مظاهر الاشتراك.

(١) ابن مراد: مقدمة، ص ١٥٦-١٥٧

وهذه العلاقات المجازية ليس من السهل دراستها واحدة واحدة. فإن دراسة علاقة واحدة منها يقتضي كمّا كبيرا من المعلومات حول طريقة تشكلها وتقنيات مختلفة حول طريقة اشتغالها لمراقبة حركتها بين المداليل واستخراج القواعد الداخلية الخاصة التي توجهها وسبر المعاني التي تفيدها باعتبارها تدلّ عن معنى مخصوص في سياق ما من جهة وموردا معجميا لحقل واسع من المفردات العامة والمصطلحات من جهة أخرى[1]. على أن ذلك لا يمنع من ذكر بعض أنواعها.

٣-١ العلاقات المجازية وعملها:

العلاقات المجازية متعددة في العربية. وقد ذكرنا منها في بحث سابق لنا ما عدّ معتبرا وعددها خمس وعشرون علاقة[2]، وهي: السببية، والمسببية، والجزئية، والكلية، واعتبار ماكان(الماضوية)، واعتبار ما يكون (المستقبلية)، والحالّيّة، والمحلية، واللازمية، والملزومية، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والمكانية، والزمانية، والفاعلية، والمفعولية، والمصدرية، والضدية، والآلية، والمجاورة، والمشابهة، والعرفية، والفعل على القوة.

هذه العلاقات جميعا تفسّر كيفية تحوّل المداليل الأصلية للوحدات المعجمية إلى معان مجازية. وقد تؤدي عمليات التحول هذه إلى نشأة مدلول مجازي واحد عن المعنى الأصلي فيكون معنى الوحدة المعجمية مركبا، وقد تؤدي إلى نشأة عدة معان فيكون معنى الوحدة معقدا. ولكن العلاقات المجازية، وإن تبدو متنوعة عند تفسير المعنى المعقد، فإنها تعمل بنفس الكيفية في كل مدلول يشهد تعددا سواء تجسّم ذلك التعدد في معنى مركب أو في معنى معقد. وليس من اختلاف في ذلك إلا في نوع

(١) ينظر مثالا من الدراسات التفصيلية الخاصة المتعلقة بعلاقة مجازية واحدة (علاقة الجزئية مثالا)، في:
François Morlane-Hondère Cécile Fabre : Étude des manifestations de la relation de méronymie : www.aclweb.org/anthology/F12-2013

(٢) ينظر: شندول: التطور اللغوي في العربية الحديثة، ص ٢٥٥ .

العلاقة. ولنضرب لذلك مثالا حول حصول المعنى المركب وآخر حول حصول المعنى المعقد لنتبين من خلالهما عمل العلاقات المجازية.

١) في تحول المعنى الأصلي إلى معنى مركّب، نحو قول علي الحصري القيرواني متغزلا في مطلع قصيدته المشهورة "يا ليل الصب متى غده":

كلف بغزال ذي هيف   خوف الواشين يشره

حيث: غزال [+ حيوان رشيق] ← غزال [رمز المرأة الجميلة] لعلاقة المشابهة بين الغزال والحبيبة في رقة الخصر وجمال العينين واالتهادي في المشية.

هذا المثال لا يجسم فيه الاشتراك الدلالي في كلمة "غزال" تعقيدا لأن مدلول هذه الكلمة لم ينبثق عنه إلا معنى فرعي واحد. ولذلك فإنه يسهل الاهتداء إلى العلاقة المجازية المفسّرة لوجه الترابط بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي.

٢) في تحول المعنى الأصلي إلى معنى معقّد:

نكتفي لبيان ذلك بالمثال "عين" الذي يتخذه اللغويون كأحد الأمثلة المعروفة في الاشتراك الدلالي[1]. فللعين على ما أورده السيوطي نقلا ابن خالويه في شرح الدريدية، ثلاثون قسما[2]. وكل هذه المعاني تجتمع على معنى عام هو: خيار كل شيء، تبعا لعلاقات مجازية تبينا منها العلاقات التالية :

(١) العين بمعنى خيار كل شيء ، وهو المعنى الأصلي. ومن المعاني المجازية المنبثقة عنه المعاني التالية تبعا للعلاقات المجازية المولّدة لها:

- علاقة التعميم : العين = ما يُعتقَد أنه أهم ما في الشيء.

(١) سبق أن اتخذنا مثال العين في الفصل الثاني من الباب الأول في إطار حديثنا عن مناهج تأويل المعنى المعجمي (ينظر آخر الفقرة: ٢-٢ من الفصل المذكور).

(٢) ينظر: السيوطي: المزهر، ١/ ٣٧٣.

- علاقة التخصيص (أي تخصيص الدلالة العامة بإسنادها إلى ما يُعتقَد أنه أهم ما في الشيء)، مثل: العين ← العضو المبصر في الإنسان والحيوان؛ العين ← سحابة تأتي من القبلة ؛ العين ← الحُرّ ؛ العين ← عين الماء ؛ العين ← الدينار.

(٢) العين بمعنى العضو المبصر[١]: (من باب انتقال الدلالة المجازية التي تحولت إلى دلالة حقيقية بحكم المواضعة العرفية ثم تولد عن هذه الدلالة الحقيقية الجديدة معان مجازية أخرى):

- علاقة المصدرية: العين = الإصابة بالعين، حيث استعمل المصدر المشتق بمعنى العين التي هي عضو.
- علاقة الحاليّة: العين = أهل الدار، حيث قُصِد بالعين من يحِلّ في الدار لأنهم يعاينون.
- علاقة الآنية : العين = الحاضر من كل شيء.
- علاقة الجزئية : العين = الجاسوس لأنه يطلع على الأمور بمشاهدتها؛ والعين = سيّد القوم لأنه يرعاهم ويراقب شؤونهم بالنظر في أحوالهم.

الملاحظ من هذا المثال، أن المعنى الأصلي للوحدة المعجمية "عين" هو موضع التقاطع بين كل مداليله. ويمثّل معناه الحقيقي الذي هو خيار كل شيء، مرجع كل الدلالات والعنصر الذي يجسّم علاقة الترابط بين أفراد متعددين لأنه يختزن المعنى الجامع بينها.

والملاحظ أيضا أن العلاقات المجازية هي التي تُفسّر تفرع المدلول الرئيسي إلى معان ثانوية، وذلك من خلال تصور الوسائط التي تربط المعاني الفرعية بالمعنى الأصلي.

---

(١) العين بمعنى العضو المبصر هو معنى مجازي منبثق عن المعنى الأصلي للعين الذي هو خيار كل شيء. لكن هذا المعنى المجازي تحول إلى معنى حقيقي عند أهل اللغة لكونه المعنى الأول الذي تتجه إليه أذهانهم عند ذكره (ينظر في مفهوم المعنى الحقيقي : فصل التوليد الدلالي بالحقيقة والمجاز من هذا الكتاب، الفقرة: ١-١)

أما أجزاء المعنى القاعدي وهي المعاني المجازية، فهي التي تمثل السمات الخلافية في عملية انتشار المعنى القاعدي. وتتحدد كل سمة خلافية وفقا لنوع العلاقة المجازية التي تربطها بذلك المعنى القاعدي.

على أن العلاقات المجازية ليست علاقات حرة بل هي علاقات مقيدة يتحكم في حركتها صنف من قوانين النظام اللغوي هي قوانين التطور الدلالي. فهذه القوانين هي المتحكمة في وجهة كل علاقة مجازية. فما هي هذه القوانين ؟ وما هي أنواع العلاقات التي ينتظمها كل قانون ؟

٤ - قوانين التحكم في العلاقات المجازية:

اللغة مؤسسة اجتماعية تتأثر بما يحدث من تغيرات في البيئة التي هي فيها. وقد نص على هذا دي سوسير (F. de saussure) في كتابه "*دروس في اللسانيات العامة*" (*Cours de linguistique générale*) إذ تحدث عن أثر التغيرات الاجتماعية وغيرها في وحدات اللغة [1]، كما نص على ذلك أيضا أندري مارتيني (André Martinet) في كتابه "*مبادئ لسانية عامة*" (*Principes de linguistique générale*)[2]. فإن انتقال الكلمات من عصر إلى آخر يرافقه أحيانا تغير في مداليلها استجابة لما يظهر من التسميات الجديدة والرؤى المستحدثة للأشياء ولما يحدث من تفاعل مع الثقافات الأخرى. ومن أمثلة ذلك كلمة "تحوير" التي كانت تعني قديما التبييض، فقد أصبحت اليوم تعني أي تغيير يطرأ على الأشياء كقولك "تحوير وزاري"، وتحوير فقرات الكتاب، وتحوير الشكل الهندسي لمخطط المنزل، وكذلك كلمة "ذَرّة" التي تعني صغير النمل، فقد اتسعت دلالتها هي أيضا وأصبحت تعني اليوم أصغر جزء من كل شيء، فهي في علم الكيمياء مثلا، أصغر جزء من العنصر الكيميائي الذي يحتفظ بخصائصه. ومن الأمثلة أيضا كلمة "قِطَار" فقد كانت تعني قديما القطعة من الإبل بعضها خلف بعض على نسق

---

(١) ينظر: Saussure: Cours, p. 108

(2)Martinet : Principes de linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1973, p.172

واحد، فأصبحت تدل اليوم على إحدى وسائل النقل الجماعي المتكونة من مَجْمُوعَة من العَرَبَاتِ تَجُرُّهَا قَاطِرَةٌ على سكة حديد.

فالحاجة والعوامل النفسية لأفراد المجتمع والتطور الذي يفرض نفسه على مختلف شؤون الحياة يؤثر جميعها في سيرورة اللغة ألفاظا ومعاني لكون اللغة بدورها مؤسسة اجتماعية تتطور عبر الزمن بتطور حياة الناس، مثلها في ذلك مثل سائر المؤسسات الاجتماعية وما فيها من عادات وتقاليد.

لكن هذا التطور الذي يحدث على اللغة ليس عشوائيا بل تحكمه قوانين عامة على الباحث أن يستجليها من نظام اللغة بحسب ما يهتدي إليه منها لأنها هي إحدى عناصر التسوير التي بها نحاصر دلالات الوحدات المعجمية لنتبيّن نوع تطورها ولأنها أيضا تتضمن مختلف العلاقات المجازية التي تفسّر وجوه الترابط بين مداليل الأدلة اللغوية.

وأهم هذه القوانين ثلاثة يجمع اللسانيون على ذكرها، وهي: التعميم (Généralisation) ، والتخصيص (Particularisation)، والنقل (Transfert) .

٤- ١ التعميم [١]:

يعرّفه بعضهم بأنه توسعة في معاني المفردات "حيث تستعمل بعض الكلمات التي تدل على فرد أو أفراد قلائل، في الدلالة على أفراد كثيرين"[٢]. لكننا لا نرى هذا المفهوم دقيقا لأن المفهوم اللساني الدقيق يتعلق بالمدلول فقط وليس بالدليل كله. وعليه فإن التعميم هو أن يكتسب المدلول خاصية التمطط، فيتحول من الدلالة على معنى مخصوص إلى الدلالة على معنى مطلق.

ومن أمثلة ذلك مما هو شائع في الاستعمال اليوم :

١) طعام: القوت من الحنطة والشعير والتمر ← كل ما يؤكل وبه قوام البدن

---

(١) ينظر تفاصيل أكثر حول عمل قوانين التطور الدلالي في: شندول: التطور اللغوي في العربية الحديثة، ص ص ٢٤٨-٢٥٢.

(٢)حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، ص١٦٦.

٢) عبث: لعب الصبيان ← كل سلوك لا جدوى منه

وخاصية الاتساع هذه التي يوفرها هذا القانون تمكّن الدال من استيعاب معان متعددة تغني مستعمل اللغة عن ارتجال دوال جديدة.

٤-٢ التخصيص:

وهو أن يضيق مدلول الوحدة المعجمية الأصلي فينحسر مجال استعماله في حقله الدلالي ويصبح معبرا عن شي بعينه بدلا من دلالته العامة. فهو إذن نقيض التعميم. ومن أمثلته مما هو شائع في اللغة العامة اليوم المصدر "تهريب". فإن معناه اللغوي العام هو أن تجعل شخصا يفرّ. ولكن هذا المعنى أصبح اليوم يدل على معنى مخصوص هو إخراج البضائع سرّا على غير طريق قانونية.

٤ -٣النقل:

هو حركة تطرأ على المدلول من غير علاقة معلومة (علاقات غائبة) تكون وسيلة له، وفي اتجاه يعسر تبريره. لكن قد تفسّر هذه الحركة بالطفرة، أي بمرحلة تلقائية من الامتداد الذهني أو الزمني لا تعرف بدايتها أو بتفاعل عوامل داخلية وخارجية يعسر إدراكها وفهم أسبابها. ومثال ذلك الوحداتُ: تحوير، وتصْريح، وكُفؤ. فهذه المفردات قد جرى على معانيها تطور دلالي تمثل في إضافة دلالات جديدة لاتبدو فيها الصلة واضحة بينها وبين المعاني الأصلية. فما وجه الصلة مثلا، بين معنى كلمة "تحوير" الفصيح، وهو التبييض ، ومعناها المحدث، وهو التعديل؟ وما هو الرابط الذي يمكن أن يكون بين المعنى الفصيح "إيضاح" والمعنى المحدث "إذن" في كلمة "تصريح"؟ وما هو وجه القرابة بين المعنيين: "نظير" و"قادر" اللذين تذكرهما القواميس لكلمة "كُفُؤ"؟

إن مثل هذه الأمثلة تبين وجوها من خفاء الرابط الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. وعدم التمكن من تبين أنواع العلاقات المتأتية عن طريق قانون النقل يدعو إلى اعتبار هذا القانون القانون الذي يرسم ملامح ما اعتبر علاقات مجهولة. فإنّ خاصية التعميم المفرط التي يتميز بها تجعل المسافةَ الفاصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي شاسعة. وهو ما يؤدي إلى صعوبة في معرفة العلاقة المجازية بسبب ما تتطلبه

معرفة هذه العلاقة من فهم لوسائط قد تكون متعددة بين المعنيين[1]. إلا أن هذا التعليل لا يعني بالضرورة عدم وجود علاقة مجازية بين ذينك المعنيين بما أن علماء الدلالة يرون أن المعنى المجازي هو معنى علائقي. فكيف يمكن تفسير ذلك إذن؟

إن عدم وجود رابط دلالي واضح بين معنى المفردة الأصلي ومعانيها الفرعية يعود بنا إلى علاقتي الاعتباطية والفضاء الذهني المجرد اللتين ذكرناهما سابقا.

على أنّ تقصي العلاقات المجازية في أمثلة الاستعمال المتداولة يبرز أن مستعمل اللغة لا يستغل بنسب متكافئة العلاقات المجازية التي توفرها له قوانين التطور الدلالي، إذ يفرز التقصي أن العلاقات الأكثر تداولا هي التي بيناها وهي: المشابهة، والكلية، والجزئية، والضدية، والسببية، والمسببية، واللازمية، والملزومية، والزمانية، وذلك من بين الخمس وعشرين علاقة المستعملة قديما والتي أشرنا إليها في التعليق آنفا. لكن نجد مقابل ذلك أن نسبة ما لم نتمكن من الاهتداء إليه من علاقات في النماذج التي عالجنا واعتبرناه علاقات غائبة (غير محددة وغير معلومة) كانت نسبة هامة أيضا. فإن نظرنا إلى هذا الاستنتاج ونظرنا أيضا إلى طغيان قانون التعميم لأدركنا أن مستعمل اللغة لا يكترث كثيرا بقرب العلاقة وبقلة الوسائط بين المعاني المجازية .

والنتيجة النهائية هي أن العلاقات المجازية بين المداليل إنما هي علاقات تطور لغوي يشهدها معنى الوحدة المعجمية الأصلي في إطار ما يسمى بالاشتراك الدلالي[2].

---

(١) يمكن تفسير المعنى المجازي بطريقة تأويل الدلالة الأحادية للمفردة وقواعد تولدها من خلال مشجر مثلما فعل كاتز (Katz) وفودور في صلب المذهب التوليدي (ينظر: Fodor/Katz: The srtucture of language,pp.494-518.). إلا أن مثل هذا التأويل، وإن كان مفيدا في بيان آلية تولد المعنى المفرد ، لا يقدم وصفا للعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

(٢) يحلل الاشتراك الدلالي في اللسانيات الحديثة بمنهج يسمى التحليل المعنمي. وأبرز من يمثله من اللسانيين برنار بوتيي(.Pottier (B، وذلك في كتابه: النظرية والتحليل في اللسانيات (Théorie et analyse en linguistique) الصادر بباريس سنة١٩٨٧. ويعود بنا هذا المنهج في التحليل إلى المنهج المتبع في الصوتمية. ويعرّف المعنم (Sémème) بأنه أحد معاني المفردة الذي يمكن أن تستقل به تلك المفردة عن السياق (ينظر: Lerot: Précis, p.77 ؛ ابن مراد: مقدمة، ص ٤٧).

وقد تكون العلاقة بين المعاني المتعددة لتلك الوحدة واضحة وقد تكون غائمة لا تجد مبررا لها إلا في القول بمبدإ الاصطلاح والمواضعة. إلا أن ذلك يحدث جميعا تبعا لقانون معين من قوانين التطور الدلالي العامة يجعل من استحداث مداليل لدال قائم سلفا في اللغة خاضعا لشروطه، وبذلك يمكن أن نفسر ولو جزئيا مظاهر تطور المداليل.

خاتمة:

بحثنا في العلاقات الدلالية الداخلية باعتبارها نوعا من وجوه الصلة التي تربط بين الدوال والمداليل وبين المداليل في حد ذاتها. وكان هدفنا إبراز ما ينطوي عليه عنصرا الدليل اللغوي الواحد من مظاهر الاتفاق والاختلاف عبر نسيج معقد من العلاقات باعتبار أنّ تلك المظاهر هي مظاهر الترابط الدلالي بين دال ومدلول أو بين مدلولين أو أكثر لدليل واحد. لكن تلك المظاهر، وإن وجدناها تتداخل في ذلك النسيج المعقد الذي يتحكم في مسالك تحقق المداليل في دلائلها، لم يتولد منها إلا علاقتان داخليتان هما علاقة الائتلاف الذاتي للوحدة المعجمية وعلاقة الاشتراك الدلالي. إلا أن قلة العدد هذه كانت ظاهرية لأن العلاقة الواحدة من تينك العلاقتين كانت علاقة قابلة إلى أن تتحول إلى أداة تستطيع أن تتوالد من الداخل وتنبثق منها علاقات جزئية توفر توزانا في عموم العلاقات داخل نظام اللغة الكلي. وقد تجلى ذلك على وجه الخصوص في العلاقات المجازية للاشتراك الدلالي.

وصنفنا هذه العلاقات وربطناها بالقوانين التي تتحكم فيها. لكن العلاقات الدلالية رغم ما لها من أهمية في نظام اللغة، فإن الدراسات اللسانية لم تنته بعد إلى

=

وهذه المعانم تكون قابلة للتجزئة إلى معينمات(Sèmes) تكسب باجتماعها الوحدة المعجمية معناها الخاص. ويوازي مصطلح "معينمات" المصطلح: Composantes sémantiques عند كاتز وفودور.

تحديد أنواعها تحديدا دقيقا، كما لم تنته إلى طريقة واضحة لاكتشافها. بل إنّ العلاقة الواحدة لتبدو أحيانا غامضة لغموض الوسائط المؤدية إليها، أو غائبة، وأحيانا أخرى زئبقية إلى درجة تبعث الدارس إلى اليأس من تتبعها أو المسك بها. ولعلّ هذا من أبرز مظاهر عسر دراستها والوقوف على خصائصها المختلفة. ومثال ذلك أنك لو أردت معالجة علاقة واحدة وجزئية كعلاقة المشابهة في قولك "عليّ أسد" التي تبدو في ظاهرها معلومة، لوجدت نفسك في مسارات من التجاذبات الدلالية بما لا يمكن لك به أن تقطع قطعا نهائيا في ما توصلت إليه من نتائج. فهي تؤول بك إلى كل حقل يحمل مفهوم الشجاعة، وإلى كل مجال تحدث فيه البطولات، وإلى كل مخلوق يختص بالقوة والجرأة والبطش. فأنت لو أردت على سبيل المثال، الاقتصار على صورة الأسد الحيوان في انتزاع وجه الشبه لوجدت نفسك عاجزا عن معرفة نوع وجه الشبه هذا وموطنه ومقداره، بل مقصرا أيضا في اختيارك للأسد دون غيره من الحيوانات. فكل علاقة لا تحتمل الأخذ بجانب واحد من المدلول لأن في ذلك بتر وتعسف، كما لا تحتمل الأخذ بكل الجوانب لأن في ذلك تعميم وإبهام. وإذن فإن كل مسار تسلكه للمسك بالعلاقة هو مسار موهم لأنه لن يفضي بك إلى ما تريد الوصول إليه. فإن اكتفيت من العلاقة بجزء ما دلت عليه كان ذلك بترا للكل. وإن طلبت الكل بدا لك غائما وعجزت عن إدراكه وبقي الجزء غير كاف.

على أن تعقد الكشف عن بعض العلاقات الدلالية لا يقلص من قيمة ما يتحقق من أوجه الترابط بين الدوال ومداليلها الأحادية أو المتعددة. فهذا الترابط هو الذي يعطي للوحدات المعجمية كياناتها الذاتية الدالة ومعنى لوجودها، فبدون ذلك لا تكون قادرة على تحقيق وظيفة التواصل بين المتكلمين.

خاتمة عامة

قصدنا بـ"المكون الدلالي في علم المعجم المعاصر" ما يصطلح عليه حديثا بعلم الدلالة المعجمية. وذكرنا في التمهيد أن سبب تناولنا لهذه المكوّن في كتابنا هذا وتقديمنا لمقاربة حوله هو أنّ علم الدلالة المعجمية ليس معلوم الملامح إلابقدر ما فيه من دراسات جزئية أو بحوث تناولت الدلالة بمفهومها اللساني العام.

وقد صغنا هذه المقاربة في إطار أربعة محاور رأيناها العناصر الأساسية التي تمثل الأبواب الرئيسية للعلم الذي تناولنا. وقسمنا كل باب من هذه الأبواب إلى فصلين ضمنا كل واحد منهما ما يمكن أن يندرج فيه من المسائل. فكان الباب الأول في الدلالة التأويلية ، أي الدلالة في نطاقها من المعجمية النظرية (Lexicologie). وبسطنا في الفصل الأول منه قضايا المعنى المفهومية وسبل تسويره من أجل السيطرة عليه ذهابا إلى كونه خاصية معجمية زئبقية قابلة للتأويل فلا يمكن المسك به بسهولة، وفي الفصل الثاني تحدثنا عن مبادئ التأويل الدلالي ومناهجه وعن أركان الدلالة الثلاثة: المرجع والدال والمدلول وقواعد تعالقها ودرجات الصلة بينها، وعن القيم الماصدقية الراجعة إلى الواقع الخارجي واعتقاد المتكلم، كالصدق والكذب، والحق والباطل، والخطإ والصواب.

وتناولنا في الباب الثاني الدلالة المعجمية في بعدها التطبيقي، أي في إطارها من المعجمية التطبيقية / القاموسية (Lexicographie). فطرحنا في الفصل الأول مسألة التعريف القاموسي وحددنا من خلال ذلك موضوع القاموسية وكيفية معالجة الوحدة المعجمية عند وضعها مع كمّ آخر من الوحدات في كتاب مدوّن- وهو الذي يسمى على وجه العموم معجما أو قاموسا (Dictionnaire)- من أجل تقديمها معرّفة إلى القارئ، وكان ذلك في سياق مقاربتنا لمنهجي المعالجة القاموسية وهما منهجا الجمع

والوضع. وقد سعينا من خلال ذلك إلى أن نبيّن أنّ الكتاب المدوّن الذي يسمى قاموسا ليس قائمة عشوائية من المفردات أو مسردا من الوحدات المعجمية الصامتة بل هو بنية منظمنة خارجيا وداخليا: خارجيا من حيث أن القاموس يخضع في تأليفه إلى بنية خاصة مخطط لها تخطيطا مسبقا معلوم الملامح عموما بين المؤلفين ، وداخليا من حيث أن تعريف المداخل المعجمية (Entrées lexicales) هو بدوره يخضع لبنية منظمة، وهي بنية ذات اتجاهين: اتجاه أفقي واتجاه عمودي تحكمهما شبكة من العلاقات المتعددة، صنف منها شكلي والآخر دلالي. على أن الكفاية التفسيرية في بنية التعريف التي يدعي المؤلفون أنها متوفرة في قواميسهم لم نرها دائما كذلك حسب ما مراجعتنا لبعض القواميس. ولهذا السبب خصصنا الفصل الثاني لإبانة أنواع التعريف وعناصر كل نوع منه، وتقصينا ما في ذلك من مواضع الكفاية والنقص من خلال نماذج من القواميس المتداولة بهدف الإسهام في وضع خطة لقاموس مثالي تتقلص فيه مظاهر النقص شكلا ومضمونا.

وطرحنا في الباب الثالث قضية التوليد الدلالي. فتناولناه من خلال ثلاثة مظاهر رأيناه يتجلى فيها: المظهرين الأولين هما: التوليد بالحقيقة والتوليد بالمجاز، وقد جعلناهما فقرتين كونتا الفصل الأول. والمظهر الثالث هو التوليد بالاقتراض الدلالي/ ترجمة/ نسخ (Calque) ، وقد خصصنا له الفصل الثاني الذي تعرضنا فيه إلى أسبابه وقواعده وحدود الأخذ به.

وفي الباب الرابع بيّنا ما يربط بين الأدلة من علاقات معجمية كعلاقات الترادف والاشتراك والتضاد، وكذلك ما يربط بين المداليل من هذه العلاقات وغيرها. وقسمنا هذه العلاقات إلى خارجية وهي التي رددناها إلى وجوه الترابط بين الأدلة، وداخلية وهي التي فسرنا بها أنواع الصلة بين المداليل. واستثنينا الحديث عما يربط بين الدوال من وجوه الصلات الشكلية، لأن الحديث عن الدوال من حيث هي تأليفات صوتية وصيغ صرفية حديث في الروابط الشكلية، وهذا موضوع علمي الصرف والأصوات لا علم الدلالة.

ومن أهم الإشكاليات التي تعرضنا إليها في معالجتنا لأبواب هذا الكتاب وفصوله إشكالية المجاز. فقد وجدناه مظهرا يطفو على كل مسألة نتناولها حتى لكأنه جزء لا يتجزأ من أي مسألة دلالية يتناولها باحث. فأثبتناه في باب التوليد الدلالي، وهو الباب الثالث، ولم نذكره في الأبواب الأخرى إلا بإيجاز وفي إطار ما يفرضه عرض المسائل، لكن دون خروج به عن كونه مظهر توليد أو قاعدة تفسير لدلالة ثانوية مولّدة. فالذي ذهبنا إليه هو أنّ المجاز ليس إلا مظهر تحويل للمعنى الحقيقي. فالحقيقة هي منطلق وضع المعنى، ولا يحدث المعنى المجازي إلا بعد هذا المنطلق. على أننا قد ذهبنا إلى أنّ قواعد توليد المعاني الحقيقية ليست نفسها قواعد توليد المعاني المجازية. فقواعد توليد المعاني الحقيقية هي قواعد توليد للمعاني الأصلية التي يحتاج إليها مستعمل اللغة في تعامله البسيط مع عامة المتكلمين وذلك من خلال ما تسمح به الأنظمة الصوتية والصرفية والدلالية. وقواعد توليد المعاني المجازية هي قواعد تخصيب دلالي توفر للمتكلم طرائق التعبير الفني والإيحائي في إطار ما تشهده عمليات بناء الصيغ والتراكيب من تفاعل ،وما تخضع له الدلائل من اتساع في جوانبها المدلولية بحكم قوانين التطور اللغوي والعلاقات المجازية.

وقد حددنا لعملنا مبادئ عامة وأهدافا، ووفّرنا لأنفسنا عُدَّة من المصطلحات والمفاهيم وطرق الفحص والاستقراء والتمثيل القواعدي اتخذناها آليات للبحث في كيفية حدوث الدلالة المعجمية ومعرفة عوامل انتشارها وانحسارها ومظاهر أحاديتها وتعددها والقوانين والقواعد اللغوية التي تتحكم فيها وتوجّهها.

وجعلنا ما اعتمدنا من المفاهيم والمصطلحات جهازا متماسكا غير متنافر ينتمي إلى المعجمية النظرية والتطبيقية، فانعكست من خلال ذلك قضايا بحثنا قضايا تترابط شكليا وتجمع بينها وحدة عضوية وموضوعية. فكان ما وضعنا من أبواب وما خصصنا من فصول لهذه الأبواب مندرجا في إطار من الضوابط الشكلية المنهجية والمقاصد المضمونية.

وترابط أبواب كتابنا الأربعة ترابطا منطقيا أيضا. وقد أسّسنا لهذا الترابط ببعض المقولات الوجودية التي حددها أرسطو في كتابه *المنطق*. فأخذنا من تلك المقولات ما يصاغ في الأسئلة الثلاثة التالية: ماذا ؟ وكيف ؟ ولماذا ؟ فالبابان الأول والثاني جواب عن سؤال: ماذا ؟ أي عن الماهية. فقد تحدثنا في الباب الأول عن ماهية المعنى من الجهة المجرّدة، فذكرنا بعض حدوده وقيوده، وفي الباب الثاني عن ماهيته من الجهة المجسِّمة، فسقنا عرضا لعناصر التعريف التي تتشكل من خلالها هويات الوحدات المعجمية لتكون مداخل يدركها القارئ شكلا ومضمونا.

والباب الثالث جواب عن سؤال: كيف ؟ أي عن الكيفية، فذكرنا طرائق التوليد الدلالي وأنواعه.

والباب الرابع جواب عن السؤال: لماذا ؟ أي عن العلّة. فأبنّا أنواع العلاقات التي تفسّر ما بين مفردات اللغة من روابط الائتلاف والاختلاف لتمثيل الكون، وانقسامها إلى داخلية وخارجية.

على أن من المقولات أيضا مقولتا الزمان والمكان، أي : متى؟ وأين؟ وهو ما لم نجب عنه. والسبب هو أن مقولة الزمان مجالها البحث التاريخي في الأشياء. وهي في بعدها اللساني ليست من مشمولات عملنا هذا وإن رآها غيرنا هي الطريق إلى البحث في علم الدلالة. فمن اللسانيين من ذهب هذا المذهب كاللساني الإنجليزي جون لاينز (Lyons, J) ومن قبْلِه اللغوي الفرنسي ميشال بريال (Bréal (M.) مثلما ذكرنا ذلك في التمهيد لهذا الكتاب. أما مقولة المكان – الأينيّة- فهي أيضا طريق إلى بحث آخر لا يعنينا. وهي في بعدها اللساني أيضا، أعلق بالدراسات التي تبحث في الأنحاء الخاصة بالجماعات اللغوية وتوزعها الجغرافي، أو بقضايا النحو الكلي التي يرى دارسوها أن اللغات البشرية واحدة في نظامها فيغضون النظر عن تباين الألسنة والتوزع الجغرافي للغات.

وننتهي إلى القول بأن ما قدمنا من مقترحات في هذا الكتاب إنما يندرج في علم الدلالة المعجمية معتبرين أن المفهوم الذي تصورنا لهذا العلم وما أتينا به من رؤى

ومبادئ منهجية إنما القصد منه رصد المعاني المعجمية في المفردات سواء أكانت هذه المفردات منعزلة أو في التراكيب والجمل. فالنظرية الدلالية في علم المعجم المعاصر هي نظرية تعتبر الوحدة المعجمية أساس البحث اللغوي وفردا لغويا منظمنا ومعقدا ، وترى أن مبادئ البحث الدلالي تنتمي إلى ما يختص به البحث في اللغات البشرية وليس إلى ما ينتمي إلى علم السيمياء (Sémiotique) على العموم. وهي لا تحتكر لنفسها ما تراه من القواعد بل تثري رصيد ذلك بما يستمد من اجتهادات الباحثين في الدرس المعجمي القديم والحديث وبما يمكن تأليفه واتّساقه من قواعد التحليل الدلالي المتاحة في المذاهب اللسانية الحديثة.

وإننا نشير، في الختام، إلى أن اختلاف علم الدلالة المعجمية عن غيره من النظريات يكمن في طبيعة النظرة إلى وظيفة اللغة ومفهومها والموقف من مكونات نظامها. فقد يعتقد بعضهم أن الدلالة تركيبية تدرك من خلال البنى النحوية فلا يكون المعنى إلا معنى سياقيا، وقد يذهب غيرهم إلى أن الدلالة هي دلالة عرفانية تدرك من خلال علاقة اللغة بالفكر، وقد يرى آخرون خلاف ذلك فيعتبرون اللغة أداة تواصل تدرك مقاصدها من خلال وحداتها المعجمية، وأن لهذه الوحدات المعجمية من الاستقلال والنظامية ما يجعلها أفرادا لغوية قائمة الذات مبنى ومعنى، فلا تدرك المعاني المعجمية لما يكون في شكل تراكيب إلا من خلال ما بين المفردات التي تكونها من علاقات .

المصادر والمراجع[1]

المراجع العربية:

- الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر): الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار المسيرة، بيروت ، ١٩٤٤.
- ابن الجوزي (: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق : محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ابن جني(أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، د.ت .
- ابن خلدون(عبد الرحمان): المقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٣.
- ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): تصحيح الفصيح، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥.
- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين): جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.
- ابن رشد (أبو الوليد محمد): تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، تحقيق : محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٨
- ابن سليمان البلخي (مقاتل) : الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، تحقيق حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراجم، دبي، ٢٠٠٦.
- ابن سيده (أبو الحسن علي): المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.

---

(١) اكتفينا في هذه القائمة بذكر ما أحيل إليه في البحث ورتبناه ترتيبا ألفبائيا بحسب ألقاب المؤلفين.

- ابن سينا (أبو علي الحسين): كتاب الشفاء، المنطق، تحقيق الأب قنواتي وآخرون، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٢.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد): مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩.
- ــــــــــــــ : الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٧.
- ابن مراد (إبراهيم): الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة اللسانيات عدد ١٠، تونس، ١٩٩٩.
- ــــــــــــــ : المعجم العلمي العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣.
- ــــــــــــــ : المقوَلة الدلالية في المعجم ، مجلة المعجمية، ١٦-١٧ (٢٠٠٠-٢٠٠١) ، ص ص ١٧-٧٦.
- ــــــــــــــ : مقدمة لنظرية المعجم؛ دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997
- ــــــــــــــ : من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠١٠.
- ابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2000.
- أبو العزم (عبد الغني) : الغني الزاهر، **مؤسسة الغني للنشر، المغرب، ٢٠١٤.**
- إدريس (سهيل) وجبور عبد النور: المنهل (معجم فرنسي _ عربي)، دار الآداب ودار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣ .
- الاستراباذي (رضي الدين): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.

- الأنباري (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢
- الأنباري (محمد بن القاسم): كتاب الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧.
- أنيس (إبراهيم) : دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣.
- بدوي(محمد) : عنف اللغة (تعريب)، الدار العربية للعلوم والمركز الثقافي العربي، بيروت ٢٠٠٥.
- برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٨٢.
- البستاني (بطرس): محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧.
- بعلبكي (رمزي): معجم المصطلحات اللغوية،دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠.
- بلاسي (محمد السيد) : اللغة العربية بين التأثر والتأثير. مجلة اللسان العربي، العدد: ٣٤/ ١٩٩٠.
- بناني (محمد الصغير) : النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها،، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤.
- التونجي (محمد): معجم المعربات الفارسية، ط٢، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٨.
- o تيمور (محمود): مشكلات اللغة العربية، المطبعة النموذجية، مصر د.ت
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو) : البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت. (جزآن) .
- الجارم (علي) وأمين (مصطفى) : البلاغة الواضحة ، دار المعارف، مصر ، ١٩٦٩.

- الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت ١٩٨١.
- الجرجاني(الشريف علي): التعريفات، ، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤
- o جميل (فتحي) : في مفهوم الاقتراض الدلالي (الاقتراض الدلالي)، مجلة المعجمية، العددان المزدوجان: ١٦/ ١٧ ، سنتي: ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ص ص ٢٠٥ -٢١٩.
- ـــــــــــــ : *المقترضات* المعجمية في القرآن, كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة- تونس، ٢٠١٣
- o جواد (مصطفى): قل ولا تقل ، مكتبة النهضة، بغداد، 1988.
- الجواليقي (أبو منصور): المعرب من الكلام الأعجمي، تحقيق: ف.عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠.
- الجوهري (إسماعيل بن حماد): تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ١٩٩٠.
- الحريري (القاسم بن علي): درة الغواص في أ وهام الخواص، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧.
- حسين (محمد الخضر): المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1 (1934) ، ص 291-٣٠٢ .
- الحمزاوي (محمد رشاد): المعجمية- مقدمة نظرية ومطبقة: مصطلحاتها ومفاهيمها ، مركز النشر الجامعي – تونس، ٢٠٠٤
- حمودة (طاهر سليمان) : دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت.
- خسارة (ممدوح): مخاطر الاقتراض اللغوي على العربية، مجلة التعريب، العدد:١٧/ ١٩٩٩.

- الخفاجي(شهاب الدين أحمد): شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
- خليل (حلمي): المولد في العربية ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥ .
- ــــــــــــ : العربية والغموض، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- داغر (أسعد خليل) : تذكرة الكاتب ، المطبعة العصرية بالفجالة، مصر،1933.
- دي سوسير (فردينان) : دروس في الألسنية العامة ، ترجمة : صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥.
- ريغ (دانيال): السبيل (معجم عربي فرنسي _ فرنسي عربي)، مكتبة لاروس ، باريس ١٩٨٣.
- الزبيدي (السيد محمد مرتضى): تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، د.ت
- الزركشي (محمد بن عبد الله ، ت ٧٩٤ هـ): البرهان في علوم القرآن،ج٢، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٥٧.
- الزعبلاوي (لصلاح الدين سعدي): أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1939.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): - أساس البلاغة، مكتبة لبنان، بيروت، 1996.
- السامرائي (إبراهيم): الدخيل في الفارسية والعربية والتركية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٧.
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف): مفتاح العلوم، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٢.
- سيبويه (عمرو بن عثمان) : الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط 3، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998.

- السيوطي (جلال الدين) : المزهر في علوم اللغة وأنواعها (المزهر) ، شرح وتعليق محمدجاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت، د.ت .
- ــــــــــــــــ : المهذب في ما وقع في القرآن من المعرّب، تحقيق: عبد الله الجبوري، مجلة المورد العراقية، م١، العددان:١-٢ ، ١٩٧١، ص ص ٩٧-١٢٤.
- الشافعي(محمد بن إدريس) : الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٣٨، باب البيان الخامس، ص ص ٤١-٥٢
- الشرقاوي (أحمد إقبال) : معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧.
- شندول (محمد) : التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب ، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن ، ٢٠١٢
- ــــــــــــــــ : الدرس اللغوي العربي : دراسة تأصيلية للمفاهيم، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ٢٠١٥
- الشوكاني (محمد بن علي): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أبو حفص سامي الأثري ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٠ ، ج١.
- شير (السيد أدّي): معجم الألفاظ الفارسية المعربة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠.
- الصاغاني (الحسن بن محمد): العباب الزاخر، تحقيق فير محمد، منشورات المجمع العلمي العراقي ، بغداد، ١٩٧٨ .
- صليبا (جميل): المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، ١٩٨٢
- صولة (عبد الله) : المعنى القاعدي في المشترك : مبادئ تحديده وطرق انتشاره ، دراسة في نظرية الطراز ، في : مجلة المعجمية ، ع:١٨- ١٩/ ٢٠٠٢- ٢٠٠٣) ، ص ص ١٩-٣٤.
- ضيف (شوقي): مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، مصر، ١٩٨٤.

- الطبري (محمد بن جرير): تفسير الطبري، تحقيق : بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤، ج١.
- ظاظا (حسن) : كلام العرب، دار القلم ، دمشق سنة ١٩٩٠ .
- ______ الساميون ولغاتهم، ط٢، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠.
- عبد الرحيم (ف) : سواء السبيل إلى ما في العربية من الدخيل، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة، المدينة النبوية، ١٩٩٨.
- عجوط (محمد): القضية المنحرفة وتسوير المحمول عند ابن سينا، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ب /قسم الآداب والفلسفة العدد: 12 / جوان 2014، ص ص ٣٢- ٣٧
- العدناني (محمد): معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣.
- عطية (رشيد): معجم عطية في العامي والدخيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت
- العنيسي (طوبيا): تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية، ط٢، مكتبة العرب، القاهرة، ١٩٣٢.
- غاليم (محمد): التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧.
- الفارابي (أبو نصر): كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
- فان دايك (تونا) : النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، افريقيا الشرق ، الدر البيضاء، 2000.
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد): العين، تحقيق مهدى المخزومي و ابراهيم السامرئي، مؤسسة دار الهجرة الطبعة:٢، ايران، ١٤٠٩ هـ .
- الفيروزآبادي (مجد الدين): القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨.

- فيود (بسيوني عبدالفتاح) : علم البيان : دراسة تحليلية لمسائل البيان (علم البيان)، مطبعة السعادة ، مصر، ١٩٨٨.
- القرطاجني (حازم) : منهاج البلغاء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ، الدار العربية للكتاب، تونس، ٢٠٠٨
- القزويني (الخطيب جلال الدين) : الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت، د.ت.
- كراع (علي بن الحسن الهنائي): المنجَّد في اللغة،، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- الكواكبي (محمد صلاح الدين): الكلمات الدخيلة على العربية الأصيلة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م ٥٠، ج٣، ١٩٧٥.
- لايكوف (جورج) ، ومارك جونسن : الاستعارات التي نحيا بها ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، ١٩٩٦.
- المبخوت (شكري) : الاستدلال البلاغي، سلسلة مقام مقال، دار المعرفة للنشر، تونس، ٢٠٠٦.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1989.
- ــــــــــــــ : المعجم الوسيط ، ط ٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤
- ــــــــــــــ : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984.
- المحبّي (محمد الأمين بن فضل الله): قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، تحقيق: عثمان محمود الصيني. مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٤.
- المرزوقي (أبو علي) : شرح ديوان الحماسة ، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥١.

- المعلوف (لويس): المنجد في اللغة، دار المشرق (المنجد)، بيروت، ١٩٦٩.
- المغربي (عبد القادر): الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، 1908.
- وافي (عبد الواحد): فقه اللغة، ط٣، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ودغيري (عبد العلي): صور من رحلة الكلمات العربية إلى الفرنسية، موقع شبكة صوت العربية، تصنيفات: العربية واللغات الأخرى .
- اليازجي (إبراهيم) : المجاز ، مجلة الضياء ، م ٥/ ١٩٠٢-١٩٠٣ ، ص ص ١٦٥-١٦٨.
- ________________ : اللغة والعصر، مجلة البيان، ١/ 1897 -١٨٩٨ .
- ________________ : لغة الجرائد ، جمعه وقدمه نظير عبود، دار مارون عبود، بيروت، 1984.

٢ - المراجع الأعجمية:

- Apresjan (Juri): Systematic Lexicography, Oxford University Press $, New York, 2000.
- Baccouche (Taieb) : L’emprunt en arabe moderne, Beit AL-Hikma – I B L V , Tunis, 1994.
- Bohas (G.) : A propos du signe linguistique : arbitraire ou motivé ? , Actes du colloque « Universaux de la forme sonore », IIIes Journées d’Études Linguistiques (JEL) de Nantes, 23-25 mars 2002.
- Bréal (Michel) : Essai de sémantique,Hachette, Paris, 1897
- Cann (R.) : Formal semantics: An introduction,Cambridge University Press; Cambridge, 1993
- Chapman (Siobhan) & Routledge (Christopher): Key Thinkers in Linguistics and the Philosophy of Language, Oxford University Press, New York, 2005

- ____ : Key ideas in Linguistics and the Philosophy of Language, Edinburgh University Press, Great Britain, 2009
- Chomsky (N.) : Aspects de la théorie syntaxique, trad. J.C Milner , éd. Seuil,Paris , 1975.
- Cruse (Alan) : Meaning in Language, An Introduction to Semantics and Pragmatics, Oxford University Press, New York, 2000
- Debove (J.Rey) :Définition lexicographique : recherches sur l'equation sémique », in : Cahiers de lexicologie, ,T8, 1/1966 .
- Deroy (L.): L'Emprunt linguistique, Les Belles Lettres, Paris, 1956.
- Dubois(J) et al: Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, librairie Larousse, Nancy, 1984.
- ___ .:Introduction à la lexicographie, ١٩٨٨.
- Ducrot (Oswald) & Todorov (Tzvetan) : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Éditions du Seuil, Paris, 1972.
- Ellis (J.): On Contextual Meaning, In Bazell and Others (eds). In Memory of J. R. Firth, Longman, 1979.
- Empson (W.): Seven Types of Ambiguity, London 1930.
- Fauconnier (G): Espaces Mentaux, Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles,Minuit,Paris,1984.
- Finegan (Edward): Language Its Structure and Use, Thomson Wadsworth, Boston,- USA, 2004
- Fortis (Jean-Michel) & Stijn Verleyen : Histoire de la Linguistique Cognitive,Colloque Annuel de la Société d'Histoire et

d'Epistémologie des Sciences du Langage (SHESL & UMR HTL) .Université de Paris VII, 30-31 janvier 2009.

- Geeraerts (Dirk): Theories of Lexical Semantics, Oxford University Press , New York, 2010.
- Germain (C.): La sémantique fonctionnelle, PUF, Paris1981.
- Greimas (A.J): Du sens: Essais sémiotiques, Seuil, Paris,1970.
- ____ : Sémantique structurale, Recherche de méthode. Larousse, Paris 1966.
- Gruber (J.): Lexical structures in syntax and semantics, North-Holland Publishing Company, Amsterdam.New York. Oxford,1976.
- Guilbert (L.) : La créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975.
- Guiraud (Pierre) : Structures étymologiques du lexique français, Larousse, Paris, 1967.
- Guy (Achard-Bayle) : Les Cahiers de l'Acedle, La linguistique cognitive, V 6, n° 2, juin 2009 , La linguistique cognitive et ses applications (?).
- Henault (A.): Les enjeux de la sémiotique: introduction à la sémiotique générale, PUF, Paris, 1979.
- Jakobson (Roman) : Essais de linguistique générale ,Minuit, Paris, 1973
- Katamba (F.): Morphology, The Macmillan Press L T D, London , 1993.
- Katz (Jerrold J.) & Fodor (Jerry A.) : The structure of language, Prentice- Hall Inc. , NewJersay,1964 ,p.479-518.
- ____ : The Structure of a Semantic: Language, Vol. 39, No. 2 (Apr. - Jun., 1963), pp. 170-210

- Kempson (Ruth): Semantic theory, Cambridge University Press, NewYork,1977.
- Lakoff (George) and Johnsen (Mark) : Metaphors we live by,The university of Chicago press, London, 2003.
- Lecercle (Jean-Jacques) : La violence du language , Trad Michèle Garlati, Puf , Paris, 1996.
- Lehmann (A)/ Martin-Berthet (F): Introduction à la lexicologie: Sémantique et morphologie, DUNOD,Paris, 1998.
- Lerot (J) : Précis de linguistique générale, Minuit, Paris, 1993.
- Loubier , Christiane : Analyse comparée des emprunts, Office québécois de la langue française, québec, 2011.
- Lyons (John): Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge University Press ,London, 1968.
- ____ : Linguistique générale : Introduction à la linguistique théorique , trad : F. Dubois-Charlier et D. Robinson Broché, Larousse, Paris, 1970 .
- ____ : Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge University Press, NewYork,1968.
- _____ : Semantics, Cambridge University Press, London, 1977, V2.
- ____ : Firth's theiry of meaning, Longman, London, 1978.
- Martinet (A): - Eléments de linguistique générale ,3eme éd. Armand Colin, 1976.
- Mel'cuk (Igor) & Nadia Arbatchensky-Jumarie, Léo Elnitsky, Lidija Iordanskaja, Adèle Lessard André Clas: Le dictionnaire explicatif et

combinatoire du français contemporain, Recherches lexico-sémantiques, Les Presses de l'Université de Montréal, Canada, 1984 (date de publication du T1).

- Moeschler (J.) et Reboul (A.) : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Seuil, Paris,1994.
- Morlane (François) & Fabre (Hondère Cécile): Étude des manifestations de la relation de méronymie dans une ressource distributionnelle : www.aclweb.org/anthology/F12-2013
- Mounin (Georges) : Dictionnaire de la linguistique. : Presses Universitaires de France, Paris ,1974
- Murphy (Lynne) : Lexical Meaning, Cambridge University Press, New York, 2010
- ____ : Semantic relations and the lexicon: antonymy, synonymy, and other paradigms, . Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
- *Ogden (C.K) & Richards (*I. A) : The *Meaning of Meaning, Harvest Book, NewYork,* 1923.
- Palmer (F.R): Semantics, 2nd ed the University Press , Cambridge, New York, 1981.
- Pioche (J) :Précis de lexicologie française, l'etude et l'enseignement du vocabulaire, Nathan, France,1990.
- Polguère (Alain) : Notions de base en lexicologie, Université de Montréal, Montréal (Québec) - Canada, 2000.

- Pottier (Bernard) : la grammaire générative et la linguistique,in : Travaux de linguistiqueet littératurede l'université de Transbourg,VI, 1, Klincksieck, Paris, 1968.
- ____ : Systématique des éléments de relation : étude de morphosyntaxe structurale romane, Klincksieck, Paris 1962.
- _____ : Théorie et analyse en linguistique, Hachette, Paris, 1987.
- *Pruvost (Jean) et* Sablayrolles (*Jean*-François*) :* Les *néologismes,* Puf, Paris, 2003.
- Robert (Paul): Le Petit Robert, LE ROBERT , Paris,1983.
- Robins (R.h.) : General linguistics, An introductody survey, 2eme ed.Longman, London, 1978 .
- Saussure (F. (de)) : Cours de linguistique générale, Payot, Paris, 1972
- Serven (Karel) : Differentes catégories des traits distynctifs dans un champ sémique , in : https://www.google.tn/#q=traits+distinctifs+d%C3%A9finition&btnK=%D8%A8%D8%AD%D8%AB+Google%E2%80%8F
- Talmy (L): Toward a congnitive semantics; MIT Press, Massachusetts, 2000.
- Tamba - Mecz (Irène): Le sens figuré, Puf, Paris ,1981.
- Toussaint (Maurice) : contre l'arbitraire du signe, collection linguistique n°13, Didier Erudition, Paris,1983.
- Ullmann (Stephen) : The Principles of Semantics, Philosophical Library, New York, 1957.
- ____ : Language and Style, Blackwell Publishers, Oxford, 1973.

الفهارس التكميلية

١) فهرس المصطلحات العربية

٢) فهرس المصطلحات الأعجمية

./.

٣) فهرس الأعلام العربية والمعربة

) فهرس الأعلام الأعجمية

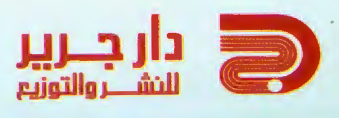


المؤلف: محمد شندول، أستاذ باحث في اللسانيات المعجمية بالمعهد العالي للغات بتونس - جامعة قرطاج، تونسي من مواليد 1961، متحصل على الأستاذية في اللغة والآداب العربية من كلية الآداب بمنوبة تونس سنة 1983، وعلى شهادة الكفاءة في البحث من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس سنة 1989، وعلى شهادة التعمق في البحث من نفس الكلية سنة 1991، وعلى شهادة الدكتوراه في اللغة والآداب العربية، اختصاص علوم اللغة العربية واللسانيات المعجمية، سنة 2005، وعلى التأهيل الجامعي، له مشاركات في أكثر من ثلاثين مؤتمرا علميا دوليا، وكذلك له مجموعة من الكتب المتخصصة وعدة مقالات حول اللسانيات المعجمية منشورة بمجلة المعجمية بتونس، ومجلة الدراسات المعجمية بالمغرب، ومجلة اللغة العربية للمجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، ومنشورات جامعة اليرموك بالأردن، ومركز البحث والترجمة بجامعة ليون2 - لوميار بفرنسا، ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير العربية بالجزائر.

وله أنشطة أكاديمية مختلفة منها:

- عضو بالهيئة المديرة لجمعية المعجمية العربية بتونس.
- عضو المشروع التونسي الفرنسي المشترك بين جامعة منوبة وجامعة ليون2 بفرنسا.
- عضو فريق البحث: «المعجمية والمصطلحية والترجمة» (Lexicologie, Terminologie, Traduction ((LTT) التابع للوكالة الجامعية للفرنكفونية (A U F).
- عضو وحدة البحث «مفردات العربية بين المعجم والقاموس» بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.

وهذا الكتاب، وهو «المكون الدلالي في علم المعجم المعاصر»، هو مساهمة من المؤلف في تأسيس اركان منهج يخص النظرية المعجمية حول المعالجة اللسانية لقضايا الدلالة، ذلك أنّ علم المعجم لم يصبح مشروع نظرية قائمة الذات هي النظرية المعجمية، إلا في أواخر القرن العشرين، وأن علم الدلالة الذي يعتبر اليوم آخر ما ظهر من العلوم اللسانية الحديثة مازال مبحثا عاما لم تتضح مبادئ معالجته بالقدر الكافي في المذاهب اللسانية الحديثة. على أنّ التصور الذي يعرضه هذا الكتاب ليس ابتكارا لموضوع لساني جديد ولا تأسيسا لفرع من فروع علم الدلالة، وإنما هو مثله مثل غيره من سائر البحوث الدلالية المخصصة، اقتراح منهجي في نطاق ما تطرحه النظرية المعجمية من القضايا وما تقدمه من المقاربات والمبادرات لمسائل جديدة لم تحظ ، على أهميتها وأبعادها، من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية مثل علم المصطلح وعلم التركيب وعلم الأسلوب.



عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف : 96264651650+ - فاكس : 96264643105+
ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com

